
أقوال ابن خويز منداد في التفسير جمعا ودراسة

رقم الكتاب في المكتبة الشاملة: ١٢٣٧٨
الطابع الزمني: ٢٠٢٠-٠٨-٣١-١٦-٤٦-٠٩
[المكتبة الشاملة رابط الكتاب](#)

المحتويات

٥	١	١- الغلاف
٥	٢	٢- المقدمة
٨	٣	٣- التمهيد
٨	٤	٤- القسم الأول الفصل 1 المبحث 1
١٤	٥	٥- القسم الأول الفصل 1 المبحث 2
٣٠	٦	٦- القسم الأول الفصل الثاني
٤٢	٧	٧- 1 سورة الفاتحة 3
٤٤	٨	٨- 2 البقرة 30
٤٧	٩	٩- 3 البقرة 31
٥٣	١٠	١٠- 4 البقرة 36
٦٠	١١	١١- 5 البقرة 67
٦٧	١٢	١٢- 6 البقرة 68
٦٨	١٣	١٣- 7 البقرة 84
٧١	١٤	١٤- 8 مسألة 4 البقرة 85
٧٤	١٥	١٥- 9 البقرة 124
٧٨	١٦	١٦- 10 البقرة 152
٨٠	١٧	١٧- 11 البقرة 173
٨٢	١٨	١٨- 12 مسألة البقرة 184
٨٤	١٩	١٩- 13 مسألة 3 البقرة 189
٩٠	٢٠	٢٠- 14 لم البقرة 191
٩٣	٢١	٢١- 15 البقرة 195
٩٧	٢٢	٢٢- 16 البقرة 267
٩٩	٢٣	٢٣- 17 البقرة 271
١٠١	٢٤	٢٤- 18 البقرة 279
١٠٣	٢٥	٢٥- 19 البقرة 283

١٠٤	٢٦ 26-20 البقرة 286
١٠٧	٢٧ 27-21 مسألة 1 آل عمران 7
١٠٩	٢٨ 28-22 مسألة 11 آل عمران
١١٢	٢٩ 29-23 آل عمران 161
١١٥	٣٠ 30-24 آل عمران 200
١١٧	٣١ 31-25 النساء 24
١٢٠	٣٢ 32-26 النساء 59
١٢٣	٣٣ 33-27 النساء 71
١٢٤	٣٤ 34-28 النساء 86
١٢٦	٣٥ 35-29 مسألة 5 المائدة 2
١٢٧	٣٦ 36-30 المائدة 3
١٢٨	٣٧ 37-31 المائدة 42
١٣٠	٣٨ 38-32 المائدة 42
١٣٣	٣٩ 39-33 المائدة 55
١٣٥	٤٠ 40-34 المائدة 57
١٣٩	٤١ 41-35 المائدة 93
١٤١	٤٢ 42-36 المائدة 105
١٤٥	٤٣ 43-37 الأنعام 68
١٤٧	٤٤ 44-38 الأنعام 145
١٤٩	٤٥ 45-39 التوبة 34
١٥٥	٤٦ 46-40 التوبة 100
١٥٧	٤٧ 47-41 الإسراء 36
١٦٥	٤٨ 48-42 الإسراء 107-109
١٦٧	٤٩ 49-43 الكهف 19
١٦٩	٥٠ 50-44 الحج 40
١٧٢	٥١ 51-45 النور 31
١٧٨	٥٢ 52-46 النور 31

١٨٠	٥٣ 47-53 مسألة 3 النور 33
١٨٢	٥٤ 48-54 النور 48
١٨٣	٥٥ 49-55 القصص 27
١٨٥	٥٦ 50-56 لقمان 18
١٨٧	٥٧ 51-57 ص 24
١٩٣	٥٨ 52-58 الأحقاف 4
١٩٧	٥٩ 53-59 الحجرات 11
٢٠١	٦٠ 60- الخاتمة
٢٠٢	٦١ 61- فهرس الآيات
٢٠٥	٦٢ 62- فهرس الأحاديث
٢٠٩	٦٣ 63- فهرس الآثار
٢١٠	٦٤ 64- فهرس الأعلام
٢١٨	٦٥ 65- فهرس المصادر
٢٣٢	٦٦ 66- فهرس المحتويات

عن الكتاب

الكتاب: أقوال ابن خويز منداد في التفسير جمعا ودراسة

المؤلف: سمية بنت علي بن محمد السلطان

إشراف: إبراهيم بن سليمان الهويمل

١٤٢٣ هـ

المصدر: الشاملة الذهبية

١ 1- الغلاف

أقوال ابن خويز منداد في التفسير
 جمعاً ودراسة
 رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
 في قسم القرآن وعلومه
 إعداد
 سمية بنت علي بن محمد السلطان
 إشراف
 إبراهيم بن سليمان الهويل
 وكيل الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 والأستاذ في جامعة الإمام سابقاً
 العام الجامعي: ١٤٢٣هـ

٢ 2- المقدمة

المقدمة
 الحمد لله الذي امتن على عباده بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وكتبه المنزل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

ثم الصلاة والسلام على سيد الأنعام، المرسل بأعظم بيان، الداعي إلى الإيمان، القائل بأفصح لسان: "خيركم من تعلم القرآن" (١-)، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم وسار على نهجهم واهتدى بهديهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

أما بعد ..
 فقد اعتنى علماء الإسلام- رحمهم الله- في مختلف العصور، بكتاب الله - عز وجل- عناية عظيمة، ومن ذلك عنايتهم بتفسير ألفاظه وبيان معانيه واستنباط الأحكام والفوائد من آياته، ومن هؤلاء: العلامة محمد بن أحمد بن خويز منداد الفقيه الأصولي المفسر، الذي يعد من كبار المالكية العراقيين، ومع جلالته قدره ومكانته إلا أنه لم يشتهر بين طلبة العلم، ولعل ذلك لأن كتبه قد فقدت (٢-)، ولكن الله قيض له من ينقل بعض علمه من جهاذة العلماء في عدة فنون كاللغوي في (إحكام الفصول في أحكام الأصول) في أصول الفقه، وابن عبد البر في التمهيد في فقه الأحاديث، والقرطبي في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن) وابن كثير في (تفسير القرآن العظيم)، والشوكاني في (فتح القدير)، والسيوطي جعله من مصادر كتابه (الإتقان في علوم القرآن)، وغيرهم.

(١-) رواه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، ح ٥٠٢٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ٤٣٥).
 (٢-) لم أقف على أي مؤلف له في الأماكن التي استطعت التوصل إليها، وقد أشار إلى ذلك أيضاً د. عبد العزيز الصبحي في رسالته (ابن خويز منداد حياته وآراؤه الأصولية).

وبما أن كل عالم خدم العلم الشرعي له حق علينا أن نبين فضله وننشر علمه، فقد رغبت في اختيار أقواله في التفسير خاصة (١-) لتكون مجال بحثي لنيل درجة الماجستير في القرآن وعلومه، واخترت أن يكون عنوانها:

(أقوال ابن خويز منداد في التفسير جمعاً ودراسة)

وكل هذا كان بفضل الله ثم بتوجيهات المرشد - حفظه الله - أسأل الله أن يجعله عملاً مباركاً نافعاً ومقبولاً عنده. أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

١- إن العلم يشرف بشرف متعلقه، وعلم التفسير من أشرف العلوم لتعلقه بالقرآن الكريم.

٢- إن دراسة أقوال الأئمة في التفسير، ومعرفة مناهجهم فيه، لها أهمية خاصة في تنمية المواهب، وإثراء المادة العلمية لدى الباحث، كما أنها تكسب طالب العلم ملكة في استنباط الأحكام من الآيات الكريمة.

٣- أهمية أقوال ابن خوزين منداد في التفسير وتظهر من خلال نقل أئمة التفسير عنه.

٤- في هذا البحث إبراز لعله وجهوده في التفسير، وإحياء لما اندثر من تراثه العلمي المبارك.

٥- لم آل جهداً في البحث عن تفسيره، ومع هذا لم أظفر به، ولعل في هذه الدراسة بعض التعويض عن هذا الكتاب المفقود. أهداف البحث:

لقد كان وراء اختياري لهذا الموضوع جملة من الأهداف والدوافع، من أبرزها:

١- جمع أقوال ابن خوزين منداد في التفسير رسالة علمية وفق أصول البحث العلمي.

٢- مقارنة أقواله بأقوال غيره من المفسرين، ومعرفة الفروق والمزايا.

٣- التعريف بمكانته العلمية وخصوصاً في مجال التفسير.

الدراسات السابقة:

(١٦) ملاحظة: اعتمدت في نقل أقوال ابن خوزين منداد على تفسير القرطبي في أغلب الدراسة وذلك لأنني وجدت أن كل من ذكر

عنه قولاً في التفسير فإنما أخذه من تفسير القرطبي ولم يأتوا بجديد.

لقد تبعت هذا الموضوع في جميع مظانه، فلم أجد من كتب فيه، كما اطلعت أثناء بحثي وتبعتني على رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

في أم القرى بعنوان: (ابن خوزين منداد حياته وآراؤه الأصولية) لعبد العزيز بن سعد الصبيحي (١٧)، وقد أشار أيضاً إلى أنه لم يقف

على دراسات سابقة، وأن جميع مؤلفات ابن خوزين منداد قد فقدت حسب إطلاعه.

خطة البحث:

وتتكون من: مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وخاتمة.

* المقدمة:

وسأذكر فيها - بإذن الله -:

١- أهمية الموضوع.

٢- أسباب اختيار الموضوع.

٣- الدراسات السابقة للموضوع.

٤- خطة البحث.

٥- منهج البحث.

* التمهيد:

أهمية أقوال ابن خوزين منداد في التفسير.

* القسم الأول:

الدراسة، وفيها فصلان:

* الفصل الأول:

عصر المؤلف وحياته، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عصره، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحالة السياسية.

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية.

المطلب الثالث: الحالة العلمية.

المبحث الثاني: حياته، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته.

المطلب الثاني: مولده، ونشأته.

المطلب الثالث: طلبه للعلم، ورحلاته.

المطلب الرابع: شيوخه، وتلاميذه.

المطلب الخامس: مؤلفاته.

المطلب السادس: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المطلب السابع: مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه.

المطلب الثامن: وفاته.

* الفصل الثاني:

منهجه، وفيه:

دراسة لتفسير ابن خويز منداد من خلال أقواله، ويشتمل على:

المبحث الأول: منهجه في التفسير بالمأثور.

المبحث الثاني: منهجه في الاستدلال.

المبحث الثالث: منهجه في الاختيار والترجيح.

المبحث الرابع: منهجه في آيات الأحكام.

القسم الثاني:

أقواله في التفسير فيما نقل عنه في جميع القرآن الكريم، وسيكون عملي فيه على النحو التالي:

(١٦) قسم أصول الفقه، عام ١٤٢٠ هـ، بإشراف: د/ شعبان بن محمد إسماعيل.

١- ذكرت الآية أو الآيات التي نقل عنه فيها شيء من أقواله في أول الصفحة على وفق ترتيب المصحف الشريف.

٢- نقلت كلام ابن خويز منداد بنصه وجعلته أعلى الصفحة والتعليق عليه في الحاشية.

٣- ناقشت أقواله مبنية من وافقه ومن خالفه مع بيان الراجح.

٤- وثقت أقوال أهل العلم من كتبهم المعتمدة ومنهجي في التوثيق هو أنني أذكر الاسم المشهور للكتاب فإن كان مؤلفه مشهوراً، أو تكرر اسمه في المسألة الواحدة اكتفيت بذكر اسم الكتاب دون مؤلفه مكثفية بما في ثبوت المصادر والمراجع، أما إن كان غير مشهور أو اشترك كتابان بنفس الاسم فإنني أذكر اسم الكتاب ومؤلفه.

٥- عزوت الآيات، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية عند الآية مباشرة.

٦- خرجت الأحاديث الواردة مكثفية بالصحيحين أو أحدهما، إن كان فيهما أو أحدهما، وإن كانت في غيرهما خرجتها مع بيان حكم العلماء عليها إن وجد.

٧- ترجمت للأعلام غير المشهورين.

٨- عرفت بالأماكن والقبائل المذكورة.

٩- وضحت الألفاظ الغريبة.

* الخاتمة:

وتشتمل على أهم ما توصلت إليه من نتائج.

* الفهارس:

وفيها كشف وبيان لمحتويات الرسالة، وهي كما يلي:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث.

٣- فهرس الآثار.

٤- فهرس الأعلام.

٥- فهرس المصادر والمراجع.

٦- فهرس محتويات الرسالة.

والحمد لله على ما امتن به علي من توفيق لي لدراسة هذا البحث، ثم على إعنته لي في إتمامه، ثم أتقدم بالشكر لمن كان خير مرشد لي في بحثي وهو الأستاذ المؤدب الشيخ وكيل الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حالياً والأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقاً إبراهيم الهويمل - حفظه الله - فقد كانت له اليد الطولى في توجيهي وإرشادي دون كلل ولا ملل، بل وكان بمثابة الأب الحنون في وقوفه معي في كل مراحل البحث بما فيها من عوائق وصعوبات فجاءه الله عني خير ما جزى معلماً عن تلميذه. كما أشكر والداي وزوجي وإخوتي على تحملهم مشاق معونتي في بحثي، وتشجيعهم لي في إتمامه، وكذلك أشكر كل من أعانني برأي أو مشورة أو تصويب أو حتى بالدعاء والله أسأل أن يمدهم بأسباب السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة، كما أسأله أن يتقبل هذا العمل المتواضع، وأن يتجاوز لي عما فيه من خطأ أو خلل، وأن يجازيني عليه بما هو أهله، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وصلى الله على نبي الرحمة والهدى، وعلى آله وصحبه ومن بهم اهتدى ولستهم اقتفى إلى يوم الدين.

٣ 3- التمهيد

)))

إن أهمية المؤلف تظهر غالباً عندما يكون المؤلف ذا مكانة علمية من حيث العلم وصحة المعتقد وسلامة المنهج ودقة الفهم وقوة الاستنباط ونحو ذلك من الصفات التي يتميز بها العالم المتمكن من غيره، وهذا هو الذي جعل لأقوال ابن خويز منداد أهمية، فرغم قلتها إلا أنها أشارت إلى قيمة كتابه (أحكام القرآن) الذي فقدته المكتبات الإسلامية، وتظهر مكانة وأهمية أقواله بأمور هي:

١- إن تفسيره (أحكام القرآن) من أهم كتب التفسير الفقهي خصوصاً عند المالكية وهو من أوائل ما صنف في هذا الفن، وقد أفاد به من جاء بعده كابن العربي، والقرطبي، والشنقيطي، وغيرهم.

٢- إن استنباطاته للأحكام الموجودة في الآيات التي يفسرها تسم بسلامتها من التقليد المطبق، والهوى المجرد، فهي تعتمد على أسس متينة وهي: الكتاب، والسنة، وأقوال السلف.

٣- إنه قرر في مواضع من تفسيره منهج السلف في بعض أبواب العقيدة؛ كالموقف الصحيح من أهل البدع والذين يخوضون في آيات الله، وكذلك فيما يتعلق بالعبادات وأنها توقيفية، فلا يجوز التعبد لله إلا بما ورد عليه دليل من الكتاب أو السنة، وكذلك فيما يتعلق بالسلطان الأعظم والمنهج الصحيح في التعامل معه إن كان فاسقاً، فبين في هذا منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع السلطان الفاجر، ونحو ذلك، فأقواله سلمت من البدع والانحرافات العقدية المضلة. هذه أبرز الأمور التي ميزت أقواله، والله أسأل أن ينفع بها ويبارك فيها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

٤ -4. القسم الأول الفصل 1 المبحث 1

المبحث الأول/ المطلب الأول
الحالة السياسية في عصره

عاش ابن خويز منداد في العراق في القرن الرابع الهجري، في عهد الخلافة العباسية في مرحلتها الأخيرة، وفي هذا القرن ضعفت الخلافة الإسلامية، وبدأ انقسام الدولة الإسلامية إلى دويلات متعددة بعد أن كانت كتلة واحدة، تخضع خضوعاً تاماً للخليفة في بغداد، وهو الذي يعين ولايتها، وإليه يجبي خراجها، وإليه يرجع الولاية في إدارتهم وقضائهم وجندهم، وفي حل مشاكلهم ونحو ذلك من المظاهر التي تدل على قوة السلطان وقوة نفوذه (١٧)، ثم أخذت الخلافة في هذه الفترة تتفكك وتضعف شيئاً فشيئاً، وأخذ يخشى ولايتها وأمرؤها بأس بعضهم لبعض، ويضرب بعضهم بعضاً، فانقسمت الدولة إلى دويلات مستقلة متنافرة متصارعة على السلطة، علاقة

بعضها مع بعض علاقة محالفة أحياناً وعداء غالباً، لا ترتبط بالخليفة العباسي إلا بالاسم فقط، وسودت صحف التاريخ بالقتال المستمر بين هذه الدويلات فشغلوا بأنفسهم عن قتال عدوهم حتى طمع فيهم، فلم يزل يداهم وبين الفينة والفينة كما كانت تفعل الروم مثلاً (٢٠).

(١٠) هذه المرحلة هي في الدولة العباسية الأولى، والتي تبدأ من سنة: ١٣٢ - ٢٣٢ هـ. وهي المرحلة التي تسمى عند المؤرخين بالعصر الذهبي لدولة بني العباس، وقد تولى الحكم فيها عشرة خلفاء: أولهم السفاح، وآخرهم المتوكل، وقد تميزت شخصية الخلفاء في هذه الفترة بالقوة والحزم والهيبة، ومع انتهاء حكم المتوكل انتهى العصر العباسي الأول الذي هو عصر القوة، وبدأ عصر الضعف والتداعي والتدهور. انظر: التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (٥/٧١ - ٢٣٥).

(٢٠) انظر: ظهر الإسلام لأحمد أمين (١/٩٠)، وتاريخ الإسلام السياسي لحسن إبراهيم حسن (٣/٢٨١ - ٢٨٢). وليان حالة الدولة الإسلامية في هذا العصر فسوف أستعرض الحالة السياسية فيه بالتاريخ ففي سنة ٣٢٤ كانت (البصرة) في يد محمد بن رائق (وفارس) في يد علي بن بويه وأصفهان والري في يد الحسن بن بويه والموصل وديار بكر وريقة والجل في يد بني حمدان ومصر والشام في يد الإخشيديين، وأفريقية والمغرب في يد الفاطميين، والأندلس في يد عبدالرحمن الناصر وخراسان وما وراء النهر في يد السمانيين وطبرستان وجرجان في يد الديلم، وخوزستان في يد أبي عبدالله البريدي، والبحرين واليمامة وهجر في يد أبي الطاهر الجنابي القرمطي، ولم يبق للخليفة إلا بغداد وما حولها، وحتى في بغداد لم يكن له فيها إلا الاسم حيث كانت بغداد وهي مركز الخلافة تحت سلطة بني بويه يتصرف فيها السلطان البويه يتصرفاً مطلقاً (١٠).

(١٠) انظر: المنتظم (١٤/٤٢)، والكامل في التاريخ لابن الأثير (٧/٢٠٧ - ٢٠٨) والبداية والنهاية (١١/٢٥٢)، وظهر الإسلام لأحمد أمين (١/٩١).

وبنو بويه هم أمة ديلية فارسية شيعية غالبية لذلك لم يعترفوا بأحقية الخليفة العباسي السني في زعامة المسلمين، لذلك لم يكن للخليفة العباسي في عهدهم شيء من النفوذ سوى ذكر اسمه في الخطبة، وذلك لأغراض سياسية غايتها احتفاظ هؤلاء الحكام بمراكزهم أمام الجمهور وإعطاء حكمهم صبغة شرعية في البلاد ولولا خوف بني بويه من ضياع نفوذهم السياسي لما تورعوا عن تحويل الخلافة من العباسيين إلى العلويين (١٠). وقد امتدت سيطرتهم على العراق من ٣٣٤ هـ - ٤٤٧ هـ، وقد قوي نفوذهم فكان بيدهم الأمر والنهي يولون الوزراء ويعزلونهم ويرغمون الخليفة على ما يريدون بل ويقتلون الخلفاء ويعذبونهم ويحبسونهم ويسملون أعينهم كما فعلوا بالقاهر بالله والمتقي لله والمستكفي بالله (٢٠).

ومما سبقت الإشارة إليه أنه من بين الدويلات التي نشأت في هذه الفترة التي عاش فيها ابن خويز منداد هي الدولة الفاطمية، وقد نشأت هذه الدولة أول ما نشأت في المغرب الأقصى سنة ٢٩٦ هـ نخرج المغرب من حكم بني العباس من ذلك الوقت ثم مد الفاطميون نفوذهم إلى كل من مصر والشام واليمن وشمال أفريقيا واستمر ذلك حتى سنة ٥٦٧ هـ إلى خلافة العاضد لدين الله آخر الخلفاء الفاطميين، وكانت قد قطعت الخطبة لبني العباس من ديار مصر سنة ٣٥٩ هـ في خلافة المطيع العباسي حين تغلب الفاطميون على مصر أيام المعز الفاطمي (٣٠).

ونتيجة للتفرق والتناحر داخل البلاد الإسلامية فقد طمع أعداء الإسلام والمتربصون به في الاستيلاء على أجزاء منه وخاصة ملوك الروم.

(١٠) انظر: الكامل في التاريخ (٧/٢٠٧ - ٢٠٨)، والبداية والنهاية (١١/٢٥١)، والعبر (٢/٢٤٠ - ٢٤١)، وتاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٣/٢٨٢).

(٢٠) انظر: تاريخ بغداد (٩/٣٩٩ - ٤٠٠)، والعبر (٢/٢٤٠)، والبداية والنهاية (١١/٢١٢، ٢٤٩، ٢٥٢).

(٣٠) البداية والنهاية (١١/٣٢٠)، وتاريخ الخلفاء (١/٢٠٤)، وتاريخ الدولة العثمانية لمحمد فريد بك (١/٥٧).

من ذلك ما وقع في سنة ٣١٤ هـ عندما كتب ملك الروم الدمشقي - لعنه الله - إلى أهل السواحل أن يحملوا إليه الخراج، فأبوا عليه،

فركب إليهم في جنوده في أول هذه السنة فعاث في الأرض فساداً ودخل ملطية (١٦)، فقتل من أهلها خلقاً وأسر وأقام بها ستة عشر يوماً، وجاء أهلها إلى بغداد يستجدون الخليفة عليه (٢٠).

وفي سنة ٣١٥ هـ دخلت الروم شمشاط (٣٦)، وأخذوا جميع ما فيها ونصبوا فيها خيمة الملك، وضربوا الناقوس في الجامع بها (٤٦). وفي سنة ٣٢٢ هـ قصد ملك الروم ملطية في خمسين ألفاً فحاصروهم ثم أعطاهم الأمان حتى تمكن منهم فقتل منهم خلقاً كثيراً وأسر مالا يحصون كثرة (٥٦).

وفي سنة ٣٣٠ هـ تمكن الروم من الوصول إلى قريب من حلب فقتلوا خلقاً وأسروا نحواً من خمسة عشر ألفاً (٦٦).

(١٦) ملطية: بفتح أوله وثانيه وسكون الطاء وتخفيف الياء، من بناء الإسكندر وجامعها من بناء الصحابة وهي بلدة من بلاد الروم مشهورة مذكورة ثناخم الشام، وهي للمسلمين وقد فتحها حبيب بن سلة الفهري في خلافة معاوية. انظر: معجم البلدان لياقوت

الحموي (٥/١٩٢)، وفتوح البلدان لأحمد البلاذري (ص ١٨٩).

(٢٠) انظر: البداية والنهاية (١١/١٨٣)، وتاريخ الخلفاء (ص ٣٨٢).

(٣٦) شمشاط: بكسر أوله وسكون ثانيه وشين مثل الأولى، وآخره طاء مهملة، وهي: مدينة بالروم على شاطئ الفرات في طرف أرمينية، وهي غير سميساط بسنين مهملتين، وكلتاها على الفرات. انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٣/٣٦٢).

(٤٦) انظر: البداية والنهاية (١١/١٨٤).

(٥٦) انظر: البداية والنهاية (١١/٢١٠).

(٦٦) انظر: المصدر السابق (١١/٢٤١).

وفي سنة ٣٣٢ هـ أقبلت طائفة من الروم في البحر إلى نواحي أذربيجان قصدوا برعة، فحاصروها فلها ظفروا بأهلها قتلوهم عن آخرهم، وغنموا أموالهم وسبوا من استحسنا من نسائهم، ثم مالوا إلى المراغة (١٦)، فوجدوا بها ثماراً كثيرة فأكلوا منها فأصابهم وباء شديد فمات أكثرهم.

وفي هذه السنة غزا ملك الروم (الدمستق) رأس العين (٢٦)، في ثمانين ألفاً فدخلها ونهب ما فيها وسبي أهلها وقام بها ثلاثة أيام، وقصدته الأعراب من كل وجه فقاتلوه قتالاً عظيماً حتى أخرجه منها (٣٦).

وفي سنة ٣٤٧ هـ وصلوا إلى قنسرين (٤٦) فالتقاهم سيف الدولة بن حمدان فعجز عنهم، وقتلوا معظم رجاله، وأسروا أهله ونجا هو في عدد يسير (٥٦).

وهكذا كان العدو يدهم البلدان الإسلامية مرة بعد مرة نتيجة انشغال المسلمين عن مجاهدة أعدائهم بقتال بعضهم بعضاً طمعاً في السلطة، إلا أنه مع هذا الوهن والضعف الذي أصاب المسلمين فقد بقيت بعض الدول الإسلامية قوية وذات منعة مما جعلها ترد على العدوان وتقاومه وتداهم بغارات متتالية كما فعل سيف الدولة ابن حمدان (٦٦).

(١٦) المراغة: بالفتح، والغين المعجمة، بلدة مشهورة عظيمة، من أعظم واشهر بلاد أذربيجان، انظر: معجم البلدان (٥/٩٣).

(٢٦) رأس العين: مدينة كبيرة مشهورة من مدن الجزيرة بين حران ونصيبين وديسر في العراق وفيها عيون كثيرة عجبية صافية تجتمع كلها في موضع ثم تصب في نهر الخابور. انظر: معجم البلدان (٣/١٣-١٤).

(٣٦) انظر: البداية والنهاية (١١/٢٤٧).

(٤٦) قنسرين: مدينة بالشام بالقرب من حلب وحمص، وقد فتحها أبو عبيدة ابن الجراح سنة ١٧ هـ، ولم تزل عامرة حتى غلبتها الروم وقتلت جميع ما برضاها سنة ٣٥١ هـ نجف أهلها وتفرقوا في البلاد ولم تعمر بعد ذلك.

انظر: معجم البلدان (٤/٤٠٣-٤٠٤).

(٥٦) انظر: العبر (٢/٢٨٠).

(٦٦) انظر: البداية والنهاية (١١/٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٨٧)، وتاريخ الإسلام السياسي لحسن إبراهيم حسن

وكذلك ما فعله الخلفاء الأمويين في الأندلس أمام الصليبيين، حيث أفسدوا غاراتهم وردوهم على أعقابهم خاسرين، ولا سيما في عهد المستنصر بالله بن عبد الرحمن الناصر الخليفة الأموي في الأندلس في ذلك الحين (١٦٠).
المبحث الأول/ المطلب الثاني
الحالة الاجتماعية في عصره

مما لا شك فيه أن الأحوال الاجتماعية تتأثر بالأحوال السياسية سلباً وإيجاباً غالباً وتتبعها في الضعف أو القوة فكما كانت الدولة قوية وعادلة ومستقرة تتمتع بالأمن، كان ذلك سبباً في أمن المجتمع واستقراره وسعادة أفرادها، أما إن كانت الأحوال السياسية مضطربة وضعيفة فلا شك أن الحالة الاجتماعية تتأثر بذلك وتدهور تبعاً لذلك.
وهذا هو عينه ما أصاب المجتمع في القرن الرابع حيث إن الحروب والغارات على البلاد الإسلامية ورثت الرعب في قلوب الناس، وأشاعت الفوضى وكثر السلب والنهب وانتشر اللصوص وقطاع الطرق الذين كانوا يسمون بالشطار، وكانوا يقطعون الطريق على الناس ويفرضون الضرائب على البيوت، من لم يدفعها هوجم وأخذ ماله (٢٠٠).
وقد ابتلي الناس في بغداد في ذاك العصر بالقحط والجذب، والسيول الكثيرة، والعواصف، والزلازل العظيمة التي أدت إلى الدمار والهلاك والهدم والخراب.

(١٦٠) انظر: التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (١٦٨/٦-١٦٩).

(٢٠٠) انظر: المنتظم (١٤/٣٠٤)، وظهر الإسلام لأحمد أمين (٢/٣٢).

ومما وقع في هذا القرن ما فعله القرامطة في ذلك الحين فألحقوا أضراراً بالغة، نهباً وقتلاً وفساداً في الأرض، وعطلوا الحج عدة مرات، ومن أشنع ما فعلوه ما وقع منهم في مكة سنة ٣١٧ هـ حين خرج ركب العراق للحج وأميرهم منصور الديلمي فوصلوا إلى مكة سالمين، وتوافدت الركوب هناك من كل مكان ونج، فما شعروا إلا بأبي طاهر القرمطي قد خرج عليهم في جماعته، وقد كان يمتلئ حقداً على الإسلام والمسلمين، وكان خروجه في يوم التروية، فانتهب أموالهم واستباح قتالهم فقتل في رحاب مكة وشعابها، وفي المسجد الحرام، وفي جوف الكعبة من الحجاج خلقاً كثيراً، وجلس أميرهم أبو طاهر - لعنه الله - على باب الكعبة والرجال تصرع حوله، والسيوف تعمل في الناس في المسجد الحرام في الشهر الحرام في يوم التروية الذي هو من أشرف الأيام، وهو يقول: "أنا بالله وبالله أنا، يخلق الخلق وأفنيهم أنا" فكان الناس يفرون منهم يتعلقون بأستار الكعبة فلا يجدي ذلك عنهم شيئاً بل يقتلون وهم كذلك، ويطوفون فيقتلون في الطواف، فلما قضى القرمطي - لعنه الله - أمره، وفعل ما فعل بالحجيج من الأفاعيل القبيحة، أمر أن يدفن القتلى في بئر زمزم ودفن كثيراً منهم في أماكنهم من الحرم وفي المسجد الحرام، وهدم قبة زمزم، وأمر بقلع باب الكعبة، ونزع كسوتها عنها، وشققها بين أصحابه، ثم أمر بقلع الحجر الأسود فجاء رجل فضربه بمثقل في يده، وقال أين الطير الأبايل، أين الحجارة من سجيل، ثم قلع الحجر الأسود وأخذه معه إلى بلاده فمكث عندهم ثنتين وعشرين سنة حتى ردوه سنة ٣٣٩ هـ (١٦٠).
وبسبب الحروب المتوالية يتأثر اقتصاد الدولة ويقضى على مواردها. فمثلاً:

(١٦٠) انظر: العبر (٢/١٧٤)، والبداية والنهاية (١٩٠/١١-١٩١).

في سنة ٣٢٤ هـ وقع ببغداد غلاء عظيم وفناء كثير بحيث عدم الخبز منها خمسة أيام ومات من أهلها خلق كثير وأكثر ذلك في الضعفاء، وكان الموتى يلقون في الطريق ليس لهم من يقوم بهم، وكان يحمل على الجنازة الواحدة الرجلان من الموتى، وربما يوضع بينهم صبي وربما حفرت الحفرة الواحدة فتوسع حتى يوضع فيها جماعة.
وفي سنة ٣٣٠ هـ غلت الأسعار جداً، وأكل الضعفاء الميتة، ودام الغلاء، وكثر الموت وتقطعت السبل وشغل الناس بالمرض والفقر وتركوا دفن الموتى.

وفي سنة ٣٣١ هـ غلت الأسعار حتى أكل الناس الكلاب ووقع البلاء في الناس، وكثر الجراد جداً حتى بيع منه كل خمسين رطلاً بالدرهم تخفف على الناس به.

وفي سنة ٣٣٢هـ غلت الأسعار جداً وكثرت الأمطار حتى تهدم البناء، ومات كثير من الناس تحت الهدم وتعطلت أكثر الحمامات والمساجد من قلة الناس ونقصت قيمة العقار حتى بيع منه بالدرهم ما كان يساوي الدينار، وخلت الدور وكثرت غارات اللصوص بالليل حتى كان الناس يتحارسون بالبوقات والطبول وكثرت الفتن من كل جهة.

وفي سنة ٣٣٤هـ اشتد الغلاء ببغداد حتى أكل الناس الميتة والسنانير والكلاب وكان من الناس من يسرق الأولاد فيشويهم ويأكلهم، وكثر الوباء في الناس حتى كان لا يدفن أحد أحداً بل يتركون على الطرقات فيأكل كثير منهم الكلاب ويبيع الدور والعقار والخبز (١٦).

وفي سنة ٣٧٣هـ غلت الأسعار ببغداد حتى بلغ الكُر (٢٦) من الطعام إلى أربعة آلاف وثمانمائة ومات كثير من الناس جوعاً، وجافت الطرقات من الموتى من الجوع (٣٦).

(١٦) انظر: المنتظم (١٤/٢٦)، البداية والنهاية (١١/٢٢٠، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٧-٢٤٨، ٢٥٣)، وشذرات الذهب (٣/٣٤).

(٢٦) الكُر من الطعام واحد أكرار وهو من الموازين التي يوزن بها الطعام. لسان العرب (٥/١٣٧).

(٣٦) انظر: الكامل لابن الأثير (٧/٤١٦)، والبداية والنهاية (١١/٣٦٤).

وقد انقسم المجتمع في ذلك العصر من حيث الغنى والفقير إلى طبقات متفاوتة فطبقة ممتعة في الترف يقابلها طبقة فقيرة أشد الفقر، فكانوا ثلاث طبقات:

الأولى: طبقة المترفين وأصحاب الغنى والنعيم وهم الخلفاء والأمراء فكان المال يتدفق عليهم وهم ينفقونه في إسراف هم ونسائهم وأتباعهم.

الثانية: طبقة المتوسطين وهم التجار المتوسطون ونحوهم.

الثالثة: طبقة الفقراء وهم عامة الشعب من صغار الفلاحين والعمال والعلماء الذين بعدوا عن الخلفاء والأمراء (١٦/٣).

وكان الكبير يتسلط على الصغير وذلك مثلما كان يقع من مصادرة ذي السلطان الأعلى أموال من دونه حين يغضب عليه فيصبح حاله أشد بؤساً من فقير نشأ في الفقر (٢٦).

هكذا كانت الحالة الاجتماعية مضطربة أشد الاضطراب تتقلب بين جشع الأغنياء يقابله الفقر المدقع لغيرهم، ومداهمات اللصوص وقطاع الطرق والمصائب الكونية من زلازل وعواصف وأمطار شديدة وقط وغيرها.

المبحث الأول/ المطلب الثالث
الحالة العلمية في عصره

كانت الحالة العلمية في القرن الرابع عكس ما عليه الحالة السياسية والاجتماعية فقد كان هذا القرن حافلاً بالعلم، حيث ورث عن القرن السابق له ثروة علمية عظيمة فكان هذا مشجعاً وحافزاً لأهله على الاستمرار في البحث والتأليف، وبهذا كان القرن الرابع الهجري زاخراً بالعلماء الأعلام في شتى العلوم والفنون، وكانت المكتبات العامة والخاصة ممتلئة بأصناف الكتب في أنواع المعارف، والسبب في ذلك:

أولاً: أن الإمارات الإسلامية المختلفة كانت تبارى في تجميل موطنها بالعلماء والأدباء وتفاخر بهم، وهذا أكسبهم التحجب إلى العلماء والإغداق عليهم.

(١٦) انظر: ظهر الإسلام لأحمد أمين (٢/١٢).

(٢٦) انظر: المصدر السابق (١/٩٨).

ثانياً: أن انفصال هذه الإمارات عن الدولة العباسية جعلها مستقلة في مالها لا ترسله إلى بغداد، وإنما تغدقه على أهلها والعلم دائماً يتأثر بالمال، فهذا جعل كثيراً من العلماء ينعمون في ظل هذا الاستقلال أكثر مما كانوا ينعمون به في ظل الوحدة (١٦).

لهذا فقد برز كثير من العلماء في هذا العصر في مختلف الفنون في العقيدة، والفقه وأصوله، والتفسير، والنحو والأدب واللغة، ومن هؤلاء العلماء:

١- الإمام محمد بن جرير الطبري العلامة المتبحر، المتوفى سنة ٣١٠هـ، صاحب التفسير والتاريخ وغيره.

- ٢- الإمام الطحاوي، الفقيه، السلفي المتوفي سنة ٣٢١هـ.
 - ٣- الأعمش، الحافظ، الحجة، المتوفي ٣٢١هـ.
 - ٤- الحافظ العقيلي، صاحب كتاب (الضعفاء) المتوفي ٣٢٢هـ.
 - ٥- الإمام ابن أبي حاتم الحافظ، صاحب الجرح والتعديل، المتوفي سنة ٣٢٧هـ.
 - ٦- الحافظ الشاشي، أبو سعيد الهيثم، المحدث المتوفي سنة ٣٣٥هـ.
 - ٧- الحافظ ابن حبان، المتوفي سنة ٣٥٤هـ.
 - ٨- الإمام الطبراني، الحافظ، صاحب المعجم الكبير والصغير، المتوفي سنة ٣٦٠هـ.
 - ٩- الإمام ابن عدي، الحافظ، الكبير، صاحب (الكامل في ضعفاء الرجال) المتوفي سنة ٣٦٥هـ.
 - ١٠- الدارقطني المحدث الكبير، والناقد البصير، المتوفي سنة ٣٨٥هـ.
 - ١١- الإمام أبو زرعة، الحافظ، الحجة، المتوفي سنة ٣٩٠هـ.
 - ١٢- الإمام ابن مندة، الحافظ، صاحب كتاب (الإيمان) المتوفي سنة ٣٩٥هـ.
 - ١٣- الإمام الآجري، الحافظ، صاحب كتاب الشريعة، المتوفي سنة ٣٩٥هـ.
 - ١٤- الحافظ الحاكم، صاحب كتاب المستدرک، إمام المحدثين، المتوفي سنة ٤٠٥هـ.
 - ١٥- الإمام اللامكائي، صاحب: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) المتوفي سنة ٤١٨هـ.
- وغيرهم كثير كما هو مدون في كتب التراجم والسير.

(١٦) انظر: ظهر الإسلام لأحمد أمين (٢/٢).

وكانت معظم الدروس العلمية تعطى في المسجد على هيئة حلقات، ومن أبرزها في بغداد جامع المنصور، وكان أقدم مسجد جامع بها، وأشهر مركز للتعليم في المملكة الإسلامية.

ومنها المسجد الجامع بالقاهرة، وكان يقام فيه في وقت العشاء مائة وعشرة مجلس من مجالس العلم (١٧).

وكان في كل جامع كبير مكتبة حيث كان من عادة العلماء أنهم يوقفون كتبهم على المساجد.

ومما شجع على نشر العلم أن الملوك كانوا يفاخرون بجمع الكتب حتى كان لكل ملك من ملوك الدول الكبار وهي مصر، وقرطبة، وبغداد ولع شديد بالكتب.

وكذلك من أبرز أسباب نمو العلوم وازدهارها في هذا القرن، انتشار المراكز العلمية التي كانت تحتوي على المكتبات الكبيرة في جميع الولايات الإسلامية المختلفة التي يستفيد منها طلاب العلم، حيث كانت مزودة بأصناف الكتب في مختلف العلوم والفنون، كما زودت بالأدوات اللازمة لطالب العلم من حبر وورق ونحوها ومن أمثلة هذه المراكز:

- ١- دار العلم، وتلقب أيضاً بدار الحكمة في القاهرة، فقد زودت هذه الدار بما تحتاج إليه من أقلام وورق وحبر، وفرش، وعلقت على أبوابها وممراتها أنواع الكتب في النحو واللغة والطب وغيرها ودخل سائر الناس إليها يقرءون وينسخون، وأقيم لها خزان وبوابون (٢٠).
- ٢- دار العلم بنيسابور: أسسها الحافظ ابن حبان المتوفي سنة ٣٥٤هـ، جعل فيها خزانة الكتب، ومساكن للغرباء الذين يطلبون العلم وأجرى لهم الأرزاق (٣٠).
- ٣- دار العلم في الموصل: أسسها جعفر بن محمد بن حمدان الموصلية الفقيه الشافعي المتوفي سنة ٣٢٣هـ، وجعل فيها خزانة كتب من جميع العلوم وقفاً على كل طالب علم ولا يمنع أحد من دخولها وإذا جاءها طالب علم غريب معسر أعطاه ورقاً ورزقاً معونة له على طلب العلم (٤٠).

(١٦) انظر: الحضارة الإسلامية (١/٣١٤).

(٢٠) انظر: الحضارة الإسلامية (١/٣١٣).

(٣٠) انظر: المصدر السابق (١/٣١١).

- (٤٦) انظر: المصدر السابق في المكان نفسه.
- ٤- دار العلم في الكرخ غربي بغداد: أسسها أبو نصر سابور بن أردشير، وزير بني بويه، ونقل إليها كتباً كثيرة اشتراها وجمعها، بالإضافة إلى عشرة آلاف وأربعمائة مجلد أخرى معظمها بخط أصحابها أو من الكتب التي كانت في ملك رجال مشهورين، وقد وكل في مراعاتها والمحافظة عليها رجلين من العلويين (١٦٠).
- ومجرد اسم هذه المؤسسات يدل على الفرق بينها وبين دور الكتب القديمة فكانت دار الكتب قديماً تسمى خزانة الحكمة، وهي خزانة كتب ليس غير، أما المؤسسات الجديدة فتسمى دور العلم وخزانة الكتب جزء منها (٢٦).
- وكانت هناك حركة واسعة لترجمة الكتب الأجنبية من الفلسفة والطب والفلك وغيرها من العلوم الفارسية واليونانية، وكان لترجمتها آثار سيئة على المسلمين، وذلك أنها كانت سبباً لانتقال الأفكار المنحرفة، والعقائد الضالة إلى المسلمين.
- ولهذا كله ازدهر العلم وتوسع في هذا القرن الذي عاصره ابن خويزمنداد - رحمه الله - فلا ريب في أن يكون من كبار الأئمة المالكيين.
- (١٦٠) انظر: العبر (٣/٢٤)، والبداية والنهاية (١١/٣٧٧)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٤/١٦٤)، والحضارة الإسلامية (١٣١١-٣١٢).
- (٢٦) الحضارة الإسلامية (١/٣١٢).

٥ 5- القسم الأول الفصل 1 المبحث 2

المبحث الثاني/ المطلب الأول

- اسمه، ونسبه، وكنيته
- لا خلاف بين المترجمين له بأن اسمه : محمد بن أحمد (١٦٠)، ونص بعضهم على أنه مما رآه على كتبه كالقاضي عياض (٢٦)، وابن فرحون (٣٦).
- إلا أنهم اختلفوا في اسم جده على أقوال، أشهرها الآتي:
- القول الأول:
- إن اسمه (عبد الله).
- وبه قال أبو إسحاق الشيرازي (٤٦)، والذهبي (٥٦)، والصفدي (٦٦)، والداودي (٧٦)، والخفاجي (٨٦)، وابن الغزي (٩٦)، ومحمد مخلوف (١٠٦)، والمجوي (١١٦)، وعمر رضا كحالة (١٢٦).
- القول الثاني :
- إن اسمه (علي).

- (١٦٠) انظر: طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (ص ١٦٨)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/٦٠٦)، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (ص ٢١٧)، حوادث ووفيات ٣٨١ هـ - ٤٠٠ هـ، والوافي بالوفيات للصفدي (٢/٥٢)، والديباج المذهب لابن فرحون (ص ٢٦٨)، ولسان الميزان لابن حجر (٦/٣٥٢)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/٧٢)، ونسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض (٤/١٤١)، وديوان الإسلام لابن الغزي (٢/٢٤٣)، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف (ص ١٠٣)، والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي للمجوي (٢/١١٥)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٣/٧٥).
- (٢٦) انظر: ترتيب المدارك (٣/٦٠٦).
- (٣٦) انظر: الديباج المذهب (ص ٢٦٨).
- (٤٦) انظر: طبقات الفقهاء (ص ١٦٨).
- (٥٦) انظر: تاريخ الإسلام (ص ٢١٧).
- (٦٦) انظر: الوافي بالوفيات (٢/٥٢).
- (٧٦) انظر: طبقات المفسرين (٢/٧٢).
- (٨٦) انظر: نسيم الرياض (٤/١٤١).

- (٩٠) انظر: ديوان الإسلام (٢/٢٤٣).
- (١٠٠) (١٠) انظر: شجرة النور الزكية (ص ١٠٣).
- (١١٠) (١١) انظر: الفكر السامي (٢/١١٥).
- (١٢٠) (١٢) انظر: معجم المؤلفين (٣/٧٥).
- رحمه: القاضي عياض ونص على أنه رآه على كتبه (١٠٠)، وابن فرحون ، ونص أيضاً على أنه رآه على كتبه وزاد بأنه مما رآه مكتوباً بخط ابن خويز منداد على كتبه (٢٠٠).
- القول الرابع:
- الذي يظهر للمتأمل أن الرابع هو قول من قال: إن اسم جده: (علي)، وذلك لأسباب:
- ١- أن من قال: إن اسمه عبد الله، وإن كانوا هم الأكثر إلا أنهم ينقل بعضهم عن بعض دون تحقيق ولا تدقيق.
- ٢- أن من ذكر أن اسم جده: (علي) معه زيادة علم، حيث ذكروا أنهم رأوه مما كتب على كتبه بل قال ابن فرحون: " رأيت على كتبه بخطه محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق " (٣٠٠).
- وعليه فن حفظ حجة على من لم يحفظ، ثم إن هذه زيادة علم من ثقات أئمة أثبات مع ملاحظة كون القاضي عياض، وابن فرحون مالكيان (٤٠٠).
- كنيته:
- اختلف المترجمون له في كنيته على قولين:
- القول الأول: أبو بكر.
- وهذا هو المشهور، وقد كناه بذلك: الشيرازي (٥٠٠)، والذهبي (٦٠٠)، والداودي (٧٠٠)، وابن الغزي (٨٠٠)، والمحوي (٩٠٠).
- القول الثاني: أبو عبد الله.
- كناه به: القاضي عياض (١٠٠)، وابن فرحون (١١٠)، والخفاجي (١٢٠)، ومحمد مخلوف (١٣٠) وبهذا كناه القرطبي في تفسيره (١٤٠٠).
- القول الرابع:
- (١٠٠) انظر: ترتيب المدارك (٣/٦٠٦).
- (٢٠٠) انظر: الديباج المذهب (ص ٢٦٨).
- (٣٠٠) المصدر السابق في المكان نفسه.
- (٤٠٠) انظر: ابن خويز منداد حياته وآراؤه الأصولية، لعبد العزيز الصبحي، رسالة ماجستير في أصول الفقه في جامعة أم القرى بمكة المكرمة (ص ٣٨).
- (٥٠٠) انظر: طبقات الفقهاء (ص ١٦٨).
- (٦٠٠) انظر: تاريخ الإسلام (ص ٢١٧).
- (٧٠٠) انظر: طبقات المفسرين (٢/٧٢).
- (٨٠٠) انظر: ديوان الإسلام (٢/٢٤٣).
- (٩٠٠) انظر: الفكر السامي (٢/١١٥).
- (١٠٠٠) انظر: ترتيب المدارك (٣/٦٠٦).
- (١١٠٠) انظر: الديباج المذهب (ص ٢٦٨).
- (١٢٠٠) انظر: نسيم الرياض (٤/١٤١).
- (١٣٠٠) انظر: شجرة النور الزكية (ص ١٠٣).
- (١٤٠٠) (١٠) انظر مثلاً: (٢/٤٣٦)، (٥/٤٠٥)، (٦/٤٧) وغيرها.
- الذي ترجح لدي أن الصواب مع من قال أن كنيته: أبو عبد الله، وذلك لما ذكر في ترجيح اسم جده، ولأن القرطبي وهو قد نقل من كتابه (أحكام القرآن) مباشرة، في غير ما موضع في تفسيره، قد كناه بأبي عبد الله، فلعله أيضاً رآه مكتوباً على كتابه فكناه بما رآه. والله أعلم.

لقبه:

اشتهر بلقب اختلف في ضبطه على أقوال، أشهرها الآتي:

القول الأول :

ابن خُوَيْرِ مَنَدَاد

بضم الخاء، وفتح الواو، وسكون الياء، وزاي ساكنة أو مكسورة، وميم مفتوحة أو مكسورة، ثم نون ساكنة، فدا لين بينهما ألف، وبهذا الضبط ضبطه أكثر أهل العلم، وهو المشهور فمن ضبطه بهذا: ابن حزم (١٦)، وابن عبد البر (٢٦)، وأبو حيان (٣٦)، وابن العربي (٤٦) والقرطبي (٥٦)، وابن تيمية (٦٦)، وابن القيم (٧٦)، وابن كثير (٨٦)، وابن فرحون (٩٦)، وابن

(١٦) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/١٥٢) .

(٢٦) انظر: التمهيد (٤/١٥٦)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٢، ٩٩٣) .

(٣٦) انظر: البحر المحيط (٢/٦١٢) .

(٤٦) انظر: أحكام القرآن (٤/٢٢١) .

(٥٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/١٦٧، ٣١١)، وغيرها كثير .

(٦٦) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٨٩) و (٢٠/٣٢٧)، وبيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/٨٧) .

(٧٦) انظر: زاد المعاد (١/١٨٠)، وإعلام الموقعين (٣/٤٦٤)، (٤/٤٥٩)، والصواعق المرسلة (٤/١٢٧٠) .

(٨٦) انظر: تفسير ابن كثير (١/٤١٦) .

(٩٦) انظر: الديباج المذهب (ص ٢٦٨) .

جمر (١٦)، والسيوطي (٢٦)، وابن الغزي (٣٦)، ومحمد مخلوف (٤٦)، والحجوي (٥٦)، والآلوسي (٦٦)، والشوكاني (٧٦)،

والشنقيطي (٨٦)، وجمهور أهل العلم (٩٦) .

القول الثاني :

ابن خُوَيْرِ بَنَدَاذ

بنفس الضبط السابق إلا أنه بالباء بدل الميم ، وذالين بينهما ألف .

ضبطه : الخفاجي (١٠٦)، وهو وجه من أوجه ضبط علي القارئ (١١٦) .

القول الثالث :

ابن خُوَيْرِ مَنَدَاذ

(١٠٦) انظر: لسان الميزان (٦/٣٥٢) .

(٢٦) انظر: تاريخ الخلفاء (١/٤١٦)، والإتقان في علوم القرآن (١/١٨) .

(٣٦) انظر: ديوان الإسلام (٢/٢٤٣) .

(٤٦) انظر: شجرة النور الزكية (ص ١٠٣) .

(٥٦) انظر: الفكر السامي (٢/١١٥) .

(٦٦) انظر: روح المعاني (٩/٣٤٨)، (١٣/٢١٤) وغيرها .

(٧٦) انظر: فتح القدير (١/٥٢٧)، (٤/٦١) .

(٨٦) انظر: أضواء البيان (٢/١٨٥)، (٣/٤٢٨)، (٧/٣١٨)، وغيرها .

(٩٦) انظر: المنتقى شرح الموطأ لسليمان الباهي (١/٣، ٤)، (٢/٥٢ - ٢٦٨ - ٢٦٩)، والبحر المحيط

للزركشي (١/١٥، ٢٤٧، ٣٠٩، ٢/١٢٨)، (٣/٤٧، ٢٢٨)، وغيرها، وطرح التثريب للحافظ العراقي (٢/١٠٢، ٢١٦،

٢٥٩)، (٤/١١٢)، (٦/١٥١)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي (٢/٢٥٥)، والتقرير والتحبير لابن أمير الحاج (١/١٤١)،

(٢/٨٧)، والتاج والإكليل للعبدري (١/٤٣٧، ٥٣٠)، (٢/٣٨٦)، (٥/٣٢٧)، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل

للخطاب (١/٣٧، ٢١٢)، (٢/٧٥)، (٣/٤٢٥)، (٤/٢١١)، (٥/١٨٩)، وابن النجار في شرح الكوكب المنير (ص ١٨١)،

(ص ٤٥٧)، وشرح مختصر خليل للخرشي (١/٤٥)، (٣/١٥٨، ٢٠٦)، وحاشية على شرح كفاية الطالب للعدوي (١/٢٦١)،

- وحاشية = = الدسوقي على الشرح الكبير (١/٢٠)، وفتح الجليل شرح مختصر خليل لعليش (١/٢٥)، (٣/٢٤٦)، (٤/٣٩٢)، (٦/٢٥٨)، (٧/٢٠١)، (٩/٣٩٢). وأبجد العلوم في بيان أحوال العلوم لصديق حسن القنوجي (٢/٥٠٢) وغيرها.
- (١٠٦) انظر: نسيم الرياض (٤/١٤١).
- (١١٦) شرح الشفاء بهامش نسيم الرياض (٤/١٤١).
- كسابقه غير أنه بدال بعدها ألف ثم ذال.
- ضبطه به: الذهبي (١٦)، والصفدي (٢٦)، ووجه من أوجه ضبط علي القارئ (٣٦).
- القول الرابع:
- ابن خواز منداد.
- بألف بدل الياء عقب الواو، وميم فدا لين بينهما ألف.
- ضبطه بهذا: ابن خلدون (٤٦)، والداودي (٥٦)، ووجه من الأوجه التي ذكرها ابن حجر (٦٦) وهو في بعض المواضع في التمهيد لابن عبد البر (٧٦).
- القول الخامس:
- ابن خواز بنداد
- كسابقه غير أنه بباء بدل الميم.
- ضبطه بهذا: ابن دحية (٨٦)، وذكره ابن عبد البر في بعض المواضع في التمهيد (٩٦).
- القول السادس:
- ابن كواز.
- بالكاف بدل الخاء فواو فألف فزاي.
- ضبطه به: الشيرازي (١٠٦). إلا أن هذا ضبط غريب.
- القول الرابع:
- الذي ترحح لدي أن الضبط الصحيح للقبه هو: ابن خوز منداد وهو الضبط الأول، إذ هو المشهور، وهو ما لقبه به الجمهور.
- ونخلص مما سبق بأن اسم ونسب الشيخ هو: محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق المكنى بأبي عبدالله البصري المالكي، والملقب بابن خوز منداد.
- المبحث الثاني/ المطلب الثاني
- مولده ونشأته
- لم تذكر المصادر التي ترجمت لابن خوز منداد عن تاريخ ولادته ولا عن نشأته شيئاً.
- وباعتبار أنه مات سنة ٣٩٠هـ، فلعلة يكون قد ولد في أوائل القرن الرابع والله أعلم.
- وأما عن نشأته فالذي يظهر أنه نشأ نشأة علمية قوية أهلته ليكون عالماً مجتهداً إماماً في المذهب (١١٦).
- المبحث الثاني/ المطلب الثالث
- (١٦) انظر: تاريخ الإسلام (ص ٢١٧)، حوادث ووفيات ٣٨١هـ - ٤٠٠هـ.
- (٢٦) انظر: الوافي بالوفيات (٢/٥٢).
- (٣٦) انظر: شرح الشفاء (٤/١٤١).
- (٤٦) انظر: مقدمة ابن خلدون (٣/١٠).
- (٥٦) انظر: طبقات المفسرين (٢/٧٢).
- (٦٦) انظر: لسان الميزان (٦/٣٥٢).
- (٧٦) انظر: (١١/٥٣).
- (٨٦) انظر: الابتهاج في أحاديث المعراج (ص ٧٨).
- (٩٦) انظر: (١٢/١٥٦)، (١٨/١٨٩)، (٣١٨).
- (١٠٦) انظر: طبقات الفقهاء (ص ١٦٨).

(١١٦) وسمه بذلك شيخ الإسلام (ابن تيمية كما سيأتي) .
طلبه للعلم، ورحلاته

لم تفصح المصادر التي ترجمت لابن خويز منداد عن الكلام عن طلبه للعلم وبالرغم من ذلك فإنه يمكن أن نتعرف على حياة ابن خويز منداد العلمية من خلال معرفة المحيط الذي كان يعيش فيه ، فابن خويز منداد نشأ في بغداد في القرن الرابع ، وبالرغم مما كان في ذلك الزمن من اضطرابات سياسية واجتماعية في بغداد إلا أنه من الناحية العلمية عرف هذا القرن بانتشار العلم والعلماء ونشأت المراكز العلمية التي اهتمت بالتعليم وبتوفير الكتب وما يحتاجه طلاب العلم من الورق والحبر وغيره مما ساهم في انتشار العلم (١٦٠) . فيظهر من هذا أن

ابن خويز منداد نشأ في بيئة علمية قوية سهلت له طلبه للعلم والنهل منه حتى تضلع منه وترسخ فيه إلى أن بلغ مبلغ الكبار وصار من أئمة علماء المالكية.

وذكرت المصادر المترجمة له بعض من تلقى على أيديهم العلم ولازمهم ففهم:

الأبهري حيث تلقى منه الفقه، وسمع الحديث من ابن داسة، وأبي الحسن التمار، وأبي الحسن المصيصي، وأبي إسحاق الهجيمي ، وأبي العباس الأصم.

ومما يدل على تضلعه في العلم أنه ألف في فنون عدة وقد ذكرتها لنا المصادر المترجمة له إلا أنه مع الأسف قد فقدت فلم يبق منها إلا أسماؤها، ولم يصل إلينا منها إلا ما نقله بعض من استفاد منها من أهل العلم كالقرطبي في الجامع لأحكام القرآن وغيره.

ومما يوحى برسوخه في العلم وتمكنه منه أنه كان ينبذ التقليد ولم ير جواز التقليد المطلق لغير رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مما جعله مجتهداً له آراؤه التي خالف فيها إمامه مالك بن أنس - رحمه الله - ، ومما نقل عنه أنه كان يقول:

" كل من اتبع قول من غير أن يجب عليك قبوله لدليل يوجب ذلك فأنت مقلده

(١٦٠) انظر: المنتظم (١٤/٣٦٦) ، والعبر (٣/٢٤) ، وتاريخ الخلفاء (٤١٢) ، وظهر الإسلام لأحمد أمين (٢/٢١٩ - ٢٢٠) .

والتقليد في دين الله غير صحيح وكل من أوجب عليك الدليل اتباع قوله فأنت متبعه والاتباع مسوغ والتقليد ممنوع " (١٦٠) .

ولم يكن ليبلغ مبلغ المجتهدين البارعين في الفقه وأصوله والتفسير والأثر، إلا لأنه كان ممن لازم مجالس العلم وزاحم طلابه بالركب، وبذل جهده ووقته للعلم وطلبه، وهذا شأن العلماء الكبار فحق له أن يكون من كبار أئمة المالكية.

المبحث الثاني/ المطلب الرابع

شيوخه وتلاميذه
شيوخه:

ذكر المترجمون له بعضاً من شيوخه هم:

١- أبو بكر الأبهري (٢٠٠): وهو محمد بن عبدالله بن محمد بن صالح التيمي الأبهري المالكي تفقه في بغداد ، وحدث بها.

روى عن : محمد بن محمد الباغندي ، وحمد بن الحسين الأشثاني، وعبدالله بن زيد البجلي، وأبي بكر بن داود السجستاني وخلق سواهم من البغداديين وغيرهم.

وحدث عنه : الدارقطني، وأحمد بن محمد العتيقي، وغيرهم.

وقد جمع بين القراءات وعلو الإسناد، والفقه الجيد، وكان معظماً عند سائر العلماء وانتهت إليه رئاسة المالكية في زمانه.

(١٦٠) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٩٣) .

(٢٠٠) ذكره : الشيرازي في طبقات الفقهاء ص ١٦٨ ، والقاضي عياض في ترتيب المدارك (٣/٦٠٦) ، والذهبي في تاريخ الإسلام

ص ٢١٧ ، والصفي في الوافي بالوفيات (٢/٥٢) وابن فرحون في الديباج المذهب ص ٢٦٨ ، وابن حجر في لسان الميزان (٦/٢٥٦)

، الداودي في طبقات المفسرين (٢/٧٢) ، ومحمد مخلوف في شجرة النور الزكية ص ١٠٣ ، والحجوي في الفكر السامي (٢/١١٥) .

قال عنه الدار قطني: " هو إمام المالكية ، إليه الرحلة من أقطار الدنيا ، رأيت جماعة من الأندلس والمغرب على بابه ، ورأيت يذاكر بالأحاديث الفقهيات ويذاكر بحديث مالك " ، ثقة ، مأمون ، زاهد ، ورع . مات في شوال سنة خمس وأربعين وثلاث مائة (١٧٠) .

٢- أبو الحسن التمار (٢٠٠) : هو أحمد بن محمد بن أحمد بن زياد ، أبو الحسن التمار . حدث عن : سعدان بن نصر ، وزكريا بن يحيى المروزي ، وروى عنه : ابن التلاج ، وابن الصلت الجبر ، كان ثقة مقبول الشهادة عند الحاكم ، توفي سنة ٣٣٢ هـ (٣٠٠) .

٣- أبو العباس الأصم (٤٠٠) : هو محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان الأموي مولا هم ، النيسابوري المعقلي الإمام المحدث ، المؤذن الوراق بنيسابور ، حدث له الصمم بعد مجيئه من الرحلة ثم استحکم به حتى كان لا يسمع نهيق الحمار وكان يكره أن يقال له الأصم ، كان يحدث عصره بلا مدافعة .

سمع من : أحمد بن يوسف السلمي ، وأحمد بن الأزهر ، والربيع بن سليمان المرادي ، وخلق كثير . وحدث عنه : الحاكم ، وابن منده ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، ويحيى بن إبراهيم المزكي وجماعة . توفي في ربيع الآخر سنة ست وأربعين وثلاث مائة (٥٠٠) .

(١٧٠) انظر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٥/٤٦٢) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١٦٨-١٦٩) ، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/٣٣٢-٣٣٣) ، والديباج المذهب لابن فرحون (ص ٢٥٥) ، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٤/١٤٧) وشجرة النور الزكية (ص ٩١) .

(٢٠٠) ذكره : القاضي عياض في ترتيب المدارك (٣/٦٠٦) .

(٣٠٠) انظر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٥/١٢٥) .

(٤٠٠) ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك (٣/٦٠٦) .

(٥٠٠) انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/٥٣) ، وسير أعلام النبلاء (١٥/٤٥٢) والوافي بالوفيات (٥/٢٢٣) ، وشذرات الذهب (٣/٨٣) .

٤- أبو بكر بن داسة (١٠٠) : هو محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة البصري التمار ، الشيخ الثقة العالم ، راوي السنن عن أبي داود وهو آخر من حدث بالسنن كاملاً عن أبي داود .

سمع من : أبي داود السجستاني ، وأبي جعفر محمد بن الحسن الشيرازي ، وغيرهم .

وروى عنه : أبو سليمان الخطابي ، وعبد الله بن محمد القرطبي وغيرهم . توفي سنة ست وأربعين وثلاث مائة (٢٠٠) .

٥- أبو إسحاق الهجيمي (٣٠٠) : هو إبراهيم بن علي بن عبد الله أبو إسحاق الهجيمي - مصرغاً - نسبة إلى بني الهجيم بطن من تميم ، البصري ، الشيخ الإمام المحدث الصدوق ، المعمر .

سمع من : جعفر بن محمد بن شاكر ، ومحمد الكديمي ، وأبي قلابة الرقاشي وغيرهم .

وحدث عنه : أبو بكر محمد بن الفضل البابسيري ، وطلحة بن يوسف المؤذن ، أبو سعيد وغيرهم .

توفي سنة إحدى وخمسين وثلاث مائة (٤٠٠) .

٦- أبو الحسن المصيصي (٥٠٠) : هو علي بن أحمد بن علي الوراق ، أبو الحسن المصيصي .

حدث عن : أبيه وعن محمد بن معاذ المعروف ببدران ، وأيوب العطار ، وغيرهم .

وروى عنه : أبو بكر البرقاني ، ومحمد بن عمر بن بكير ، والحافظ أبو نعيم وغيرهم ، وكان فيه تساهل .

(١٧٠) ذكره : القاضي عياض في ترتيب المدارك (٣/٦٠٦) ، وابن حجر في لسان الميزان (٦/٣٥٢) ، المحجوي في الفكر السامي (٢/١١٥) .

(٢٠٠) انظر : سير أعلام النبلاء (١٥/٢٣٨) ، والعبر (٢/٢٧٩) ، وشذرات الذهب (٣/٨٣) .

(٣٠٠) ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك (٣/٦٠٦) ، وابن حجر في لسان الميزان (٦/٣٥٢) .

(٤٦) انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٥٢٥)، والعبر للذهبي (٢/٢٩٧)، والوافي بالوفيات للصفدي (٦/٣٩)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣/١٠٢).
(٥٦) ذكره: القاضي عياض في ترتيب المدارك (٣/٦٠٦)، والمحجوي في الفكر السامي (٢/١١٥).
توفي في جمادى الآخر سنة أربع وستين وثلاث مئة (١٦٠).
تلاميذه:

لم تسم المصادر التي ترجمت له أحداً من تلاميذه.

المبحث الثاني/ المطلب الخامس
مؤلفاته

لقد أثرى ابن خويز منداد المكتبات الإسلامية بمؤلفاته في فنون شتى مما يدل على سعة علمه إلا أن هذه المؤلفات لم يكتب الله لها البقاء لأنها مفقودة، وإنما بقي منها أسماؤها والذي ذكر منها الآتي:

- ١- أحكام القرآن (٢٦): وهو مؤلف في التفسير وهو من أهم المصادر التي اعتمدها بعض من ألف في التفسير، وعلوم القرآن كالقرطبي وكل من جاء بعد القرطبي فإنما ينقل أقوال ابن خويز منداد عن القرطبي كابن كثير والشوكاني والشنقيطي وغيرهم.
- ٢- وكتاب في الخلاف: وهو كتاب في الفقه جمع فيه مسائل الخلاف وقد وصفه المترجمون لابن خويز منداد بأن هذا الكتاب كبير (٣٦).

(١٦) انظر: تاريخ بغداد للبغدادي (١١/٣٢٣)، وسير أعلام النبلاء (١٦/٢١٩)، وميزان الاعتدال للذهبي (٣/١١٢)، ولسان الميزان لابن حجر (٥/١٩٥).

(٢٦) انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١٦٨)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/٦٠٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي (ص ٢١٧)، والديباج المذهب لابن فرحون (ص ٤٦٨)، ولسان الميزان لابن حجر (٦/٣٥٢)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/٧٢)، وشجرة النور الزكية (ص ١٠٣)، والفكر السامي للحجوي (٢/١١٥).

(٣٦) انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/٩٤٢)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١٦٨)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/٦٠٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي (ص ٢١٧)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢/٥٢)، والديباج المذهب لابن فرحون (ص ٢٦٨)، ولسان الميزان لابن حجر (٦/٣٥٢)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/٧٢)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (ص ١٠٣)، والفكر السامي للحجوي (٢/١١٥)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٣/٧٥).

٣- الجامع لأصول الفقه (١٦): وهو مؤلف في أصول الفقه وقد اعتمده غير واحد من المالكية في أصولهم كالباجي (٢٦)، والزركشي (٣٦)، والقرافي (٤٦).

المبحث الثاني/ المطلب السادس

عقيدته، ومذهبه الفقهي

عقيدته: لم نعرض الكتب المترجمة له لعقيدته وبما أن ابن خويز منداد مالكي فقد تأثر بإمامة الإمام مالك خصوصاً في العقيدة وبطريقته في التعامل مع المخالف من أهل البدع، فاستفاد من إمامه العقيدة السليمة الصافية من الشوائب الموافقة لعقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة، ويتجلى ذلك في النقولات التي نقلها عنه أهل العلم، على الرغم من قلتها وكونها لم تستوعب كل الجوانب الأساسية التي تبين عقيدة العالم المترجم له، إلا أنها مهمة وتدل على سلامة معتقده وتشير إلى سلامته من بدع الفرق المبتدعة كالأشعرية والمعتزلة ونحوهم وأيضاً سلامته من بدعة الخوارج وأمثالهم، فما نقل عنه يشير من باب أولى إلى أن أصوله العقدية توافق أصول السلف الصالح أهل السنة والجماعة من ذلك:

١- ما نقل عنه في موقفه من أهل البدع والأهواء، وأهل الكلام ونحوهم، حيث قال:

(١٦) انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١٦٨)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/٦٠٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي (ص ٢١٧)، والصواعق المرسلات لابن القيم (٢/٤٥٧)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢/٥٢)، والديباج المذهب لابن فرحون (ص ٢٦٨)، ولسان الميزان لابن حجر (٦/٣٥٢)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/٧٢)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (ص ١٠٣)،

والفكر السامي للجوي (٢/١١٥)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٣/٧٥) .

(٢٠) انظر: إحكام الفصول في أحكام الأصول، تحقيق عبدالله الجبوري، وقد نقل عن ابن خويزمنداد في مواضع كثيرة، مثلاً (ص ٨٩، ٩٢، ٩٧، ١٠٤، ١٠٨) وغيرها كثير.

(٣٠) انظر: البحر المحيط (١/٨) .

(٤٠) انظر: الإبانة في صحة إسقاط ما لم يجب الحضانة وسماه: (الجامع لأصول المذهب) (ص ١٠١) .

"من خاض في آيات الله تركت مجالسته وهجر مؤمناً كان أو كافراً" (١٠٠) . وقال: " ولا تجوز الإجارة في شيء من كتب الأهواء والبدع والتنجيم " وذكر كتباً ثم قال: " كتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم ، وتفسخ الإجارة في ذلك ، وكذلك كتب القضاء بالنجوم وعزائم الجن وما أشبه ذلك " (٢٠) .

وقال في تفسيره لقول الإمام مالك في أنه لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء ، قال: " أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم: أهل الكلام ، فكل متكلم من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري ، ولا تقبل لهم شهادة في الإسلام ويهجر ويؤدب على بدعته ، فإن تمادى عليها استتيب منها (٣٠) " فهذا موقفه رحمه الله من المبتدعة فكان شديداً عليهم حاله في ذلك حال غيره من أهل العلم المحققين من أهل السنة والجماعة فقد صنفوا في نبد البدع كتباً كثيرة هي أصول لمن أراد الإفادة عن طريقة أهل السنة والجماعة في التعامل مع أهل البدع والأهواء فن تلك الكتب :

كتاب: النبي عن البدع لابن وضاح القرطبي (٢٨٧هـ) .

وكتاب: الحوادث والبدع للطرطوشي (٤٧٤هـ) .

وكتاب: الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة (٦٦٥هـ) .

وكتاب: الاعتصام للشاطبي (٧٩٠هـ) .

وكتاب: الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي (٩١١هـ) . وغيرها كثير .

وقال فيما يفعله المنجمون والمشعوذون:

"نبه أصحابنا عن الأمور التي يفعلها المنجمون على الطرقات من السهام التي معهم ورقاع الفأل في أشباه ذلك" (٤٠) .

(١٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧/١٦) .

(٢٠) انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/٩٤٣) .

(٣٠) انظر: المصدر السابق في المكان نفسه .

(٤٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦/٢١٠) .

٢- ومن ذلك موقفه من السلطان الأعظم ، فنهجه في التعامل مع السلطان الأعظم كنهج أهل السنة والجماعة وهو وجوب طاعتهم المعروف فيطاعون إلا أن يأمرؤا بمعصية الله فإن أمرؤا بها فلا يطاعوا وتبقى طاعتهم في غيرها ، وأن طاعتهم من طاعة الله عز وجل ، ووجوب النصيحة لهم ، والصلاة خلفهم ، والجهاد معهم ، ولا يرون الخروج عليهم ، وإن جاروا ولا يدعون عليهم ولا ينزعون يداً من طاعتهم ، بل يصبرون عليهم ، ويدعون لهم بالصلاح ، والمعافاة ، مستندين في هذا المنهج على الكتاب والسنة ، وذلك لما يترتب على الخروج عليهم من المفساد أضعاف ما يحصل من جورهم ، وهذا محل إجماع عند أهل السنة والجماعة لم يخالف فيه إلا ضال مفارق للجماعة (١٠) . وهذا ما عليه ابن خويزمنداد يتضح ذلك فيما يأتي:

أولاً: موقفه من السلطان المتغلب الذي نال الحكم بالسيف والقوة حيث قال: " ولو وثب على الأمر من يصلح له من غير مشورة ولا اختيار وبائع له الناس تمت له البيعة " (٢٠) .

(١٠) انظر: كتاب السنة لابن أبي عاصم (ص ٤٨٠) وما بعدها ، ولمعة الاعتقاد لابن قدامة مع شرح ابن عثيمين (ص ١٥٧) ،

وشرح السنة للربيهاري (ص ٦٩-٧١) ، تحقيق: خالد الراددي وشرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٧/١٢٩٦) وشرح

العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٥٤٠/٢ - ٥٤٣) وغيرها .

(٢٠) انظر : الجامع لأحكام القرآن (١/٣١١) .

ثانياً: موقفه من السلطان الفاسق أو الجائر، حيث قال: وأما طاعة السلطان فتجب فيما كان لله فيه طاعة ولا تجب فيما كان لله فيه معصية، ولذلك قلنا: إن ولاية زماننا لا تجوز طاعتهم ولا معاونتهم ولا تعظيمهم، ويجب الغزو معهم متى غزوا والحكم من قبلهم وتولية الإمامة والحسبة وإقامة ذلك على وجه الشريعة وإن صلوا بنا، وكانوا فسقة من جهة المعاصي جازت الصلاة معهم وإن كانوا مبتدعة لم تجز الصلاة معهم إلا أن يخافوا فيصلي معهم تقية وتعاد الصلاة " (١٠) .

هذا ما تمكنت من الوقوف عليه في هذا المبحث، أما عن مذهبه الفقهي فهو مالكي المذهب، ذكر ذلك جميع من ترجم له.

المبحث الثاني/ المطلب السابع

مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه

يعد ابن خويز من أئمة المالكية وتفنن في علوم عدة في الفقه وأصوله والحديث والتفسير وهو من عداد علماء الأثر والفقه والنظر، ومن علماء أهل السنة والجماعة، حتى قرن اسمه بالإمام أحمد بن حنبل (٢٠) . وقد بلغ مبلغ كبار أئمة المالكية. وقوله معتمد غالباً في نقل أقوال الإمام مالك.

أقوال العلماء فيه:

ابن خويز من أئمة العلماء الذين يخطئون ويصيبون لذلك فإن من العلماء من أثني عليه، ومنهم من قدح فيه، وهذا الحال مع أي عالم مهما بلغت رتبته، لذلك سأتناول هذه النقطة من خلال مسألتين:

المسألة الأولى: ثناء العلماء عليه:

١- قال ابن دحية : " قال أكثر علماء الأثر ، والفقه ، والنظر ، منهم: أحمد بن حنبل، ومحمد بن خواز من أئمة المالكية ، والحسين بن علي الكرايسي ، صاحب الشافعي ، وداود الظاهري، إن خبر الواحد يوجب العلم والعمل جميعاً (٣٠) .

٢- وكذا عده ابن عبد البر : من علماء الفقه والآثار (٤٠) .

(١٠) انظر : المصدر السابق (٥/٢٤٩) .

(٢٠) انظر : الابتهاج في أحاديث المعراج لابن دحية (٧٨) .

(٣٠) المصدر السابق في المكان نفسه .

(٤٠) انظر : جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٢) .

٣- وقال ابن تيمية : "إمام المالكية في وقته في العراق" (١٠) .

وقال في سياق كلامه عن أهل البدع وقولهم في إنكار أن الله فوق العرش، وحدوث العالم، وقال : " وهو من الكلام الذي ذمه السلف والأئمة حتى قال ابن خويز من أئمة: أهل البدع والأهواء عند مالك وأصحابه ، هم كل متكلم في الإسلام فهو من أهل البدع

والأهواء أشعرياً كان أو غير أشعري " (٢٠) .

٤- وقال الذهبي : " من كبار المالكية العراقيين " (٣٠) .

٥- وكذا عده الصفدي من كبار المالكية (٤٠) .

٦- وقال ابن حجر : " الفقيه المالكي " (٥٠) .

٧- وقال الخفاجي : " من أئمة المالكية والأصول " (٦٠) .

٨- ووسمه ابن الغزي بالإمام العلامة ، شيخ المالكية (٧٠) .

المسألة الثانية : انتقادات العلماء عليه والردود عليها :

مما وقفت عليه من أقوال العلماء فيه :

١- قال ابن حزم : " وقد قاد السخف والجهل من يقدر في نفسه أنه عالم وهو المعروف بخويز من أئمة المالكية إلى أن جعل

للجمادات تمييزاً " (٨٠) .

٢- وقال فيه الباجي : " إني لم أسمع له في علماء العراق بذكر، وكان يجانب الكلام جملة وينافر أهله، حتى تعدى ذلك إلى منافرتة المتكلمين من أهل السنة، وحكم في الكل بأنهم أهل الأهواء " (٩٠).

- (١٠) الفتاوى الكبرى (٥/٢٤٨).
- (٢٠) بيان تلبيس الجهمية (٢/٨٧).
- (٣٠) تاريخ الإسلام (٢١٧)، حوادث ووفيات (٣٨١-٤٠٠).
- (٤٠) الوافي بالوفيات (٢/٥٢).
- (٥٠) لسان الميزان (٦/٣٥٢).
- (٦٠) نسيم الرياض (١٤/١٤١).
- (٧٠) ديوان الإسلام (٢/٢٤٣).

(٨٠) الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/١٥٢).

(٩٠) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/٦٠٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي ص ٢١٧، والوافي بالوفيات للصفدي (٢/٥٢)، والديباج المذهب ص ٢٦٨، ولسان الميزان لابن حجر (٦/٣٥٢)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/٧٢).

٣- قال القاضي عياض : " وعنده شواذ عن مالك وله اختيارات وتأويلات على المذهب خالف فيها المذهب، والأصول لم يرجع عليها حذاق المذهب " (١٠).

ويلاحظ أن كل من نقد على ابن خويز منداد بهذا من جاء بعد القاضي عياض فإنما نقلوا هذا عن القاضي سواء صرح الناقل بالنقل عنه أم لم يصرح، كابن فرحون (٢٠)، وابن حجر (٣٠)، والمجوي (٤٠)، والخفاجي (٥٠).

الردود على هذه الأقوال في ابن خويز منداد :

لا يسلم أحد من البشر من الخطأ إذ العصمة للأنبياء دون غيرهم، مهما بلغ من العلم والرسوخ فيه، لكن هفوة العالم الصالح الذي له آثار حسنة تغتفر ويعتذر عنه في خطئه.

قال ابن عبد البر: في معرض كلام له عن نقد العلماء : " وقد غلط فيه كثير من الناس وضلت فيه نابتة جاهلة، لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته وثبتت في العلم إمامته وبانت ثقته وبالعلم عنايته، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته بيينة عادلة يصح بها جرحه على طريق الشهادات " (٦٠).

وقال : " وقد جاز على كثير منهم - أي العلماء - جهل كثير من السنن الواردة على السنة خاصة العلماء، ولا أعلم أحداً من الصحابة إلا وقد شذ عنه بين علم الخاصة واردة بنقل الآحاد أشياء حفظها غيره، وذلك على من بعدهم أجوز، والإحاطة ممتنعة على كل أحد " (٧٠).

- (١٠) ترتيب المدارك (٣/٦٠٦).
- (٢٠) انظر: الديباج المذهب (ص ٤٦٨).
- (٣٠) انظر: لسان الميزان (٥/٢٩١).
- (٤٠) انظر: الفكر السامي (٢/١١٥).
- (٥٠) انظر: نسيم الرياض (٤/١٤١).
- (٦٠) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/١٠٩٥).

(٧٠) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار لابن عبد البر (١/١٨٨).

وقال الذهبي : " ولو أنا كلها أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له، قننا عليه، وبدعناه، وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر - المروزي - ولا ابن منددة، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة " (١٠).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : " اتفق العلماء على أنه ما من أحد من أعيان الأئمة من السابقين الأولين، ومن بعدهم إلا وله أقوال

وأفعال خفي عليهم فيها السنة ، وهذا باب واسع لا يحصى مع أن ذلك لا يغض من أقدارهم ، ولا يسوغ اتباعهم فيها كما قال تعالى : { فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ } النساء : الآية ٥٩ .
قال مجاهد (٢٠) والحكم بن عتيبة (٣٠) ، ومالك (٤٠) ، وغيرهم (٥٠) " ليس أحد من خلق الله إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي - صلى الله عليه وسلم - " (٦٠) .

(١٠) سير أعلام النبلاء (١٤/٤٠) .
(٢٠) رواه أبو نعيم في الحلية (٣/٣٠٠) ، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/٤٤١) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٩٢٥ - ٩٢٦) .
(٣٠) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٩٢٥) .

(٤٠) صححها عن مالك الألباني في صفة صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - (ص ٤٩) .
(٥٠) رويت أيضاً عن ابن عباس - رضي الله عنهما - كما ذكر ذلك السبكي في فتواه (١/١٣٨) ، قال : " فإحس ما قال ابن عباس - رضي الله عنهما - ليس أحد بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي - صلى الله عليه وسلم - " وأخذ هذه الكلمة من ابن عباس - رضي الله عنهما - مجاهد وأخذها عنهما مالك - رضي الله عنه - واشتهرت عنه .
(٦٠) الفتاوى الكبرى (٣/١٧٩) بتصرف بسيط جداً .

وقال : " واتفقوا كلهم على أنه ليس أحد معصوماً في كل ما يأمر به وينهي عنه إلا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولهذا قال غير واحد من الأئمة كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم " (١٠) .
وقال ابن القيم : " لا بد من معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم ، وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه ، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم - فقالوا بمبلغ علمهم والحق في خلافها ؛ لا يوجب إطراح أقوالهم جملة وتنقصهم والوقعة فيهم ، فهذان طرفان جائران عن القصد ؛ وقصد السبيل بينهما فلا نؤثم ولا نعصم ، ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح ، وأثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكان ، قد تكون فيه الهفوة والزلة هو فيها معذور ، بل ومأجور لاجتهاده ، فلا يجوز أن يتبع فيها ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين " (٢٠) .
فكل هذه النقولات تبين أن أهل العلم متفقون على أنه ليس أحد معصوماً في كل ما يأمر به وينهي عنه إلا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

ويجاء عن الانتقادات التي وجهت إليه بالآتي :
أولاً : الرد على ابن حزم فيما ذكره :

ابن حزم - رحمه الله - معروف عنه أنه كان جريئاً على الأئمة وعلى النيل منهم ، حتى لم يكذب يسلم منه أحد ، حتى قال أبو العباس بن العريف في حقه : " كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين " .
ومراده بذلك كثرة وقوعه في الأئمة كما قد عرف عن الحجاج سفكه لدمائهم (٣٠) .

(١٠) مجموع الفتاوى (٢١٠/٢٠ - ٢١١) .
(٢٠) إعلام الموقعين (٥/٢٣٥) .

(٣٠) انظر : سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/١٩٩) ، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٣٢٨) ، ومراة الجنان للبيهقي (٢/٨١) .
وقال الذهبي : " ابن حزم رجل من العلماء الكبار فيه أدوات الاجتهاد كاملة ، تقع له المسائل الواهية كما يقع لغيره ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وقد امتحن هذا الرجل وشدد عليه ، وشرذ عن وطنه وجرت له أمور ، وقام

عليه الفقهاء لطول لسانه واستخفافه بالكبار ، ووقوعه في أئمة الاجتهاد بأفح عبارة وأفظ محاورة وأبشع رد " (١٦) .
وقال السبكي: " وهذا ابن حزم رجل جرى بلسانه متسرع إلى النقل بمجرد ظنه، هاجم على أئمة الإسلام بألفاظه " (٢٦) .
ثم إن ابن حزم جهل علماء مشهورين كالإمام الترمذي، وابن ماجه، والبعوي، بل حتى جهل بعض الصحابة، وقد شنع العلماء عليه بسبب ذلك.

قال ابن حجر: " وأما أبو محمد بن حزم، فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع، فقال : ... محمد بن عيسى بن سورة مجهول، ولا يقولن قائل: لعله ما عرف الترمذي، ولا اطلع على حفظه ، ولا على تصانيفه فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد الصفار ، وأبي العباس الأصم، وغيرهم " (٣٦) .

بل وقد جهل بعضاً من أبناء الصحابة وهذا عجيب منه (٤٦) .
وقال : " كان واسع الحفظ جداً إلا أنه لثقتة بحافظته كان يهجم على القول في التعديل والتجريح ويبين أسماء الرواة فيقع له من الأوهام الشنيعة " (٥٦) .

وقال ابن كثير : " وجهالة ابن حزم لأبي عيسى لا تضره ... فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم ، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ " (٦٦) .

(١٦) تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/٢٣١) .

(٢٦) طبقات الشافعية الكبرى (١/٩٠) .

(٣٦) تهذيب التهذيب (٣/٦٦٨) .

(٤٦) انظر : الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي (ص ٢٩٢-٣٠٥) ، تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة .

(٥٦) لسان الميزان (٤/١٩٨-٢٠٢) .

(٦٦) البداية والنهاية (١١/٧٩) .

فابن حزم على الرغم من مكانته العلمية إلا أنه لم يخلص نفسه من الكلام في العلماء بل وأئمتهم - غفر الله له - حتى صار مثلاً فيقال :

" نعوذ بالله من سيف الحجاج ولسان ابن حزم " (١٦) .

ثانياً : الرد على الباجي فيما ذكره عن ابن خويز منداد :

وقد تكلم الباجي في ابن خويز منداد في أمرين :

١- قال : " لم أسمع له في علماء العراق بذكر " .

وقوله هنا يحتمل وجهين : المدح أو الذم .

فإن كان يريد به الذم فيرد عليه: بأن عدم سماعه عنه لا يضره، ثم إنه أكثر من النقل عنه في كتاب إحكام الفصول في أحكام الأصول

في مواضع كثيرة (٢٦) . مما يدل على أنه كان معروفاً وكونه في عداد علماء المذهب الكبار، وما أكثر ما نقل أهل العلم حكاية ابن

خويز منداد قول الإمام مالك مما يدل على شهرته .

وأما إن كان مدحاً: فيحمل كلام الباجي على أنه استغراب وتعجب منه ممن أغفل ذكره وجهله وغمط حقه .

٢- وقال : " وكان يجانب الكلام وينافر أهله ... " إلى آخر ما قاله .

لعل الباجي أراد بهذا قول ابن خويز منداد: " كتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم " .

وقوله: " أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير

أشعري " (٣٦) .

وهذا النقد من الباجي مردود عليه إذ المعروف عند أئمة الدين أنهم ينهون عن علم الكلام ويذمونهم وينافرون أهله ، فلم يأت ابن خويز

منداد ببدع من القول .

(١٦) انظر : النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٥/٧٥) .

(٢٠) انظر: مثلاً (ص ٦٩، ٨٦، ٩٧، ١٠٤، ١٠٨، ١١٧، ١١٨، ١٢٢، ١٤٦، ١٥٤، ١٧٧، ١٧٩، ١٩٦، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٤١، ٤٢٥، ٥٦٤، ٥٧٥)، وغيرها كثير .
(٣٠) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٣ - ٩٤٣) .

وقد حكى غير واحد من أهل العلم إجماع علماء السلف الصالح على النهي عن الخوض في علم الكلام وتعليمه وتجهيل أهله، والتحذير منهم، وأن أهل الكلام أهل بدع وزيف " (١٠) .

قال ابن عبد البر: "أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيف، ولا يعدون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميزان والفهم" (٢٠) .

وقال ابن تيمية: "اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذم الكلام، والنهي عنه، وتجهيل أصحابه وتضليلهم... وكلام السلف والأئمة في ذم ذلك كثير مشهور في عامة كتب الإسلام وما من أحد قد شدا طرفاً من العلم إلا وقد بلغه من ذلك لكن كثيراً من الناس لم يحيطوا بكثير من أقوال السلف والأئمة في ذلك وبمعانيها وقد جمع الناس من كلام السلف والأئمة في ذلك مصنفات مفردة" (٣٠) .

وعبارات السلف في ذم الكلام وأهله كثيرة ومستفيضة أشير إلى بعضها :

ما قاله أبو حنيفة لما سئل عن الكلام ، قال : " مقالات الفلاسفة ، عليك بالأثر وطريقة السلف وإياك وكل محدثة فإنها بدعة " (٤٠) .

(١٠) انظر: شرح السنة للبغوي (١/٢١٦) ، وجامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٢) ، وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢/٨٧) ، ودرة تعارض العقل والنقل (٧/١٤٤، ١٦٥، ١٦٦) .

(٢٠) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٢) .

(٣٠) درة تعارض العقل والنقل (٧/١٤٤ - ١٤٥) .

(٤٠) انظر: ذم الكلام للهروي (٥/٢٠٧) .

وجاء عن الإمام مالك ما يؤيد نقل ابن خويزمنداد عنه في أنه يعدهم من أهل الأهواء الذين تجب مجاباتهم وهجرهم وبغضهم ، وذلك فيما روي عنه أنه دخل عليه رجل يسأله عن القرآن فقال الإمام مالك : " لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد (١٠) ! لعن الله عمرأ فإنه ابتدع هذه البدع من الكلام ، ولو كان الكلام علماً لتكلم فيه الصحابة والتابعون كما تكلموا في الأحكام والشرائع ولكنه باطل يدل على باطل " (٢٠) .

وكان الشافعي من أعظم الناس ذماً لأهل الكلام ، ونهياً عن ذلك وجعلاً له من البدعة الخارجة عن السنة فما جاء عنه أنه قال : " حكيمي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد، ويحملوا على الإبل ويطاف بهم في العشائر والقبائل ، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ الكلام " (٣٠) .

(١٠) عمرو بن عبيد بن باب بن عثمان البصري، كان جده (باب) من سبي الفرس، وكان عمرواً قدرياً معتزلياً مشهوراً ، بل كان رأساً في الاعتزال على الرغم من زهده وعبادته ، وكان يكذب في الحديث وينتقص أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفوق ذلك كان داعية إلى البدعة ، قال ابن سعد: "معتزلي، صاحب رأي، ليس بشيء في الحديث"، وقد جرحه أهل العلم وتكلموا فيه، توفي سنة ١٤٤ هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٧/٢٧٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/٣١٩) ، وتهذيب الكمال للهيدي (٥/٤٣٦) .

(٢٠) انظر: ذم الكلام للهروي (٥/٧٣) ، وشرح السنة للبغوي (١/٢١٧) .

(٣٠) انظر: شرح السنة (١/٢١٨) ، وشرف أصحاب الحديث للبغدادي (ص ١٤٣) .

وورد عن غير من ذكر عبارات شديدة في ذم الكلام وأهله وأنهم أهل بدع وضلال وباطل وهوى وزندقة كأبي يوسف (١٠) ، وسفيان الثوري (٢٠) ، والبرهاري (٣٠) ، وابن عبد البر (٤٠) .

والذهبي (٥٠) ، وابن تيمية (٦٠) ، والقرطبي (٧٠) ، والسيوطي (٨٠) .

- (١٦) أبو يوسف: هو الإمام المجتهد العلامة المحدث، قاضي القضاة ، أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن بجير بن معاوية الأنصاري الكوفي ، وسعد بن بجير له صحبة وهو من حلفاء الأنصار ، وشهد الخندق وغيرها، قال ابن معين: " أبو يوسف صاحب حديث، صاحب سنة "، وقال الذهبي: " بلغ أبو يوسف من رئاسة العلم ما لا يزيد عليه " مات سنة ١٨٢ هـ . انظر: سير أعلام النبلاء (٨/٥٣٥) ، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/٢٩٢) ، وطبقات الحنفية لأبي الوفاء القرشي (١/٢٢٠) .
- وانظر: كلامه في ذم الكلام : ذم الكلام للهروي (٥/٢٠٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٢/١٦٦) .
- (٢٧) انظر: ذم الكلام للهروي (٥/١٠٩) ، وشرح السنة للبغوي (١/٢١٧) .
- (٣٧) انظر: شرح السنة له (٦٣) ، تحقيق : خالد الراداري .
- (٤٧) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٦) .
- (٥٧) سير أعلام النبلاء (٨/٥٣٩) .
- (٦٧) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/٢٤) ، ومجموع الفتاوى (١٢/٢١٣) ، (١٣/١٤٨) (١٨/٢٢٢ - ٢٢٣) ودرء تعارض العقل والنقل (٧/١٤٤) وغيرها كثير .
- (٧٧) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (٦/٦٩٢) .
- (٨٧) انظر: الأمر بالتابع والنهي عن الابتداع (ص ٢٧٣) .
- والمطلع على بضاعة أهل الكلام يعلم أن كلامهم لا يصلح لإفادة ظن ولا يقين وإنما هو كلام كثير وفيه طول زائد في العبارات وله تقسيمات متنوعة ، يهابه من لم يفهمه ، بل عامة من وافق عليه إنما فعل ذلك تقليداً لمن قبله ، وكل من أمعن نظره وفهم حقيقة الأمر ، علم أن السلف كانوا أعمق من هؤلاء علماء وأقوى حجة وأبر قلوباً وأقل تكلفاً وقد فهموا من حقائق الأمور ما لم يفهمه هؤلاء المخالفون لهم (١٧) .
- ثم إن المتأمل لكلامهم يجد أن فيه من البدع الطوام التي يعتمد عليها طوائف البدع الكبار كالجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، كالقول بخلق القرآن، وتعطيل صفات الله أو تأويلها، والقول بحدوث العالم وغيرها (٢٧) .
- وما أعجب ما جعلوه أصلاً في الدين الإسلامي وبنوا عليه أن من لم يعرفه فليس بمسلم، وقد ذكره القرطبي، قال: " لو لم يكن في ذم الكلام شيء يذم إلا مسألتان، هما من مبادئه كان حقيقاً بالذم، وجديراً بالترك: إحداهما: قول طائفة منهم: إن أول الواجبات. الشك في الله تعالى. "
- (١٧) انظر: تعارض العقل والنقل (٣/٤٥٤) .
- (٢٧) (١٠) والأمثلة على ذلك كثيرة للنظر فيها ، راجع مجموع الفتاوى (٦/٣٣٠ - ٣٣٤) ، (١٢/٤٢ ، ٢١٣ ، ٢١٧) ، (١٣) / ١٤٧ - ١٥٧) ، (١٨/٢٢٢ - ٢٢٧) .
- والثانية: قول جماعة منهم: إن من لم يعرف الله بالطرق التي طرقوها، والأبحاث التي حرروها فلا يصح إيمانه وهو كافر فيلزمهم على هذا تكفير أكثر المسلمين من السلف الماضين وأئمة المسلمين... والقائل بهاتين المسألتين كافر شرعاً أو محتال عقلاً لجعله الشك في الله - تعالى - واجباً، ومعظم المسلمين كفاراً، حتى يدخل في عموم كلامه؛ السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وهذا معلوم الفساد من الدين بالضرورة، وإلا فلا يوجد في الشرعيات ضروري عصمنا الله من بدع مبتدعة، وسلك بنا طرق السلف الماضين" (١٧) .
- فكل هذه النقول تبين أن موقف السلف من الكلام، وأهله هو: ذمهم ومنافرتهم، وعدهم في عداد أهل الضلال والبدع، حتى قال الإمام أحمد: " لا يفلح صاحب كلام أبداً، ولا تكاد ترى أحداً نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل " (٢٧) .
- (١٧) انظر: المفهم (٦/٦٩٣ - ٦٩٤) بتصرف. وقد أطال النفس في الكلام عن هذا، وكذا ابن حجر في فتح الباري (١٣/٤٢٦) .
- (٢٧) انظر: جامع بيان العلم (٢/٩٤٢) ، ودرء تعارض العقل والنقل (٧/١٤٧) .

وهذا هو عينه موقف ابن خويز منداد. والعجيب هنا أن يتناقل المترجمون له هذا النقد من الباجي بلا تعليق، إلا أن يكون نقلهم من باب الإخبار بما قيل فيه، وإلا فإن ممن نقل هذا الكلام علماء أجلة كلقاضي عياض، وابن حجر فيبعد أن يكون مرادهم بالنقل الموافقة عليه، ومما يدل على ذلك أن ابن حجر مثلاً له كلام في ذم أهل الكلام عند شرحه لحديث "وشر الأمور محدثاتها" (١٦). حيث قال: "مما حدث تدوين القول في أصول الديانات فتصدى لها المثبتة والنفاة، فبالغ الأول حتى شبه، وبالغ الثاني حتى عطل، واشتد إنكار السلف لذلك كأبي حنيفة، وأبي يوسف، والشافعي، وكلامهم في ذم أهل الكلام مشهور وسببه أنهم تكلموا فيما سكت عنه النبي - صلى الله عليه وسلم - وثبت عن مالك أنه لم يكن في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما. شيء من الأهواء... وقد توسع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين، وأتباعهم، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل، ولو كان مستكرهاً، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما اصطلاحوا عليه فهو عامي جاهل، فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف واجتنب ما أحدثه الخلف" (٢٦).

ولو نظرنا إلى ما صنف في ذم الكلام وأهله لوجدناه كثيراً جداً حيث اعتنى العلماء بالذب عن الدين، ورد كل ما يمس حصنة الحصين. فمما ألف في ذلك:

- كتاب ذم الكلام وأهله لأبي إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري الهروي.
- والغنية عن الكلام وأهله لأبي سليمان الخطابي.

- (١٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ح ٧٢٧٧.
 - . موسوعة الحديث الشريف (ص ٦٠٦).
 - (٢٦) فتح الباري (٣١٠/١٣ - ٣١١).
 - وإلجام العوام عن علم الكلام لأبي حامد الغزالي.
 - وتهافت الفلاسفة لأبي حامد الغزالي أيضاً.
 - وكتابي الرد على المنطقيين، ونقض المنطق كلاهما لابن تيمية.
 - وفصل الكلام في ذم الكلام لجلال الدين السيوطي. وغيرها.
- ثالثاً: الرد على القاضي عياض فيما ذكره:

نقد القاضي عياض على ابن خويز منداد أنه عنده شواذ خالف فيها المذهب. وهذا الحكم منه على ابن خويز منداد من حيث آرائه واجتهاداته أنها شاذة، إنما هو بالنسبة للمذهب أما غير المذهب فهي ليست كذلك فمن خلال دراستي لأقواله وجدت أنه غالباً يوافق الجمهور فإن لم يوافقهم فإنه لا ينفرد بقول بل يوافقه فيه بعض العلماء.

وأما كونه خالف مذهب إمامه فلا ضير في ذلك إذ الحق ضالة المؤمن أنى وجده أخذه، والحق مع الدليل من الكتاب أو السنة الثابتة لا مع الرجال بل أقوال الرجال تنزل على الكتاب والسنة فما وافقهما أخذ به وما خالفهما رده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "أما وجوب اتباع القائل في كل ما يقوله من غير ذكر دليل يدل على صحة ما يقوله فليس بصحيح بل هذه المرتبة هي مرتبة الرسول التي لا تصح إلا له" (١٦).

بل الأئمة الأربعة وغيرهم نهوا عن تقليدهم كما ذكر ذلك عنهم ابن تيمية، قال: "اتفقوا كلهم على أنه ليس أحد معصوماً في كل ما يأمر به وينهى إلا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ولهذا قال غير واحد من الأئمة "كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله - صلى الله عليه وسلم" (٢٦)، ومن ذلك قول الإمام أحمد:

"من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه الرجال" (٣٦).

(١٦) مجموع الفتاوى (٣٥/١٢١).

(٢٠٠/٢١١) المصدر السابق .

(٣٠٠) انظر : إعلام الموقعين (٣/٤٧٠) .

وكل الأئمة حرموا قبول كل قول العالم في كل شيء حتى ينزل منزلة المعصوم (١٠٠) ثم إن معرفة الأحكام الشرعية بأدلتها السمعية فرض، لكن من الناس من يعجز عن معرفة الأدلة التفصيلية في جميع أموره فيسقط عنه ما يعجز عن معرفته لا كل ما يعجز عنه من التفقه ويلزمه ما يقدر عليه ، وأما القادر على الاجتهاد والاستدلال فلا يجوز في حقه التقليد إلا عند الحاجة أو عند ضيق الوقت عن معرفة الحكم، أما مع اتساع الوقت الذي يمكنه فيه الاجتهاد، وعدم الحاجة فلا يحق له أن يقلد بل هذا مذموم في حقه ويلزمه طلب الحكم بالاجتهاد (٢٠٠) .

وابن خويز منداد أصولي فقيه من علماء الأثر والنظر كما تقدم فلا ضير عليه في أن يتحرر من التعصب لقول إمامه، وأن تكون له اجتهاداته وآراؤه التي يرى أنها صواب وإن خالفت مذهب إمامه، كيف وقد ألف كتاباً في الأصول، وآخر في مسائل الخلاف، فلم يكن ليبلغ هذه المرتبة لولا تضلعه من العلم الذي يؤهله للاجتهاد، واستنباط الأحكام من الأدلة وكذلك فابن خويز منداد له موقف من التقليد معروف عند أهل العلم، فقد كان يمنعه مطلقاً حيث قال: " التقليد معناه في الشرع الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه، وهذا ممنوع منه في الشريعة" (٣٠٠) .

(١٠٠) انظر : المصدر السابق (٣/٤٥٣) .

(٢٠٠) انظر : مجموع الفتاوى (٢٠/١٢) .

(٣٠٠) انظر : جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٩٣) .

وقال: " كل من اتبعت قوله من غير أن يجب عليك، قبوله لدليل يوجب ذلك فأنت مقلده، والتقليد في دين الله غير صحيح وكل من أوجب عليك الدليل اتباع قوله فأنت متبعه، والاتباع في الدين مسوغ والتقليد ممنوع" (١٠٠) .

فلا مذمة في أن يخالف ابن خويز منداد إمامه، وقد فعلها كثير من أصحاب الأئمة كأبي يوسف صاحب أبي حنيفة، وابن تيمية خالف الإمام أحمد والنووي خالف الشافعي في بعض المسائل وهكذا.

المبحث الثاني/ المطلب الثامن

وفاته

توفي ابن خويز منداد في أواخر المئة الرابعة في حدود الأربعمئة (٢٠٠)، وقد حدد تاريخ وفاته أنه سنة ٣٩٠ هـ جمع من المترجمين له كالذهبي (٣٠٠)، والصفدي (٤٠٠)، وابن الغزي (٥٠٠)، وعمر رضا كحالة (٦٠٠) .

(١٠٠) انظر : المصدر السابق في المكان نفسه ، وللنظر في الكلام حول حكم التقليد يراجع : الفقيه والمتفقه للبغدادي (١٣٧-٢/١٢٨) ، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/٩٧٥ - ٩٩٧) ، و مجموع الفتاوى (٢٠/٢١١) ، وما بعدها ، وإعلام الموقعين لابن القيم (٣/٤٤١) وما بعدها ، وأصول الفقه عند أهل السنة والجماعة لمحمد الجيزاني (٤٩٦ - ٥٠٩) ، وغيرها كثير .

(٢٠٠) انظر : نسيم الرياض للخفاجي (٤/١٤١) ، ولسان الميزان لابن حجر (٦/٣٥٢) ، والفكر السامي (٢/١١٥) .

(٣٠٠) انظر : تاريخ الإسلام (ص ٢١٧) .

(٤٠٠) انظر : الوافي بالوفيات (٢/٥٢) .

(٥٠٠) انظر : ديوان الإسلام (٢/٢٤٣) .

(٦٠٠) انظر : معجم المؤلفين (٣/٧٥) .

* المصادر التي وقفت عليها في ترجمة ابن خويز منداد ، هي :

١. طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (ص ١٦٨) .

٢. ترتيب المدراك للقاضي عياض (٣/٦٠٦) .

٣. تاريخ الإسلام للذهبي (ص ٢١٧) ، حوادث ووفيات ٣٨١-٤٠٠ هـ .

٤. الوافي بالوفيات للصفدي (٢/٥٢) .

٥. الديباج المذهب لابن فرحون (ص ٢٦٨) .

٦. ... لسان الميزان لابن حجر (٦/٣٥٢).
٧. ... طبقات المفسرين للداودي (٢/٧٢).
٨. ... نسيم الرياض في شرح الشفا للخفاجي (ص ٤/١٤١).
٩. ... ديوان الإسلام لابن الغزي (٢/٢٤٣).
١٠. ... شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (ص ١٠٣).
١١. ... الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي للجوي (٢/١١٥).
١٢. ... معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٨/٢٨٠).
١٣. ... وترجمة الدكتور / عبدالعزيز بن سعد الصبحي، له في مقدمة رسالته : ابن خويز منداد حياته وآراؤه الأصولية المقدمة لنيل رسالة الماجستير في أصول الفقه عام ١٤٢٠هـ في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، قسم الدراسات العليا ، بإشراف أ.د شعبان محمد إسماعيل.
- فرحم الله الإمام العلامة ابن خويز منداد وتغمده في واسع رحمته وجزيل مثوبته وجعل الجنة مسكنه ومخلده، آمين.

٦ -6. القسم الأول الفصل الثاني

نظراً لقلة ما نقل إلينا من تفسير ابن خويز منداد المسمى بأحكام القرآن، - وهو مفقود - فإن دراسة منهجه سيكون صعباً والحكم عليه ليس فيه الدقة الكافية، إلا أنني بذلت قصارى جهدي في استقراء أقواله لاستنباط منهجه بإنصاف ما استطعت إلى ذلك سبيلاً. وقد قسمت هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي:

المبحث الأول:

... منهجه في التفسير بالمأثور.

المبحث الثاني:

... منهجه في الاستدلال.

المبحث الثالث:

... منهجه في الاختيار والترجيح.

المبحث الرابع :

... منهجه في آيات الأحكام.

والله ولي التوفيق، ومنه أستمّد الصواب والتسديد.

المبحث الأول

منهج ابن خويز منداد في التفسير بالمأثور

إن هذا النوع من التفسير هو أفضل أنواع مناهج التفسير، وهو الطريق الصحيح السليم لفهم القرآن فهماً صحيحاً بعيداً عن الزيغ والضلال، وكما أن هذا النوع من التفسير هو أصح طرق التفسير فهو مع ذلك أولها إذ أنه كان منذ عهد الصحابة - رضوان الله عليهم - فتناقله من بعدهم خلفاً عن سلف حتى وصل إلينا، ويشمل هذا النوع:

أولاً : تفسير القرآن بالقرآن.

ثانياً : تفسير القرآن بالسنة.

ثالثاً : تفسير القرآن بأقوال الصحابة - رضوان الله عليهم.

رابعاً : تفسير القرآن بأقوال التابعين (١-)

وبالرغم من قلة الأقوال التي وقفت عليها في تفسير ابن خويز منداد إلا أنني وجدت من ذلك ما يشير إلى اهتمامه بهذا النوع لذلك فقد قسمت هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: منهجه في تفسير القرآن بالقرآن.

المطلب الثاني: منهجه في تفسير القرآن بالسنة.

المطلب الثالث: منهجه في تفسير القرآن بأقوال الصحابة - رضوان الله عليهم -.

المطلب الأول

منهجه في تفسير القرآن بالقرآن

(١٧) انظر: مقدمة في أصول التفسير (ص ٨٤ - ١٠٩)، ومناهل العرفان (١٢/١٤).

إن أحسن وأعظم طرق التفسير وأصحها هو: تفسير القرآن بالقرآن، ولا يجوز الحياذ عن هذه الطريقة إلا إذا عدمت، إذ لا أحد أعلم بمراده من كلامه إلا صاحبه، والقرآن كلام الله فهو - سبحانه - أدري بمراده منه، وهو القائل: { كِتَابٌ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ } (٣) { فصلت: ٣.

والقائل: { وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ } (٨٩) { النحل: ٨٩.

فإذا كان القرآن فيه بيان وتفصيل كل شيء فمن الأولى أن يكون مبيناً مفصلاً في نفسه إما بكونه جاء من عند الله مبيناً مفصلاً أصلاً، وإما أن الله جعل بعضه موضحاً ومفصلاً لبعض (١٧).

قال ابن تيمية: "إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر" (٢٠).

وقال الشنقيطي: "لإجماع العلماء على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها تفسير كتاب الله بكتاب الله إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله - جل وعلا - من الله" (٣٠).

وقد اهتم ابن خويز منداد بهذا الطريق في تفسيره من خلال أقواله التي عثرت عليها، فمن ذلك:

١- عند قوله تعالى: { إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ } { البقرة: ١٧٣ .

فسر الدم المحرم في هذه الآية بالمسفوح واستدل في هذا التفسير بقوله تعالى: { قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا } { الأنعام: ١٤٥ (٤٠).

(١٧) انظر: منهج ابن كثير في التفسير، د. سليمان الملاحم (ص ١٨٤).

(٢٠) مقدمة في أصول التفسير (ص ٨٤).

(٣٠) أضواء البيان (١/٧).

(٤٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٢١٧).

٢- عند قوله تعالى: { لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ } (٩٣) { المائدة: ٩٣.

قال بأنها تضمنت تناول المباح والشهوات والانتفاع بكل لذيق من مطعم ومشرب ومنكح واستدل على هذا التفسير بقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ } { المائدة: ٨٧.

وقوله: { قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ } { الأعراف: ٣٢ (١٠).

٣- عند قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } (١٠٥) { المائدة: ١٠٥.

قال: إن هذه الآية تضمنت اشتغال الإنسان بخاصة نفسه وتركه التعرض لمعائب الناس والبحث عن أحوالهم، فإنهم لا يسألون عن حاله فلا يسأل عن حالهم وهذا كقوله تعالى: { كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ (٣٨) } المدثر: ٣٨. وقوله: { وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى } الأنعام: ١٦٤.

وغيرها من الأمثلة التي تدل على اهتمامه بهذا الجانب - رحمه الله - .

المطلب الثاني

منهجه في تفسير القرآن بالسنة

(١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/٢٧٦).

تعتبر السنة بياناً وإيضاحاً للقرآن، فالسنة مبينة لمجمل القرآن أو مقيدة لمطلقه، أو مخصصة لعمومه أو مشرعة لما لم يذكر في القرآن حكمه، فهي تأتي في المرتبة الثانية من مناهج التفسير بعد تفسير القرآن بالقرآن، وقد قال تعالى: { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ } النحل: ٤٤ .

وقال: { إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ حَتُّواً }! : { () } $y, = j$ إلى غير ذلك من الآيات الدالة على مكانة السنة من القرآن.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية مبيناً أهميته: " فإن أعيانك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له " . بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: كل

ما حكم به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهو مما فهمه من القرآن قال الله تعالى: { إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ حَتُّواً }! : { () } $y, = j$

وقال تعالى: { وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (٦٤) } النحل: الآية ٦٤.

ولهذا قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه " (١٦) .

يعني: السنة، والسنة أيضاً تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن لا أنها تلي كما يتلى " (٢٦) .

وقد اهتم ابن خويزمنداد بهذا الطريق فمن ذلك:

(١٦) رواه أبو داود في سننه ، باب في لزوم السنة، ح ٤٦٠٤ ، موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٦١)، وصححه الألباني في

صحيح سنن أبي داود (٣/١١٧)، برقم: (٤٦٠٤) .

(٢٦) مقدمة في أصول التفسير (ص ٨٥) .

١- عند قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ مَا كَسَبْتُمْ ... } البقرة: ٢٦٧. فسر قوله: { مِنْ طَيِّبَاتٍ مَا كَسَبْتُمْ } أن منه:

كسب الولد، وذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "أولادكم من طيب أكسابكم فكلوا من أموال أولادكم هنيئاً" (١٦) " (٢٦) .

٢- وعند قوله تعالى: { وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ } المائدة: الآية ٢ .

فسر التعاون على البر والتقوى في هذه الآية بأمور ذكرها ثم استدلل بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " المؤمنون تتكافأ دماؤهم

ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم " (٣٦) ، (٤٦) .

٣- وعند قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ

تَعْمَلُونَ (١٠٥) } المائدة: الآية ١٠٥ .

فسر الآية بأنها تضمنت اشتغال الإنسان بخاصة نفسه وتركه التعرض لمعائب الناس واستدل على هذا التفسير بقول النبي صلى الله عليه

وسلم: " كن جليس بيتك وعليك بخاصة نفسك " (٥٦)، (٦٦) .
وغيرها من الأمثلة (٧٦) .

المطلب الثالث

تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين

(١٦) سيأتي تخريجه عند دراسة هذه المسألة - إن شاء الله - .

(٢٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/٣٠٥) .

(٣٦) رواه البخاري ، سيأتي تخريجه عند دراسة هذه المسألة .

(٤٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤٥٦-٤٦) .

(٥٦) رواه أبو داود وسيأتي تخريجه عند دراسة هذه المسألة .

(٦٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/٣٢٠) .

(٧٦) انظر مثلاً: الجامع لأحكام القرآن (٥/٣٨٧) ، (١٠/٢٢٦) ، (١٦/٢٨١) .

يأتي تفسير القرآن بأقوال الصحابة في المرتبة الثالثة ثم يليه تفسير القرآن بأقوال التابعين .

ذلك أن الصحابة أعلم الناس بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بألفاظ القرآن ومعانيه، فلا بد من الرجوع إليهم بعد القرآن والسنة في تفسير كتاب الله .

قال ابن تيمية: " وحينئذ إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعت في ذلك إلى أقوال الصحابة ، فإنهم أدري بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصاصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح لا سيما علماءهم وكبرائهم ، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين ، والأئمة المهديين " (١٦) .

وقال ابن القيم : " لا ريب أن أقوالهم في التفسير أصوب من أقوال من بعدهم ، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن تفسيره في حكم المرفوع ومراده أنه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج لا أنه إذا قال الصحابي في الآية قولاً ، فلنا أن نقول : هذا القول قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وله وجه آخر وهو أن يكون في حكم المرفوع بمعنى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين لهم معاني القرآن وفسره لهم ، كما وصفه الله سبحانه بقوله: { لَتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ } النحل: ٤٤ .

فبين لهم القرآن بياناً شافياً كافياً، وكان إذا أشكل على أحد منهم معنى سأله عنه فأوضحه له " (٢٦) .

وقال أيضاً: " الكلام في تفسيره ، كاللحاح في فتواه سواء بسواء ، وصورة المسألة هنا كصورتها هناك سواء بسواء ، وصورتها أن لا يكون في المسألة نص يخالفه ويقول في الآية قولاً لا يخالفه فيه أحد من الصحابة سواء علم اشتباره أو لم يعلم " (٣٦) ، فيكون حينئذ حجة .

(١٦) مقدمة في أصول التفسير (ص ٨٧) .

(٢٦) إعلام الموقعين (٣١-٣٣) .

(٣٦) انظر المصدر السابق (٣٦-٣٧) .

وأما التابعين فلأنهم عاصروا الصحابة وأخذوا عنهم ونهلوا من منهلهم الفياض، ولأنهم أسلم الناس بعد الصحابة اعتقاداً، وقد تميز تفسيرهم بأنه قليل المباني كثير المعاني وأقرب إلى الصواب ممن جاء بعدهم .

وقد اختلف العلماء في حجية قولهم في التفسير إن لم يوجد تفسير للقرآن بالقرآن أو السنة أو أقوال الصحابة . والصواب أن قولهم حجة إذا أجمعوا على قول أما إذا اختلفوا فإنه لا يعتبر حجة على من بعدهم .

قال ابن تيمية: " قال شعبة بن الحجاج (١٦) وغيره: " أقوال التابعين في الفروع ليست حجة فكيف تكون حجة في التفسير؟ يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح، أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم

حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب أو أقوال الصحابة في ذلك" (٢٠).

(١٠) شعبة بن الحجاج : هو : ابن الورد ، أبو بسطام العتكي ، مولا هم ، واسطي الأصل كان عالماً بالحديث والتفسير، وقد تلقى عليه علماء أفذاذ فمن روى عن شعبة : أيوب السخيتاني ، والأعمش ، وسفيان الثوري ، وسفيان ابن عيينه ، وعبدالله بن المبارك ، توفي بالبصرة سنة ١٦٠ هـ عن ٧٨ سنة ، انظر : تاريخ بغداد للبغدادى (٢٥٦/٩ - ٢٥٧) ، وطبقات المفسرين للداودي (١/٢٠) .

(٢٠) مقدمة في أصول التفسير (ص ٩٦) .

قال الشيخ ابن عثيمين: " التابعين إذا اختلفوا فإن قولهم ليس بحجة على من بعدهم إذا خالفهم لأنهم ليسوا بمنزلة الصحابة، ولكن قولهم أقرب إلى الصواب، وكلما قرب الناس من عهد النبوة كانوا أقرب إلى الصواب ممن بعدهم، وهذا شيء واضح لغلبة الأهواء فيما بعد، ولكثرة الواسطات بينهم وبين عهد الرسول - عليه الصلاة والسلام - فبعدهم هذا لا شك أنه يقلل من قيمة أقوالهم، ومن هنا نعرف أن الرجوع إلى قول عن السلف أمر له أهميته، وأن غالب اجتهادات المتأخرين مما يحتاج إلى نظر فإنها قد تكون بعيدة من الصواب" (١٠).

والتأمل لأقوال ابن خويز مندداد في التفسير يجد أنه أولى هذا النوع جانباً من الاهتمام حيث كان يهتم بذكر أقوالهم سواء صرح بذكر الصحابي أو لم يصرح وكذا التابعين ويقتصر عليها، ومن ذلك:

١- عند قوله تعالى: { وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ } البقرة : ٣٦ .

فقد حدد زمن الحين في هذه الآية بأنه سنة (٢٠).

وهذا قول: علي بن أبي طالب، وابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وابن زيد.

٢- عند قوله تعالى: { فَادْكُرُونِي أذكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ } (١٥٢) { البقرة : ١٥٢ .

فسر الآية بأن المراد بقوله فادْكُرُونِي أذكُرْكُمْ، أي: اذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب (٣٠).

وهذا قول : ابن عباس، وسعيد بن جبيرة والحسن البصري.

٣- وعند قوله تعالى: { سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ } المائدة : ٤٢ .

فسر السحت بالحرام ومنه الرشوة فيدخل فيه كل كسب حرام (٤٠).

وهذا قول : عمر بن الخطاب ، وأبي هريرة - رضي عنهما -.

(١٠) شرح مقدمة في أصول التفسير (ص ١٤٠) .

(٢٠) انظر : الجامع لأحكام القرآن (١/٣٦٤) .

(٣٠) انظر : المصدر السابق (١٦٦/٢ - ١٦٧) .

(٤٠) انظر : المصدر السابق (١٧٤/٦) .

٤- وعند قوله تعالى: { قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ } (١٤٥) { الأنعام : ١٤٥ .

قال بأن الآية حصرت المحرمات (١٠).

هذا قول: ابن عباس، وعائشة، وابن عمر - رضي الله عنهم -.

٥- عند قوله: { وَيَخْرُجُونَ لِلْآذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا } (١٠٩) { الإسراء : الآية ١٠٩ .

فسر الذقن في الآية بالوجه (٢٠).

وهذا قول : ابن عباس - رضي الله عنهما - وقتادة ، وغيرها من الأمثلة .

المبحث الثاني

منهجه في الاستدلال

إن الإنصاف في هذا المبحث أن يستقرأ تفسيره كاملاً، لكن مع هذا فإنني استقرأت جميع أقواله في التفسير وفي الفقه، ورغم قلتها إلا أنني وقفت فيها على نقاط مهمة في هذا المبحث فمن ذلك:

أولاً: أنه يستدل على الحكم المستنبط من الآية بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة أو التابعين وبالإجماع والقواعد الفقهية أو الأصولية إن وجد، ثم يبين وجه الدلالة، فمن ذلك:

١- أنه يبدأ بذكر الحكم المستنبط ثم يستدل عليه بالقرآن ثم بالسنة ويبين وجه الدلالة من الدليل، فمثلاً:

عند قوله تعالى: { إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ } البقرة: الآية ١٧٣ .

قال: " وأما الدم فحرم ما لم تعم به البلوى، ومعفو عما تعم به البلوى والذي تعم به البلوى هو الدم في اللحم وعروقه، ويسيره في البدن والثوب يصل في، وإنما قلنا ذلك لأن الله تعالى قال: { حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمَ } المائدة: الآية ٣ .

(١٦) انظر: المصدر السابق (٧/١٠٣).

(٢٦) انظر: المصدر السابق (١٠/٢٩٦ - ٢٩٧).

وقال في موضع آخر: { قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا } الأنعام: الآية ١٤٥ .

• فحرم المسفوح من الدم، وقد روت عائشة - رضي الله عنها - قالت: " كنا نطبخ البرمة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تعلوها الصفرة من الدم فتأكل ولا ننكره " (١٦). لأن التحفظ من هذا إصر وفيه مشقة، والإصر والمشقة في الدين موضوع، وهذا أصل في الشرع، أن كلما حرجت الأمة في أداء العبادة فيه وثقل عليها سقطت العبادة عنها فيه، ألا ترى أن المضطرب يأكل الميتة، وأن المريض يفطر ويتميم في نحو ذلك" (٢٦).

ومن الأمثلة كذلك: عند قوله تعالى: { وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تَفَادَوْهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ } البقرة: الآية ٨٥ .

قال: " تضمنت الآية، وجوب فك الأسرى، وبذلك وردت الآثار عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه فك الأسارى وأمر بفكهم، وجرى بذلك عمل المسلمين وانعقد به الإجماع " (٣٦).

٢- أنه أحياناً يقدم الدليل من السنة على القرآن، وذلك إذا كان الدليل من السنة صريحاً، وأما القرآن فبالمفهوم فيقدم المنطوق على المفهوم في الاستدلال، فمثلاً:

عند قوله تعالى: { فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً } النساء: الآية ٢٤ .

قال: " لا يجوز أن تحمل الآية على جواز المتعة، لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - نهى عن نكاح المتعة وحرمه، ولأن الله تعالى قال: { فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ } النساء: الآية ٢٥ .

ومعلوم أن النكاح بإذن الأهلين هو النكاح الشرعي بولي وشاهدين، ونكاح المتعة ليس كذلك " (٤٦).

(١٦) سيأتي تحريج الحديث عند دراسة هذه المسألة .

(٢٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٢١٧).

(٣٦) انظر: المصدر السابق (٢/٢٦).

(٤٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/١٢٥).

٣- أنه يحمل النصوص من الكتاب والسنة على العموم إلا إن وجد دليل مخصص فمثلاً:

عند قوله تعالى: { إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ } البقرة: الآية ٢٧١ .

قال: " وقد يجوز أن يراد بالآية الواجبات من الزكاة والتطوع، لأنه ذكر الإخفاء ومدحه، والإظهار ومدحه، فيجوز أن يتوجه إليهما جميعاً " (١٦).

- ٤- أنه يستدل بظاهر النصوص إلا إذا وجد دليل صارف، فمثلاً:
عند قوله تعالى: { رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا } البقرة : الآية ٢٨٦ .
قال: "ويمكن أن يستدل بهذا الظاهر في كل عبادة ادعى الخصم ثقلها فهو نحو قوله تعالى: { وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ } الحج : الآية ٧٨ .
كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " الدين يسر فيسروا ولا تعسروا " (٢٦) (٣٦) .
ومن الأمثلة على عدم استدلاله بظاهر النص عند وجود الدليل الصارف : عند قوله تعالى: { وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا } (١٠٩) { الإسراء : ١٠٩ .
قال: "لا يجوز السجود على الذقن، لأن الذقن ها هنا عبارة عن الوجه وقد يعبر بالشيء عما جاوره وبيعضه عن جميعه، فيقال: خر لوجهه ساجداً، وإن كان لم يسجد على خده ولا عينه، ألا ترى إلى قوله: نخر صريعاً لليدين وللنم فإنما أراد: خر صريعاً على وجهه ويديه (٤٦) .
٥- أنه يستنبط الحكم من مفهوم الآية أحياناً، فمثلاً:
(١٦) انظر: المصدر السابق (٣/٣١٦) .
(٢٦) سيأتي تحريجه عند دراسة هذه المسألة .
(٣٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/٤١٢) .
(٤٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠/٢٩٦-٢٩٧) .
عند قوله تعالى: { وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ } (١٠٠) { التوبة : ١٠٠ .
قال : " تضمنت هذه الآية تفضيل السابقين إلى كل منقبة من مناقب الشريعة ، في علم أو دين أو شجاعة أو غير ذلك من العطاء في المال والرتبة في الإكرام " (١٦) .
٦- أنه يستنبط من الدليل الواحد عدة أحكام، فمثلاً:
عند قوله تعالى: { أَحَدُكُمْ بَوْرَقُكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ } الكهف : ١٩ .
قال: " تضمنت هذه الآية جواز الشركة لأن الورق كان لجميعهم، وتضمنت جواز الوكالة لأنهم بعثوا من وكلوه بالشراء ، وتضمنت جواز أكل الرفقاء وخلطهم طعامهم معاً، وإن كان بعضهم أكثر أكلاً من الآخر " (٢٦) .
٧- أنه يستدل أحياناً بالحديث الضعيف دون أن ينبه إلى ضعفه إلا أنه يورده بصيغة التمریض، فمثلاً:
عند قوله تعالى: { وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ } المائدة : الآية ٥٥ .
قال : " تضمنت جواز العمل اليسير في الصلاة ، وذلك أن هذا خرج مخرج المدح ، وأقل ما في باب المدح أن يكون مباحاً ، وقد روي أن علياً ابن أبي طالب - رضي الله عنه - أعطى السائل شيئاً وهو في الصلاة " (٣٦) .
ومن ذلك: عند قوله تعالى: { فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ } (١٥٢) { البقرة : ١٥٢ .
(١٦) انظر: المصدر السابق (٨/٢١٧) .
(٢٦) انظر: المصدر السابق (١٠/٣٢٨) .
(٣٦) انظر: المصدر السابق (٦/٢٠٩) . وسيأتي الكلام على ما روي عن علي - رضي الله عنه - هذا عند دراسة المسألة .

قال: " معنى الآية: اذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب والمغفرة. قاله: سعيد بن جبير وقال أيضاً: الذكر طاعة الله ، فمن لم يطعه لم يذكره وإن أكثر التسبيح والتهليل وقراءة القرآن، وروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : "من أطاع الله فقد ذكر الله وإن أقل صلاته وصومه وصنيعه للخير، ومن عصى الله فقد نسي الله وإن كثرت صلاته وصومه وصنيعه للخير" (١٦٠).

٨- أنه يستدل بالشعر أحياناً، فمثلاً:

عند قوله تعالى: { وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيباً (٨٦) } النساء : ٨٦ .
فقد فسر التحية هنا: بالملك واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

أسير به إلى النعمان حتى ... أنيخ على تحيته بجندي
يريد على ملكه" (٢٠٠).

هذا ما تمكنت من الوقوف عليه في هذا المبحث.

المبحث الثالث

منهجه في الاختيار والترجيح

نظراً لكوني استنبطت منهجه من خلال أقواله التي نُقِلَتْ من تفسيره: (أحكام القرآن) فإنه قد ظهر لي أنه قد يقتصر الناقل على ذكر ما رجحه ابن خوزيمنداد دون ذكر لجميع ما أورده من إيراده للأقوال، ورده عليها وغير ذلك. لهذا فإنه يصعب على الباحث استنباط منهجه بدقة وتحقيق. والذي وقفت عليه هو الآتي:

١- أنه غالباً يقتصر على ذكر الراجح عنده في تفسير الآية فيبين معنى الآية من خلال ما ترجح لديه.

٢- لكونه مالكي المذهب فغالباً ما يذكر قول المالكية وقول مالك في المسألة إن وجد وقد يخالفه أحياناً تبعاً للدليل (٣٠٠).

٣- غالباً ما يوافق الجمهور في ترجيحه (٤٠٠).

(١٦٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٦٦/٢-١٦٧) ، وسيأتي الكلام على الحديث عند دراسة المسألة .

(٢٠٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/٢٨٣) .

(٣٠٠) انظر: مثلاً في المسائل التي خالف فيها الإمام مالك (٦/٢٧١) . (٨/١٧٦) .

(٤٠٠) انظر مثلاً: الجامع لأحكام القرآن (١/١٦٧) ، (١/٣٢٣) ، (٢/٢٧٢) ، (٣/٣٤٦) ، (٥/١٢٥) ، (٦/٥٨))
(١٢/٦٨) ، وغيرها .

٤- أنه كثيراً ما يوافق إجماع أهل العلم (١٠٠).

٥- إذا رجح قولاً فإنه يذكر الدليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو أقوال الصحابة أو القواعد الأصولية أو الفقهية .

٦- أنه إذا لم يذكر الدليل على ما رجحه فإنه يذكر السبب أو العلة التي بها رجح هذا القول (٢٠٠).

٧- أنه يستدل بظاهر النص في الترجيح إلا إذا كان ظاهر النص قد صرف بدليل صارف.

٨- أنه يستخدم أسلوب الاستفهام التقريري أو الإنكاري عند الترجيح ليقرر ما رجحه (٣٠٠).

٩- إذا اختلفت الحقيقة العرفية والحقيقة اللغوية في تفسير كلام الله فإنه يقدم الحقيقة العرفية في الترجيح، فمثلاً:

عند قوله تعالى: { وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لَنَا كُلُّوا مِنْهُ لِحِمَاً طَرِيّاً وَنَسْخَرِجُوا مِنْهُ حَلِيَةً تَلْبَسُونَهَا } النحل: ١٤ .

فمفند كلامه عن الحلية أورد مسألة وهي: من حلف ألا يلبس حلياً فلبس لؤلؤاً لم يحنث ثم قال: لأن هذا وإن كان الاسم اللغوي يتناوله فلم يقصده باليمن، والأيمان تخص بالعرف ألا ترى أنه لو حلف ألا ينام على فراش فنام على الأرض لم يحنث، وكذلك لا

يستضيء بسراج فجلس في الشمس لا يحث ، وإن كان الله تعالى قد سمي الأرض فراشاً والشمس سراجاً" (٤٦) .
والله أعلم .

المبحث الرابع

منهجه في آيات الأحكام

- (١٦) انظر مثلاً : (١/٣١١) ، (٢/١٠٩) ، (٢/٢١٧) ، (٢/٣٤٤) ، (٥/٢٤٩) ، (٧/١٦) ، وغيرها .
(٢٦) انظر مثلاً : (٢/١٠٩) ، (٢/٢٢٩) ، (٣/٣٩٢) .
(٣٦) انظر مثلاً : (٢/٢١٧) ، (٢/٢٢٩) ، (١٠/٨٣) ، وغيرها .
(٤٦) انظر : الجامع لأحكام القرآن (١٠/٨٣) .

لقد اشتمل القرآن الكريم على العديد من آيات الأحكام وقد أوصلها بعضهم إلى خمسمائة آية (١٦) ، وقد تزيد على ذلك عند الاستقصاء والتتبع (٢٦) ، والعلماء أولوا هذه الآيات اهتماماً كبيراً فمنهم من جعلها في كتب مستقلة، ومنهم من جعلها ضمن تفسيره للقرآن كاملاً، وهم ما بين مطيل في ذكرها ومقل، ومن هؤلاء العلماء ابن خويز منداد، ولا غرابة أن يهتم ابن خويز منداد بآيات الأحكام إذا كان عالماً بالخلاف وبالفقه وأصوله، وله مؤلفات في ذلك مما جعله إماماً في المذهب .

والذي ظهر لي من منهجه من خلال استقراء أقواله في التفسير - وهي قليلة كما سبقت الإشارة إلى ذلك - فإنني توصلت إلى ما يلي:

أولاً: أنه يستنبط في الغالب الحكم من الآية مباشرة فيقول: تضمنت الآية كذا، أو يقول في الآية دليل على كذا.
فمثلاً، عند قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْباطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } التوبة: ٣٤ .
قال : " تضمنت هذه الآية زكاة العين وهي تجب بأربعة شروط ... " (٣٦) .

ثانياً: أنه يذكر الآية التي فيها الحكم أو جزءاً منها ثم يستخرج ما فيها من أحكام سواء أدلت عليه هذه الآية من قريب أم من بعيد .
ثالثاً: يذكر الخلافات الفقهية ، ومنهجه في ذلك :

١- أنه يورد القول المخالف مع ذكر دليله أو تعليله أحياناً .

فمثلاً عند قوله تعالى: { وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ } البقرة: ٢٨٣ .

(١٦) انظر: روضة الناظر لابن قدامة (٣/٩٦٠) ، والمستصفي للغزالي ص ٣٤٢-٣٤٣ .

(٢٦) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار (ص ٦٠٢) .

(٣٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٨/١١٤) .

قال: " كل عرض جاز بيعه جاز رهنه ولهذا العلة جوزنا رهن ما في الذمة لأن بيعه جائز، ولأنه مال تقع الوثيقة به فجاز أن يكون رهنًا قياساً على سلعة موجودة، وقال من منع ذلك: لأنه لا يتحقق إقباضه والقبض شرط لزوم الرهن لأنه لا بد أن يستوفي الحق منه عند المحل ويكون الاستيفاء من ماله لا من عينه، ولا يتصور ذلك في الدين" (١٦) .

٢- أحياناً يذكر القول المخالف دون ذكر اسم القائل، كما في المثال السابق أيضاً.

٣- كان نزيه اللسان فلا يتناول على المخالفين لقوله ولا يتعصب لمذهبه ولا يشغب، ولا يثرب، بل يورد القول ويناقش القائل أحياناً ، متبعاً في ذلك منهج العلماء الراخين .

فمثلاً، عند قوله تعالى: { فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ } البقرة: ١٧٣ .

تكلم عن سفر العاصي هل يترخص برخص السفر أم لا؟ وهو يرى أنه له أن يأكل الميتة عند الاضطرار لكن ليس له أن يترخص

برخص السفر حيث قال وهو يرد في ثانيا قوله على من قال: إن العاصي والطائع في رخص السفر سواء، فقال: "فأما الأكل عند الاضطراب فالطائع والعاصي فيه سواء لأن الميتة يجوز تناولها في السفر والحضر، وليس بخروج الخارج إلى المعاصي يسقط عنه حكم المقيم بل أسوأ حالة من أن يكون مقيماً، وليس كذلك الفطر والقصر، لأنهما رخصتان متعلقتان بالسفر، فتي كان السفر معصية لم يجوز أن يقصر فيه لأن هذه الرخصة تختص بالسفر، ولذلك قلنا إنه يتيمم والتيمم إذا عدم الماء في سفر المعصية لأن التيمم في الحضر والسفر سواء. وكيف نمنعه من أكل الميتة والتيمم لأجل معصية ارتكبتها وفي تركه الأكل تلف نفسه، وتلك أكبر المعاصي وفي تركه التيمم إضاعة للصلاة.

(١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/٣٥٩).

أيجوز أن يقال له: ارتكبت معصية فارتكب أخرى لله أيجوز أن يقال لشارب الخمر: إزن لله وللزاني: اكفر! أوقال لهما: ضيعة الصلاة؟! (١٦).

٤- أحياناً يتعرض لذكر خلافات الصحابة في المسألة إن وجد. فمثلاً، عند قوله تعالى: { وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ } (١٠٠) { التوبة : ١٠٠ .

قال: " تضمنت هذه الآية تفضيل السابقين إلى كل منقبة من مناقب الشريعة في علم أو دين أو شجاعة ، أو غير ذلك من العطاء في المال والرتبة في الإكرام وفي هذه المسألة خلاف بين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ، فروي عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه كان لا يفضل بين الناس في العطاء بعضهم على بعض بحسب السابقة ، وكان عمر يقول له : أتجعل ذا السابقة كمن لا سابقة له ؟ فقال أبو بكر : إنما عملوا لله وأجرهم عليه " (٢٦) .

٥- أنه يذكر رأي مالك وأصحابه عند ذكر الأحكام الفقهية وأحياناً يرجح بين أقوال المالكية.

فمثلاً، عند قوله تعالى : { أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ } البقرة : ١٨٤ . قال : " اختلفت الرواية عن مالك في المرض المبيح للفطر فقال مرة : هو خوف التلف من الصيام ، وقال مرة : شدة المرض والزيادة فيه والمشقة الفادحة ، وهذا صحيح مذهبه ، وهو مقتضى الظاهر ، لأنه لم يخص مرضاً من مرض فهو مباح في كل مرض إلا ما خصه الدليل " (٣٦) .

وأحياناً يرد ما لا يراه صواباً من أقوال أصحابه ، فمثلاً:

(١٦) انظر: المصدر السابق (٢/٢٢٩) .

(٢٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٨/٢١٧) .

(٣٦) انظر: المصدر السابق (٢/٢٧٢) .

عند قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ دَوْلَةٍ تَعْتَدُونَهَا فَتَعَوْنَهُنَّ وَسِرَّوَهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا (٤٩) } الأحزاب : ٤٩ .

قال : " وقد قال بعض أصحابنا : إنه إن وجد ما يتسر به لم ينكح ، وليس بشيء ، وذلك أن الضرورات والأعذار ترفع الأحكام فيصير هذا من حيث الضرورة كمن لم يخلف " (١٦) .

وأحياناً: يجمع بين الأقوال في المذهب إن أمكن ذلك:

فمثلاً: عند قوله تعالى : { لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ } المائدة : ٨٩ .

قال: " واختلف أصحابنا متى استثنى في نفسه تخصيص ما حلف عليه، فقال بعض أصحابنا يصح استثنائه وقد ظلم المحلوف له، وقال بعضهم: لا يصح حتى يسمع المحلوف له. وقال بعضهم: يصح إذا حرك به لسانه وشفته وإن لم يسمع المحلوف له، وإنما قلنا يصح

استثناؤه في نفسه فلائن الأيمان تعتبر بالنيات، وإنما قلنا لا يصح ذلك حتى يحرك به لسانه وشفتيه فإن من لم يحرك به لسانه وشفتيه لم يكن متكلماً، والاستثناء من الكلام يقع دون غيره، وإنما قلنا لا يصح بحال فلائن ذلك حق للمحلو له، وإنما يقع على حسب ما يستوفيه له الحاكم فلما لم تكن اليمين على اختيار الحالف، بل كانت مستوفاة منه وجب ألا يكون له فيها حكم... إلى آخر ما ذكره (٢٦).
٦- مع أن ابن خويزمنداد مالكي المذهب، إلا أنه خالف إمامه في بعض المسائل مما يدل على بعده عن الميول والنزعات المذهبية.

(١٦) انظر: المصدر السابق (٦/٢٥٥) .

(٢٦) انظر: المصدر السابق (٦/١٤٧) .

فثلاً، عند قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } (٩٠) { المائدة : ٩٠ .

فقد ذكر أن الخمر تملك لأنه يمكن أن يزال بها الغصص ويطفأ بها الحريق، وهذا خلاف ما عليه الإمام مالك.

٧- يذكر الإجماع في المسألة إن وجد فثلاً، عند قوله تعالى: { سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّحْتِ } { المائدة : ٤٢ .

قال: " من السحت أن يأكل الرجل بجاهه، وذلك أن يكون له جاه عند السلطان، فيسأله إنسان حاجة فلا يقضيها إلا برشوة يأخذها، ولا خلاف بين السلف أن أخذ الرشوة على إبطال حق أو مالا يجوز سحت" (١٦) .

وعند قوله تعالى: { وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى فَتَادُوهُمْ } { البقرة : ٨٥ .

قال: " تضمنت الآية وجوب فك الأسارى وبذلك وردت الآثار عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه فك الأسارى وأمر بفكهم وجرى بذلك عمل المسلمين وانهقد به الإجماع" (٢٦) .

وكذلك يذكر إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - فثلاً، عند قوله تعالى: { لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ } { البقرة : ١٢٤ .

(١٦) انظر: المصدر السابق (٢/٢٦) .

(٢٦) انظر: المصدر السابق (٢/٢٦) .

قال: وكل من كان ظالماً لم يكن نبياً ولا خليفة ولا حاكماً ولا مفتياً ولا إماماً ولا يقبل عنه ما يرويه عن صاحب الشريعة ولا تقبل شهادته في الأحكام غير أنه لا يعزل بنفسه حتى يعزله أهل الحل والعقد وما تقدم من أحكامه موافقاً للصواب ماض غير منقوض وقد نص مالك على هذا في الخوارج والبيعة أن أحكامهم لا تنقض إذا أصابوا بها وجهاً من الاجتهاد ولم يخرقوا الإجماع أو يخالفوا النصوص، وإنما قلنا ذلك لإجماع الصحابة، وذلك أن الخوارج خرجوا في أيامهم ولم ينقل أن الأئمة تتبعوا أحكامهم ولا نقضوا شيئاً منها ولا أعادوا أخذ الزكاة ولا إقامة الحدود التي أخذوا وأقاموا فدل على أنهم إذا أصابوا وجه الاجتهاد لم يتعرض لأحكامهم" (١٦) .

وكذلك يذكر إجماع المالكية في المسألة إن وجد، فثلاً عند قوله تعالى: { وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ } { البقرة : ٣٦ .

قال: " اتفقوا في الأحكام أن من حلف ألا يفعل كذا حيناً أو لا يكلم فلاناً حياً، أن الزيادة على سنة لم تدخل في يمينه"، قال القرطبي: " هذا الاتفاق إنما هو في المذهب" (٢٦) .

٨- وكما يستنبط الأحكام الفقهية من الآيات فإنه كذلك يستنبط المسائل الأصولية منها، فثلاً، عند قوله تعالى: { فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ } { البقرة : ٦٨ .

واستدل بها على أن مقتضى الأمر للوجوب وأنه على التراخي، لأنه لم يعنفهم على التأخير والمراجعة في الخطاب (٣٦) .

وكذلك يستنبط منها المسائل التي تتعلق بالعقيدة وبمنهج أهل السنة والجماعة، فثلاً، عند قوله تعالى: { وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } { البقرة : ١٨٩ .

(١٦) انظر: المصدر السابق (٢/١٠٩) .

(٢٦) انظر: المصدر السابق (١/٣٦٤) .

(٣٦) انظر: المصدر السابق (١/٤٨٧) .

بين في هذه الآية أن ما لم يشرعه الله قربة ولا ندب إليه لا يصير قربة بأن يتقرب به متقرب، واستدل بحديث أبي إسرائيل حين نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فنهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك وأمره أن يتكلم ويستظل ويقعد ويتم صومه، فأبطل النبي - صلى الله عليه وسلم - ما كان غير قربة مما لا أصل له في شريعته، وصح ما كان قربة مما له نظير في الفرائض والسنن" (١٧).

وعند قوله: { وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فِسْقٌ } المائدة : ٣ .
استدل بها على النهي عما يفعله المنجمون (٢٦).

وعند قوله: { وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ } الأنعام : ٦٨ .
قال : " من خاض في آيات الله تركت مجالسته وهجر مؤمناً كان أو كافراً " (٣٦).

٩- وله اهتمام بذكر الناسخ والمنسوخ من الآيات، وأحياناً يذكر كونها ذكر فيها النسخ ثم يرجح إحكامها وينفي النسخ ويبين وجهته في ذلك ، فمثلاً: عند قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعاً } (٧١) { النساء : ٧١ .
قال: " قيل إن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: { انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ } (٤١) { التوبة : ٤١ .

ويقوله: { إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا } التوبة : الآية ٣٩ ، ولأن يكون انفروا خفافاً و ثقلاً منسوخاً بقوله: { فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعاً } [النساء : ٧١] .

(١٦) انظر: المصدر السابق (٢/٣٤٤) . وحديث أبو إسرائيل سيأتي تخريجه ص ١٥٠ .

(٢٦) انظر: المصدر السابق (٦/٥٨) .

(٣٦) انظر: المصدر السابق [٤/١٦] .

ويقوله: { وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً } التوبة : ١٢٢ . أولى، لأن فرض الجهاد تقرر عن الكفاية، فتى سد الثغور بعض المسلمين أسقط عن الباقي، والصحيح أن الآيتين جميعاً محكمتان، إحداهما في الوقت الذي يحتاج فيه إلى تعيين الجميع، والأخرى عند الاكتفاء بطائفة دون غيرها " (١٧) .

١٠- مما لا حظته على أقوال ابن خويز مناد أنه يستفيد كثيراً من تفسير أحكام القرآن للجصاص وخاصة فيما يتعلق بفقته الآية فمثلاً .
عند قوله تعالى: { ثُمَّ أَمَّ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ وَمَا تَنْفِرُونَ } (١٧) .

/b ur%

ur ur (خ b qè?ù't N.é y"t ٣?xè%o Nèdr { البقرة : ٨٥ .

استنبط ابن خويز مناد منها: وجوب فك الأسرى (٢٦) ، وهذا ما ذهب إليه الجصاص أيضاً مستنبطاً إياه من الآية نفسها (٣٦) .
وعند قوله تعالى: { (خ b è?ك%o r٦'d M

بين ابن خويز مناد أن المراد بالصدقات في الآية مطلق الصدقات الواجبة والتطوعية (٤٦) ، وهذا ما بينه الجصاص (٥٦) .

وعند قوله تعالى: { (wur ك) s? . : } s s y s %am/O = t

(١٦) انظر المصدر السابق (٥/٢٦٤) .

(٢٦) انظر: المصدر السابق (٢/٢٦) .

(٣٦) انظر: أحكام القرآن (١/٤٧) .

(٤٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/٣١٦) .

(٥٦) انظر: أحكام القرآن (١/٥٥٧) .

تكلّم فيها عن مسألة الحكم بالقافة (١٦)، وقد تعرض لذلك الجصاص أيضاً (٢٦)، واستنبط منها جواز الوكالة، وجواز أكل الرفقاء وخلطهم طعامهم معاً وإن كان بعضهم أكثر أكلاً من الآخر (٣٦)، وهذا ما استنبطه الجصاص منها أيضاً. والأمثلة على هذا كثيرة غير ما ذكر (٤٦). والله أعلم.

- (١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠/٢٢٦).
- (٢٦) انظر: أحكام القرآن (٣/٢٦٤).
- (٣٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠/٣٢٨).
- (٤٦) انظر: أحكام الجصاص (٢/٢٧٧).

٧ -7 سورة الفاتحة 3

سورة الفاتحة

١/١ - قال ابن خويز مندّد:

"قراءة الفاتحة واجبة عندنا في كل ركعة" (١٦)

الدراسة:

بين ابن خويز مندّد أن قراءة الفاتحة في الصلاة واجبة في كل ركعة، ولأهل العلم في مسألة حكم قراءة الفاتحة في الصلاة قولان، سأذكرهما مبينة الراجح منهما.

أقوال أهل العلم في حكم قراءة الفاتحة في الصلاة:

اختلف أهل العلم في حكم قراءة الفاتحة على قولين، هما:

القول الأول:

إن قراءة الفاتحة متعينة في كل ركعة، ولا تجزئ الصلاة إلا بها. وبهذا قال: جمهور العلماء من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم.

(١٦) الجامع لأحكام القرآن (١/١٦٧).

فمن الصحابة: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وجابر بن عبد الله، وعمران بن حصين (١٦)، وأبي سعيد الخدري، - رضي الله عنهم -، ومن بعدهم: الزهري (٢٦)، والأوزاعي (٣٦)،

(١٦) انظر: جامع الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، ح ٢٤٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٦٦٢). وعمران بن حصين هو: ابن عبيد بن خلف الخزاعي الكعبي، القدوة الإمام، صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، يكنى أبا نجيّد، أسلم هو وأبوه وأبو هريرة في وقت واحد سنة ٧هـ، غزا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، بعثه عمر إلى البصرة ليفقه أهلها، وكان مجاب الدعوة، ولم يشهد الفتنة، توفي سنة ٥٢هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٤/٢٨٧)، سير أعلام النبلاء (٢/٥٠٨)، وأسد الغابة لابن الأثير (٤/٢٨١).

(٢٦) الزهري هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، أبو بكر القرشي الزهري، المدني، أحد الأعلام من أئمة الإسلام، وهو تابعي جليل، من الطبقة الرابعة، كان حافظ زمانه، روى عن جماعة من الصحابة، توفي سنة ١٢٤هـ. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٦/١١)، والبداية والنهاية (٩/٣٩٤)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (١/٢٩٤).

(٣٦) الأوزاعي هو: عبد الرحمن بن عمرو بن يحمّد، أبو عمرو الأوزاعي، شيخ الإسلام وعالم أهل الشام، كان خيراً، فاضلاً، مأموناً، كثير العلم والحديث والفقه، حجة، وكان كبير الشأن، مات سنة ١٥٧هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٧/٤٨٨)، وسير أعلام النبلاء

(٧/١٠٧)، وشذرات الذهب لابن العماد (١/٣٩٣) ..

ومالك، وابن المبارك (١-)، وأحمد بن حنبل، وسفيان الثوري (٢-)، وابن خويز منداد، وغيرهم (٣-)، واختاره القرطبي (٤-). واستدلوا بالآتي:

١/ عن عبادة بن الصامت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" (٥-).

٢/ وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج" (٦-).

قال ابن عبد البر: "فإن هذا يوجب قراءة فاتحة الكتاب في كل صلاة، وأن الصلاة إذا لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج، والخداج: النقص والفساد، من ذلك قولهم: أخذت

(١-) ابن المبارك هو: عبد الله بن المبارك بن وضاح، أبو عبد الرحمن الحنظلي، التركي ثم المروزي، الفقيه الحافظ الزاهد، كان من الربانيين في العلم، ذو المناقب، قال عنه الإمام أحمد: "لم يكن في زمان ابن المبارك؛ أطلب للعلم منه"، وقال الفضيل بن عياض: "ورب هذا البيت، ما رأيت عينا مثل ابن المبارك"، كان رأسا في العلم والجهاد والذكاء والشجاعة والكرم، توفي سنة ١٨١ هـ. انظر: حلية الأولياء (٨/١٦٢)، وتاريخ بغداد (١٠/١٥١)، وشذرات الذهب لابن العماد (١/٤٧٥)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٣٢).

(٢-) ستأتي ترجمة لسفيان الثوري عند دراسة قول ابن خويز منداد في آية البقرة: ٣٦.

(٣-) انظر: المجموع (٣/٢٨٣).

(٤-) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/١٦٧).

(٥-) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الآذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها ح ٧٥٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ٦٠). ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة. ح ٣٩٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ٧٤٠). (٦-) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، ح ٣٩٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٧٤٠).

الناقة وخذجت؛ إذا ولدت قبل تمام وقتها، وقيل: تمام الخلق وذلك نتاج فاسد" (١-).

٣/ عن أبي سعيد الخدري قال: "أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر" (٢-). القول الثاني:

إن قراءة الفاتحة في الصلاة ليست بفرض، فمن تركها وقرأ غيرها؛ فقد أساء، وصلاته تجزئه. قال به الحنفية (٣-)، والحسن البصري (٤-). ومما استدلوا به:

١/ قوله تعالى: { فَاقْرَأْوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ } المزمّل : ٢٠. قالوا: فهذه الآية تدل على أنه لا يتعين قراءة الفاتحة في الصلاة بل يجزئها غيرها، ويدل على ذلك حديث المسيء صلاته الذي في الصحيحين (٥-)، وفيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له: (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن).

وقد أجيب عن هذا الاستدلال بالآتي:

(١-) التمهيد (٣/١٥١) الفاروق الحديثة.

(٢-) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، ح ٨١٨. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٢٨٣) قال النووي: "رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم". انظر: المجموع (٣/٢٨٥)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١/٢٣١) برقم: (٨١٨).

(٣-) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١/١٩).

- (٤٦) انظر: تفسير الحسن البصري (١/٦٣).
- (٥٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الآذان، باب أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، ح ٧٩٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ٦٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع، ح ٣٩٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ٧٤١).
- قال الشوكاني: "والجواب عنه - أي عن استدلالهم بحديث المسيء صلاته - أنه قد ورد في حديث المسيء أيضاً عند أحمد (١٦)، وأبي داود (٢٦)، وابن حبان (٣٦) بلفظ: (ثم اقرأ بأمر القرآن) (٤٦)، فقوله: (ما تيسر) مجمل مبين، أو مطلق مقيد، أو مبهم مفسر بذلك، لأن الفاتحة كانت هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها، وقد قيل إن المراد (بما تيسر) فيما زاد على الفاتحة جمعاً بين الأدلة" (٥٦).
- ٢/ وقد أجابوا عن الأدلة التي فيها نفي صلاة من لم يقرأ فيها بالفاتحة؛ بأن النفي الذي فيها نفي للكمال، لا نفي للصحة والإجزاء (٦٦). وقد أجيب عن هذا بالآتي:
- بأنه ورد حديث عند ابن خزيمة وغيره، بلفظ: (لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب) (٧٦).
- (١٦) رواه أحمد في مسنده (٤/٣٤٠) من حديث رفاع بن رافع الزرقي.
- (٢٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب طول القيام من الركوع وبين السجدين، ح ٨٥٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٢٨٦)
- (٣٦) رواه ابن حبان في صحيحه، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ح ١٨٩٠. (٥/٢١٢).
- (٤٦) حسنه الألباني في صحيح أبي داود (١/٢٤٣) برقم: (٨٥٩).
- (٥٦) نيل الأوطار (٣/١١٧٤).
- (٦٦) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٢٥-١/٢٠).
- (٧٦) رواه ابن خزيمة في صحيحه (١/٢٤٨)، باب ٩٥، ح ٤٩٠. قال ابن حجر في تلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير (١/٢٤٦): "صححه ابن القطان". وصح إسناده النووي في المجموع (٣/٢٨٥)، ورواه الدارقطني عن عبادة عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وقال: صحيح حسن". انظر: سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة، ح ١٧، ١٨ (٣٢٢-١/٣٢١) قال النووي: "رجاله ثقات كلهم" انظر: المجموع (٣/٢٨٥).
- قال الشوكاني: "الحديث يدل على تعيين فاتحة الكتاب في الصلاة، وأنه لا يجزئ غيرها. وإليه ذهب مالك، والشافعي، وجمهور العلماء من الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم ... لأن النفي المذكور في الحديث يتوجه إلى الذات إن أمكن انتفاؤها؛ وإلا توجه إلى ما هو أقرب إلى الذات؛ وهو الصحة لا إلى الكمال" (١٦).
- القول الرابع:
- إن الفاتحة متعينة في كل ركعة؛ لقوة أدلة القائلين به؛ وضعف قول الآخرين، ولما ورد عليهم من مناقشة.
- وبهذا يتبين أن ابن خويز منداد وافق الصواب في هذه المسألة وهو قول الجمهور.
- والله أعلم.
- (١٦) نيل الأوطار (٣/١١٧٣).

٨ - 2 البقرة 30

سورة البقرة

قال تعالى: { وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣٠) } البقرة: ٣٠.

٢/١ - قال ابن خويز منداد:

"ولو وثب على الأمر من يصلح له من غير مشورة، ولا اختيار، وبايع له الناس تمت له البيعة" (١-).

الدراسة:

بين ابن خويزمنداد أن السلطان المتغلب على الناس بسيفه، فإنه تجب له البيعة، ولا يجوز الخروج عليه. وهو ما ذهب إليه القرطبي (٢-)، وابن كثير (٣-)، والشنقيطي (٤-)، ولم أقف على من تكلم عن هذه المسألة من المفسرين المعتمدين غيرهم.

وهو مذهب أهل السنة والجماعة، وجمهور الفقهاء (٥-).

روى البخاري عن عبد الله بن دينار (٦-) قال: "لما بايع الناس عبد الملك كتب إليه عبد الله ابن عمر: إلى عبد الله عبد الملك أمير المؤمنين إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الملك أمير

(١-) الجامع لأحكام القرآن (١/٣١١).

(٢-) انظر: المصدر السابق والجزء والصفحة نفسها.

(٣-) انظر: تفسير ابن كثير (١/٢٢٤).

(٤-) انظر: أضواء البيان (١/٤٩).

(٥-) انظر: حاشية ابن عابدين (١/٥٤٩) (٤/٢٦١)، وحاشية الدسوقي (٤/٢٩٨)، وروضة الطالبين (١٠/٤٦)، والمغني

(١٢/٢٢٣)، والمحلى بالآثار لابن حزم (٥/٣٥٢).

(٦-) عبد الله بن دينار هو: الإمام المحدث الحجة أبو عبد الرحمن العدوي العمري مولا هم المدني، أحد الأئمة الأثبات، سمع ابن عمرو، وأنس بن مالك، مات سنة ١٢٧ هـ. انظر: تهذيب الكمال (٤/١٢٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/٢٥٣)، وحلية الأولياء (٤/١٢٤).

... ..

المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - فيما استطعت، وبنيّ أقرّوا بذلك" (١-).

قال ابن حجر: "قوله (لما اجتمع الناس على عبد الملك) يريد ابن مروان بن الحكم، والمراد بالاجتماع: اجتماع الكلمة، وكانت قبل ذلك مفرقة، وكان في الأرض قبل ذلك اثنان كل منهما يدعى له بالخلافة، وهما: عبد الملك بن مروان، وعبد الله بن الزبير ... وكان عبد الله بن عمر في تلك المدة امتنع أن يبايع لابن الزبير أو لعبد الملك، كما كان امتنع أن يبايع لعلي أو معاوية ثم بايع لمعاوية لما اصطالح مع الحسن بن علي واجتمع عليه الناس، وبايع لابنه يزيد بعد موت معاوية لاجتماع الناس عليه ثم امتنع من المبايعات لأحد حال الاختلاف إلى أن قتل ابن الزبير وانتظم الملك كله لعبد الملك فبايع له حينئذ" (٢-).

والأئمة متفقون على وجوب طاعة الإمام المتغلب. نقل القرطبي عن سهل بن عبد الله التستري (٣-) أنه سئل: ما يجب علينا لمن غلب على بلادنا وهو إمام؟ قال: تحببه وتؤدي إليه ما يطالبك من حقه" (٤-).

(١-) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس، ح ٧٢٠٥. موسوعة الحديث الشريف، (ص ٦٠٠).

(٢-) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣/٢٤٠).

(٣-) هو: سهل بن عبد الله بن يونس بن عيسى بن عبد الله التستري، أبو محمد الصوفي الزاهد، له كلمات نافعة ومواعظ حسنة وقدم راسخ في الطريق، توفي في محرم سنة ٢٨٣ هـ عن ثمانين سنة. انظر: حلية الأولياء (١٠/١٨٩) والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٣/٩٨). وطبقات المفسرين للداودي (١/٢١٥).

(٤-) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٣١١).

وكذلك سئل يحيى بن يحيى (١-) وهو من أصحاب مالك - عن مبايعات أئمة الجور فقال: قد بايع ابن عمر - رضي الله عنهما - عبد الملك بن مروان وبالسيف أخذ الملك، أخبرني بذلك مالك عنه، أنه كتب إليه: وأقر لك بالسمع والطاعة على كتاب الله وسنة نبيه محمد - صلى الله عليه وسلم - (٢-).

قال يحيى: "والبيعة خير من الفرقة" (٣-).

وقال الشافعي: "كل من غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة ويجمع الناس عليه، فهو خليفة" (٤-).

وقال الإمام أحمد: "ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً برأ كان أو فاجراً" (٥٦) واحتج بقول ابن عمر: "نحن مع من غلب" (٦٠).

(١٦) هو: يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس بن شمال بن منغايا، أبو محمد اللبثي البربري المصمودي الأندلسي القرطبي، الإمام الكبير فقيه الأندلس، كان يفتي برأي مالك، وكان إمام وقته، مات في رجب سنة ٢٣٤ هـ. انظر: تاريخ علماء الأندلس لابن الفريسي (٤/٨٩٨)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٦/١٤٣).

(٢٠) سبق تخریج هذا الأثر.

(٣٠) انظر: الاعتصام للشاطبي (٣/٤٦).

(٤٠) رواه البيهقي عن حرملة، قال: سمعت الشافعي يقول: "كل من غلب ...". انظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/٤٤٨).

(٥٠) رواه عبدوس بن مالك العطار، عنه، انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١/١٨٠)، والأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص ٢٣).

(٦٠) انظر: الأحكام السلطانية لابن يعلى (ص ٢٣). وقول ابن عمر رواه ابن سعد عن سيف المازني. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٤/١٤٩). قال الألباني: "إسناده صحيح إلى سيف المازني، وأما هو فأورده ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً". انظر: إرواء الغليل (٢/٣٠٤).

وقال ابن قدامة: "ومن ولي الخلافة، واجتمع عليه الناس، ورضوا به أو غلبهم بسيفه حتى صار الخليفة، وسمي أمير المؤمنين؛ وجبت طاعته وحرمت مخالفته والخروج عليه وشق عصا المسلمين" (١٠٠).

وقال النووي: بعد أن عدد طرق انعقاد الإمامة:

"أما الطريق الثالث فهو: القهر والاستيلاء فإذا مات الإمام فتصدى للإمامة من جمع بشرائها من غير استخلاف، ولا بيعه، وقهر الناس بشوكتهم وجنوده، انعقدت خلافته، لينتظم شمل المسلمين فإن لم يكن جامعاً للشرائط بأن كان فاسقاً أو جاهلاً فوجهان: أحدهما: انعقادها لما ذكرناه، وإن كان عاصياً بفعله" (٢٠٠).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والقدرة على سياسة الناس إما بطاعتهم له، وإما بقهره لهم، فتى صار قادراً على سياستهم بطاعتهم أو بقهره فهو ذو سلطان مطاع إذا أمر بطاعة الله" (٣٠٠).

قال ابن جماعة (٤٠٠): انعزل الأول وصار الثاني إماماً لينتظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم،

(١٠٠) لمعة الاعتقاد مع شرحها للشيخ محمد العثيمين (ص ١٥٧).

(٢٠٠) روضة الطالبين (١٠/٣).

(٣٠٠) منهاج السنة (١/٥٢٨).

(٤٠٠) هو: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن حازم، الكنازي الحموي البياني الشافعي، أبو عبد الله، الإمام العالم، ولي القضاء بمصر كان يخطب من إنشائه، ويؤديها بفصاحة، واجتمع له من الوجاهة، وطول العمر، ودوام العز ما لم يتفق لغيره، وصنف كثيراً في عدة فنون، وكان صاحب معارف يضرب في كل فن بسهم، وله وقع في النفوس وجلالة في الصدور، مات في جمادي الآخر سنة ٧٣٣ هـ. انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٣/٣٦٧)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢/١٨).

لذلك قال ابن عمر أيام الحرة (١٠٠): "نحن مع من غلب" (٢٠٠) (٣٠٠).

وقد حكى بعض الأئمة الإجماع على هذه المسألة، فمن حكاها:

ابن بطل (٤٠٠)، حيث قال: "والفقهاء مجمعون على أن الإمام المتغلب طاعته لازمة ما أقام الجمعات، والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء" (٥٠٠).

وحكاها أيضاً شيخ الإسلام المجدد محمد بن عبد الوهاب، فقال:

(١٦) أيام الحرة هي: وقعة أيام الحرة المشهورة التي كانت في سنة ٦٣هـ، حين جهز يزيد بن معاوية بن أبي سفيان جيشاً، لما بلغه أن أهل المدينة خلعوه فجرت وقعة الحرة، وقتل فيها خلق وجماعة من الصحابة بلغوا نحو ألف، وحوصر عبد الله بن الزبير بن العوام في الحرم، فمات معاوية وعهد إلى حصين بن نمير في أول سنة ٦٤هـ، وبايع حصين وعسكره ابن الزبير بالخلافة ثم رجعوا إلى الشام، والحرة هي حرة واقم إحدى حرتي المدينة وهي الشرقية. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٣٢-٥/٢٣)، وسير أعلام النبلاء (٣/٣٧٤) في ترجمة عبد الله بن الزبير، ومعجم البلدان (٢/٢٤٩).

(٢٠) سبق تخريجه.

(٣٠) تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لابن جماعة (ص ٥٥).

(٤٠) ابن بطلال هو: العلامة أبو الحسن، علي بن خلف بن بطلال البكري القرطبي البلنسي، ويعرف بابن اللجام، شارح صحيح البخاري، وكان ينتحل الكلام على طريقة الأشعري، توفي في صفر سنة ٤٤٩هـ. انظر: الوافي بالوفيات للصفدي (٢١/٧٩)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣/٤٥٩). والعبر للذهبي (٢/٢٩٤). (٥٠) شرح صحيح البخاري لابن بطلال (١٠/٨).

"الأئمة مجمعون من كل مذهب على أن من تغلب على بلد أو بلدان له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولو لا هذا ما استقامت الدنيا، لأن الناس منذ زمن طويل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحد، ولا يعرفون أحداً من العلماء ذكر أن شيئاً من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم" (١٦).

وبهذا يتضح أنه تجب مبايعة الإمام المتغلب، والسمع والطاعة له، ويحرم الخروج عليه، وذلك لما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين، وإراقة دماهم وذهاب أموالهم.

قال ابن قدامة: "ويدخل الخارج عليه في عموم قوله - عليه الصلاة والسلام -: (إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان) (٢٠) (٣٠).

وهذا الحكم موافق لأصول الشرع، قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"فإن الله تعالى بعث رسوله بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، فإذا تولى خليفة من الخلفاء كيزيد وعبد الملك وغيرهم، فإن قيل: يجب منعه من الولاية وقتاله حتى يولى غيره كما يفعله من يرى السيف، فهذا رأي فاسد فإن مفسدة هذا أعظم من مصلحته وقل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير" (٤٠). لأن من اشتدت وطأته بالتغلب وجبت طاعته. ولا يراعى في هذا شروط الإمامة إذ المدار على درء المفاسد وارتكاب أخف الضررين (٥٠).

وبهذا يتبين أن ما ذكره ابن خويز مناد هو ما أجمع عليه أئمة العلم والدين.

والله أعلم.

(١٦) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٩/٥).

(٢٠) رواه مسلم، كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين، ح ١٨٥٢ موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠١٠).

(٣٠) المغني (١٢/٢٤٣).

(٤٠) منهاج السنة (٤/٥٢٧).

(٥٠) انظر: حاشية الدسوقي (٤/٢٩٨).

قال تعالى: { وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٣١) } البقرة : ٣١. ٣/٢ - قال ابن خويز مناد:

"في هذه الآية دليل على أن اللغة مأخوذة توقيفاً، وأن الله تعالى علمها آدم عليه السلام جملة وتفصيلاً" (١-).

الدراسة:

ذكر ابن خوز منداد في الآية مسألتين:

الأولى: في معنى الأسماء التي علمها الله آدم.

الثانية: هل اللغة توقيفية أم لا؟

سأبينها فيما يلي:

المسألة الأولى:

معنى الأسماء التي علمها الله آدم:

اختلف المفسرون في معنى الأسماء التي علمها الله آدم - عليه السلام -، ويمكن جمع أقوالهم في قولين:

القول الأول:

أنه علمه أسماء كل شيء فهو عام في أسماء الموجودات.

قال به أكثر المفسرين، منهم: ابن عباس - رضي الله عنهما -، وسعيد بن جبيرة (٢-)، ومجاهد (٣-)، وعكرمة، وقتادة (٤-)، وابن خوز منداد.

(١-) الجامع لأحكام القرآن (١/٣٢٣).

(٢-) انظر: تفسير الطبري (١/٢٤٦)، وزاد المسير (ص ٣٤)، وتفسير ابن عباس، رسالة ماجستير، إعداد: د. محمد العبد القادر (١/٢٠٠).

(٣-) انظر: تفسير مجاهد (١/٧٣).

(٤-) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (١/٨٠)، والدر المنثور (١/١٠١).

واختاره: السمعاني (١-) والقرطبي (٢-)، وأبو حيان (٣-)، وابن تيمية (٤-)، وابن كثير (٥-)، والشوكاني (٦-).
حجة هذا القول:

١/ ما رواه البخاري عن أنس - رضي الله عنه -، عن النبي

(١-) انظر: تفسير السمعاني (١/٦٥). السمعاني هو: الإمام الجليل العلامة، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد بن

جعفر. أبو المظفر التميمي المروزي السمعاني - نسبة إلى سمعان، وهو: بطن من تميم -، الفقيه الشافعي، الحافظ، ولد في مرو، له مصنفات كثيرة، منها: تفسيره، والرد على القدرية وغيرها، قال عنه الذهبي: "الإمام العلامة، مفتي خراسان، شيخ الشافعية، تعصب لأهل الحديث والسنة والجماعة، وكان شوكة في أعين المخالفين، وحجة لأهل السنة"، مات في ربيع الأول سنة ٤٨٩ هـ عن ٦٣ سنة.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/١١٤)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٢١١)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢/٣٣٩).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن.

(٢-) انظر: البحر المحيط (١/٢١١). وأبو حيان هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أبو حيان، الغرناطي الأندلسي

الجباني، نحوي عصره ولغوي ومفسره ومحدثه، كان ثبًا قيما، وكان الإمام المطلق في النحو والتصريف، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد، وكان ينظم الشعر، له تصانيف، منها: البحر المحيط في التفسير، والتكميل في شرح التسهيل، وغيرها، توفي بالقاهرة في ١٨ صفر سنة ٧٤٥ هـ. انظر: شذرات الذهب لابن العماد (٦/٣٢٤)، والدرر الكامنة لابن حجر (٥/٧٠)، ووفيات

الوفيات لمحمد شاكر الكتبي (٤/٧١).

(٣-) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٩٤).

(٤-) انظر: تفسير ابن كثير (١/٢٢٦).

(٥-) انظر: فتح القدير (١/١٥٩).

- صلى الله عليه وسلم - قال: "يجتمع المؤمنون يوم القيامة فيقولون لو استشفعنا إلى ربنا فيأتون آدم فيقولون: أنت أبو الناس خلقتك الله بيده، وأسجد لك ملائكته، وعلمك أسماء كل شيء؛ فاشفع لنا عند ربك حتى يريحنا من مكاننا ... "الحديث (١٦).
وجه الدلالة من الحديث: أن قوله (وعلمك أسماء كل شيء) دل هذا: على أنه علمه أسماء جميع المخلوقات (٢٦).
٢/ أن لفظة (كلها) من ألفاظ العموم.

قال القرطبي: "وهو - أي القول - الذي يقتضيه لفظ كلها، إذ هو اسم موضوع للإحاطة والعموم" (٣٦).
٣/ أن مجيء التأكيد بكلها بعد الجمع (الأسماء) أفاد أنه علمه جميع الأسماء، ولم يخرج عن هذا الشيء منها كائناً ما كان (٤٦)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "قوله (الأسماء كلها) لفظ عام مؤكد فلا يجوز تخصيصه بالدعوى" (٥٦).
القول الثاني:

إنه علمه أسماء معدودة لمسميات مخصوصة، ثم اختلفوا في تعيين هذه المسميات على أقوال، هي كالآتي:

١- إنه علمه أسماء الملائكة.
قال به: أبو العالية (٦٦)، والربيع بن أنس (٧٦).

(١٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: (وعلم آدم الأسماء كلها)، ح ٤٤٧٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٦٧).

(٢٦) انظر: تفسير ابن كثير (١/٢٢٧).

(٣٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٣٢٣).

(٤٦) انظر: فتح القدير للشوكاني (١/١٥٩).

(٥٦) مجموع الفتاوى (٧/٩٤).

(٦٦) انظر: زاد المسير (ص ٣٤).

(٧٦) انظر: تفسير الطبري (١/٢٤٨)، ومعالم التنزيل (١/٦١)، والمحرم الوجيز (ص ٧٢)، والجامع لأحكام القرآن (١/٣٢٤)، وتفسير ابن كثير (١/٢٢٥)، والدر المنثور (١/١٠١)، وفتح القدير للشوكاني (١١/١٥٩).

تنبيه: وجدت عند ابن عطية والقرطبي والشوكاني: "الربيع بن خثيم" وأما الطبري وابن كثير فلم ينسبها، بينما وجدته عند الجصاص والبغوي والسيوطي عن ابن جرير: "الربيع بن أنس" ولعل الصواب أنه الربيع

ابن أنس لأن سند هذه الرواية هو: عن عبد الله بن أبي جعفر عن أبيه عن الربيع، وأبو جعفر هو الرازي روى عن الربيع بن أنس ولم يرو عن الربيع بن خثيم، والله أعلم. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٤١٩)، وتهذيب الكمال (٢/٤٥٦)، وسير أعلام النبلاء (٦/١٩٦). والربيع بن أنس هو: بن زياد البكري الخراساني المروزي البصري، سمع أنس بن مالك، وأبا العالية وأكثر عنه، والحسن البصري، وكان عالم مروفي زمانه، توفي سنة ١٣٩ هـ. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٤١٩)، وسير أعلام النبلاء (٦/١٩٦)، وتهذيب التهذيب (١/٥٨٩).
في رواية عنه.

٢- إنه علمه أسماء ذريته.

قال به: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم (١٦).

٣- إنه علمه أسماء الملائكة والذرية، دون سائر أجناس الخلق.

قال به ابن خوير منداد، وابن جرير الطبري (٢٦).

واحتج بالآتي:

بقوله تعالى: { ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٣١) } يعني بذلك: أعيان المسمين بالأسماء التي علمها آدم، ولا تكاد العرب تكتفي بالهاء والميم إلا عن أسماء بني آدم والملائكة، وأما إذا كانت عن أسماء البهائم وسائر الخلق سوى من وصفنا، فإنها تكتفي عنها بالهاء والألف، أو الهاء والنون، فقال عرضهن أو عرضها (٣٦).

وقد أجاب ابن كثير عنه: بأن هذا الذي رجع ليس بلازم فإنه لا ينفي أن يدخل معهم غيرهم، ويعبر عن الجميع بصيغة من يعقل للتغليب (٤٦).

٤- إنه علمه أسماء الأجناس، وعرفه منافعها هذا كذا ويصلح لكذا.

(١٦) انظر: المحرر الوجيز (ص ٧٢)، والدر المنثور (١/١٠١). وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم هو: العمري مولاهم، المدني، أخو أسامة وعبد الله، وفهم لين، له كتاب في التفسير وآخر في النسخ والمنسوخ، مات سنة ١٨٢ هـ. انظر: ميزان الاعتدال (٢/٥٦٤)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/٢٧١).

(٢٦) انظر: تفسير الطبري (١/٢٤٨).

(٣٦) انظر: المصدر السابق في المكان نفسه.

(٤٦) انظر: تفسير ابن كثير (١/٢٢٦).

اختار هذا القول: النحاس (١٦)، والزحشري (٢٦).

٥- أنه علمه أسماء ما خلق في الأرض من الدواب والحوام والطير.

(١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٣٢٤) وقد رجعت لكتاب (معاني القرآن) للنحاس فكان الموضع الذي فيه تفسير هذه الآية ممسوحاً وذكر المحقق أنه ممسوح حتى في المخطوط. انظر: معاني القرآن للنحاس (١/١٠٣) تحقيق: محمد الصابوني. والنحاس هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، أبو جعفر المرادي المصري، النحوي اللغوي المفسر، المعروف بالنحاس، له مصنفات كثيرة في التفسير وعلوم القرآن واللغة والأدب وغير ذلك، منها: إعراب القرآن، النسخ والمنسوخ، ذكر في قصة وفاته أنه جلس على درج المقياس بالنيل؛ يقطع شيئاً بالعروض من الشعر، فسمعه جاهل فقال: هذا يسحر النيل حتى لا يزيد، فدفعه برجله في النيل؛ فمات غريقاً سنة ٣٣٨ هـ. انظر: الوافي بالوفيات للصفدي (٧/٣٦٢)، وإنباه الرواة للقفطي (١/١٣٦)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٣٦٢).

(٢٦) انظر: الكشف (١/١٢٦).

قال به: مقاتل (١٦)، وابن قتيبة (٢٦)، وأبو الليث السمرقندي (٣٦).

ووردت أقوال أخرى لكنني اقتصر على أهمها.

القول الرابع:

الصواب - والله أعلم - هو القول الأول، وهو: أن الله علم آدم أسماء كل شيء فهو عام في أسماء الموجودات لما لأدلتها من القوة، ولأن ظاهر الآية أن الله علم آدم الأسماء ولم يبين لنا أسماء مخصوصة (٤٦)، والقاعدة التي اعتمدها أئمة أهل العلم أنه: لا يجوز العدول عن ظاهر القرآن إلا بدليل يجب الرجوع إليه.

(١٦) تفسير مقاتل بن سليمان (١/٩٨). ومقاتل بن سليمان هو: ابن بشير الأزدي الخراساني، أبو الحسن البلخي، صاحب التفسير، ويقال له: ابن دوال دوز، قال عنه ابن المبارك: "ما أحسن تفسيره لو كان ثقة"، وقال ابن حجر: "كذبوه وهجروه ورمي بالتجسيم"، توفي سنة ١٥٠ هـ. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/٤٠٥)، وميزان الاعتدال (٤/١٧٣)، وتهذيب التهذيب (٤/١٤٣)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢/٣٣٠).

(٢٦) انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة (ص ٤٥). وابن قتيبة هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد صاحب التصانيف، صدوق، قليل الرواية، كان يميل إلى التشبيه، وقال البيهقي: "كان يرى رأي الكرامية"، مات في رجب سنة ٢٧٦ هـ. انظر: لسان الميزان (٤/٣٥٦)، والمنظوم (١٢/٢٧٦)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٣/٧٥).

(٣٦) انظر: بحر العلوم (١/١٠٨). والسمرقندي هو: نصر بن محمد بن إبراهيم الخطاطب، السمرقندي البلخي، فقيه، مفسر، محدث، حافظ، صوفي، يكنى أبا الليث، ومعروف بإمام الهدى، له مصنفات عديدة، منها: بحر العلوم في التفسير، وخزانة الفقه، وتنبيه الغافلين، مات في جمادى الآخر سنة ٣٧٣ هـ. انظر: الجواهر المضوية لعبد القادر القرشي الحنفي (٣/٥٤٤)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢/٣٤٦)، ومعجم المؤلفين كحالة (٤/٢٤).

(٤٦) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (١/٢١١).
قال ابن جرير الطبري: "إذا تنوع في تأويل الكلام كان أولى معانيه به أغلبه على الظاهر إلا أن يكون من العقل أو الخبر دليل واضح على أنه معني به غير ذلك" (١٦).
وقال الزركشي (٢٦): "وكل لفظ احتمل معنيين فهو قسمان:
أحدهما: أن يكون أحدهما أظهر من الآخر، فيجب الحمل على الظاهر؛ إلا أن يقوم دليل على أن المراد هو الخفي دون الجلي؛ فيحمل عليه ... " (٣٦).
وكذلك فإن القاعدة عند المفسرين؛ أنه يجب حمل نصوص الوحي على العموم ما لم يرد نص بالتخصيص، وقد أجمع سلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ على إجراء ألفاظ الكتاب والسنة على العموم؛ إلا ما دل الدليل على تخصيصه، وثبت أنهم يطلبون دليل الخصوص لا دليل العموم (٤٦).
فحمل الآية على العموم كما يدل عليه ظاهرها أولى، ويدخل في عموم الأسماء كل ما ذكره من عين أشياء معدودة؛ فدخل فيها: الملائكة، والذرية، وأسماء الأجnas، وأوصافها ... الخ، قال ابن كثير: "والصحيح أنه علمه أسماء الأشياء كلها، وذواتها، وصفاتها، وأفعالها، كما قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: "حتى الفسوة والفسية"، يعني: أسماء الذوات، والأفعال، والمكبر، والمصغر" (٥٦).
فتبين أن ابن خويز منداد وافق الصواب في هذه المسألة.

المسألة الثانية:

هل اللغة توقيفية أم لا؟

(١٦) تفسير الطبري (٨/١١٠).

(٢٦) هو: محمد بن بهادر بن عبد الله، أبو عبد الله، بدر الدين الزركشي، فقيه شافعي أصولي، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، له تصانيف كثيرة، منها: البحر المحيط في أصول الفقه، والديباج في توضيح المنهاج، توفي في رجب سنة ٧٩٤ هـ بالقاهرة. انظر: شذرات الذهب لابن العماد (٧/٨٥)، والدرر الكامنة لابن حجر (٤/١٧)، والأعلام للزركلي (٦/٦٠).
(٣٦) البرهان في علوم القرآن (٢/١٦٢)، وانظر: قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحري (١/١٤٥).
(٤٦) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (٢/٥٢٧ و ٥٣٤).
(٥٦) تفسير ابن كثير (١/٢٢٧).
إذا تقرر أن الله علم آدم الأسماء كلها بلا استثناء على الصحيح؛ فننتقل إلى مسألة:

هل اللغة توقيفية (١٦) أم لا؟

وهذه مسألة من مسائل اللغات في أصول الفقه، وقد اختلف فيها، وهي مسألة طويلة الذيل قليلة النيل (٢٦).
قال الطوفي (٣٦): "وهذه المسألة من رياضات الفن لا من ضرورياته" (٤٦).
لذلك فسأشير إشارة سريعة إلى أبرز الأقوال فيها باختصار، وهي كالآتي:

القول الأول:

ذهب الجمهور (٥٦) ومنهم ابن خويز منداد إلى أنها توقيفية.

واستدلوا بالآتي:

قوله تعالى: { وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٣١) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ... } البقرة : ٣١.

(١٦) المراد بالتوقيفي أي: أن الواضع هو الله عز وجل. انظر: الأحكام في أصول الإحكام للآمدي (١/١٠٩)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/٩٨)، واتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر لعبد الكريم النملة (٥/٩).
(٢٦) انظر: مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي (ص ٢٠٥).

(٣٦) الطوفي هو: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم، نجم الدين الطوفي الحنبلي، كان فقيهاً شاعراً أديباً فاضلاً قيماً بالنحو واللغة والتاريخ، وأصله من طوف قرية ببغداد، ثم قدم الشام فسكنها، ثم أقام بمصر، واتهم بالرفض، توفي في رجب سنة ٧١٠ هـ. انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٢/٢٤٩)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٥٩٩).

(٤٦) الإشارات الإلهية في المسائل الأصولية (١/٢٦٣).

(٥٦) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/٤٥٣)، والبحر المحيط للزركشي (٢/١٦)، ومعالم في أصول الفقه لمحمد الجيزاني (ص ٣٧٩).

وجه الدلالة من الآية: قال الآمدي (١٦): "دلت الآية على أن آدم والملائكة لا يعلمون إلا بتعليم الله" (٢٦).

وقوله تعالى: { اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥) } العلق: ٣، ٤، ٥.

وجه الدلالة من الآية: أن اللغات داخلة في هذه المعلومات (٣٦).

وقوله تعالى: { وَاخْتَلَفُ اللَّسِنَتُكُمُ وَالْوَنَانُكُمُ } الروم: ٢٢.

وجه الدلالة من الآية: أن أئمة أهل التفسير اتفقوا على أن المراد بها اللغات؛ من العربية، والعجمية، وغير ذلك من اللغات (٤٦).

قال الطوفي: "يحتج بهذه الآية على أن اللغات توقيفية، لأن الألسنة هي اللغات، وقد أضاف اختلافها إليه، وذاك ظاهر في التوقيف" (٥٦).

القول الثاني:

(١٦) الآمدي هو: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، أبو الحسن سيف الدين الآمدي، ولد بآمد من ديار بكر، أصولي باحث، كان حنبلياً ثم تحول إلى المذهب الشافعي، تفنن في علم أصول الدين وأصول الفقه، وله تصانيف، منها: (الإحكام في أصول الأحكام)، توفي بدمشق سنة ٦٣١ هـ. انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٥/١٢٩ - ١٣٠) والمختصر في أخبار البشر (٢/١٥٤)، والإعلام للزركلي (٥/١٥٣).

(٢٦) الإحكام في أصول الأحكام (١/١١٠).

(٣٦) انظر: المصدر السابق في المكان نفسه.

(٤٦) انظر: تفسير الطبري (٢١/٣٨)، وإعراب القرآن للنحاس (٣/٢٦٩)، وبحر العلوم لأبي الليث السمرقندي (٣/٩)، والنكت

والعيون (٤/٣٠٦) ومعالم التنزيل (٣/٤٨٠) والمحزر الوجيز (١٤٧٤)، والإشارات الإلهية للطوفي (٣/١١٧)، والبحر المحيط لأبي

حيان (٧/٢١٦)، وتفسير ابن كثير (٦/٣٠٩)، وفتح القدير للشوكاني (٤/٢٨٩)، وغيرهم.

(٥٦) الإشارات الإلهية (٣/١١٧).

وذهب آخرون إلى: أن ابتداء اللغات توقيفي والباقي يحتمل أن يكون اصطلاحياً (١٦)، ويحتمل أن يكون توقيفياً.

قال بهذا القول: أبو إسحاق الاسفرائيني (٢٦).

القول الثالث:

وذهبت المعتزلة إلى أنها كلها اصطلاحية.

القول الرابع:

وذهب آخرون إلى تجويز كل واحد من هذه الأقوال؛ من غير جزم بأحدها، وهذا يسمى مذهب التوقف.

وقيل غير ذلك (٣٦).

القول الرابع:

والذي يظهر أن الرابع هو القول الأول، لأنه الأوفق لظاهر النصوص، وهو: إن اللغة توقيفية ثم يليه القول الثاني، وهو: إن ابتداء

اللغات توقيفي، والباقي يحتمل أن يكون اصطلاحياً ويحتمل أن يكون توقيفياً.

(١٦) المراد بالاصطلاح أي: أن ذلك من وضع أرباب اللغات واصطلاحهم، هو: أن واحداً انبثت داعيته أو جماعة انبثت

دواعيهم إلى وضع هذه الألفاظ بإزاء معانيها، ثم حصل تعريف الباقي بالإشارة والتكرار. انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢/١٤)،

وإرشاد الفحول للشوكاني (١/٩٨)، واتحاف ذوي البصائر لعبد الكريم النملة (٥/١٠).
 (٢٦) انظر: الإشارات الإلهية (٣/١١٧). ... وأبو إسحاق هو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الأسفرائيني، الفقيه الشافعي المتكلم الأصولي، له تصانيف جلييلة، توفي يوم عاشوراء سنة ١٨٤ هـ. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري (١/٥٥)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١/٢٨).

(٣٦) للنظر في هذه الأقوال، انظر: المستصفى للغزالي (١/٢٢٤)، والواضح في أصول الفقه لابن عقيل (١/٣٦٤)، والمحصول للرازي (١/١٨٤)، وروضة الناظر لابن قدامة (١/٥٤٣)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/٩٨)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (١/٢٠).

قال أبو منصور البغدادي (١-): "قال الجمهور الأعظم من الصحابة والتابعين من المفسرين: إنها - أي اللغات - كلها توقيفية من الله" (٢٦).

قال القرطبي في تفسيره: "الصحيح أن أول من تكلم باللغات كلها من البشر آدم عليه السلام، والقرآن يشهد له قال تعالى: { وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا } البقرة: ٣١. واللغات كلها أسماء فهي داخلة تحته" (٣٦).

فمن أخرج اللغات من هذا العموم فعليه بالدليل، وإلا فقله مردود. وعلى كل حال فهذه المسألة كما قال ابن قدامة: "لا يرتبط به تعبد عملي، ولا ترهق إلى اعتقاده حاجة، فأنلخوض فيه فضول فلا حاجة إلى التطويل" (٤٦). والله أعلم.

(١٦) أبو منصور البغدادي هو: عبد القاهر بن طاهر، العلامة البارع المتفنن الأستاذ، نزيل خراسان، وصاحب التصانيف البديعة، وأحد أعلام الشافعية، وكان أكبر تلامذة أبي إسحاق الإسفرائيني، وكان يدرس في سبعة عشر فن، ويضرب به المثل. مات سنة ٤٢٩ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٥٧٢)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/١٣٦)، وهدية العارفين (١/٦٠٦).
 (٢٦) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط (٢/١٦) من كتابه: (شرح الأسماء)، ولم استطع التوصل للكتاب، ولعله مفقود.
 (٣٦) (١/٣٢٥).
 (٤٦) روضة الناظر (٢/٥٤٥).

١٠ - 10- البقرة 36

قال تعالى: { فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ } (٣٦) { سورة البقرة آية: ٣٦. ٤/٣ - قال ابن خوزيم مناد:
 "من حلف ألا يكلم فلاناً حيناً أو لا يفعل كذا حيناً أن الحين سنة، واتفقوا في الأحكام أن من حلف ألا يفعل كذا حيناً، أو لا يكلم فلاناً حيناً أن الزيادة على سنة لم تدخل في يمينه" (١٦).

الدراسة:

ما ذهب إليه ابن خوزيم مناد هو مذهب المالكية، وهذا معنى قوله: (واتفقوا في الأحكام أن من حلف ..) (٢٦)، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة، ومنشأ الخلاف هو من اختلافهم في تحديد زمن (الحين) الوارد في النصوص، لذلك سأدرس هذا القول من خلال المسائل التالية:

الأولى: تعريف الحين.

الثانية: أقوال المفسرين في المراد بالحين الوارد في الآية.

الثالثة: أقوال العلماء في تحديد زمن الحين.

الرابعة: من حلف ألا يكلم فلاناً حيناً، أولاً يفعل أمر كذا حيناً، فكيف يكون ذلك؟

المسألة الأولى: تعريف الحين:

الحين في اللغة: قال ابن فارس (٣٦): "الحاء والياء والنون، أصل واحد ثم يحمل عليه، والأصل: الزمان، فالحين الزمان قليلاً، وكثيره" (٤٦).

(١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٣٦٤).

(٢٦) انظر: المصدر السابق في المكان نفسه، قال القرطبي: "هذا الاتفاق إنما هو في المذهب".

(٣٦) ستأتي ترجمة لابن فارس عند دراسة قول ابن خويز في آية البقرة: ٦٧.

(٤٦) معجم مقاييس اللغة (٢/١٢٥).

ونقل ابن منظور عن الأزهري (١٦)، أنه قال: "وجميع من شاهدته من أهل اللغة يذهب إلى أن الحين اسم كالوقت يصلح لجميع الأزمان" (٢٦).

وقال الراغب الأصبهاني:

"الحين وقت بلوغ الشيء وحصوله، وهو مبهم المعنى ويتخصص بالمضاف إليه، نحو قوله تعالى: { وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ } سورة ص: ٣. ومن قال: حين، يأتي على أوجه: للأجل، نحو: { وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ } سورة يونس: ٩٨. وللجنة نحو قوله: { تَوْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ } إبراهيم: ٢٥، وللساعة نحو: { حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ } الروم: ١٧، وللزمان المطلق نحو: { هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً } (١) { الإنسان: ١، { وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ } (٨٨) { ص: ٨٨، وإنما فسر ذلك بحسب ما وجد قد علق به" (٣٦).

وقال ابن العربي:

"الحين ظرف زمان، وهو مبهم لا تخصيص فيه، ولا تعيين في المفسر له، وهذا مقرر لغة، مجمع عليه من علماء اللسان، وإنما يفسره ما يقتضيه به، وهو يحتمل ساعة لحظية. ويحتمل يوم الساعة الأبدية، ويحتمل حال العدم كقوله تعالى: { هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ } الإنسان: ١" (٤٦).

فاتفقت أقوال من فسر معنى الحين مطلقاً على أن المراد به: مطلق الزمان قل أو كثر وإنما يحدده ما يقتضيه به. والله أعلم.

المسألة الثانية:

أقوال المفسرين في المراد بالحين في قوله تعالى: { وَمَتَّاعٌ إِلَى حِينٍ } البقرة: ٣٦.

اختلف المفسرون في معناه على أقوال:

(١٦) لقد رجعت إلى كتابه معجم تهذيب اللغة فلم أجده قوله هذا، لذلك اعتمدت ما نقله ابن منظور في لسان العرب. والأزهري

ستأتي ترجمة له عند دراسة قول ابن خويز في آية البقرة: ٢٨٦.

(٢٦) انظر: لسان العرب (١٣/١٣٤).

(٣٦) المفردات في غريب القرآن (ص ١٣٨) مادة: (حين).

(٤٦) أحكام القرآن (٣/٦٧).

القول الأول: إن معنى الحين ها هنا: الموت، أي: ومتاع إلى الموت.

قال به: السدي (١٦). واختاره: السمعاني (٢٦)، والبغوي (٣٦)، والآلوسي (٤٦).

القول الثاني: إن معنى الحين: الحياة.

قال به: ابن عباس في رواية (٥٦)، ومجاهد وقتادة (٦٦).

واختاره: أبو الليث السمرقندي (٧٦).

القول الثالث: إن المراد بالحين: يوم القيامة.

قال به: ابن مسعود (٨٦)، ومجاهد (٩٦).
 واختاره: الزمخشري (١٠٦)، وابن عطية (١١٦).
 القول الرابع: إن المراد بالحين: الأجل.
 قال به: الربيع أنس (١٢٦)، وابن قتيبة (١٣٦).
 واختاره ابن كثير (١٤٦) (٤).
 القول الرابع:

كل الأقوال السابقة لا تخرج عن كونها تدل على أن الحين جزء من الزمان، ولا مانع من حمل الآية على جميع ما ورد، قال ابن جرير الطبري: "إذ لم يكن الله

- جل ثناؤه - وضع دلالة دالة على أنه قصد بقوله: { وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ } بعضاً دون بعض، وخاصاً دون عام في عقل ولا خبر، أن يكون ذلك في معنى العام وأن يكون الخبر أيضاً كذلك إلى وقت يطول استمتاع بني آدم، وبني إبليس بها وذلك إلى أن تبدل الأرض غير الأرض" (١٥٦).

المسألة الثالثة:

أقوال العلماء في تحديد زمن الحين:

- (١٦) انظر: تفسير الطبري (١/٥٧٧).
- (٢٦) انظر: تفسير السمعاني (١/٦٩).
- (٣٦) انظر: معالم التنزيل (١/٦٥).
- (٤٦) انظر: روح المعاني (١/٢٣٨).
- (٥٦) انظر: تفسير ابن عباس (١/٢٢١) جمع د. محمد عبد القادر.
- (٦٦) انظر: فتح القدير للشوكاني (١/١٦٩).
- (٧٦) انظر: بحر العلوم (١/١١٢).
- (٨٦) انظر: الدر المنثور (١/١١١)، وفتح القدير للشوكاني (١/١٦٩).
- (٩٦) انظر: تفسير مجاهد (١/٧٣).
- (١٠٦) (١٠) انظر: الكشف (١/١٢٨).
- (١١٦) (١١) انظر: المحرر الوجيز (ص ٧٨).
- (١٢٦) (١٢) انظر: تفسير الطبري (١/٥٧٨).
- (١٣٦) (١٣) انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة (ص ٤٦).
- (١٤٦) (١٤) انظر: تفسير ابن كثير (١/٢٣٩).
- (١٥٦) (١٥) انظر: تفسير الطبري (١/٥٧٨).

اختلف العلماء في تحديد زمن الحين وكلهم اعتمدوا على قوله تعالى: { تُؤْتِي أكلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا } إبراهيم : ٢٥، في تحديده، وإليك أقوالهم في ذلك:

القول الأول: إن مقدار الحين: سنة.

قال به: علي بن أبي طالب (١٦)، وابن عباس - رضي الله عنهما - في رواية (٢٦)، ومجاهد، وعكرمة (٣٦)، وابن زيد (٤٦)، والإمام مالك (٥٦)، واختاره: ابن خويزمنداد، وابن العربي (٦٦).

القول الثاني: إن مقدار الحين: ستة أشهر:

قال به: ابن عباس من طريق سعيد بن جبیر، وسعيد بن جبیر، وعكرمة في رواية، وعامر الشعبي (٧٦)، وقتادة (٨٦)، ومقاتل (٩٦)، وأبو حنيفة (١٠٦) (٠)، وأبو عمرو الأوزاعي (١١٦) (١)، وهو مذهب الحنابلة مطلقاً (١٢٦) (٢).

القول الثالث: إن مقدار الحين: شهران.

قال به: سعيد بن المسيب (١٣٦) (٣)، وطاووس بن كيسان (١٤٦) (٤).

القول الرابع: إن الحين هو كل غدوة وعشية وكل ساعة.

- (١٠) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/٢٣٦) وأحكام القرآن لابن العربي (٣/٦٧).
- (٢٠) هذه الرواية من طريق عطاء بن السائب، وهو طريق ضعيف، وسيأتي الكلام على إسناده.
- (٣٠) انظر: تفسير الطبري (١٣/٢٤٨) وبحر العلوم لأبي الليث السمرقندي (٢/٢٠٦).
- (٤٠) انظر: تفسير الطبري (١٣/٢٤٨).
- (٥٠) انظر: المدونة (١/٥٩٠).
- (٦٠) انظر: أحكام القرآن (٣/٦٨).
- (٧٠) ستأتي ترجمة للشعبي عند دراسة قول ابن خويزمنداد في آية البقرة: ٦٧.
- (٨٠) انظر: تفسير الطبري (١٣/٦٤٧)، والنكت والعيون (١٣/١٣٢)، والمحزر الوجيز (ص ١٠٥٥)، وفتح القدير للشوكاني (٣/١٤٥).
- (٩٠) انظر: تفسير مقاتل (٢/٤٠٤).
- (١٠٠) (١٠) انظر: المبسوط للسرخسي (٦/١١٣).
- (١١٠) (١١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٣٦٤).
- (١٢٠) (١٢) انظر: الإنصاف للمرادوي (١١/٨٤).
- (١٣٠) (١٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/٢٣٦)، وأحكام القرآن لابن العربي (٣/٦٧) ...
- (١٤٠) (١٤) انظر: المحلى لابن حزم (٦/٣٢٠). وستأتي ترجمة لطاووس عند دراسة قول ابن خويزمنداد في آية البقرة: ١٩١.
- قال به: ابن عباس - رضي الله عنهما - في رواية (١٠)، والضحاك (٢٠)، والربيع بن أنس (٣٠)، والشافعي (٤٠)، والطبري (٥٠)، والزجاج (٦٠)، وأبو الليث السمرقندي (٧٠)، واختاره ابن كثير (٨٠).
- ولا مانع من حمل الآية على هذه المعاني كلها لأنها تحتملها، قال النحاس:
- "وهذه الأقوال متقاربة غير متناقضة لأن الحين عند جميع أهل اللغة إلا من شذ منهم بمعنى الوقت يقع لقليل الزمان وكثيره" (٩٠).
- وقال الجصاص: "السنة، والستة الأشهر، والشهران، على ما ذكرنا من تأويل السلف للآية، كله محتمل فلما كان ذلك كذلك ثبت أن الحين اسم يقع على وقت مبهم، وعلى أقصر الأوقات، وعلى مدد معلومة بحسب قصد المتكلم" (١٠٠).
- وقال ابن الجوزي: "من قال: ستة أشهر فهي مدة حملها إلى حين صرامها، ومن قال: بكرة وعشية أشار إلى الاجتناء منها، ومن قال سنة أشار إلى أنها لا تحمل في السنة إلا مرة، ومن قال شهران فهو مدة صلاحها" (١١٠).
- فتبين أنه لا تعارض بين هذه الأقوال. والله أعلم.

المسألة الرابعة:

من حلف ألا يكلم فلاناً، أو لا يفعل أمر كذا حيناً، فكيف يكون ذلك؟

- (١٠) هذه الرواية عن ابن عباس هي أقوى الروايات وقد تعددت طرقها، ومدارها على أبي ظبيان وهو:
- حصين بن جندب، ثقة روى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره من الصحابة، مات سنة ٩٠ هـ، وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال (٢/٢١٠)، وتهذيب التهذيب (ص ٢٠٦).
- (٢٠) ستأتي ترجمة للضحاك عند دراسة قول ابن خويزمنداد في آية البقرة: ١٢٤.
- (٣٠) انظر: المحزر الوجيز (ص ١٠٥٤) وزاد المسير (ص ٦٧٦).
- (٤٠) انظر: الأم للشافعي (٧/٨١).
- (٥٠) انظر: تفسير الطبري (١٣/٢٤٩).
- (٦٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/١٦١).
- (٧٠) انظر: بحر العلوم (٢/٢٠٦).
- (٨٠) انظر: تفسير ابن كثير (٥/٤٩٣).

(٩٠) معاني القرآن (٣/٥٣٨).

(١٠٠) (١٠٠) أحكام القرآن (٣/٥٢٨).

(١١٠) (١١) زاد المسير (ص ٦٧٦).

بعد استعراض أقوال المفسرين وغيرهم، في تحديد زمن الحين فسأعرض أقوال أهل العلم في المسألة التي ذكرها ابن خوزير منداد، وخلافهم في هذه المسألة مبني على الخلاف في تحديد زمن الحين.

أقوال أهل العلم في مسألة: من حلف ألا يكلم فلاناً، أولاً يفعل أمر كذا حيناً، فكم يكون ذلك؟

اختلف أهل العمل في هذه المسألة، وهذا فيما إذا لم يقيد الحالف وقتاً معيناً في ذلك إما بلفظه أو بنيته، أما إن قيده بوقت معين فإنه يتقيد بما قيده به (١٠٠)، أما إن لم يقيده فللعلماء في ذلك أقوال:

القول الأول:

أنه ينصرف إلى (سنة أشهر) فإن فعل قبل انقضاء الستة أشهر حنث.

قال بهذا: ابن عباس - رضي الله عنهما - في رواية (٢٠٠)، والأحناف (٣٠٠)، والحنابلة (٤٠٠).

واستدلوا بالآتي:

١/ أن لفظة (حين) تستعمل بمعنى ساعة، قال تعالى: { حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ } الروم: ١٧، أي وقت الصباح والمساء، وتستعمل بمعنى قيام الساعة، قال تعالى: { تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ } الذاريات: ٤٣، وتستعمل بمعنى ستة أشهر، قال الله تعالى: { تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ } إبراهيم: ٢٥، فن وقت الطلع إلى وقت الرطب ستة أشهر، ومن وقت الرطب إلى وقت الطلع ستة أشهر، وتستعمل بمعنى أربعين سنة، قال تعالى: { هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ } الإنسان: ١، فلما وقع الاستعمال كذلك ولا نية معينة للخالف. قالوا: نحلّه على الأوسط من ذلك وهو: ستة أشهر.

(١٠٠) انظر: المبسوط للسرخسي (٦/١١٣)، والمغني (١٣/٥٧٢)، وفتح القدير لابن الهمام (٥/١٥٥).

(٢٠٠) انظر: تفسير الطبري (١٣/٦٤٧).

(٣٠٠) انظر: المبسوط (٦/١١٣)، والعناية شرح الهداية لمحمد الباقر (٥/١٥٤).

(٤٠٠) انظر: الإنصاف للرداوي (١١/٨٤)، والمغني (١٣/٥٧٢).

٢/ روى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه سئل عن رجل حلف ألا يكلم أخاه حيناً، قال: الحين ستة أشهر، ثم ذكر النخلة ما بين حملها إلى صرامها ستة أشهر (١٠٠).

(١٠٠) انظر: تفسير الطبري (١٣/٦٤٧) قال: حدثنا أحمد قال ثنا أبو أحمد قال ثنا قيس عن طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وهذا الإسناد حسن، وقد قمت بدراسته كالتالي:

١ - أحمد، هو: ابن الصباح النهشلي، أبو جعفر بن أبي سريج الرازي المقرئ، ثقة حافظ، روى عن أبي أحمد الزبيري، وعنه ابن جرير الطبري، مات سنة ٢٤٠ هـ. انظر: تهذيب الكمال (١/٤٩)، والتقريب لابن حجر (ص ١٠٣).

٢ - أبو أحمد هو: محمد بن عبد الله بن الزبير، أبو أحمد الزبيري، ثقة ثبت روى عن قيس بن سليم، وعنه ابن أبي سريج الرازي، مات سنة ٢٠٣ هـ. انظر: تهذيب الكمال (٦/٣٦٩)، والتقريب (ص ٥٦٩).

٣ - قيس هو: ابن سليم التميمي العنبري الكوفي، ثقة، ذكره ابن حجر من السابعة، روى عنه أبو أحمد الزبيري، ولم أقف على تاريخ وفاته. انظر: تهذيب الكمال (٦/١٣٩)، والتقريب (ص ٥٣٢). ولم أستطع أن أثبت اللقاء بين قيس بن سليم وطارق بن عبد الرحمن البجلي حسب بحثي القاصر. لكنني وجدت له متابع وهو سفيان الثوري قال: حدثني طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وذكر الأثر. انظر: المحلى لابن حزم (٦/٣٢٠). وسفيان هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، مات سنة ١٦١ هـ. انظر: تهذيب الكمال (٣/٢١٧)، والتقريب (ص ٢٩٠). فيتقوى الإسناد بهذه المتابعة.

٤- ... طارق هو: ابن عبد الرحمن البجلي الأحمسي الكوفي، صدوق له أوهام، وثقة يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: "لا بأس به يكتب حديثه" قال الألباني: "في طارق بن عبد الرحمن البجلي كلام لا يضر إن شاء الله"، روى عن سعيد بن جبيرة وذكره ابن حجر من الخامسة. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/٤٥٩)، وتهذيب الكمال (٣/٤٩٢)، والتقريب (ص ٣٣٥)، والسلسلة الصحيحة للألباني (٤/٢٩١).

٥- ... سعيد بن جبيرة بن هشام الأسدي، ثقة ثبت فقيه، روى عن ابن عباس وغيره، وعنه طارق بن عبد الرحمن البجلي، قتله الحجاج سنة ٩٥ هـ. انظر: تهذيب الكمال (٣/١٤١)، والتقريب (ص ٢٩٧). فالإسناد بهذا متصل، ورواته كلهم ثقات، إلا طارق بن عبد الرحمن فهو صدوق، فالإسناد حسن. والله أعلم.

قال ابن قدامة: (ولا نعلم له مخالفاً في الصحابة) (١٦).

٣/ لأنه متى أراد ساعة لا يستعمل فيه لفظ الحين عادة لعدم الحاجة إلى اليمين في الامتناع عن الكلام في ساعة واحدة، لأنه يوجد فيها عادة بلا يمين، ومتى أراد أربعين سنة، أو قيام الساعة استعمل فيه لفظ الأبد في العرف، فلو كان مراده ذلك لم يذكر الحين فتعين الأوسط، وهو ستة أشهر (٢٦).

٤/ إن الحين المطلق في كلام الله تعالى أقله ستة أشهر كما في قوله تعالى: { تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ } إبراهيم: ٢٥، قال غير واحد من المفسرين: إنه ستة أشهر، فيحمل مطلق كلام الآدمي على مطلق كلام الله تعالى (٣٦). القول الثاني:

أن الحين في هذه المسألة ينصرف إلى: سنة.

(١٦) المغني (١٣/٥٧٣).

(٢٦) انظر: المبسوط (٦/١١٣)، والعناية شرح الهداية للبائري (٥/١٥٤) وفتح القدير لابن الهمام (٥/١٥٥). (٣٦) انظر: المغني (١٣/٥٧٢).

قال بهذا: ابن عباس - رضي الله عنهما - في رواية (١٦)، وحامد بن أبي سليمان (٢٦)، والحكم بن عتيبة (٣٦)، والمالكية (٤٦)، ومنهم ابن خويز منداد. واستدلوا بالآتي:

١/ بقوله تعالى: { تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا } إبراهيم: ٢٥. قال مالك: "الحين الذي يعرف من الثمرة إلى الثمرة { تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ } فهذا سنة".

٢/ وروى الطبري عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه سأله رجل فقال: إني حلفت ألا أكلم فلاناً حيناً فقرأ ابن عباس - رضي الله عنهما -: { تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ } فالحين سنة (٥٦).

(١٦) انظر: تفسير الطبري (١٣/٦٤٨).

(٢٦) انظر: المصدر السابق في المكان نفسه، وحامد بن أبي سليمان هو: العلامة الإمام، فقيه العراق، أبو إسماعيل بن مسلم الكوفي، مولى الأشعرين، أصله من أصبهان، كان أحد العلماء الأذكياء والكرام الأتقياء، له ثروة وحشمة وتجل، مات سنة ١١٩ هـ. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٣/٢١)، وسير أعلام النبلاء (٥/٢٣١).

(٣٦) انظر: تفسير الطبري (١٣/٦٤٨). والحكم بن عتيبة: هناك رجلان يشتركان بنفس الاسم، إلا أن أحدهما إمام حجة والآخر مجهول، ولعل الطبري أراد الإمام الكبير، وهو: الحكم بن عتيبة الكندي، أبو محمد، وليس هو الحكم بن عتيبة النهاس، قال عنه الإمام أحمد: هو من أقران إبراهيم النخعي، وقال ابن عيينة: "ما كان بالكوفة بعد إبراهيم والشعبي مثل الحكم وحامد"، مات سنة ١١٥ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٠٨)، وتهذيب التهذيب (١/٤٦٦).

(٤٦) انظر: المدونة للإمام مالك (١/٥٩٠-٥٩١).

(٥٠) انظر: تفسير الطبري (١٣/٦٤٩) رواه من طريقين وكلاهما ضعيف:
الطريق الأول: قال الطبري: حدثنا أحمد قال: ثنا أبو أحمد قال: ثنا سلام عن عطاء بن السائب عن رجل منهم أنه
سأل ابن عباس .. الخ. =

= الطريق الثاني: قال الطبري: حدثنا ابن حميد قال: ثنا جرير عن عطاء بن السائب قال أتى رجل ابن عباس .. الخ. والإسنادان
ضعيفان لأسباب:

١/ أن كلا الإسنادين فيه جهالة الراوي عن ابن عباس -رضي الله عنهما-.
٢/ وجود عطاء بن السائب في الإسنادين، وعطاء صدوق اختلط في آخر عمره. قال أحمد: "من سمع منه قديماً كان صحيحاً ومن سمع
منه حديثاً لم يكن بشيء وسمع منه قديماً: شعبة وسفيان، وسمع منه حديثاً: جرير وخالد بن عبد الله وإسماعيل وعلي بن عاصم.." قال:
وقال وهيب: "لما قدم عطاء البصرة قال كتبت عن عبيدة ثلاثين حديثاً، ولم يسمع من عبيدة شيئاً! وهذا اختلاط شديد"، وقال أبو
حاتم: "كان محله الصدق، قديماً قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث ثم بآخره تغير حفظه، في حديثه تخالط كثيرة"، وقال سفيان:
"كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً ثم قدم علينا قدمة فسمعت يحدث ببعض ما كنت سمعت نفلط فيه، فاتقته واعتزلته"، وقال
ابن عدي: "وعطاء اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديماً لحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة"،
والله أعلم. انظر: تهذيب الكمال (٥/١٧٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/٤٣٠)، والتقريب لابن حجر (ص ٤٥٦).
٣/ قال ابن العربي: (وأصل المسألة الذي تدور عليه أن الحين المجهول لا يتعلق به حكم، والحين المعلوم هو الذي يتعلق به الأحكام
ويرتبط به التكليف، وأكثر المعلوم سنة) (١٠٠).
القول الثالث:

إن الحين ليس له غاية، أي: أن الحين يكون مدة الدنيا كلها وما هو أقل منها.
قال به: الشافعية (٢٠)، وابن حزم (٣٠).

قال الشافعي: "لا نخشع أبداً، والورع أن يقضيه قبل انقضاء يوم" (٤٠).

قال الكيا المراسي: "الحين له مصارف ولم ير الشافعي تعيين محمل من هذه المحامل لأنه مجمل لم يوضع في اللغة لمعنى معين" (٥٠).

قال ابن حزم: "ومن حلف ألا يفعل أمر كذا حيناً.. فبقى مقدار طرفة عين لم يفعله ثم فعله فلا حث عليه" (٦٠).

القول الرابع: إن الحين في هذه المسألة ينصرف إلى: (شهرين).

قال بهذا: سعيد بن المسيب.

واحتج بقوله تعالى: { تَوْتِي أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا } إبراهيم: ٢٥، قال هي: النخلة لا يكون منها أكلها إلا شهرين فالحين
شهران (٧٠).

القول الرابع:

الذي أرحه - والعلم عند الله - هو القول الأول وهو: أن من حلف ألا يكلم فلاناً حيناً فإن الحين ينصرف إلى: ستة أشهر. وذلك لأن
عليه فتوى ابن عباس

-رضي الله عنهما- وقد ثبت بإسناد حسن عنه، ولم يخالف نصاً ولا خالفه أحد من الصحابة، قال ابن تيمية: "ومن قال من العلماء: إن
قول الصحابي حجة فإنما قاله إذا لم يخالفه غيره من الصحابة ولا عرف نص يخالفه" (٨٠). وهذا ما عليه جمهور الأئمة (٩٠).

(١٠) أحكام القرآن (٣/٦٨).

(٢٠) انظر: الأم (٧/٨١).

(٣٠) انظر: المحلى بالآثار (٥/٣١٩).

(٤٠) انظر: الأم (٧/٨١).

(٥٠) أحكام القرآن (٣/٢٣٨).

(٦٦) انظر: المحلى (٥/٣١٩).

(٧٦) انظر: تفسير الطبري (١٣/٦٥٠).

(٨٦) مجموع الفتاوى (١/٢٨٣)، وانظر: إعلام الموقعين (٥/٤٥٤) وما بعدها، فقد فصل الكلام في هذه المسألة تفصيلاً يغني عما سواه.

(٩٦) إعلام الموقعين (٥/٥٥٠).

وقال ابن القيم: "إذا لم يكن في الواقعة حديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا اختلاف بين الصحابة - رضي الله عنهم - وإنما قال بعضهم فيها قولاً وأفتى بفتيا، ولم يعلم أن قوله وفتياه أشهر في الباقيين ولا أنهم خالفوه، وحينئذ فنقول: من تأمل المسائل الفقهية والحوادث الفرعية، وتدرّب بمسالكها، وتصرف في مداركها، وسلك سبلها ذلاً، وارتوى من مواردها عللاً ونهلاً، علم قطعاً أن كثيراً منها قد تشبه فيها وجوه الرأي، بحيث لا يوثق فيها بظاهر مراد، أو قياس صحيح ينشرح له الصدر، ويبلغ له الفؤاد، بل تتعارض فيها الظواهر والأقيسة، على وجه يقف المجتهد في أكثر المواضع حتى لا يبقى للظن رجحان بين، لا سيما إذا اختلف الفقهاء فإن عقولهم من أكمل العقول وأوفرها، فإذا تلددوا وتوقفوا ولم يتقدموا ولم يتأخروا؛ لم يكن ذلك في المسألة طريقة واضحة ولا حجة لائحة، فإذا وجد فيها قول لأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ورضي الله عنهم - الذين هم سادات الأمة وقدوة الأئمة، وأعلم الناس بكتاب ربهم تعالى، وسنة نبيهم - صلى الله عليه وسلم - وقد شاهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، ونسبة من بعدهم في العلم إليهم كنسبتهم إليهم في الفضل والدين، كان الظن والحالة هذه بأن الصواب في جهتهم، والحق في جانبهم من أقوى الظنون، وهو أقوى من الظن المستفاد من كثير من الأقيسة، هذا ما لا يمتري فيه عاقل منصف، وكان الرأي الذي يوافق رأيهم هو السداد الذي لا رأي سواه" (١٦٠).

فتبين أن قول ابن خويز منداد في هذه المسألة مرجوح.

والله أعلم.

(١٦٠) إعلام الموقعين (٥/٥٥٠-٥٥٦).

١١ - 11- 5 البقرة 67

قال تعالى: { وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ (٦٧) } البقرة: ٦٧.

٥/٤ - قال ابن خويز منداد :

"في الآية دليل على منع الاستهزاء بدين الله ودين المسلمين ومن يجب تعظيمه، وأن ذلك جهل، وصاحبه مستحق للوعيد، وليس المزاح من الاستهزاء بسبيل ألا ترى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يمزح والأئمة بعده (١٦٠)، وقد بلغنا أن رجلاً (٢٠٠) تقدم إلى عبيد الله بن الحسن (٣٠٠)،

(١٦٠) هذه الجزئية لم ينسبها القرطبي إلى ابن خويز منداد لكن الذي يظهر منها أنها من قوله لأنها تشبه أسلوبه ثم إن ما نسبته القرطبي إليه معطوف على ما قبله، وهذا منهج معروف عند القرطبي أنه أحياناً لا يذكر القائل أو ينسب بعض القول إلى قائله.

(٢٠٠) هو: محمد بن مسعر، أبو سفيان. انظر: أخبار القضاة لوكيع بن خلف بن حيان (٢/١١٦).

(٣٠٠) عبيد الله بن الحسن هو: بن الحسين بن أبي الحر، وأبو الحر مالك بن الخشخاش التيمي، له قدر وشرف وفقه كبير ماثور، ولي قضاء البصرة من قبل أبي جعفر سنة ١٥٦ هـ ثم عزله المهدي سنة ١٦٦ هـ، روى له مسلم وأبو داود، مات في ذي القعدة سنة ١٦٨ هـ. انظر: أخبار القضاة لوكيع بن حيان (٢/٨٨)، والتاريخ الكبير للبخاري (٥/٢٣٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/٣٧٦)، وتهذيب الكمال (٥/٣١١).

تنبيه: لعل ابن خوزيمنداد وهم في قوله أن عبید الله ولي القضاء في الكوفة، وإنما الصحيح أنه وليه في البصرة كما تقدم في الترجمة وكل من ترجم له ذكر أنه ولي القضاء في البصرة. والله أعلم.

وهو قاضي الكوفة، فمزحه عبید الله، فقال: جبتك هذه من صوف نعجة أو صوف كبش؟ فقال له: لا تجهل أيها القاضي لله فقال له عبید الله: وأين وجدت المزاح جهلاً؟! فتلا عليه هذه الآية؛ فأعرض عنه عبید الله؛ لأنه رآه جاهلاً لا يعرف المزح من الاستهزاء وليس أحدهما من الآخر بسبيل" (١٦).

الدراسة:

بين ابن خوزيمنداد أن استشهاد الرجل بالآية على أن المزاح جهل، في غير محله، وإنما الآية في الاستهزاء، وذلك لأنهم لما سألوا موسى أن يسأل ربه من القاتل؟ فقال: إن الله يأمركم أن تذبخوا بقرة، فلبعد ما بين الأمرين في الظاهر، ولأنهم لم يدروا ما الحكمة فيه، نسبوا نبيهم إلى الاستهزاء، فقالوا: ألتخذنا سخرية أي ألتسخر بنا يا موسى؟ فأجابهم بقوله:

{ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ } لأن الخروج عن جواب السائل المسترشد إلى الهزء، إنما يفعله أهل الجهل لأنه نوع من العبث الذي لا يفعله العقلاء، ولهذا أجابهم موسى عليه السلام بالاستعاذة من الجهل (٢٦).

قال الزجاج: "لأن الهزء جاهل" (٣٦).

فهذا اتضح المراد من الآية، وليان الفرق بين الاستهزاء والمزاح فسأدرس هذا القول من خلال مسألتين هما:

الأولى: تعريف الاستهزاء، وبيان حكمه.

الثانية: تعريف المزاح، وبيان حكمه.

وبهذا سيتضح المقام إن شاء الله تعالى.

المسألة الأولى: معنى الاستهزاء، وبيان حكمه:

(١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٤٨٥).

(٢٦) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/١٥٠)، وتفسير الطبري (٢٦/٧٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/١٣٦)، وبحر العلوم للسمرقندي

(١/١٢٨)، والنكت والعيون (١/١٣٧)، ومعالم التنزيل (١/٨٢)، وزاد المسير (ص ٤٩)، والجامع لأحكام القرآن (١/٤٨٤)،

وفتح القدير للشوكاني (١/٢٠٩).

(٣٦) معاني القرآن (١/١٥٠).

الاستهزاء لغة: قال ابن فارس (١٦):

"الهاء والزاي والهمزة، كلمة واحدة، يقال هَزَيْتَ واستهزأت إذا سخر" (٢٦).

وقال الجوهري (٣٦): "الهزء، والهزؤ: السخرية، تقول: هزئت منه، وهزئت به، وهزئت منه وبه" (٤٦).

فالاستهزاء معناه: السخرية، والاستحقار، والاستهانة، والتنبيه على العيوب، والنقائص،

على وجه يضحك منه وقد يكون ذلك بالمحاكاة في الفعل، والقول وقد يكون بالإشارة

والإيماء (٥٦).

حكم الاستهزاء:

في حكمه تفصيل فنه ما هو ناقض للإيمان مخرج من الملة، ومنه ما هو محرم لا يخرج من الملة.

أولاً: الاستهزاء الناقض للإيمان:

(١٦) هو: أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين، اللغوي، من أعيان أهل العلم، وأفراد الدهر، أصله من قزوين، كان كريماً جواداً لا

يبقي شيئاً، وربما سئل فوهب ثياب جسمه وفرش بيته، وكان واسع الأدب متبحراً في اللغة العربية، فقيهاً شافعيّاً ثم مالكيّاً، وطريقته

في النحو طريقة الكوفيين، له كتب بديعة، ورسائل مفيدة، وأشعار جيدة، وتلامذة كثيرة، منهم بديع الزمان الهمداني، مات سنة

٣٦٩هـ. انظر: معجم الأدباء (١/٤١٠)، وانباء الرواة للقفطي (١/١٢٧).

(٢٠) معجم مقاييس اللغة (٦/٥٢).

(٣٠) الجوهري هو: إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، أبو نصر، وهو من فرياب - أحد بلاد الترك -، كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلماً، وهو إمام في علم اللغة والأدب، وخطه يضرب به المثل في الجودة، كان يؤثر السفر على الحضر، ويطوف الآفاق، له مصنفات عديدة، مات في جمادي الأولى سنة ٤٥٣هـ. انظر: معجم الأدباء (٢/٦٥٦)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٤٤٦).

(٤٠) الصحاح (١/٧٠).

(٥٠) انظر: أنحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للزبيدي (٧/٥٠٣).

وهو أن يستهزئ بالله، أو ملائكته، أو كتبه، أو رسله، أو شرائعه، كيفما كان، فهذا كفر مرتد، ولا خلاف في ذلك بين الأئمة (١٠)، ومن ذلك ما فعله المنافقون الذين أنزل الله فيهم { يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهِزُّوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ (٦٤) وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ (٦٥) لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنَّ نَعْفَ عَنْ هَذَا يُرْسِلُ اللَّهُ سَاحِبَ السَّحَابِ } التوبة : ٦٤-٦٦.

قال ابن العربي: "لا يخلو أن يكون ما قالوه من ذلك جداً، أو هزلاً، وهو كيفما كان كفر، فإن الهزل بالكفر كفر، لا خلاف فيه بين الأئمة، فإن التحقيق أخو الحق والعلم، والهزل أخو الباطل والجهل" (٢٠).

وقال ابن الجوزي: "وهذا يدل على أن الجد واللعب في إظهار كلمة الكفر سواء" (٣٠).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وهذا نص أن الاستهزاء بالله وآياته ورسوله كفر صريح" (٤٠).

وقال أيضاً: "أن الاستهزاء بالله وآياته ورسوله كفر يكفر به صاحبه بعد إيمانه" (٥٠).

(١٠) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/٤٤٣)، وروح المعاني (٥/٣٢٠)، وانظر أقوال العلماء في هذه المسألة في: المغني (١٢/٢٩٨)، وكشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٤/٣٦٩)، والبحر الرائق في شرح كنز الدقائق لابن نجيم (٥/١٢٩)، وكشاف القناع (٦/١٦٨)، ومنح الجليل لعليش (٩/٢٢٩).

(٢٠) أحكام القرآن، له (٢/٤٤٣).

(٣٠) زاد المسير (ص ٥٢٦).

(٤٠) مجموع الفتاوى (١٥/٤٨)، وانظر: مختصر الصارم المسلول على شاتم الرسول، اختصار: محمد بن علي البعلي (ص ٤٢).

(٥٠) مجموع الفتاوى (٧/٢٧٣).

فالاستهزاء بشيء مما يجب على المسلم الإيمان به واعتقاده وتعظيمه كفر، سواء في ذلك الجد والهزل، قال ابن قدامة: "من سب الله تعالى كفر سواء كان مازحاً أو جاداً، وكذلك من استهزأ بالله تعالى أو بآياته أو برسله أو كتبه" (١٠). ويدخل في هذا النوع الاستهزاء بالعلماء لأجل ما هم عليه من العلم الشرعي، فهذا كفر لأنه استهزاء بدين الله تعالى، وكذا الاستهزاء بأهل الصلاح من أجل استقامتهم على الديانة واتباعهم السنة (٢٠).

ثانياً: الاستهزاء المحرم الذي لا يخرج من الملة:

وهو كالاستهزاء بالأشخاص والأوصاف الخلقية أو الخلقية أو الهيئات، وذلك بالسخرية والاستحقار والاستهانة والتنبيه على العيوب والنقائص، وقد يكون بالحكاكة بالفعل أو القول، أو الإشارة أو الإيماء، أو الضحك على كلامه إذا تخط فيه أو غلط، أو على صفته، وهذا النوع محرم بالإجماع (٣٠)، والدليل على ذلك قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٍ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْبِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (١١) } الحجرات: ١١.

قال مجاهد: "أي لا يستهزئ قوم بقوم" (٤٠).

وقال ابن جرير الطبري: "إن الله عم بنبيه المؤمنين عن أن يسخر بعضهم من بعض جميع معاني السخرية، فلا يحل لمؤمن أن يسخر من مؤمن لا لفقره ولا لذنب ركه ولا لغير ذلك" (٥٠).

(١٠) المغني (١٢/٢٩٨).

(٢٠) انظر: التفصيل في هذا: كتاب نواقض الإيمان لعبد العزيز العبد اللطيف (ص ٤٤٢).

(٣٠) انظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر لأحمد بن حجر الهيتمي (٢/٣٣).

(٤٠) تفسير مجاهد (٢/٦٠٦).

(٥٠) تفسير الطبري (٢١/٣٦٦).

وقال ابن كثير: "ينهى الله تعالى عن السخرية بالناس وهو احتقارهم والاستهزاء بهم، كما ثبت في الصحيح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "الكبر بطل الحق، وغمط الناس" (١٠/٢) والمراد من ذلك احتقارهم واستصغارهم وهذا حرام" (٢٠).

وقوله تعالى: { يَبْسُ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ } الحجرات: ١١. دل على أن من فعل ما نهى الله عنه في هذه الآية، يستحق أن يسمى فاسقاً (٣٠).

ثم إن المستهزئ بغيره، يرى فضل نفسه بعين الرضى عنها، ويرى نقص غيره بعين الاحتقار، إذ لو لم يحتقر غيره لما سخر منه، والرسول - صلى الله عليه وسلم - يقول: "بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله، وعرضه" (٤٠). ثم إن المتحقر لغيره فيه كبر والكبر من أعظم خصال الشربل قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : "لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر" (٥٠).

(١٠) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانها، ح ٩١. موسوعة الحديث الشريف (ص ٦٩٤).

(٢٠) تفسير ابن كثير (٧/٣٧٦).

(٣٠) انظر: تفسير الطبري (٢٦/١٥٣) والجامع لأحكام القرآن (١٦/٢٨٠).

(٤٠) رواه مسلم في صحيحه، كتاب البر، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره، ح ٢٥٦٤، موسوعة الحديث الشريف (ص ١١٢٧).

(٥٠) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانها، ح ٩١، موسوعة الحديث الشريف (ص ٦٩٤).

قال ابن رجب: "والناس إنما يتفاوتون بالتقوى كما قال تعالى: { إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ } الحجرات: ١٣. وسئل النبي - صلى الله عليه وسلم - من أكرم الناس؟ قال: "أتقاهم لله عز وجل" (١٠)، والتقوى أصلها القلب.. وإذا كان أصل التقوى في القلوب فلا يطلع عليها أحد على حقيقتها إلا الله عز وجل، كما قال - صلى الله عليه وسلم -: "إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم" (٢٠) وحينئذ، فقد يكون كثير ممن له صورة حسنة، أو مال، أو جاه، أو رياسة في الدنيا، قلبه خراباً من التقوى، ويكون من ليس له شيء من ذلك قلبه مملوءاً من التقوى، فيكون أكرم عند الله تعالى" (٣٠).

وقال القرطبي معلقاً على حديث: "إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم" (٤٠)، قال:

(١٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: (واتخذ الله إبراهيم خليلاً)، ح ٣٣٥٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٧١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب فضائل يوسف عليه السلام، ح ٢٣٧٨، موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠٩٦).

(٢٠) رواه مسلم في صحيحه، كتاب البر، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره، ح ٢٥٦٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ١١٢٧).

(٣٠) جامع العلوم والحكم (٢/٢٧٥).

(٤٠) سبق تخريجه.

"وهذا حديث عظيم، يترتب عليه ألا يقطع بعيب أحد لما يرى عليه من صور أعمال الطاعة، أو المخالفة، فلعل من يحافظ على الأعمال الظاهرة، يعلم الله من قلبه وصفاً مذموماً لا تصح معه تلك الأعمال، ولعل من رأينا عليه تفريطاً، أو معصية يعلم الله من قلبه وصفاً محموداً

يغفر له بسببه، فالأعمال أمارات ظنية، لا أدلة قطعية، ويترتب عليها عدم الغلو في تعظيم من رأينا عليه أفعالاً صالحة، وعدم الاحتقار لمسلم رأينا عليه أفعالاً سيئة، بل تحتقر وتذم تلك الحالة السيئة، لا تلك الذات السيئة، فتدبر هذا فإنه نظر دقيق، وبالله التوفيق" (١٦).
المسألة الثانية:
معنى المزاح وبيان حكمه:

المزاح لغة: قال ابن فارس: "الميم والزاي والحاء، كلمة واحدة، يقولون: مَرَحَ مَرَحاً ومزاحاً: دَاعَبَ وهي الممازحة" (٢٦).
قال الزبيدي (٣٦) "والمزاح بكسر الميم: مصدر مَرَحَ أو مزاح، وبالضم: اسم ما يمزح به، وهو المطايب في الكلام باللسان" (٤٦).
فالمزاح معناه: الانبساط مع الغير من غير إيذاء له، وبه فارق الاستهزاء والسخرية (٥٦).
حكم المزاح:

الأصل في المزاح أنه مشروع، دل على ذلك سنة النبي - صلى الله عليه وسلم -، ومن ذلك:

(١٦) الجامع لأحكام القرآن (١٦/٢٧٨).

(٢٦) معجم مقاييس اللغة (٥/٣١٩).

(٣٦) هو: محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، علامة اللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنفين، أصله من واسط من العراق، وكان حنفي المذهب، وعقيدته على طريقة الأشاعرة، توفي بالطاعون في مصر سنة ١٢٠٥ هـ. انظر: الأعلام للزركلي (٧/٧٠)، وفهرس الفهارس والأثبت للكثاني (١/٥٢٦).

(٤٦) تحاف السادة المتقين للزبيدي (٧/٤٩٥).

(٥٦) انظر: جمع الوسائل بشرح الشمائل لعلي القاري (٢/٢٣).

ما رواه البخاري في الأدب المفرد عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قالوا: يا رسول الله إنك تداعبنا لله قال: "نعم، غير أنني لا أقول إلا حقاً" (١٦).

وعن أنس بن مالك أن رجلاً استحمل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: "إني حاملك على ولد ناقة" فقال: يا رسول الله ما أصنع بولد الناقة؟ فقال - صلى الله عليه وسلم - : "وهل تلد الإبل إلا النوق" (٢٦).

وقد روي عن الصحابة رضوان الله عليهم في المزاح الشيء الكثير، ومن ذلك: روى البخاري في الأدب المفرد (٣٦)، عن بكر بن عبد الله المزني (٤٦):

"كان أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتبادحون (٥٦) بالبطيخ، فإذا كانت الحقائق كانوا هم الرجال".

(١٦) باب المزاح، برقم: (٢٦٥) (ص ٩٩)، ورواه الترمذي في الشمائل المحمدية، باب ما جاء في صفة مزاح رسول الله - صلى

الله عليه وسلم -، ح ٢٣٦. الملحقه بتحفة الأحوذى (١٠/٥٢٦)، وصححه الألباني في مختصر الشمائل برقم: (٢٠٢) (ص ١٢٦).

(٢٦) رواه البخاري في الأدب المفرد، باب المزاح، برقم: (٢٦٨) (ص ٩٩). والترمذي في الشمائل، باب ما جاء في صفة مزاح

رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ح ٢٣٧ (١٠/٥٢٦)، وصححه الألباني في مختصر الشمائل برقم: (٢٠٣) (ص ١٢٦).

(٣٦) باب المزاح، ح ٢٦٦ (ص ٩٩).

(٤٦) هو: ابن عمر، أبو عبد الله المزني البصري، القدوة الواعظ الحجة، أحد الأعلام، كان ثقة ثبتاً مأموناً كثير الحديث، حجة، وكان

فقيهاً يذكر مع الحسن وابن سيرين، مات سنة ١٠٨ هـ. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/٢٠٩)، وتاريخ الإسلام (٤/٣٣).

(٥٦) التبادح: هو الترامي بشيء رخو. انظر: القاموس المحيط (ص ٢٧٢) مادة: (برح).

وروى أبو داود في سننه، عن عوف بن مالك الأشجعي (١٦)، قال أئمت رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - في غزوة تبوك، وهو في قبة من آدم فسلمت، فرد، وقال: "ادخل" فقلت: أكلي. يا رسول الله؟ قال: "كلك" فدخلت. (٢٠) وغيرها كثير.

وقال علي بن أبي طالب: "أجموا (٣٠) هذه القلوب، فإنها تمل كما تمل الأبدان" (٤٠). وكذلك ورد عن بعض السلف أنهم كانوا يمزحون من ذلك:

كان ابن سيرين يمزح ويضحك حتى يسيل لعابه، وإذا أردته على شيء من دينه كانت الثريا أقرب إليك من ذلك" (٥٠).

(١٠) عوف بن مالك الأشجعي الغطفاني، من نبلاء الصحابة، شهد مؤتة مع خالد بن الوليد والأمراء قبله، وشهد الفتح، وكانت معه راية قومه يومئذ، مات سنة ٧٣هـ، في خلافة عبد الملك. انظر: الإصابة في (٤/٦١٧)، والبداية والنهاية (٨/٧٥١).

(٢٠) رواه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في المزاح، ح ٥٠٠٠، موسوعة الحديث الشريف ص (١٥٨٩)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٣/٢٢٨) برقم: (٤٩٩٨).

(٣٠) معنى أجموا: الجمام: الراحة، يقال أجم نفسك يوماً أو يومين، أي: أرحها. انظر: معجم تهذيب اللغة للأزهري (١/٦٥٨) مادة: (ججم) دار المعرفة، والنهاية لابن الأثير (ص ١٦٦).

(٤٠) انظر: شرح السنة للبغوي (١٣/١٨٤).

(٥٠) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٢١٤). وابن سيرين البصري الأنصاري بالولاء، أبو بكر تابعي إمام، مولى أنس بن مالك خادم رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، كان فقيهاً عالماً ورعاً أديباً، كثير الحديث، صدوقاً، شهد له أهل العلم والفضل بذلك، وهو حجة، توفي سنة ١١٠هـ عن ٧٧ سنة. انظر: حلية الأولياء (٢/٢٦٣)، وشذرات الذهب لابن العماد (١/٢٤٦)، وسير أعلام النبلاء (٤/٦٠٦).

ومزح الشعبي يوماً، ف قيل له: يا أبا عمرو أتمزح؟ قال: "إن لم يكن هذا متناً من الغم" (١٠).

وقيل لسفيان بن عيينة: المزاح هجنة؟ قال: "بل سنة، ولكن الشأن فيمن يحسنه ويضعه مواضعه" (٢٠).

أما ما ورد عن السلف من ذم المزاح وكراهته، كقول عمر بن عبد العزيز: "اتقوا المزاح فإنها حمقة تورث ضغينة" (٣٠).

(١٠) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٢١٤). والشعبي هو: عامر بن شراحيل، علامة العصر، أبو عمرو الهمداني ثم الشعبي، أصله من حمير منسوب إلى الشعب (شعب همدان)، ولد ونشأ بالكوفة، وكان علامة أهل الكوفة، كان إماماً حافظاً ذا فنون، من كبار التابعين، وقد أدرك خلقاً من الصحابة وروى عنهم، قال عن نفسه: (أدركت خمس مائة، من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم -)، توفي سنة ١٠٣هـ، عن ٨٢ سنة.

انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٦/٢٤١)، وتاريخ بغداد (١٢/٢٢٢)، والبداية والنهاية (٩/٢٧٠).

(٢٠) انظر: شرح السنة للبغوي (١٣/١٨٤). ومعنى هجنة: الهجنة - بالضم - من الكلام ما يعيبه، وفي العلم إضاعته، والهجين اللثيم، والتهجين: التقييح. انظر: القاموس المحيط (ص ١٦٠٠) مادة: (هجن).

(٣٠) انظر: أدب الدنيا والدين لعلي الماوردي (ص ٣١٠).

وقول إبراهيم النخعي: "المزاح من سخف أو بطر" (١٠) (٢٠).

فيمكن الجمع بينها بما ذكره النووي، قال: "المزاح المنهي عنه، هو الذي فيه إفراط ويداوم عليه، فإنه يورث الضحك، وقسوة القلب، ويشغل عن ذكر الله تعالى، والفكر في مهمات الدين، ويؤول في كثير من الأوقات إلى الإيذاء، ويورث الأحقاد، ويسقط المهابة والوقار، فأما ما سلم من هذه الأمور فهو المباح، الذي كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يفعل، فإنه إنما كان يفعله في نادر من الأحوال، لمصلحة، وتطبيب نفس المخاطب، ومؤانسته، وهذا لا منع منه قطعاً، بل هو سنة مستحبة إذا كان بهذه الصفة" (٣٠).

فالمزاح نوعان:

الأول: محمود: وهو الذي لا يشوبه ما كره الله - عز وجل -، ولا يكون بإثم ولا قطيعة رحم.

الثاني: مذموم: وهو الذي يثير العداوة، ويذهب البهاء، ويقطع الصداقة، ويجريء الدئى عليه، ويحقّد الشريف به (٤٦).

(١٦) البطر: هو تجاوز الحد في المرح، وهو الحيرة والدّهش، والطغيان عند النعمة، وطول الغنى. وقيل: هو أن يتجبر عند الحق فلا يراه حقاً. وقيل هو أن يتكبر عن الحق فلا يقبله. انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١/٢٦٢) مادة: (بطر)، والصحاح للجوهري (٢/٥١٦) مادة: (بطر)، والنهاية لابن الأثير (ص ٨١) مادة: (بطر).

(٢٦) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٢١٥). وإبراهيم النخعي هو: ابن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي الكوفي، من مذج اليمن من أهل الكوفة، ومن كبار التابعين، أدرك بعض متأخري الصحابة، وكبار الفقهاء، قال عنه أحمد: "كان إبراهيم ذكياً حافظاً صاحب سنة"، توفي سنة ٩٦هـ. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٢٧٠)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣/٢٧٩)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٢٩).

(٣٦) الأذكار (ص ٤٦٨). وبخوه قال ابن حجر، في الفتح (١٠/٦٤٧). (٤٦) انظر: روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لابن حبان البستي (ص ٦٣). وبذلك يتبين أن المزاح جائز، بل قد يكون سنة في أحوال، كممازحة الأهل، أو إيناس مؤمن، أو تطيب نفس المخاطب، ونحو ذلك. ولا بد من مراعاة ضوابط شرعية للممازحة، وهي:

١- ألا يكون فيه شيء من الاستهزاء بالدين، وسبق بيان حكم الاستهزاء.

٢- ألا يكون فيه كذب، لحديث: "ويل (١٦) للذي يحدث فيكذب ليضحك به القوم، ويل له، ويل له" (٢٦). وعن أبي عبد الله بن عامر (٣٦)، أنه قال:

دعني أُمي يوماً، ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - قاعد في بيتنا، فقالت: ها، تعال أعطيك ﷲ فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "ما أردت أن تعطيه؟".

قالت: أعطيه تمراً، فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "أما إنك لو لم تعطه شيئاً كتبت عليك كذبة" (٤٦) (٥).

٣- ألا يكون فيه ما يسيء للأخلاق من معائب الكلام مما ينكره الشرع وتستعجنه الطباع السليمة، كالسباب، واللعان، والتفحش في القول، بزعم أن هذا مزاح، والنبي - صلى الله عليه وسلم -

(١٦) الويل: الحزن والهلاك والمشقة من العذاب. انظر: النهاية في غريب الحديث (ص ٩٩٣).

(٢٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في التشديد في الكذب، ح ٤٩٩٠. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٨٨). ورواه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس، ح ٢٣١٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٨٨٥). وحسنه الألباني في صحيح الترمذي (٢/٢٣٠) برقم: (٢٣١٥).

(٣٦) هو: ابن ربيعة، يكنى أبا محمد، أتاهم النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو غلام، لم يسمع من النبي - صلى الله عليه وسلم -، روى عن كثير من الصحابة، وكان شاعراً، مات سنة ٨٥هـ. انظر: الاستيعاب (٣/٩٣٠)، والإصابة (٤/١١٩).

(٤٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، ح ٤٩٩١. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٨٨) حسنه الألباني في صحيح أبي داود (٣/٢٢٦) برقم: (٤٩٩١).

عليه وسلم - قال: "ليس المؤمن بالطعان، ولا باللعان، ولا بالفاحش، ولا بالبذئ" (١٦) وقال - صلى الله عليه وسلم -: "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر" (٢٦).

أو أن يتضمن غيبة، أو نيمة، وقد جاء الوعيد الشديد فيهما، بل هما من الكبائر.

٤- ألا يكون فيه أذى للمؤمن وترويع، لحديث: "لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً" (٣٦).

وحديث: "لا يأخذن أحدكم متاع أخيه، لا عباً ولا جاداً، ومن أخذ عصا أخيه فليردها" (٤٦).

٥- مراعاة الوقت، والمكان، والحال المناسب للمزاح.

- ٦- ألا يجعل المزاح عادة له، وديدناً يواظب عليه، ويفرط فيه.
- ٧- ألا يمازح كل أحد، بل ينزل الناس منازلهم، قال سعيد بن العاص لابنه عمرو: "يا بني لا تمازح الشريف فيحقد عليك، ولا الدنيء فيجتري عليك" (٥٦).
- فتبين بذلك الفرق بين الاستهزاء والمزاح، وهما كما قال ابن خويز منداد: (ليس أحدهما من الآخر بسبيل).
- والله أعلم.

- (١٦) أخرجه أحمد في مسنده، من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - (ص ٣٢٨) بيت الأفكار، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: (٣٢٠) (٢/٦٣٤) مكتبة المعارف، وروى نحوه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب لم يكن النبي - صلى الله عليه وسلم - فاحشاً ولا متفحشاً ح ٦٠٢٩-٦٠٣٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ٥١٠).
- (٢٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن، ح ٦٠٤٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ٥١١).
- (٣٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في المزاح، ح ٥٠٠٤، موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٨٩). وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٣/٢٢٩) برقم: (٥٠٠٤).
- (٤٦) المصدر السابق والكتاب والباب نفسه، ح ٥٠٠٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٨٩)، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (٣/٢٢٨) برقم: (٥٠٠٣).
- (٥٦) انظر: إتحاف السادة المتقين للزبيدي (٧/٤٩٨).

١٢ 12- 6البقرة 68

- قوله تعالى: { قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَتْ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ (٦٨) } البقرة، آية: ٦٨.
- ٦/٥- قال ابن خويز منداد:
- "أن الأمر - في هذه الآية - على التراخي لأنه لم يعنفهم على التأخير والمراجعة في الخطاب" (١٦).

الدراسة:

هذه المسألة أصولية، وليس المراد استقصاؤها بأدلتها، وإنما أشير إليها إشارة مختصرة، والمسألة هي: هل الأمر المجرد عن القرائن يدل على الفور وسرعة المبادرة أو على التراخي؟

اختلف العلماء في ذلك، على قولين:

القول الأول:

قالوا: أن الأمر المجرد عن القرائن يدل على الفور.

وهذا اختيار: الجصاص (٢٦) والقرطبي (٣٦) وابن القيم (٤٦) والشنقيطي (٥٦) قال القرطبي: "وهو قول أكثر الفقهاء" (٦٦).

القول الثاني:

قالوا: أن الأمر المجرد عن القرائن يدل على التراخي.

وهو اختيار: ابن خويز منداد.

القول الرابع:

القول الرابع هو القول الأول، وهو: أن الأمر المجرد عن القرائن يدل على الفور - والله أعلم - لقوة الأدلة التي اعتمدها، وهي:

١- أن ظواهر النصوص تدل عليه، كقوله تعالى: { وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ } آل عمران: ١٣٣. { فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ } المائدة:

٤٨. ومدح الله المسارعين بقوله: { أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ } الآية، المؤمنون: ٦١.

٢- أن وضع اللغة يدل على ذلك، فإن السيد لو أمر عبده فلم يمتثل فعاقبه، لم يكن له أن يعتذر بأن الأمر للتراخي.

(١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٤٨٧).

(٢٦) انظر: أحكام القرآن (١/٤٠).

(٣٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٤٨٧).

(٤٦) انظر: زاد المعاد (٣/٣٠٧).

(٥٦) انظر: مذكرة الشنقيطي (ص ٢٣٤).

(٦٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٤٨٧).

٣- أن السلامة من الحظر، والقطع ببراءة الذمة، إنما يكون بالمبادرة، وذلك أحوط وأقرب لتحقيق مقتضى الأمر، وهو الوجوب (١٦). فالأمر على الفور لكن حسب الاستطاعة. قال الجصاص: "على المأمور المسارعة إلى فعله على حسب الإمكان حتى تقوم الدلالة على جواز التأخير" (٢٦).

أما قول ابن خويز منداد: "لأنه لم يعنفهم على التأخير والمراجعة في الخطاب".

لعله سهواً منه - رحمه الله - وذلك لأن النكير ظاهر عليهم في اللفظ، من وجهين:

أحدهما: تغليظ العقوبة عليهم، وهذا ضرب من النكير، كما قال الله تعالى: { فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لَّهُمْ } النساء: ١٦٠.

قال ابن عطية: "جعل الله هذه العقوبة الدنيوية إزاء ظلم بني إسرائيل في تعنتهم وأخلاقهم الذميمة" (٣٦).

الثاني: قوله: (وما كادوا يفعلون) وهذا يدل على أنهم كانوا تاركين للأمر، وأنه كان عليهم المسارعة إلى فعله" (٤٦).

قال ابن كثير: "يعني أنهم مع هذا البيان، وهذه الأسئلة، والأجوبة، والإيضاح، ما ذبحوها إلا بعد الجهد، وفي هذا ذم لهم، وذلك أنه لم يكن غرضهم إلا التعنت، فلهذا ما كادوا يذبحونها" (٥٦).

فتبين أن قول ابن خويز منداد في هذه المسألة مرجوح.

والله أعلم.

(١٦) انظر: روضة الناظر لابن قدامة (٢/٦٢٣)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (٢/٣٨٦)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار

(٣/٤٨)، ومذكرة الشنقيطي (ص ٢٣٤).

(٢٦) أحكام القرآن (١/٤٠).

(٣٦) المحرر الوجيز (ص ٤٩٨).

(٤٦) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١/٤٠).

(٥٦) تفسير ابن كثير (١/٣٠٤).

١٣ 13- 7 البقرة 84

قال تعالى: { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تَخْرُجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ (٨٤) } البقرة :

٨٤٠٧- قال ابن خويز منداد:

"قد يجوز أن يراد به الظاهر، لا يقتل الإنسان نفسه، ولا يخرج من داره سفهاً كما تقتل الهند أنفسها (١٦)، أو يقتل الإنسان نفسه من جهد وبلاء يصيبه، أو يهيم في الصحراء ولا يأوي البيوت جهلاً في ديانته وسفهاً في حلمه، فهو عموم في جميع ذلك، وقد روي أن عثمان بن مظعون بايع في عشرة من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فعزموا أن يلبسوا المسوح، وأن يهيموا في الصحراء، ولا يأووا البيوت، ولا يأكلوا اللحم، ولا يغشوا (٢٦)

(١٦) يعتقد زهاد الهند أن الإنسان يستطيع أن يتحرر من دورة الولادة هذه بتعطيل حياته، وذلك بالتخلي عن كل عمل، وكل ما يغذي جسمه، حتى تنتهي حياته، وكأنها ترغب بذلك في الانتحار، ولذلك سميت بالانتحارية، وبعضهم يأمر بقتل النفس ليخلص من الشر ومزاج الظلمة. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/٢٤٩) و (٢/٢٥٣)، وتاريخ الإسلام في الهند لعبد المنعم النمر (ص ٤٩).
(٢٧) غشا: غشيته يغشاه غشياناً: إذا جاءه ، وغشاه تغشية: إذا غطاه، وغشي الشيء: إذا لابس، وغشي المرأة: إذا جامعها. انظر: النهاية لابن الأثير (ص ٦٧٢) ..

النساء، فبلغ ذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - فجاء إلى دار عثمان بن مظعون فلم يجده، فقال لامرأته: "ما حديث بلغني عن عثمان؟" وكرهت أن تفشي سر زوجها، وأن تكذب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فقالت: يا رسول الله، إن كان قد بلغك شيء فهو كما بلغك، فقال: "قولي لعثمان أخلاقاً لسنتي؟! أم على غير ملتي؟! إني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأغشى النساء، وآوي البيوت، وأكل اللحم فمن رغب عن سنتي فليس مني" (١٦). فرجع عثمان وأصحابه عما كانوا عليه" (٢٧).

الدراسة:

هذه الآية خطاب من الله لليهود الذين كانوا في زمان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالمدينة، ينكر عليهم ما كانوا يعانونه من القتال مع الأوس والخزرج (٣٦).

وقد جوز ابن خوز منداد أن يكون ظاهر الآية هو المراد بها، وهو النهي عن قتل النفس، وهذا هو أحد أوجه تفسيرها، لذا سأذكر أقوال المفسرين فيها، مبينة الراجح منها.
أقوال المفسرين في المراد من الآية:

(١٦) رواه بخوه: البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب الترغيب في النكاح، موسوعة الحديث الشريف (ص ٤٣٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه ووجد مؤنة (ص ٩١٠). كلهم من حديث أنس بن مالك.
ولم أقف على هذه الرواية بنصها وإنما وجدته مختصرة بلفظ: "رد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على عثمان بن مظعون التبتل، ولو أذن له لاختصينا" عن سعد بن أبي وقاص. رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب ما يكره من التبتل والخصاء، موسوعة الحديث الشريف (ص ٤٣٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه ووجد مؤنة، موسوعة الحديث الشريف (ص ٩١٠).

(٢٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٢٢-٢٣).

(٣٦) انظر: تفسير ابن عباس (١/٢٨٠) جمع د/ محمد عبد القادر، وتفسير الطبري (١/٤٥٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/١٦٣)، وتفسير ابن كثير (١/٣٢٢).

اختلف المفسرون في المراد من الآية على أقوال، هي كالاتي:
القول الأول:

إن المراد أنهم نهوا عن أن يقتل بعضهم بعضاً، ولا يخرجهم من داره، فجعل غير الرجل نفسه إذا اتصل به أصلاً أو ديناً (١٦)، لأن الله أخذ الميثاق على بني إسرائيل في التوراة ألا يقتل بعضهم بعضاً، ولا ينفيه، ولا يسترقه، ولا يدعه يسترق.

قال بهذا: ابن عباس (٢٦) - رضي الله عنهما -، وابن قتبية (٣٦)، وقتادة، والسدي، والربيع، وابن زيد (٤٦)، والسمرقندي (٥٦). واختاره: ابن عطية (٦٦)، وابن الجوزي (٧٦)، وابن كثير (٨٦)، والألوسي (٩٦)، والشنقيطي (١٠٦).

القول الثاني:

إن المراد به القصاص، أي: لا يقتل الرجل منكم الرجل منكم فيقاد به قصاصاً، فيكون بذلك قاتلاً نفسه.
جوز هذا الوجه في تفسير الآية: الطبري (١١٦)، والسمعاني (١٢٦)، والبغوي (١٣٦)، والزحشري (١٤٦).

القول الثالث:

إن المراد بها ما سبق ووجهاً ثالثاً، وهو: ما يدل عليه ظاهرها من النهي عن قتل النفس، أو إخراج النفس من الدار إلى الفياقي.
قال بهذا: الجصاص (١٥٠)، وابن عطية (١٦٠)، والرازي (١٧٠)، والقرطبي (١٨٠).

- (١٠٠) انظر: الكشف للزمخشري (١/١٦٠).
(٢٠٠) انظر: تفسير ابن عباس (١/٢٨٠) جمع: د. محمد العبد القادر.
(٣٠٠) انظر: تفسير غريب القرآن (ص ٥٤).
(٤٠٠) انظر: تفسير الطبري (٢/٢٠٢) وتفسير ابن أبي حاتم (١/١٦٣ - ١٦٤).
(٥٠٠) انظر: بحر العلوم (١/١٣٤).
(٦٠٠) انظر: المحرر الوجيز (ص ١٠٧).
(٧٠٠) انظر: زاد المسير (ص ٥٦).
(٨٠٠) انظر: تفسير ابن كثير (١/٣٢٣).
(٩٠٠) انظر: روح المعاني (١/٣١٠).
(١٠٠٠) انظر: أضواء البيان (١/٦٥).
(١١٠٠) انظر: تفسير الطبري (٢/٢٠١).
(١٢٠٠) انظر: تفسير السمعي (١/١٠٣).
(١٣٠٠) انظر: معالم التنزيل (١/٩٠).
(١٤٠٠) انظر: الكشف (١/١٦٠).
(١٥٠٠) انظر: أحكام القرآن (١/٤٧).
(١٦٠٠) انظر: المحرر الوجيز (ص ٤٢٧).
(١٧٠٠) انظر: التفسير الكبير (٣/١٧٠).
(١٨٠٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٢٢ - ٢٣).

القول الرابع:

الذي يظهر أن القول الثالث وهو: أن المراد بالآية كل ما ذكر، وما يدل عليه ظاهرها من النهي عن قتل النفس، هو: أشمل الأقوال فلا مانع من أن تكون الآية نزلت في بني إسرائيل، وتعم غيرهم، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولا توجد قرينة تقصر معنى الآية على أحد الأقوال دون غيره.

وأيضاً فإن المناهي التي في هذه الآية وردت فيها نصوص كثيرة تشهد لها، من ذلك النهي عن قتل النفس فقد جاءت أدلة كثيرة تنهى عن قتل النفس من الكتاب والسنة والإجماع (١٠٠).

قال ابن عطية: "أجمع المتأولون أن المقصود بهذه الآية النهي عن أن يقتل بعض الناس بعضاً، ثم لفظها يتناول أن يقتل الرجل نفسه بقصد منه للقتل، أو بأن يحملها على غرر ربما مات منها، فهذا كله يتناوله النهي، وقد احتج عمرو بن العاص بهذه الآية حين امتنع من الاغتسال بالماء البارد خوفاً على نفسه منه، فقرر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - احتجاجه (٢٠٠)" (٣٠٠).

فتبين أن ابن خويز منداد جوز وجهاً صحيحاً في الآية موافقاً للصواب.
والله أعلم.

(١٠٠) انظر: مجموع الفتاوى (٢٥/٢٨٠).

- (٢٠٠) حديث عمرو بن العاص رواه البخاري في صحيحه معلقاً، كتاب التيمم، باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت ...
انلح. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٠)، ورواه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمم؟، ح ١٢٦.
موسوعة الحديث الشريف (ص ١٢٣١).
(٣٠٠) انظر: المحرر الوجيز (ص ٤٢٧).

قال تعالى: { ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ (٨٥) } البقرة: ٨٥.

٨/٧- قال ابن خوزيم منداد:

"تضمنت الآية وجوب فك الأسرى، وبذلك وردت الآثار عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وجرى بذلك عمل المسلمين، وانهقد به الإجماع" (١-).

الدراسة:

بين ابن خوزيم منداد أن الآية تضمنت وجوب فك الأسرى، وهذا ما ذهب إليه الجصاص (٢-)، والقرطبي (٣-)، من المفسرين، ولم أقف على من تكلم عنها من المفسرين غيرهم. وسأدرس هذا القول من خلال المسائل التالية:

الأولى: معنى فك الأسرى.

الثانية: حكم فك الأسرى.

المسألة الأولى: معنى فك الأسرى:

الأسرى: جمع أسير، والأسير مأخوذ من الأسر، وهو الشد بالقيد، وقيل: في جمعه أسارى وأسارى، وأسرى.

وسمي بذلك: لأن أخذه يستوثق منه بالإسار، وهو القيد لثلاث يفلت (٤-).

قال ابن عطية: "ثم كثر استعماله حتى لزم، وإن لم يكن ثم ربط ولا قيد" (٥-)، والمراد بفكه: أي تخليصه من الأسر (٦-).

(١-) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٢٦).

(٢-) انظر: أحكام القرآن، له (١/٤٧).

(٣-) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٢٦).

(٤-) انظر: معجم تهذيب اللغة للأزهري (١/١٥٩)، مادة: (أسر)، والمفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني (ص ١٧).

مادة: (أسر).

(٥-) المحرر الوجيز (ص ١٠٨).

(٦-) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد الفيومي (٤٧٩).

قال ابن حجر: "فكك الأسير أي: من أيدي العدو بمال أو غيره، والفكك - بفتح الفاء، ويجوز كسرهما -: التخليص" (١-).

المسألة الثانية:

حكم فك الأسرى:

فيه تفصيل حيث إن الأسرى منهم المسلمون الذين يأسرهم الكفار، ومنهم الكفار الذين في أيدي المسلمين، والحكم فيهما يختلف، سأبينه على النحو التالي:

١/ حكم فكك الأسرى المسلمين:

هو واجب في الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب: فقولاه تعالى: { وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا (٧٥) } النساء: ٧٥.

قال القرطبي في تفسير هذه الآية:

"وتخليص الأسارى و(٣) على جماعة المسلمين، إما بالقتال وإما بالأموال، وذلك أوجب لكونها دون النفوس إذ هي أهون منها، قال مالك: "واجب على الناس أن يقدوا الأسارى بجميع أموالهم، وهذا لا خلاف فيه" (٢٠٠). ومن السنة: روى البخاري عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "فكوا العاني، وأطعموا الجائع، وعودوا المريض" (٣٠٠).

قال ابن بطلال: "فكك الأسير فرض على الكفاية، لقوله - صلى الله عليه وسلم -: "فكوا العاني" وعلى هذا كافة العلماء ... ، وعن مالك أنه سئل: أواجب على المسلمين افتداء من أسر منهم؟ قال: "نعم، أليس واجب عليهم أن يقاتلوا حتى يستنقذوهم؟ فكيف لا يقدونهم بأموالهم؟!" (٤٠٠).

(١٠٠) فتح الباري (٦/٢٠١).

(٢٠٠) الجامع لأحكام القرآن (٥/٢٦٨) ...

(٣٠٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب فكك الأسير، ح ٣٠٤٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٤٥).

(٤٠٠) شرح صحيح البخاري لابن بطلال (٥/٢١٠) باختصار.

وقال المناوي (١٠٠) في شرحه لهذا الحديث: " (فكوا) أي: خلصوا، والفكك - بفتح الفاء وتكسر -: التخليص، (العاني) بمهملة ونون، أي: اعتقوا الأسير من أيدي العدو بمال أو غيره" (٢٠٠).

وروى البخاري (٣٠٠) عن أبي جحيفة (٤٠٠) قال لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: "لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة" قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: "العقل، وفكك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر".

قال ابن حجر: "والمعنى أن فيها حكم تخليص الأسير من يد العدو، والترغيب في ذلك" (٥٠٠).

وأما الإجماع: فقد أجمع العلماء على وجوب فك أسرى المسلمين، كما حكاه

ابن خويزمنداد، وحكاه غيره من العلماء، كابن حزم (٦٠٠)، وابن بطلال (٧٠٠)، وقال القرطبي: "وهذا لا خلاف فيه" (٨٠٠). ومما قاله أهل العلم في حكم فك الأسرى:

(١٠٠) هو: عبد الروؤف بن تاج العارفين بن علي المناوي القاهري، من كبار العلماء بالدين والفنون، وكان أعلم معاصريه بالحديث وأكثرهم فيه تصنيفاً وإجادة وتحريراً، له تصانيف كثيرة، مات بمصر سنة ١٠٣١ هـ. انظر: فهرس الفهارس والأثبتات للكتاني (٢/٥٦٠)، والأعلام للزركلي (٦/٢٠٤).

(٢٠٠) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٨/٤٢١٨) برقم: (٥٨٩٨).

(٣٠٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ح ١١١. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٢).

(٤٠٠) أبو جحيفة هو: وهب بن عبد الله بن مسلم السوائي، ويقال له: وهب الخير، من صغار الصحابة، قدم على النبي - صلى الله عليه وسلم - في أواخر عمره، وحفظ عنه، ثم صحب علياً بعده، وولاه شرطة الكوفة لما ولي الخلافة، مات سنة ٧٤ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٣/٢٠٢)، والإصابة (٦/٤٩٠).

(٥٠٠) فتح الباري (١/٢٧١).

(٦٠٠) انظر: مراتب الإجماع لابن حزم (ص ٢٠٤).

(٧٠٠) انظر: شرح صحيح البخاري (٥/٢١٠).

(٨٠٠) الجامع لأحكام القرآن (٥/٢٦٨).

قال السرخسي (١٠٠): "من وقع أسيراً في يد أهل الحرب من المؤمنين، وقصدوا قتله، يفترض على كل مسلم يعلم بحاله أن يفديه بماله، إن قدر على ذلك، وإلا أخبر به غيره ممن يقدر عليه، وإذا قام به البعض سقط عن الباقيين بحصول المقصود" (٢٠٠).

وقال ابن قدامة: "ويجب فداء أسرى المسلمين إذا أمكن" (٣٠٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فكك الأسارى من أعظم الواجبات، وبذل المال الموقوف وغيره في ذلك من أعظم القربات" (٤٦). وهذا الذي عناه ابن خويزمنداد في قوله: "تضمنت الآية وجوب فك الأسرى".

٢/ حكم فكك الأسرى الكفار:

الجمهور على أن الإمام مخير فيهم بين القتل، أو المن، أو الفداء، أو الاسترقاق. واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية (٥٦)، وابن القيم (٦٦)، وابن حجر (٧٦)، وغيرهم.

وبعض العلماء خص بعض هذه الأنواع دون بعض، والصواب - والله أعلم - ما ذهب إليه الجمهور.

قال الشوكاني: "والحاصل أنه قد ثبت في جنس أسارى الكفار جواز القتل والمن والفداء والاسترقاق، فمن ادعى أن بعض هذه الأمور يختص ببعض الكفار دون بعض؛ لم يقبل منه ذلك إلا بدليل ناهض يخصص العمومات" (٨٦).

(١٦) هو: محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر السرخسي، من أهل (سرخس) بلدة في خراسان، ويلقب بشمس الأئمة، كان إماماً في فقه الحنفية، علامة حجة متكهماً مناظراً، سجن في جب فكان يملئ كثيراً من كتبه على أصحابه وهو في الحب، وأصحابه في أعلى الحب، أملاها من حفظه، توفي سنة ٤٨٣هـ. انظر: الفوائد البية في تراجم الحنفية للكنوي (ص ١٥٨)، والجواهر المضية في طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء (٣/٧٨)، وهدية العارفين (٢/٧٦).

(٢٦) المبسوط (٣/٢٧١).

(٣٦) المغني (١٣/١٣٥).

(٤٦) مجموع الفتاوى (٢٨/٦٤٢).

(٥٦) انظر: مجموع الفتاوى (٣٤/١١٦).

(٦٦) انظر: زاد المعاد (٥/٦٥).

(٧٦) انظر: فتح الباري (٦/١٨٣).

(٨٦) انظر: نيل الأوطار (٨/٣٨٣٤).

قال ابن القيم: "ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - في الأسرى أنه قتل بعضهم، ومن على بعضهم، وفادى بعضهم بمال، وبعضهم بأسرى من المسلمين، واسترق بعضهم، ولكن المعروف أنه لم يسترق رجلاً بالغاً، فقتل يوم بدر من الأسرى عقبة بن أبي معيط، والنضر بن الحارث، وقتل من يهود جماعة كثيرين من الأسرى، وفادى أسرى بدر بالمال بأربعة آلاف إلى أربعمئة (١٦)، وفادى بعضهم على تعليم جماعة من المسلمين الكتابة، ومن على أبي عزة الشاعر (٢٦) يوم بدر (٣٦)، وقال في أسارى بدر: "لو كان المطعم بن عدي حياً ثم كلمني في هؤلاء النتنى لأطلقتهم له (٤٦)".

(١٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب فداء الأسير بالمال، ح ٢٦٩١. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٤٢٢)، قال الأرئوط في تحقيق زاد المعاد (٥/٦٥): "في سنده مستور".

(٢٦) أبو عزة هو: عمرو بن عبد الله الجمحي، من عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم بدر، وكان فقيراً ذا عيال وحاجة، ثم خرج مع المشركين على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في أحد، فأسر الرسول - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله أقلني فقال الرسول - صلى الله عليه وسلم -: "والله لا تمسح عارضيك بمكة بعدها، وتقول: خدعت محمداً مرتين. اضرب عنقه يا زبير" فضرب عنقه. انظر: السيرة النبوية لابن هشام (٣/٦١ و ١٠٤).

(٣٦) انظر: سيرة ابن هشام (١/٦٦٠).

(٤٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرأ. ح ٤٠٢٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٢٨).

وفدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين (١٦)، وفدى رجالاً من المسلمين بامرأة من السبي استوهبها من سلمة بن الأكوع (٢٦). ومن على ثمامة بن أثال (٣٦)، وأطلق يوم فتح مكة جماعة من قريش فكان يقال لهم الطلقاء (٤٦).

(١٦) رواه أحمد في مسنده من حديث عمران ابن حصين (٤٢٦/٤-٤٢٧) ح ٢٠٠٦٥. قال الأرئوط في تحقيق زاد المعاد (٥/٦٦): "رجاله ثقات".

(٢٠) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد، باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسرى، ح ١٧٥٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٨٨).

وسلمة بن الأكوع هو: سنان بن عبد الله، أبو عامر الأسلمي، الحجازي المدني، شهد مؤتته، وهو من أهل بيعة الرضوان، سكن المدينة، ثم انتقل إلى الربرة حتى قبيل وفاته بليالي، ثم عاد إلى المدينة، توفي سنة ٧٤هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٤/٣٠٥)، وأسد الغابة لابن الأثير (٢/٤٢٣)، وسير أعلام النبلاء (٣/٣٢٦).

(٣٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب وفد بني حنيفة، ح ٤٣٧٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٥٨)، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد، باب ربط الأسير وحبسه وجواز المن عليه، ح ١٧٦٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٩١).

وثمامة بن أثال هو: بن النعمان بن مسلمة بن عتبة بن ثعلبة الحنفي، أبو أمانة اليمامي، قتل بعد رجوعه من حرب المرتدين. انظر: الاستيعاب (١/٢١٣)، وأسد الغابة لابن الأثير (١/٢٦٥)، والإصابة (١/٥٢٥).

(٤٠) انظر: سيرة ابن هشام (٢/٤١٢) وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة ح ١١٦٣، (٣/٣٠٧) مكتبة المعارف.

وهذه أحكام لم ينسخ منها شيء بل يخير الإمام فيها بحسب المصلحة، واسترق من أهل الكتاب وغيرهم، فسايا أوطاس (١٠)، وبني المصطلق (٢٠) لم يكونوا كتّابين وإنما كانوا عبدة أوثان من العرب، واسترق الصحابة من بني حنيفة (٣٠)، ولم يكونوا كتّابين.

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: "خير رسول - صلى الله عليه وسلم - في الأسرى بين الفداء، والمن، والقتل، والاستعباد (٤٠) يفعل ما شاء، وهذا هو الحق الذي لا قول سواه (٥٠)."

ولم يتكلم ابن خويز منداد عن حكم فكاك الأسرى الكفار.

والله أعلم.

(١٦) أوطاس: دار في ديار هوازن وقعت فيه غزوة حنين. انظر: معجم البلدان (١/٢٨١).

(٢٠) المصطلق هو: ابن سعد، بطن من خزاعة من القحطانية، وهم بنو المصطلق، واسمه: جذيمة بن سعد بن عمرو ابن ربيعة، غزاهم النبي - صلى الله عليه وسلم -، واشتهرت بغزو بني المصطلق، وذلك سنة: خمس، وفي رواية: ست. انظر: تاريخ الرسل والملوك للطبري (٢/٦٠٤)، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحالة (٣/١١٠٤).

(٣٠) بنو حنيفة: حنيفة بن لجم، قبيلة من بكر بن وائل من العدنانية، تنسب إلى حنيفة ابن لجم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، تنفرع إلى بطون كثيرة، وكانت تقطن اليمامة، ثم تفرقت في كثير من البلدان، وقد قدم وفد من بني حنيفة سنة ٩ هـ على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ومنهم مسلمة بن حبيب الحنفي المشهور بالكذاب، وكانت بنو حنيفة من أشد العرب شوكة في حروب الردة، فسار خالد يحاربهم فانهزموا شر هزيمة. انظر: تاريخ الرسل والملوك للطبري (٣/١٣٦)، ومعجم قبائل العرب لعمر كحالة (١/٣١٢).

(٤٠) روى الترمذي نحوه مرفوعاً في كتاب السير، باب ما جاء في قتل الأسارى والفداء، ح ١٥٦٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٨١٣) وقال: "هذا حديث حسن غريب"، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/١٩٤) برقم: (١٥٦٧).

(٥٠) زاد المعاد (٥/٦٥-٦٦).

١٥ - 15- 9 البقرة 124

قال تعالى: { وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ (١٢٤) } البقرة: ١٢٤.

٩/٨- قال ابن خويز منداد:

"كل من كان ظالماً لا يصلح أن يكون نبياً، ولا خليفة، ولا حاكماً، ولا مفتياً، ولا إمام صلاة، ولا يقبل عنه ما يرويه عن صاحب

الشريعة، ولا تقبل شهادته في الأحكام، غير أنه لا يعزل بفسقه حتى يعزله أهل الحل والعقد (١٦)، وما تقدم من أحكامه موافقاً للصواب ماض غير منقوض، وقد نص مالك (٢٦) على هذا في الخوارج والبغاة أن أحكامهم لا تنقض إذا أصابوا وجهاً من الاجتهاد، ولم يخرقوا الإجماع أو يخالفوا النصوص. وإنما قلنا ذلك لإجماع الصحابة وذلك أن الخوارج قد خرجوا في أيامهم ولم ينقل أن الأئمة تبعوا أحكامهم، ولا نقضوا شيئاً منها، ولا أعادوا أخذ الزكاة، ولا إقامة الحدود التي أخذوا وأقاموا، فدل على أنهم إذا أصابوا وجه الاجتهاد لم يتعرض لأحكامهم" (٣٦).

الدراسة:

بين ابن خوزير منداد أن الظالم لا يكون إماماً في الدين، ثم تعرض لمسألة الموقف الصحيح في التعامل مع الإمام الظالم في الإمامة الكبرى، لذلك فإنني سأدرس هذا القول من خلال مسائل:

(١٦)

(١) أهل الحل والعقد هم: أهل الشوكة من العلماء والرؤساء ووجهاء الناس الذين يتيسر اجتماعهم ويحصل بهم مقصود الولاية، ولأن الأمر ينتظم بهم ويتبعهم سائر الناس وهو مأخوذ من حل الأمور وعقدوها. انظر: نهاية المحتاج للرملي (١٠/٧)، وحاشية البجيرمي في شرح الخطيب (٢٣٦/٤)، وحاشية الجمل للعجيلي (٥/١١٩).

(٢٦) انظر: المدونة للإمام مالك (١/٣٣٥)، وهو مذهب الإمام أحمد والشافعي. انظر: المغني (٤/٩٥) ولم أجد قول الشافعي إلا عند ابن قدامة مع أنني لم آو جهداً في البحث.

(٣٦) الجامع لأحكام القرآن (٢/١٠٩)، وتفسير ابن كثير (١/٤١٦).

الأولى: أقوال المفسرين في معنى العهد في الآية.

الثانية: أقوال المفسرين في معنى الظلم في الآية.

الثالثة: حكم عزل الإمام لفسقه والخروج عليه.

المسألة الأولى:

أقوال المفسرين في معنى العهد في الآية:

اختلف المفسرون في معنى العهد في الآية على أقوال:

أولاً: قيل: إنه لا عهد عليك لظالم أن تطيعه في ظلمه.

قال به: ابن عباس (١٦)، ومجاهد في رواية، وعطاء (٢٦).

ثانياً: وقيل: إنه الإمامة، أي: لا أجعل من كان من ذريتك بأسرهم ظالماً إماماً لعبادي يقتدى به.

قال به: سعيد بن جبير (٣٦)، ومجاهد (٤٦)، وعكرمة (٥٦)، واختاره ابن الجوزي (٦٦).

ثالثاً: وقيل: إنه النبوة، أي: لا ينال النبوة أهل الظلم والشرك.

قال به: السدي (٧٦)، وابن الملقن (٨٦)، واختاره ابن كثير (٩٦).

رابعاً: وقيل: إنه دين الله، أي: لا ينال دينه الظالمين.

(١٦) انظر: تفسير ابن عباس (١/٣٢٦) جمع: د. محمد العبد القادر.

(٢٦) انظر: تفسير ابن كثير (١/٤١٥).

(٣٦) انظر: المصدر السابق (١/٤١٤).

(٤٦) انظر: تفسير مجاهد (١/٨٨).

(٥٦) انظر: تفسير الطبري (٢/٥١٢).

(٦٦) انظر: زاد المسير (ص ٦٩).

(٧٦) انظر: تفسير الطبري (٢/٥١١)، معالم التنزيل (١١/١١٢).

(٨٦) انظر: تفسير غريب القرآن (ص ٦٦). وابن الملقن هو: عمر بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي ثم المصري، الإمام العلامة، سمي بابن الملقن نسبة إلى الشيخ عيسى المغربي كان يلقن القرآن حيث تربى ابن الملقن على يديه بعد وفاة أبيه، له مصنفات كثيرة مما يدل على غزارة علمه وسعة اطلاعه، توفي في ربيع الأول سنة ٨٠٤ هـ بالقاهرة. انظر: شذرات الذهب لابن العماد (٧/١٧٠) والضوء اللامع للسخاوي (٣/٩٩).

(٩٦) انظر: تفسير ابن كثير (١/٤١٤).

قال به: الربيع بن أنس، والضحاك (١٦)، وأبو العالية (٢٦).

خامساً: وقيل: إنه الأمان، أي: لا ينال أمانى أعدائي وأهل الظلم لعبادي، أي: لا أؤمنهم من عذابي في الآخرة.

قال به: قتادة (٣٦)، والحسن البصري (٤٦)، وأبو عبيدة (٥٦)، وإبراهيم النخعي (٦٦).

وكل هذه الأقوال متداخلة وغير متضادة، قال الجصاص: "جميع ما روي من هذه المعاني يحتمله اللفظ، وجائز أن يكون جميعه مراداً لله تعالى ... فلا يجوز أن يكون الظالم نبياً، ولا خليفة، ولا قاضياً، ولا من يلزم الناس قبول قوله في أمور الدين من مفت، أو شاهد، أو مخبر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - خبراً، فقد أفادت الآية أن شرط جميع من كان محل الإثتمام به في أمر الدين: العدالة والصلاح" (٧٦).

المسألة الثانية:

أقوال المفسرين في المراد بالظالمين:

وفيه قولان:

(١٦) انظر: تفسير الطبري (٢/٥١٥) والمحزر الوجيز لابن عطية (ص ١٣١). والضحاك هو: ابن مزاحم الهلالي، أبو القاسم الخرساني البلخي، المفسر، تابعي جليل، صدوق كثير الإرسال، من الطبقة الخامسة، قال عنه الذهبي: "كان من أوعية العلم، وليس بالمجود لحديثه، وهو صدوق في نفسه"، وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما، مات سنة ١٠٢ هـ. انظر: صفة الصفوة لابن الجوزي (٤/١٥٠)، سير أعلام النبلاء (٤/٥٩٨)، والبدية والنهاية (٩/٢٦٠)، وطبقات المفسرين للداودي (١/٢٢٢) ...

(٢٦) انظر: تفسير أبي العالية (١/٤٣٠) رسالة ماجستير إعداد: نورة الورثان.

(٣٦) انظر: النكت والعيون (١/١٨٥)، والمحزر الوجيز (ص ١٣١).

(٤٦) انظر: تفسير الحسن البصري (١/١١٤).

(٥٦) أبو عبيدة هو: معمر بن المثنى التيمي، اللغوي، العلامة، الأخباري، صاحب التصانيف، أحد أوعية العلم، مات سنة ٢٠٩ هـ. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٣/٢٥٢)، والمنتظم (١٠/٢٠٦)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢/١٠٧).

(٦٦) انظر: تفسير الطبري (٢/٥١٥) وزاد المسير (ص ٦٩).

(٧٦) أحكام القرآن (١/٨٤).

الأول: إنهم الكفار والمشركون، أي: لا يصلح أن يكون الكافر أو المشرک إماماً للناس.

قال به: سعيد بن جبیر، والسدي (١٦)، وأبو الليث السمرقندي (٢٦)، وابن الملقن (٣٦).

الثاني: إنهم العصاة.

قال به: عطاء (٤٦).

وقد جمع بين القولين ابن عطية فقال:

"إذا أولنا العهد الدين أو الأمان وأن لا طاعة لظالم، فالظلم في الآية ظلم الكفر لأن العاصي المؤمن ينال الدين والأمان من عذاب الله وتلزم طاعته إذا كان ذا أمر، وإذا أولنا العهد النبوة أو الإمامة في الدين فالظلم ظلم المعاصي فما زاد" (٥٦).

وبعد هذا العرض لأقوال المفسرين يظهر من قول ابن خويز منداد أنه أراد الإمامة في الدين التي منها: النبوة، والحكم بين الناس، والفتيا إلى آخر ما ذكره، والظالم لا يجوز أن يكون إماماً يقتدي به الناس في أمور الدين ولا الدنيا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسيره لهذه الآية:

"فعهد الإمامة لا ينال الظالم، فالظالم لا يجوز أن يؤتم به في ظلمه ولا يركن إليه، قال الله تعالى: { وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ... } هود: ١١٣. فمن أئتم بمن لا يصلح للإمامة فقد ظلم نفسه" (٦٧).

المسألة الثالثة:

حكم عزل الإمام لفسقه، والخروج عليه:

(١٧) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (١/٢٢٤)، وزاد المسير (ص ٦٩).

(٢٧) انظر: بحر العلوم (١/١٥٦).

(٣٧) انظر: تفسير غريب القرآن (ص ٦٦)

(٤٧) انظر: زاد المسير (ص ٦٩).

(٥٧) المحرر الوجيز (ص ١٣١).

(٦٧) مجموع الفتاوى (١٣/٢٠٣).

هذه المسألة استنبطتها من قول ابن خويز منداد: (غير أنه لا يعزل بفسقه حتى يعزله أهل الحل والعقد) فلعل ابن خويز منداد أراد هنا: الإمامة الكبرى التي هي: الرئاسة العامة في الدين والدنيا، وقيادة الأمة وتولي شؤونها (١٧). فلا يجوز عزل الإمام لفسقه.

ويحرم الخروج على الإمام لأجل جوره وفسقه، والنصوص تشهد لهذا وترغب في الصبر على أئمة الجور، من ذلك ما رواه مسلم في صحيحه: أن سلمة بن يزيد الجعفي (٢٧) سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا نبي الله أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم ويمنعونا حقنا فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله؟ فأعرض عنه - فعل ذلك ثلاثاً - فجذبه الأشعث بن قيس (٣٧)، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "أسمعوا، وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا، وعليكم ما حملتم" (٤٧).

(١٧) انظر: الأحكام السلطانية للهاوردي (ص ١٣)، وحاشية ابن عابدين (١/٥٤٨)، وطاعة ولي الأمر للدكتور عبد الله الطريقي (ص ١٢).

(٢٧) سلمة بن يزيد هو: ابن مشجعة بن المجمع بن مالك الجعفي، نزل الكوفة، وكان قد وفد إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وحدث عنه. ولم أقف على تاريخ وفاته. انظر: الاستيعاب (٢/٦٤٤)، وأسد الغابة لابن الأثير (٢/٤٣٦)، والإصابة (٣/١٣١).

(٣٧) هو: الأشعث بن قيس بن معدي كرب بن معاوية، يكنى أبا محمد، وفد على النبي - صلى الله عليه وسلم - سنة عشر، وكان من ملوك كندة، وكان اسمه معدي كرب، وإنما لقب بالأشعث، مات سنة ٤٢ هـ عن ٦٣ سنة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٢٢)، والإصابة (١/٢٣٩).

(٤٧) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق، ح ١٨٤٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠٠٩).

وقال الرسول - صلى الله عليه وسلم -: "إنكم سترون بعدي أثر (١٧)، وأموراً تتكرونها" قالوا: يا رسول الله كيف تأمر من أدرك ذلك؟ قال: "تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم" (٢٧).

قال النووي: "فيه الحث على السمع والطاعة وإن كان المتولي ظالماً عسوفاً، فيعطى حقه من الطاعة، ولا يخرج عليه، ولا يخلع بل يتضرع إلى الله في كشف أذاه ودفع شره وإصلاحه" (٣٧).

وفي حديث حذيفة بن اليمان أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنون بسنتي وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس" قال حذيفة: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: "تسمع وتطيع للأمر وإن ضرب جلدك وأخذ مالك فاسمع وأطع" (٤٧).

(١٧) الأثر - بفتح الهمزة والثاء - هي: الاسم من الاستئثار. وهو: الاستبداد بالشيء. انظر: الصحاح للجوهري (٢/٥٠٠) وقال

النووي : "الأثرة - بفتح الهمزة والثاء - وهي الاستئثار والاختصاص بأمور الدنيا عليكم ، أي: اسمعوا وأطيعوا وإن اختص الأمراء بالدنيا ولم يوصلوكم حقكم مما عندهم". انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٢/٤٢٨).

(٢٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: (سترون بعدي أموراً تنكرونها) ح ٧٠٥٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ٥٨٩)، ومسلم، كتاب الإمارة. باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، ح ١٨٤٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠٠٩).

(٣٦) المنهاج (١٢/٤٣٥).

(٤٦) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن... الخ، ح ١٨٤٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠١٠).

والأدلة في هذا المقام كثيرة، وليس هذا محل الاستطراد في ذكرها، وكلها تحت على السمع والطاعة للأمراء وإن جاروا وفسقوا ما لم يكفروا لحديث: "إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان" (١٦)؛ لأن في هذا اجتماع الكلمة ووحدة الصف، فهذا الأمر من محاسن الشريعة أنهما ترتب السمع والطاعة على عدل وإنصاف الإمام، وإلا لقامت الحروب وسفكت الدماء وتشتت الأمن، فالحمد لله على منته ولطفه بعباده.

قال القرطبي: "والذي عليه الأكثر من العلماء أن الصبر على طاعة الإمام الجائر أولى من الخروج عليه لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، وإراقة الدماء، وانطلاق أيدي السفهاء، وشذ الغارات على المسلمين، والفساد في الأرض" (٢٦). وقد حكى النووي الإجماع على حرمة الخروج عليهم وقتلهم، وإن كانوا فسقة ظالمين (٣٦).

وحتى أهل الحل والعقد عليهم النظر في المفاسد والمصالح المترتبة على عزل الإمام الفاسق الظالم، فإن رجحت المفسدة لم يحل عزله اتقاء للفتن، وعملاً بسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - الحائثة على الصبر على أئمة الجور.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما ما يقع من ظلمهم وجورهم بتأويل سائغ أو غير سائغ فلا يجوز أن يزال لما فيه من ظلم وجور، كما هو عادة أكثر النفوس تزيل الشر بما هو شر منه، وتزيل العدوان بما هو أعدى منه، فالخروج عليهم يوجب من الظلم والفساد أكثر من ظلمهم" (٤٦).

(١٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - (سترون بعدي أموراً تنكرونها)، ح ٧٠٥٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٥٨٩). ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء... الخ، ح ١٨٠٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠٠٩).

(٢٦) الجامع لأحكام القرآن (٢/١٠٩).

(٣٦) المنهاج (١٢/٤٣٢).

(٤٦) مجموع الفتاوى (٢٨/١٧٩).

وما حكاه ابن خويز من دناد من إجماع الصحابة على ذلك حكاه ابن قدامة أيضاً، قال: "ولنا قول الصحابة - رضي الله عنهم - من غير خلاف في عصرهم علمناه، فيكون إجماعاً" (١٦).

فتبين أن ابن خويز من دناد وافق إجماع أهل السنة والجماعة في التعامل مع السلطان الجائر.

والله أعلم.

(١٦) المغني (٤/٩٥).

١٠/٩ - قال ابن خوزيمنداد:

"أذكروني بالطاعة، أذكركم بالثواب والمغفرة، قاله سعيد بن جبير، وقال أيضًا: الذكر طاعة الله، فمن لم يطعه لم يذكره وإن أكثر التسبيح والتلهيل وقراءة القرآن، وروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: (من أطاع الله فقد ذكر الله، وإن أقل صلاته وصومه وصنيعه للخير، ومن عصى الله فقد نسي الله، وإن أكثر صلاته وصومه وصنيعه للخير) (١٦) (٢٦) ."

الدراسة:

ما ذكره ابن خوزيمنداد هو أحد أقوال المفسرين في معنى الآية، وقد اختلف المفسرون في معناها، لذا سأذكرها مبينة الراجح منها - إن شاء الله تعالى - .

أقوال المفسرين في معنى الآية:

اختلف المفسرون في معناها على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب والمغفرة.

قال به: ابن عباس - رضي الله عنهما - (٣٦)، وسعيد بن جبير (٤٦)، والحسن البصري (٥٦)، ومقاتل بن سليمان (٦٦)، والطبري (٧٦)، وابن خوزيمنداد، والسمرقندي (٨٦).

واختاره الزمخشري (٩٦)، والآلوسي (١٠٦).

القول الثاني:

(١٦) رواه الطبراني في المعجم الكبير، ح ٤١٣، (٢٢/١٥٤)، والسيوطي في الدر المنثور لكن بلفظ (وتلاوته للقرآن) بدلاً من (وصنيعه للخير) (١/٢٧٤)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير (ص ٧٨٥) برقم: (٥٤٣٨).

(٢٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٦٦-٢/١٦٧).

(٣٦) انظر: معالم التنزيل (١/١٢٨)، وزاد المسير (ص ٧٨)

(٤٦) انظر: تفسير الطبري (٢/٦٩٥)، ومعالم التنزيل (١/١٢٨-١٢٩)، وتفسير ابن كثير (١/٤٦٩).

(٥٦) انظر: تفسير الحسن البصري (١/١١٨).

(٦٦) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان (١/١٥٠).

(٧٦) انظر: تفسير الطبري (٢/٦٩٥).

(٨٦) انظر: بحر العلوم (١/١٦٨).

(٩٦) انظر: الكشاف (١/٢٠٦).

(١٠٦) انظر: روح المعاني (١/٤١٧).

إنه من الذكر بالثناء والمدح من الله في الملاء الأعلى، ومن العبد هو ذكره بالتسبيح، والتحميد، والدعاء، ونحوه.

قال به: الحسن في رواية (١٦)، والسدي (٢٦)، والربيع بن أنس (٣٦)، واختاره السمعاني (٤٦)، وابن رجب الحنبلي (٥٦).

ويشهد لهذا القول ما رواه البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "يقول الله تعالى: أنا

عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني فإن ذكرني في نفسه، ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم" (٦٦).

القول الثالث:

إن المراد بها، أي: كما أنعمت عليكم بالرسالة فاذكروني بتوحيدي، وتصديق نبيي.

قال به: الزجاج (٧٦).

القول الرابع:

(١٦) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (١/٢٦٠).

(٢٦) انظر: المحرر الوجيز (ص ١٤٥)، والدر المنثور (١/٢٧٤).

(٣٦) انظر: تفسير الطبري (٢/٦٩٥).

(٤٦) انظر: تفسير السمعاني (١/١٥٥).

(٥٦) انظر: تفسير ابن رجب (١/١٢٨).

(٦٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (ويحذرکم الله نفسه)، ح ٧٤٠٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٦١٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب الحث على ذكر الله تعالى، ح ٢٦٧٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ١١٤٥).

(٧٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/٢٢٨).

إن جميع الأقوال محتملة، قال الجصاص: "واللفظ محتمل لهذه المعاني، وجميعها مراد لله تعالى، لشمول اللفظ واحتماله إياه ... وذكر الله تعالى لما كان المعنى فيه طاعته، والطاعة تارة بالذكر باللسان، وتارة بالعمل بالجوارح، وتارة باعتقاد القلب، وتارة بالفكر في دلائله وحججه، وتارة في عظمته، وتارة بدعائه ومسألته، جاز إرادة الجميع بلفظ واحد كلفظ الطاعة نفسها، وجاز أن يراد بها جميع الطاعات على اختلافها إذا ورد الأمر بها مطلقاً نحو قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ... } الآية، النساء: ٥٩ وكل المعصية يجوز أن يتناول جميعها لفظ النهي، فقوله: { فَادْكُرُونِي } قد تضمن الأمر بسائر وجوه الذكر، منها سائر وجوه طاعته، وهو أعم الذكر، ومنها ذكره باللسان على وجه التعظيم والثناء عليه، والذكر على وجه الشكر والاعتراف بنعمه، ومنها ذكره بدعاء الناس إليه، والتنبية على دلائله وحججه ووحدانيته وحكمته، وذكره بالفكر في دلائله وآياته وقدرته وعظمته، وهذا أفضل الذكر، وسائر وجوه الذكر مبنية عليه وتابعة له، وبه يصح معناها لأن اليقين والطمأنينة به تكون، قال الله تعالى: { أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ } الرعد: ٢٨ (١٦). فتبين أن قول ابن خويز منداد هو أحد الأقوال المحتملة للفظ، ولا يقصد به قصره عليه. والله أعلم.

(١٦) أحكام القرآن (١/١١٢ - ١١٣).

١٧ - 17 - 11 البقرة 173

قال تعالى: { إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ } البقرة: ١٧٣.

١١/١٠ - قال ابن خويز منداد عند قوله تعالى (والدم):

"وأما الدم فمحرم ما لم تعم به البلوى، ومعفو عما تعم به البلوى، والذي يعم به البلوى، هو: الدم في اللحم وعروقه، ويسيره في البدن والثوب يصلي فيه، وإنما قلنا ذلك لأن الله تعالى قال: { حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ } الآية، المائدة: ٣. وقال في موضع آخر: { قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا } الأنعام: ١٤٥، فحرم المسفوح من الدم. وقد روت عائشة - رضي الله عنها - قالت: "كنا نطبخ البرمة" (١٦) على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تعلوها الصفرة من الدم فناكل ولا ننكره" (٢٦) لأن التحفظ من هذا إصر، وفيه مشقة، والإصر والمشقة في الدين موضوع، وهذا أصل في الشرع أن كل ما حُرِّجَت الأمة في أداء العبادة فيه، وثقل عليها، سقطت العبادة عنها فيه، ألا ترى أن المضطرب يأكل الميتة، وأن المريض يفطر ويقيم، في نحو ذلك" (٣٦).

الدراسة:

بين ابن خويز منداد أن المراد بالدم المحرم في الآية، هو: الدم المسفوح (٤٦)،

(١٦)

(١) البرمة: هي القدر مطلقاً، وجمعها برام، وهي في الأصل المتخذة من الحجر المعروف بالحجاز واليمن. انظر: النهاية لابن الأثير (ص ٧٤) مادة: (برم).

(٢٠) أخرجه الطبري بمعناه في تفسيره (٩/٦٣٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/١٤٠٧).

(٣٠) الجامع لأحكام القرآن (٢/٢١٧).

(٤٠) الدم المسفوح: هو المصبوب، أي الدم المسال المهراق، يقال منه: سفحت دمه: أي أرقته، أسفحه سفحاً، فهو دم مسفوح، كما قال عبيد بن الأبرص:
إذا ما عادته منها نساء... سفحن الدمع من بعد الرنين

يعني: صبين وأسلن الدمع. انظر: تفسير الطبري (٩/٦٣٣)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/٣٠٠).

وهذا مما أجمع عليه أهل العلم عموماً، والمفسرون منهم خصوصاً، وحكى الإجماع غير واحد من المفسرين، منهم:

الطبري (١٠)، والجصاص (٢٠)، وابن عطية (٣٠)، وابن العربي (٤٠)، والقرطبي (٥٠)، وأبو حيان (٦٠)، والشوكاني (٧٠).
وأجمع العلماء على أن إطلاق تحريم الدم في آية البقرة، مقيد في آية الأنعام بالمسفوح، عند قوله تعالى: { قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا } الآية، الأنعام: ١٤٥.

قال القرطبي: "ذكر الله سبحانه وتعالى الدم هاهنا مطلقاً، وقيد في الأنعام بقوله: (مسفوحاً) وحمل العلماء هاهنا المطلق على المقيد إجماعاً، فالدم هنا يراد به المسفوح لأن ما خالط اللحم فغير محرم بإجماع، وكذلك الكبد والطحال مجمع عليه" (٨٠).
وقد جاءت أدلة مبيحة لما سوى الدم المسفوح من ذلك:

١- ما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت: (كنا نطبخ البرمة من اللحم على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تعلوها الصفرة فناكل ولا ننكره) (٩٠).

قال الطبري: "وفي اشتراطه جل ثناؤه في الدم عند إعلامه عباده تحريمه إياه؛ المسفوح منه دون غيره، الدليل الواضح أن ما لم يكن منه مسفوحاً، فخلال غير نجس". ثم أورد أثراً عن عكرمة قال عند قوله تعالى: { أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا } : "لو لا هذه الآية لتتبع المسلمون عروق اللحم كما تتبعها اليهود" (١٠٠).

(١٠٠) انظر: تفسير الطبري (٨/٥٤).

(٢٠) انظر: أحكام القرآن، له (١/١٥٠).

(٣٠) انظر: المحرر الوجيز (ص ١٥٤).

(٤٠) انظر: أحكام القرآن، له (١/٨٦).

(٥٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٢١٨).

(٦٠) انظر: البحر المحيط (١/٦٩٣).

(٧٠) نقل الشوكاني حكاية القرطبي للإجماع، مقرأً له. انظر: فتح القدير (١/٣١٣).

(٨٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٢١٨).

(٩٠) سبق تخريجه.

(١٠٠) (١٠) انظر: تفسير الطبري (٩/٦٣٣ - ٦٣٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقد ثبت أنهم كانوا يضعون اللحم بالقدر فيبقى الدم في الماء خطوطاً وهذا لا أعلم بين العلماء خلافاً في العفو فيه. وأنه لا ينجس باتفاقهم" (١٠٠).

فدل الحديث على إباحة ما بقي في العروق ونحوها مما خالط اللحم.

٢- ومما يدل على إباحة غير الدم المسفوح، ما جاء في الكبد والطحال، فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "أحل لنا ميتتان، ودمان، فأما الميتتان فالسمك والجراد، وأما الدمان فالكبد والطحال" (٢٠).

فتبين بذلك أن ابن خويز منداد وافق الإجماع في هذه المسألة.

... .. والله أعلم.

(١٦) انظر: مجموع الفتاوى (٢١/٥٢٤).

(٢٦) رواه أحمد في مسنده (٢/٩٧)، موقوفاً على ابن عمر، وابن ماجه في سننه، كتاب الأطعمة، باب الكبد والطحال، ح ٣٣١٤ مرفوعاً. ورجح ابن كثير في تفسيره (٣/١٥). وقفه، وقال: "قال الحافظ أبو زرعة الرازي: وهو أصح" بينما صح رفعه الألباني - رحمه الله - في صحيح ابن ماجه، برقم: (٣٣٧٧) (٣/١٢٩). قال ابن حجر: "نعم، الرواية الموقوفة التي صحها أبو حاتم، وغيره، هي في حكم المرفوع لأن قول الصحابي: أحل لنا، وحرّم علينا كذا، ومثل قوله: أمرنا بكذا ونهينا عن كذا، فيحصل الاستدلال بهذه الرواية لأنها بمعنى المرفوع، والله أعلم". انظر: تلخيص الحبير (١/١٦١-١٦٢).

١٨ 18- 12 مسألة البقرة 184

قال تعالى: { أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١٨٤) } البقرة : ١٨٤.

١٢/١١ - قال ابن خويز منداد: "اختلفت الرواية عن مالك في المرض المبيح للفطر، فقال مرة: هو خوف التلف من الصيام، وقال مرة: شدة المرض والزيادة فيه والمشقة الفادحة، وهذا صحيح مذهبه، وهو مقتضى الظاهر، لأنه لم يخص مرضاً من مرض فهو مباح في كل مرض، إلا ما خصه الدليل (١٦) من الصداق والحمل والمرض اليسير الذي لا كلفة معه في الصيام" (٢٦).

الدراسة:

يؤخذ مما ذكره ابن خويز منداد أنه يرجح أن المريض الذي يخاف من زيادة مرضه أو شدته، يباح له الفطر، وأما المرض الذي لا كلفة معه في الصيام لا يباح له الفطر، وهذا هو الصحيح والمشهور عن الإمام مالك (٣٦)، وعليه الجمهور (٤٦). فسأدرس هذا القول من خلال بيان أقوال أهل العلم في مسألة حد المرض المبيح للفطر، ثم أبين الراجح منها.

أقوال أهل العلم في حد المرض المبيح للفطر:

(١٦)

(١) لا أدري ماذا يقصد بالدليل، ولم أقف على نص على ما ذكره، ولعله أراد به دليل الإجماع، ممن حكاه ولم يعتد بخالفة من خالف، كالجصاص (١/٢١٢)، وبهذا الدليل استدل الطوفي أيضاً على هذه المسألة. انظر: الإشارات الإلهية في المباحث الأصولية (١/٣١٨).

(٢٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٢٧٢).

(٣٦) انظر: مرويات الإمام مالك في التفسير (ص ٢٤).

(٤٦) انظر: المغني (٤/٤٠٣)، وروضة الطالبين للنووي (٢/٣٦٩)، وحاشية الدسوقي (١/٥٣٥)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٢٧٢)، وفتح القدير للشوكاني (١/٣٣٠).

أجمع أهل العلم على إباحة الفطر للمريض في الجملة، والأصل فيه قوله تعالى: { فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ } البقرة: ١٨٤ (١٦).

ثم اختلفوا في بيان حد المرض المبيح للفطر:

١ - فقيل: إنه المرض الذي يخاف صاحبه من التلف، أو شدة المرض، أو زيادته.

قال به: الجمهور، منهم: الإمام مالك، والشافعي (٢٦)، وأحمد (٣٦)، واختاره الطبري (٤٦)، والجصاص (٥٦)، الكيا الهراسي (٦٦)، وابن العربي (٧٦)، وابن الجوزي (٨٦).

وقال ابن عطية: "هذا مذهب حذاق أصحاب مالك، وبه يناظرون" (٩٠).

٢- وقيل: إنه المرض الذي لا يطيق صاحبه معه القيام لصلاته.

قال به: الحسن (١٠٠)، وإبراهيم النخعي (١١٠).

ويمكن أن يدخل هذا القول في القول الأول إلا أن الأول أعم.

٣- وقيل: إنه كل مرض يسمى مرضاً فإنه يبيح الفطر، ولو لم يضر صاحبه الصيام.

قال به: ابن سيرين (١٢٠)، وعطاء، والبخاري (١٣٠)، واختاره القرطبي (١٤٠).

القول الرابع:

ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب، لأسباب:

١- قال ابن جرير: "وأما من كان الصوم غير جاهده، فهو بمعنى الصحيح الذي يطيق الصوم فعليه أداء فرضه" (١٥٠) ولأنه أبرأ للذمة.

(١٠٠) انظر: المغني (٤/٤٠٣).

(٢٠٠) انظر: أحكام القرآن للشافعي (١/١٠٩).

(٣٠٠) انظر: المغني (٤/٤٠٣).

(٤٠٠) انظر: تفسير الطبري (٢/١٨٠).

(٥٠٠) انظر: أحكام القرآن، له (١/٢١٢-٢١٣).

(٦٠٠) انظر: أحكام القرآن، له (١/٦٢).

(٧٠٠) انظر: أحكام القرآن، له (١/١١٢).

(٨٠٠) انظر: زاد المسير (ص ٨٩).

(٩٠٠) المحرر الوجيز (ص ١٦٢).

(١٠٠٠) انظر: تفسير الحسن (١/١٣١).

(١١٠٠) انظر: تفسير الطبري (٢/١٨٠)، المحرر الوجيز (ص ١٦٢).

(١٢٠٠) انظر: فتح الباري (٨/٢٢٥).

(١٣٠٠) انظر: تفسير الطبري (٢/١٨٠)، المحرر الوجيز (ص ١٦٢)، وفتح الباري (٨/٢٢٥).

(١٤٠٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٢٧٣).

(١٥٠٠) انظر: تفسير الطبري (٢/١٨٠) والمغني (٤/٤٠٤).

٢- أن المرض لا ضابط له، فإن الأمراض تختلف، منها ما يضر صاحبه الصوم، ومنها ما لا أثر للصوم فيه، كوجع الضرس، وجرح

في الأصبع، والدمل، والقرحة اليسيرة، والجرب، وأشبه ذلك، فلم يصلح المرض ضابطاً، وأمكن اعتبار الحكمة، وهو ما يخاف منه

الضرر فوجب اعتباره بذلك (١٠٠). وقد روى ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى (٢٠٠) قال: ثنا أصحاب رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - ثم ذكر الأثر وفيه: "فأما المريض فرخص لمن اشتد عليه أن يفطر (٣٠٠)" فهذا الأثر يشهد لاشتراط المشقة والضرر مع

الصوم للمريض ليفطر.

(١٠٠٠) انظر: المغني (٤/٤٠٤).

(٢٠٠٠) عبد الرحمن بن أبي ليلى هو: أبو عيسى الأنصاري، الكوفي، الفقيه، الإمام العلامة، الحافظ، قال عنه العجلي: "كان فقيهاً صدوقاً

صاحب سنة، جازئ الحديث قارئاً عالماً بالقرآن قرأ على حمزة"، قتل بوقعة الجحيم سنة ٨٢ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٤/٢٦٢)،

وطبقات المفسرين للداودي (١/٢٧٥).

(٣٠٠٠) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (١/٣٠٦).

٣- قال الجصاص: "ويدل على أن الرخصة في الإفطار للمريض متعلقة بخوف الضرر، ما روى أنس بن مالك القشيري عن النبي -

صلى الله عليه وسلم -: (إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة، والصوم وعن الحامل والمرضع) (١٠٠) ومعلوم أن رخصتهما موقوفة

على خوف الضرر على نفسيهما، أو على ولديهما، فدل ذلك على أنَّ جواز الإفطار في مثله، متعلق بخوف الضرر إذ الحامل والمرضع صحيحتان لا مرض بهما، وأبيح لهما الإفطار لأجل الضرر (٢٠).

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله -: "وهو مذهب الجمهور، لأنه لا وجه لإباحة الفطر بمرض لا يشق معه الصوم، أو لا يتأخر معه البرء" (٣٠).

فتبين أن ابن خويز منداد وافق الجمهور في هذه المسألة، وهو القول الصواب. والله أعلم.

(١٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصيام، باب اختيار الفطر، ح ٢٤٠٨. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٤٠١)، والترمذي في سننه، كتاب الصوم، باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للحبلى والمرضع، ح ٧١٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٧١٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصيام، باب ما جاء في الإفطار للحامل والمرضع، ح ١٦٦٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٥٧٦)، كلهم عن أنس بن مالك الكعبي القشيري، قال الترمذي: "حديث أنس بن مالك الكعبي حديث حسن"، وقال الألباني: "حسن صحيح". انظر: صحيح الترمذي (١/٣٨٢) برقم: (٧١٥).

(٢٠) أحكام القرآن (١/٢١٣).

(٣٠) تفسير القرآن الكريم لابن عثيمين، سورة البقرة (٢/٣٢٥).

١٩ 19- 13 مسألة 3 البقرة 189

قال تعالى: * { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتَى الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } (البقرة: ١٨٩).
١٣/١٢ - قال ابن خويز منداد:

"إذا أشكل ما هو بر وقربة بما ليس هو بر وقربة؛ أن ينظر في ذلك العمل، فإن كان له نظير في الفرائض والسنن فيجوز أن يكون، وإن لم يكن فليس ببر ولا قربة، وبذلك جاءت الآثار عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وذكر حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "بينما رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يخطب، إذا هو برجل قائم في الشمس فسأل عنه، فقالوا: هو أبو إسرائيل (١٦)، نذر أن يقوم ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: "مروه فليتكلم، وليستظل، وليقعد، وليتم صومه" (٢٠) فأبطل النبي - صلى الله عليه وسلم - ما كان غير قربة مما لا أصل له في شريعته، وصح ما كان قربة مما له نظير في الفرائض والسنن" (٣٠).

الدراسة:

(١٦) أبو إسرائيل: هو صحابي قرشي عامري، اختلف في اسمه، فقيل: يُسير - بالسین المهملة -، وقيل: قُشير - بقاف وشين معجمة -، وقيل غير ذلك، ولا يشاركه أحد في كنيته من الصحابة، ولم أقف على ترجمة وافية له. انظر: أسد الغابة (٦/١١)، والاستيعاب (٦/١٥٩٦)، وفتح الباري (١١/٧١٨-٧١٩).

(٢٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب النذر فيما لا يملك وفي معصية، ح ٦٧٠٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ٥٦٠).

(٣٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٣٤٤).

بين ابن خويز منداد أن الآية فيها تنبيه إلى أنه على الإنسان أن يأتي البر من وجهه الذي أمر الله به، وأن الأعمال التي تكون مترددة بين المشروع وغير المشروع؛ ينظر فيها هل لها أصل مناظر في الشرع أم لا؟ فإن كان لها أصل، ألحق هذا العمل من البر والقربة بأصله

فيكون براً وقرية، والا فلا، لأن القرب أمور توقيفية فلا بد أن تستند إلى أثر من الكتاب أو السنة، وما ذكره ابن خوزير منداد هو أحد الأقوال في تفسير الآية.

وسأدرس هذا القول من خلال مسألتين:

الأولى: أقوال المفسرين في معنى الآية.

الثانية: هل العبادات توقيفية أم اجتهادية؟

المسألة الأولى:

أقوال المفسرين في تفسير الآية:

اختلف المفسرون في تفسير الآية على أقوال:

القول الأول:

إن المراد بالبيوت الحقيقة، وأن الإتيان هو المجيء إليها، والمعنى: أن الله أنزل هذه الآية راداً على من جعل إتيان البيوت من ظهورها براً، أمراً بإتيان البيوت من أبوابها. وقد استدلت أصحاب هذا القول بما روي في أسباب نزول هذه الآية، ومن أصح ما روي الآتي:

ما رواه البخاري عن البراء (١٦) - رضي الله عنه - قال: "نزلت هذه الآية فينا، كانت الأنصار إذا حجوا فجاءوا لم يدخلوا من قبل أبواب بيوتهم ولكن من ظهورها، فجاء رجل من الأنصار فدخل من قبل بابه فكأنه غير بذلك، فنزلت: { وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ... } (٢٦)." .

وفي رواية عن البراء - رضي الله عنه - قال: كانوا إذا أحرموا في الجاهلية أتوا البيوت من ظهورها فأنزل الله: { وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ... } (٣٦)." .

قال به: الطبري (٤٦)، ورجحه: ابن العربي (٥٦)، والقرطبي (٦٦)، وابن عاشور (٧٦)." .

القول الثاني:

(١٦) البراء هو: ابن ع (٩) بن الحارث بن عدي، أبو عمارة الأنصاري الحارثي، المدني، له ولأبيه صحبة، نزيل الكوفة، من فقهاء الصحابة، استصغره النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم بدر فردده فلم يشهدا، غزا مع النبي - صلى الله عليه وسلم - أربع عشرة غزوة، توفي سنة ٧١ هـ، عن بضع وثمانين سنة. انظر: الإصابة (١/٤١١)، وسير أعلام النبلاء (٣/١٩٤)." .

(٢٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب العمرة، باب قول الله تعالى: (وأأتوا البيوت من أبوابها)، ح ١٨٠٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٤١)." .

(٣٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب (وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها ...) ح ٤٥١٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٧٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب التفسير، باب تفسير آيات متفرقة، ح ٣٠٢٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٢٠١) =

(٤٦) انظر: تفسير الطبري (٣/٢٨٨)

(٥٦) انظر: أحكام القرآن، له (١/١٤٣).

(٦٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٣٤٤)." .

(٧٦) انظر: التحرير والتنوير (٢/١٩٨)." .

إنه عني بالبيوت النساء، سميت بيوتاً للإيواء إليهن كالإيواء إلى البيوت، ومعناه: لا تأتوا النساء من حيث لا يحل من ظهورهن وأتوهن من حيث يحل من قبلهن.

قال به: ابن زيد (١٦)." .

وقد نوقش هذا القول بالآتي:

قال ابن عطية: "كون الآية مثل في جماع النساء بعيد يغير نمط الكلام" (٢٦)." .

وقال ابن العربي: "أما القول، إن المراد بها النساء، فهو تأويل بعيد لا يصار إليه إلا بدليل فلم يوجد، ولا دعت إليه حاجة" (٣٦)." .

القول الثالث:

إن الآية خرجت مخرج التنبيه من الله - تعالى - على أن يأتوا البر من وجهه، وهو الوجه الذي أمر الله - تعالى - به فذكر إتيان البيوت من أبوابها مثلاً، يشير به إلى أن نأتي الأمور مأتاها الذي ندبنا الله إليه (٤-). وهذا ما يفيد ما ذكره ابن خويز مندداً. القول الرابع:

يمكن حمل الآية على القول بأنها البيوت حقيقة، وأنها تنبيه على إتيان الأمور من وجهها الشرعي لتكون براً. قال ابن سعدي: "كان الأنصار وغيرهم من العرب إذا أحرما لم يدخلوا البيوت من أبوابها تعبداً بذلك وظناً أنه بر، فأخبر تعالى أنه ليس من البر، لأن الله تعالى لم يشرعه لهم وكل من تعبد بعبادة لم يشرعها الله ولا رسوله - صلى الله عليه وسلم - فهو متعبد ببدعة، وأمرهم أن يأتوا البيوت من أبوابها لما فيه من السهولة عليهم التي هي قاعدة من قواعد الشرع" (٥-). وقال ابن العربي: "وحقيقة هذه الآية البيوت المعروفة بدليل ما روي من سبب نزولها من طرق متعددة ... فحقق أنها المراد بالآية ثم ركب من الأمثال ما يحمله اللفظ، ويقرب ولا يعارضه شيء" (٦-).

المسألة الثانية:

هل العبادات توقيفية أم اجتهادية؟

(١-) انظر: النكت والعيون (١/٢٥٠).

(٢-) المحرر الوجيز (ص ١٦٩).

(٣-) أحكام القرآن (١/١٤٣).

(٤-) انظر: النكت والعيون (١/٢٥٠).

(٥-) تفسير السعدي (١/١٤١).

(٦-) أحكام القرآن، له (١/١٤٣).

في هذه الآية تقرير وبيان بأن ما لم يشرعه الله قربة ولا ندب إليه لا يصير قربة، إذ الأصل في العبادات التوقيف فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله (١-).

وقد بين ابن خويز مندداً ذلك في قوله:

"إذا أشكل ما هو بر وقربة بما ليس هو بر وقربة أن ينظر في ذلك العمل، فإن كان له نظير في الفرائض والسنن فيجوز أن يكون، وإن لم يكن فليس ببر ولا قربة، وبذلك جاءت الآثار عن النبي - صلى الله عليه وسلم - " إلى آخر ما ذكره.

إذ العبادة مناطة بأصلين عظيمين وهما من مقتضى شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وقد ذكرهما شيخ الإسلام ابن تيمية فقال:

"والعبادة، والطاعة، والاستقامة، ولزوم الصراط المستقيم، ونحو ذلك من الأسماء مقصودها واحد، ولها أصلان:

أحدهما: أن لا يعبد إلا الله.

الثاني: أن لا يعبد إلا بما أمر وشرع، لا يعبد بغير ذلك من الأهواء والظنون والبدع.

قال تعالى: { فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا } (١١٠) { الكهف: ١١٠ } (٢-).

فالأصل المستقر الذي عليه أهل العلم، أن الأصل في العبادات أنه لا يشرع منها إلا ما شرعه الله ورسوله، فهي مبنية على التوقيف (٣-)، فكل عبادة لا تستند إلى كتاب أو سنة فهي بدعة ضلالة، وإن استند صاحبها واستمسك بأدلة يظنها أدلة وهي عند الراشدين كبيت العنكبوت (٤-).

(١-) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية (٢/٥٨٥)، والقواعد النورانية الفقهية، له (ص ٧٩).

(٢-) العبودية (ص ٥٧) بشرح الشيخ: عبد العزيز الراجحي - حفظه الله -.

(٣٠) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٢٦٥)، ومجموع الفتاوى (١٩/٩)، وإعلام الموقعين (٣/١٠٧)، ورسالة في القواعد الفقهية لابن سعدي (ص ٧٢).

(٤٠) انظر: قواعد معرفة البدع لمحمد الجيزاني (ص ٦٩).

قال الشاطبي (١٠): "وبذلك كله تعلم من قصد الشارع أنه لم يكل شيئاً من التعبدات إلى آراء العباد، فلم يبق إلا الوقوف عند ما حده، والزيادة عليه بدعة، كما أن النقصان منه بدعة" (٢٠).

(١٠) الشاطبي هو: إبراهيم بن موسى بن محمد، أبو إسحاق اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، من علماء المالكية، كان إماماً محققاً أصولياً مفسراً فقيهاً، له استنباطات جلية، وفوائد لطيفة، وأبحاث شريفة، مع الصلاح والعفة والورع واتباع السنة واجتناب البدع، وكان له القدم الراسخ في سائر الفنون، من تصانيفه: الموافقات في أصول الفقه، والاعتصام، والمجالس شرح به كتاب البيوع في صحيح البخاري، توفي في شعبان سنة ٧٩٠ هـ. انظر: شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (ص ٢٣١)، والأعلام للزركلي (١/٧٥).

(٢٠) الاعتصام للشاطبي (٣/٥٨) تحقيق: مشهور آل سلمان.

وقال ابن تيمية: "ولهذا قال الفقهاء: العبادات مبناها على التوقيف كما في الصحيحين عن عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قبل الحجر الأسود وقال: "والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقبلك لما قبلتك" (١٠) والله - سبحانه - أمرنا باتباع الرسول - صلى الله عليه وسلم -، وطاعته وموالاته، ومحبته، وأن يكون الله ورسوله أحب إلينا مما سواهما، وضمن لنا بطاعته ومحبته، محبة الله وكرامته فقال تعالى: { قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ } (٣١) قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ (٣٢) { آل عمران: ٣١. ولا ينبغي لأحد أن يخرج في هذا عما تضمنت به السنة، وجاءت به الشريعة، ودل عليه الكتاب والسنة، وكان عليه سلف الأمة، وما علمه قال به، وما لم يعلمه أمسك عنه، ولا يقفو ما ليس له به علم، ولا يقول على الله ما لم يعلم فإن الله قد حرم ذلك كله" (٢٠).

وقال ابن القيم: "لا واجب إلا ما أوجبه الله، ولا حرام إلا ما حرمه الله، ولا دين إلا ما شرعه الله، فالأصل في العبادات البطلان حتى يقوم دليل على الأمر" (٣٠).

فتبين من هذه النقول أنه لا يجوز أن يعبد الله إلا بما شرع، وأن كل بدعة في الدين فهي محرمة وضلالة، وجاءت أدلة كثيرة تدل على ذلك في الكتاب والسنة:

(١٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب ما ذكر في الحجر الأسود، ح ١٥٩٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٢٦)،

ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف ح ١٢٧٠. موسوعة الحديث الشريف (ص ٨٨٩).

(٢٠) مجموع الفتاوى (١/٣٣٤).

(٣٠) إعلام الموقعين (٣/١٠٧).

فن الكتاب قوله تعالى: { قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ } (٣١) قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ (٣٢) { آل عمران: ٣١-٣٢.

قال ابن كثير: "هذه الآية الكريمة حاكمة على كل من ادعى محبة الله، وليس هو على الطريقة الحمدية، فإنه كاذب في دعواه في نفس الأمر، حتى يتبع الشرع الحمدي، والدين النبوي في جميع أقواله وأفعاله وأحواله، كما ثبت في الصحيح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" (١٠) (٢٠).

فالحجة الصحيحة تقتضي المتابعة والموافقة لما يحبه الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم -.

وقوله تعالى: { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } النور: ٦٣.

(١٦) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، ح ١٧١٨. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٨٣).

(٢٦) تفسير ابن كثير (٢/٣٢).

قال ابن كثير: "قوله: { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ } أي: عن أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وهو سبيله، ومنهاجه، وطريقته، وسنته، وشريعته، فتوزن الأقوال والأعمال، بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قبل، وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعله، كائناً ما كان كما ثبت في الصحيحين وغيرهما، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" (١٦)، أي: فليحذر وليخش من خالف شريعة الرسول - صلى الله عليه وسلم - باطناً وظاهراً، { أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ } أي: في قلوبهم من كفر أو نفاق أو بدعة، { أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } أي: في الدنيا، بقتل، أو حد، أو حبس، أو نحو ذلك" (٢٦). وغير هذه الآيات كثير.

وأما من السنة:

١- حديث أبي إسرائيل الذي أورده ابن خزيمة مندد، حين نذر أن يقوم، ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - "مروه فليتكلم، وليستظل، وليقعد، وليتم صومه" (٣٦)، فهذا الرجل خص عبادة بغير ما خصها به الشارع، وأطلق ما قيده الشارع، والقاعدة أن كل عبادة وردت في الشرع على صفة مقيدة، فتغيير هذه الصفة بدعة (٤٦).

(١٦) روى البخاري نحوه وهو قوله - صلى الله عليه وسلم -: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد)، في كتاب الصلح، باب إذا اصطالحوا على صلح جور فالصلح مردود، ح ٢٦٩٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢١٤)، ولم أجد اللفظ الذي ذكره ابن كثير عند البخاري، وإنما هو عند مسلم وسبق تخريجه قريباً.

(٢٦) تفسير ابن كثير (٩٠٠-٦/٨٩).

(٣٦) سبق تخريجه. (ص ١٥٠).

(٤٦) انظر: الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع لجلال الدين السيوطي (ص ١٥٣) تحقيق: مشهور آل سلمان، وقواعد معرفة البدع لمحمد الجيزاني (ص ١١٠).

قال ابن رجب: "وليس ما كان قرابة في عبادة يكون قرابة في غيرها مطلقاً، فقد رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلاً قائماً في الشمس .." وذكر الحديث ثم قال: "فلم يجعل قيامه وبروزه للشمس قرابة يوفي بنذرهما ... مع أن القيام عبادة في موضع آخر، كالصلاة والآذان والدعاء بعرفة، والبروز للشمس قرابة للمحرم (١٦)، فدل على أنه ليس كل ما كان قرابة في موطن يكون قرابة في كل المواطن، وإنما يتبع في ذلك ما وردت به الشريعة في مواضعها" (٢٦).

وقال ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: "فيه أن كل شيء يتأذى به الإنسان ولو مآلاً مما لم يرد بمشروعيته كتاب أو سنة، كالمشي حافياً والجلوس في الشمس ليس هو من طاعة الله فلا ينعقد به النذر، فإنه أمر أبا إسرائيل بإتمام الصوم دون غيره وهو محمول على أنه علم أنه لا يشق عليه، وأمره أن يقعد ويتكلم ويستظل" (٣٦).

٢- حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" (٤٦). قال النووي: "هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع الكلم، فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات" (٥٦).

(١٦) هذه المسألة فيها خلاف، ولعل ابن رجب يرى رأي من قال: أنه يكره الاستئصال في الحمل وما كان في معناه، وممن قال به: ابن عمر، ومالك، وأحمد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأهل المدينة، واحتج الإمام أحمد بأثر عن ابن عمر أنه رأى رجلاً محرمًا على رحل قد رفع ثوباً على عود ويستتر به من الشمس، فقال: أصح لمن أحرمت له، أي: أبرز للشمس. وكان سفيان بن عيينة يقول لا يستظل البتة. انظر: المغني (٥/١٣٠).

(٢٦) جامع العلوم والحكم (١/١٧٨).

(٣-١) فتح الباري (١١/٧١٩).

(٤-١) سبق تحريجه.

(٥-١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٢/٢٤٢).

وقال ابن رجب: "هذا الحديث أصل عظيم من أصول الإسلام، وهو كالميزان للأعمال في ظاهرها، كما أن حديث: "الأعمال بالبنات" (١-١)، ميزان للأعمال في باطنها، فكما أن كل عمل لا يرد به وجه الله - تعالى - فليس لعامله فيه ثواب، فكذلك كل عمل لا يكون عليه أمر الله ورسوله، فهو مردود على عامله، وكل من أحدث في الدين ما لم يأذن به رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فليس من الدين في شيء.. وقوله: "ليس عليه أمرنا" إشارة إلى أن أعمال العاملين كلهم ينبغي أن تكون تحت أحكام الشريعة، وتكون أحكام الشريعة حاکمة عليها بأمرها ونهيها، فمن كان عمله جارياً تحت أحكام الشرع، موافقاً لها، فهو مقبول، ومن كان خارجاً عن ذلك، فهو مردود. والأعمال قسمان:

عبادات، ومعاملات. فأما العبادات فما كان منها خارجاً عن حكم الله ورسوله بالكلية، فهو مردود على عامله، وعامله يدخل تحت قوله: { أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِّيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } (٢١) الشورى: ٢١. فمن تقرب إلى الله بعمل، لم يجعله الله ورسوله قربة إلى الله، فعمله باطل مردود عليه" (٢-١). وقال ابن حجر: "وهذا الحديث معدود من أصول الإسلام، وقاعدة من قواعده، فإن معناه: من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه" (٣-١).

(١-١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ح ١. موسوعة الحديث الشريف (ص ١). ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قوله - صلى الله عليه وسلم - (إنما الأعمال بالنية) وأنه يدخل فيه الغزوة وغيره من الأعمال، ح ١٩٠٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠١٩). (٢-١) جامع العلوم والحكم (١/١٧٧-١٧٨). (٣-١) فتح الباري (٥/٣٧٢).

٣- وحديث العرياض بن سارية (١-١) - رضي الله عنه - وفيه: "وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة" (٢-١).

(١-١) العرياض هو: بن سارية السلمي، يكنى أبا نجيح، من أعيان أهل الصفة، سكن حمص، توفي سنة ٧٥ هـ. انظر: الاستيعاب (٣/١٢٣٨)، وأسد الغابة لابن الأثير (٤/١٩)، وسير أعلام النبلاء (٣/٤١٩).

(٢-١) رواه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، ح ٤٦٠٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٦١) والترمذي في جامعه، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة، ح ٢٦٧٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٩٢١)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، وابن ماجه في سننه، كتاب السنة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ح ٤٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٤٧٩)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (٤٦٠٧)، (٣/١١٨).

قال ابن رجب: "قوله: "وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة" تحذير للأمة من اتباع الأمور المحدثّة المبتدعة، وأكد ذلك بقوله: "كل بدعة ضلالة"، والمراد بالبدعة: ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه (١-١)، فأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه، فليس ببدعة شرعاً... وقوله - صلى الله عليه وسلم -: "كل بدعة ضلالة" من جوامع الكلم لا يخرج عنه شيء، وهو أصل عظيم من أصول الدين، وهو شبيه بقوله: "من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد" (٢-١) فكل من أحدث شيئاً، ونسبه إلى الدين، ولم يكن له أصل من الدين يرجع إليه، فهو ضلالة، والدين بريء منه، وسواء في ذلك مسائل الاعتقادات، أو الأعمال، أو الأقوال الظاهرة والباطنة" (٣-١).

والأحاديث في هذا المقام كثيرة، وقد جاء عن السلف الصالح ما يدل على لزوم اتباع السنة والتحذير من الخروج عنها، روايات كثيرة أقتصر منها على الآتي:

(١٦) أشمل تعريف للبدعة ما ذكره الإمام الشاطبي في كتابه: (الاعتصام) (١/٤٣) قال: "والبدعة طريقة في الدين مخترة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية"، وهناك تعاريف أخرى للنظر فيها وفي الكلام على ما يتعلق بالبدعة، ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، والباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة، والبدع والنهي عنها لابن وضاح القرطبي، وكتاب الحوادث والبدع لأبي بكر محمد الطرطوشي، وجامع العلوم والحكم لابن رجب عند شرح حديث: (من أحدث في أمرنا هذا ...) وحديث: (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة ...)، والأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع لجلال الدين السيوطي، والإبداع في كمال الشرع وخطر الابتداع لابن عثيمين، والحث على اتباع السنة والتحذير من البدع وبيان خطرها لعبد المحسن العباد البدر، وقواعد معرفة البدع لمحمد الجيزاني. وغيرها كثير.

(٢٠) تقدم تخريجه.

(٣٦) جامع العلوم والحكم (١٢٧/٢-١٢٨).

ما روي عن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - قال: "كل عبادة لم يتعبد بها أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلا نتعبدوا بها، فإن الأول لم يدع للآخر مقالاً، فاتقوا الله يا معشر القراء، خذوا طريق من كان قبلكم" (١٦).

وقال ابن مسعود - رضي الله عنه -: "اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم" (٢٦).

وقال شريح (٣٦): "اتبع ولا تبتدع فإنك لن تضل ما أخذت بالأثر" (٤٠).

وبغيرها من الآثار عن الصحابة والسلف الصالح كثير وإنما ذكرت نماذج منها.

فتبين بذلك أن العبادات توقيفية لا يجوز فيها الاجتهاد والرأي، وإنما يتوقف فيها على الوارد، وهذا ما بينه ابن خويز منداد، وهو ما عليه أهل العلم والسنة المحققين قاطبة.

والله أعلم.

(١٦) روى البخاري نحوه في صحيحه، كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ح ٧٢٨٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ٦٠٦). واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/٩٠) تحقيق: سعد الغامدي، وابن وضاح القرطبي في البدع والنهي عنها (ص ١٠، ص ١١)، وذكره السيوطي في الأمر بالاتباع (ص ٦٢).

(٢٦) رواه الدارمي في سننه، باب في كراهية أخذ الرأي (١/٧٤) برقم: (٢٠٩).

(٣٦) شريح هو: ابن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية قاضي الكوفة، أسلم في حياة النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولم يلقه على الصحيح، وانتقل من اليمن زمن الصديق، توفي قيل سنة ٧٨هـ، وقيل سنة ٨٠هـ. انظر: تهذيب الكمال (٣/٣٧٧)، وسير أعلام النبلاء (٤/١٠٠)، والبدية والنهاية لابن كثير (٩/٢٩).

(٤٦) رواه الدارمي في سننه، باب تغير الزمان وما يحدث فيه (١/٧١) برقم: (٢٠٢).

٢٠ 20- 14 لم البقرة 191

قال تعالى: { وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ (١٩١) } البقرة: ١٩١.

١٤/١٣ - قال ابن خويز منداد:

" { وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ } منسوخة، لأن الإجماع قد تقرر بأن عدواً لو استولى على مكة وقال: لأقاتلنكم، وأمنعكم من الحج، ولا أبرح (١٦) من مكة، لوجب قتاله وإن لم يبدأ بالقتال، فمكة وغيرها من البلاد سواء، وإنما قيل فيها: هي حرام تعظيماً لها،

ألا ترى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعث خالد بن الوليد يوم الفتح، وقال: "احصدهم بالسيف حتى تلقاني على الصفا" حتى جاء العباس فقال: يا رسول الله ذهبت قريش فلا قريش بعد اليوم" (٢٦). ألا ترى أنه قال في تعظيمها: "ولا يلتقط لقطتها إلا منشد" (٣٦) واللقطة بها وبغيرها سواء، ويجوز أن تكون منسوخة بقوله: (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة) البقرة: ١٩٣ (٤٦).

الدراسة:

اختار ابن خويزمنداد القول بأن الآية منسوخة، وقد اختلف العلماء فيها: هل هي محكمة أم منسوخة؟ على قولين:

(١٦)

(١) يَرِحَ الرجل يَرِحَ بَرَّاحًا: إذا رام من موضعه، ويقال ما برحت أفعل كذا، بمعنى ما زلت، وقال الله عز وجل: (لن نبرح عليه عاكفين) أي: لن نزال. انظر: معجم تهذيب اللغة، مادة: (برح) (١/٣٠٢).
(٢) هذا بعض حديث رواه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد، باب فتح مكة، ح ١٧٨٠. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٩٥) إلا أنه ذكر أبا سفيان بدل العباس.
(٣) رواه أبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب تحريم مكة، ح ٢٠١٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٣٧١) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١/٥٦٥) برقم (٢٠١٧).
(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٣٤٩).

القول الأول:

إن الآية منسوخة.

قال به: قتادة، والربيع بن أنس، وعبد الرحمن بن زيد (١٦)، ونسب ابن عطية هذا القول إلى الجمهور (٢٦)، واختاره: ابن جرير (٣٦)، وابن خويزمنداد، والبغوي (٤٦). ولكن اختلفوا في النسخ ما هو؟

١- ف قيل: إن الآية نسخت بقوله تعالى: { وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ } البقرة: ١٩٣. قال بذلك: الربيع بن أنس، وعبد الرحمن بن زيد (٥٦)، وجوز هذا ابن خويزمنداد.

٢- وقيل نسخت بقوله تعالى: (فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) التوبة: ٥.

واحتجوا بأن براءة نزلت بعد سورة البقرة بسنين.

قال بذلك قتادة (٦٦)، وأبو جعفر النحاس (٧٦).

ومما استدلوا به على نسخها ما روي في الصحيحين (٨٦) عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه دخل مكة وعليه المغفر، ف قيل: إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال: (اقتلوه).

القول الثاني:

إن الآية محكمة.

قال به: مجاهد (٩٦)، وطاووس (١٠٦)،

(١٦) انظر: تفسير الطبري (٢٩٥-٣/٢٩٦)، وزاد المسير (ص ٩٥).

(٢٦) انظر: المحرر الوجيز (ص ١٧٠).

(٣٦) انظر: تفسير الطبري (٣/٢٩٨).

(٤٦) انظر: معالم التنزيل (١/١٦٢).

(٥٦) انظر: زاد المسير (ص ٩٥).

(٦٦) انظر: تفسير الطبري (٣/٢٩٨).

(٧٦) انظر: النسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (١/٥٢١).

(٨٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب جزاء الصيد، باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام، ح ١٨٤٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٤٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب النهي عن حمل السلاح بمكة،

ح ١٣٥٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٠٤).

(٩٦) انظر: النكت والعيون (١/٢٥٢).

(١٠٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٣٤٨)، والبحر المحيط لأبي حيان (٢/١١٢). وطاوس هو:

طاوس بن كيسان، أبو عبد الله، الفقيه القدوة أحد أعلام التابعين، سمع من ابن عباس وأبي هريرة وغيرهما، توفي بمكة حاجاً سنة ١٠٦ هـ، وصلى عليه أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/٥٣٧)، وحلية الأولياء (٤/٣)،

ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢/٥٠٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٤/١١٦).

وجماعة من الفقهاء (١٦)، واختاره ابن الجوزي (٢٦).

ومما استدلوا به:

١- ظاهر الآية قال مجاهد: "الآية محكمة ولا يجوز قتال أحد في المسجد الحرام إلا بعد أن يقاتل" (٣٦).

٢- وحديث رواه الشيخان (٤٦) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض، فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار، فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة".

قال ابن الجوزي: "فبين - صلى الله عليه وسلم - أنه خص في تلك الساعة بالإباحة على سبيل التخصيص، لا على وجه النسخ فثبت بذلك حظر القتال في الحرم إلا أن يقاتلوا فيدفعون دفعاً، وهذا أمر مستمر الحكم غير منسوخ" (٥٦).

القول الراجح:

القول بأن الآية محكمة هو الراجح، لأنه هو الذي يقتضيه نص الآية (٦٦)، والنسخ لا بد له من دليل يجب الرجوع إليه (٧٦)، ولا دليل هنا.

وأجيب عن استدلال القائلين بالنسخ بالآتي:

(١٦) انظر: زاد المسير (ص ٩٥).

(٢٦) انظر: نواسخ القرآن لابن الجوزي (ص ١٨١-١٨٤)، وذكره أيضاً في تفسيره: زاد المسير (ص ٩٥).

(٣٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٣٤٨).

(٤٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب جزاء الصيد، باب لا يحل القتال بمكة، ح ١٨٣٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٤٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب تحريم مكة، ح ١٣٥٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٠٣).

(٥٦) انظر: زاد المسير (ص ٩٥).

(٦٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٣٤٨).

(٧٦) انظر: أضواء البيان (٦/٧٢).

١- إن الجمع بين الآيات التي قالوا إنها ناسخة، وقوله: { وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ } البقرة: ١٩١. ممكن ببناء العام على الخاص، فيقتل المشرك حيث وجد إلا بالحرم. ومما يؤيد ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم -: "وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار" (١٦)، وأيضاً يؤيده القاعدة الأصولية التي تقول: "إذا وقع التعارض بين احتمال النسخ واحتمال التخصيص، فالتخصيص أولى" (٣٦) فأمكن بذلك الجمع بين الآيات، قال أبو جعفر النحاس: "إذا أمكن العمل بالآيتين فلا معنى للقول بالنسخ" (٤٦).

٢- وأما احتجاجهم بقتل ابن خطل، وهو متعلق بأستار الكعبة فيجانب عنه بأنه وقع في تلك الساعة التي أحل الله لرسوله - صلى الله عليه وسلم - (٥٦) بدليل أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال: (فإن أحد ترخص لقتال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فقولوا له: إن الله أذن لرسوله - صلى الله عليه وسلم - ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي ساعة من نهار، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب) (٦٦).

فدل ذلك على أن حكم الآية باق غير منسوخ، لأنه لا يصح دعوى النسخ، في آية من كتاب الله إلا إذا صح التصريح بنسخها، أو انتفى حكمها من كل وجه (٧-)، وهذه الآية لم يصح فيها دليل على نسخها، ولم ينتف حكمها، بل ودلت السنة على بقاء حكم الآية كما سبق بيان ذلك.

فتبين أن قول ابن خويز منداد مرجوح. والله أعلم.

- (١٦) سبق تخريج الحديث.
 (٢٦) انظر: فتح القدير للشوكاني (١/٣٤٦).
 (٣٦) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٢/٢٤٦).
 (٤٦) الناسخ والمنسوخ (٣/١٢).
 (٥٦) انظر: فتح القدير للشوكاني (١/٣٤٦).
 (٦٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب جزاء الصيد، باب لا يعضد شجر الحرم، ح ١٨٣٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٤٣).
 (٧٦) انظر: قواعد الترجيح لحسين الحربي (١/٧١).

٢١ 21- 15 البقرة 195

قال تعالى: { وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ } البقرة: ١٩٥. ١٥/١٤ - قال ابن خويز منداد:

"فأما أن يحمل الرجل على مائة، أو على جملة العسكر، أو جماعة اللصوص والمحاربين، والخواارج، فلذلك حالتان: إن علم أو غلب على ظنه أنه سيقْتَل من حمل عليه وينجو فحسن، وكذلك لو علم وغلب على ظنه أن يُقْتَل؛ ولكن سُنِّي نكايه أو سبيلي أو يؤثر أثراً ينتفع به المسلمون فحائز أيضاً، وقد بلغني أن عسكر المسلمين لما لقي الفرس نفرت خيل المسلمين من الفيلة، فعمد رجل منهم فصنع فيلاً من طين وأتس به فرسه حتى ألفه، فلما أصبح لم ينفر فرسه من الفيل، فحمل على الفيل الذي كان يقدمها، فقتل له: إنه قاتلك، فقال: لا ضير أن أقتل ويُفتح للمسلمين (١٦)،

(١٦)

(١) لم أقف على هذه القصة بالرغم من طول بحثي، وإنما وجدت شيئاً قريباً من ذلك وهو، أن الفرس أشركت معها فيلة في القتال ضد المسلمين، وذلك في معركة القادسية التي وقعت في شوال سنة ١٦ هـ في العراق، وكان أمير المسلمين سعد بن أبي وقاص ورأس الفرس هو رستم، ومعه الجالينوس، وذو الحجاب، فلما رأت خيول المسلمين الفيلة نفرت منها، فلما كان اليوم الثاني وهو يوم أغواث، ابتكر القعقاع بن عمرو طريقة ليخيف بها خيل الفرس، وذلك أنه جال الإبل ويرقعها ثم دفعها على الفرس وكأنها فيلة، فوَلت خيلهم نفاراً من منظرها، فكان تأثيرها عليهم ككثير الفيلة على المسلمين في اليوم الأول. انظر: تاريخ الطبري (٢/٤١٤)، وتاريخ ابن خلدون (٢/٥٣٣)، والعبر للذهبي (١/١٩).

وكذلك يوم اليمامة لما تحصنت بنو حنيفة بالحديقة، قال رجل (١٦) من المسلمين: ضعوني في الحجة (٢٦)، وألقوني إليهم، ففعلوا وقاتلهم وحده وفتح الباب (٣٦).

الدراسة:

بين ابن خويز منداد أن الواحد إذا حمل على العدد الكثير من العدو؛ لفرط شجاعته وقوته، وعلمه بأنه سيؤثر بالعدو وينفع المسلمين، وإن غلب على ظنه أنه سيقْتَل فهذا جائز، فابن خويز منداد حمل معنى التهلكة في الآية، على أنه: إحقام النفس فيما يتسبب في قتلها،

وهذا هو أحد أقوال المفسرين في معنى التهلكة في الآية، لذا فإنني سأدرس هذا القول من خلال مسألتين هما:
 الأولى: أقوال المفسرين في معنى التهلكة في الآية.
 الثانية: حكم انغماس الواحد في العدد الكثير من العدو.
 المسألة الأولى:

أقوال المفسرين في معنى التهلكة في الآية:
 اختلف المفسرون في معنى التهلكة على أقوال، هي كالاتي:
 القول الأول:

إن المراد بها: ترك النفقة في سبيل الله، فيهلكون بالإثم.

(١٦) القائل هو: البراء بن مالك، أخو أنس بن مالك بن النضر الأنصاري، شهد المشاهد مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا بداراً، واستشهد يوم حصن تستر في خلافة عمر - رضي الله عنه - سنة ٢٠ هـ. انظر: الإصابة (١٢/٤١).

(٢٦) الحَجَف: يقال للترس إذا كان من جلود ليس فيه خشب ولا عَقَب: حَجَفَةٌ ودَرَقَةٌ، والجمع: حَجَفٌ. انظر: الصحاح للجوهري (٣/١١٠٨) مادة: (حَجَف)، ولسان العرب لابن منظور (٩/٣٩) مادة: (حَجَف).

(٣٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٣٦١-٣٦٢).

قال به: حذيفة بن اليمان (١٦)، وابن عباس (٢٦) - رضي الله عنهم -، ومجاهد (٣٦)، وعكرمة، والحسن، وقتادة، ومحمد بن كعب القرظي (٤٦)، ومقاتل بن سليمان (٥٦)، وجمهور العلماء (٦٦).
 القول الثاني:

إن المراد بها: ترك الجهاد في سبيل الله، والركون إلى الدنيا.

قال به: أبو أيوب الأنصاري (٧٦).

القول الثالث:

إن المراد بها: ترك التوبة عن المعاصي.

(١٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: (وأنفقوا في سبيل الله ...)، ح ٤٥١٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٧٠).

(٢٦) انظر: تفسير ابن عباس (٢/٣٩٦) جمع: د. محمد العبد القادر.

(٣٦) انظر: تفسير مجاهد (١/٩٩).

(٤٦) محمد بن كعب هو: بن سليم، أبو حمزة القرظي، الإمام العلامة الصادق، من حلفاء الأوس، وكان أبوه من سبي قريظة، سكن الكوفة ثم المدينة، كان ثقة عالماً كثير الحديث ورعاً، وكان من أئمة التفسير، قال الذهبي: "وهو يرسل كثيراً، ويروي عن لم يلقهم، فروى عن أبي ذر، وأبي الدرداء، وعلي، والعباس، وابن مسعود، وسلمان، وعمر بن العاص - رضي الله عنهم -، ويروي عن رجل عن أبي هريرة، وكان من أوعية العلم"، توفي سنة ١١٧ هـ، وقيل ١٢٠ هـ، عن ٧٨ سنة. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (١/٢١٧)، وتهذيب الكمال (٦/٤٨٩)، وسير أعلام النبلاء (٥/٦٥) ...

(٥٦) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان (١/١٧٠).

(٦٦) راجع هذه الأقوال في: تفسير الطبري (٣/٣١٢ - ٣١٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/٢٣٠ - ٢٣٢)، ومعالم التنزيل

(١/١٦٤)، والمحرق الوجيز (ص ١٧٢).

(٧٦) انظر: تفسير الطبري (٣/٣٢٢)، وبحر العلوم للسمرقندي (١/١٩٠).

قال به: البراء بن عازب، والنعمان بن بشير (١٦)، وعبيدة السلماني (٢٦).

(١٦) النعمان بن بشير هو: ابن سعد بن ثعلبة، أبو عبدالله، ويقال: أبو محمد الأنصاري الخزرجي، صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وابن صاحبه، وابن أخت عبدالله بن رواحة، وكان النعمان أول مولود ولد بالمدينة بعد الهجرة لأنصار، ولد في جمادى الأول

سنة ٢ هـ، فأتت به أمه تحمله إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فحنكه وبشرها بأنه يعيش حميداً، ويقتل شهيداً، ويدخل الجنة، فعاش في خير وسعة، وولي الكوفة لمعاوية تسعة أشهر، ثم سكن الشام، وولي قضاءها بعد فضالة بن عبيد، وناب بحمص لمعاوية، ثم قتل بقرية بيرين - إحدى قرى حمص - قتله خالد بن خلي بعد وقعة: مرج راهط، في آخر سنة ٦٤ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٣/٤١١)، البداية والنهاية (٨/٦٤٤).

(٢٠) عبيدة هو: ابن عمرو، السلمي المرادي الهمداني، أسلم قبل وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم -، يكنى أبا مسلم، وقيل أبا عمرو، حضر وقعة الخوارج بالنهر، وكان ابن سيرين من أروى الناس عنه، وكان شريح إذا أشكل عليه الشيء قال: "إن هاهنا رجلاً في بني سلمان فيه جرأة" فیرسلهم إلى عبيدة، وقال سفيان: "كان عبيدة يوازي شريحاً في العلم والفضل"، توفي سنة ٧٢ هـ. انظر: تاريخ بغداد (١١/١١٩)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (١/١٨٩)، وطبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطي (ص ١٤).

ومحمد بن سيرين، وأبو قلابة (١٠). (٢٠) القول الرابع:

إن المراد بها: الخروج في سبيل الله بغير نفقة ولا قوة.

قال به: زيد بن أسلم، وابن زيد (٣٠).

القول الخامس:

إن المراد بالتهلكة: التقحم في القتال من غير نكابة في العدو.

قال به: أبو القاسم البلخي (٤٠)، وابن خويز منداد.

القول الرابع:

(١٠) أبو قلابة هو: عبدالله بن زيد بن عامر، الجرمي البصري، أحد أعلام التابعين، روى عن جماعة من الصحابة، وطلب للقضاء فهرب ونزل الشام، نزل بداريا، كان رأساً في العلم والعمل، ومن كبار الأئمة الفقهاء، له أقوال عظيمة النفع، من ذلك قوله: "إذا أحدث الله لك علماً فأحدث له عبادة، ولا يكن همك أن تحدث به الناس". وقوله: "إذا حدث الرجل بالسنة فقال: دعنا من هذا، وهات كتاب الله، فاعلم أنه ضال"، توفي سنة ١٠٤ هـ. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٤/٢٩٥)، وشذرات الذهب لابن العماد (١/٢٢٦)، وتهذيب تاريخ دمشق الكبير لعبد القادر بدران (٧/٤٢٩).

(٢٠) انظر: تفسير السمعاني (١/١٩٤)، ومعالم التنزيل (١/١٦٥)، وزاد المسير (ص ٩٦).

(٣٠) انظر: تفسير الطبري (٣/٣١٨). وزيد بن أسلم هو: أبو عبدالله، العدوي العمري المدني، الإمام الفقيه الحجة، كان له حلقة للعلم في مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وكان لزيد تفسير رواه عنه ابنه عبد الرحمن، وكان من العلماء العاملين، مات في ذي الحجة سنة ١٣٦ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٥/٣١٦)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/١٨٢).

(٤٠) انظر: النكت والعيون (١/٢٥٣)، وذكر بعضهم القول من غير ذكر القائل، منهم: الجصاص في أحكام القرآن (١/٣١٨)، وابن العربي في أحكام القرآن (١/١٦٤). وأبو القاسم البلخي هو: الضحاك بن مزاحم الهلالي، وقد سبقت ترجمته.

الذي ترجح لدي - والعلم عند الله - أنه لا مانع من حمل الآية على جميع هذه المعاني، لأن اللفظ يحتملها كلها، ولم يخص الله شيئاً منها دون شيء (١٠)، ويدل على هذا وقوع النكرة في سياق النهي، وذلك في قوله: (لا تلقوا)، والقاعدة: أن النكرة في سياق النهي يفيد العموم (٢٠)؛ فيعم كل إلقاء، ما لم يوجد مقتض لإزالة التحريم (٣٠)، وأيضاً فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

فما ذكره ابن خويز منداد هو أحد الأقوال التي تحتملها الآية.

والله أعلم.

المسألة الثانية:

حكم انغماس الواحد في العدد الكثير من العدو.

بين ابن خويز منداد أنه يجوز أن يحمل الواحد على العدد الكثير من العدو لفرط شجاعته وقوته، وعلمه بأنه سيؤثر بالعدو وينفع المسلمين، حتى وإن غلب على ظنه أنه سيقتل، وهذا ماعليه الجمهور (٤-)، لأدلة كثيرة أذكر بعضاً منها: مارواه الشيخان (٥-) عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: قال رجل للنبي - صلى الله عليه وسلم - يوم أحد: أرايت إن قتلت فأين أنا؟ قال: "في الجنة" فألقى تمرات في يده، ثم قاتل حتى قتل.

- (١-) انظر: تفسير الطبري (٣/٣٢٥)، وأحكام القرآن للجصاص (١/٣١٨)، وأحكام القرآن لابن العربي (١/١٦٤).
- (٢-) انظر: قواعد التفسير لخالد السبت (٢/٥٦٠).
- (٣-) انظر: التحرير والتنوير (٢/٢١٥).
- (٤-) انظر: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (١٣/٤٨)، وفتح الباري (٨/٢٣٣).
- (٥-) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة أحد، ح ٤٠٤٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٣١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب ثبوت الجنة لشهيد ح ١٨٩٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠١٧).
- وروى مسلم في صحيحه (١-) عن أنس بن مالك أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أُفرد يوم أحد في سبعة من الأنصار ورجلين من قريش، فلما رهقوه (٢-) قال: "من يردهم عنا وله الجنة، أو هو رفيقي في الجنة؟" فتقدم رجل من الأنصار فقاتل حتى قتل، ثم رهقوه أيضاً، فقال: "فقال من يردهم عنا وله الجنة، أو هو رفيقي في الجنة؟" فتقدم رجل من الأنصار، فقاتل حتى قتل، فلم يزل كذلك حتى قتل السبعة، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لصاحبيه: "ما أنصفنا أصحابنا".
- وكذلك مارواه مسلم في صحيحه، في قصة أصحاب الأخدود (٣-)، وفيها: أن الغلام دل الملك على كيفية قتله، فقال: "إنك لست بقاتلي حتى تفعل ما أمرك به، قال: ماهو؟ قال: تجمع الناس في صعيد واحد، وتصلبني على جذع، ثم خذ سهماً من كنانتي، ثم ضع السهم في كبد القوس، ثم قل: باسم الله رب الغلام، ثم ارمني، فإنك إذا فعلت ذلك قتلتني ...".
- قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقاً على هذه القصة: "وفيها: أن الغلام أمر بقتل نفسه لأجل مصلحة ظهور الدين، ولهذا جوز الأئمة الأربعة أن ينغمس المسلم في صف الكفار، وإن غلب على ظنه أنهم يقتلونه، إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين" (٤-).

- (١-) كتاب الجهاد، باب غزوة أحد، ح ١٧٨٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٩٧).
- (٢-) رهقوه: أي: أدركوه، ورهقني الرجل: أي لحقني وغشيني. انظر: معجم تهذيب اللغة للأزهري (٢/١٤٨٩) مادة: (رهق).
- (٣-) كتاب الزهد، باب قصة أصحاب الأخدود والساحر والراهب والغلام، ح ٣٠٠٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ١١٩٧).
- (٤-) مجموع الفتاوى (٢٨/٥٤٠).
- وغيرها من الأدلة، ولم أقف على خلاف في هذه المسألة، لكن يشترط أن ينفع هذا الإنغماس في العدو المسلمين، فلا يكون مجرد تهور، قال ابن حجر: "أما مسألة حمل الواحد على العدد الكثير من العدو فصريح الجمهور بأنه إن كان لفرط شجاعته وظنه أنه يرهب العدو بذلك أو يجرىء المسلمين عليهم أو نحو ذلك من المقاصد الصحيحة فهو حسن، ومتى كان مجرد تهور فهو ممنوع، ولا سيما إن ترتب على ذلك وهن المسلمين، والله أعلم" (١-).

فتبين أن ابن خويز منداد وافق الصواب في هذه المسألة.
والله أعلم.

(١-) فتح الباري (٨/٢٣٣).

قال الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ (٢٦٧) } البقرة: ٢٦٧.

١٥/١٦ - قال ابن خويزمنداد: "ولهذه الآية، جاز للوالد أن يأكل من كسب ولده، وذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "أولادكم من طيب أكسابكم فكلوا من أموال أولادكم هنيئاً" (١٧) (٢٠).

الدراسة:

استنبط ابن خويزمنداد حكماً من أحكام الآية، من قوله: (كسبتم) وهو: أن الولد من كسب الوالد، للحديث الذي ذكره فللوالد أن يأخذ من كسب ولده، وقد روي هذا التفسير عن عائشة - رضي الله عنها - (٣٠). قال ابن عطية: "كسبتم" معناه: ما كانت لكم فيه سعاية، إما بتعب بدن، أو مقاوله في تجارة، والموروث داخل في هذا، لأن غير الوارث قد كسبه إذ الضمير في (كسبتم) إنما هو لنوع الإنسان أو المؤمنين" (٤٠) وذكر نحو هذا القرطبي في تفسيره (٥٠). لذلك، فسأدرس هذا القول من خلال المسألة التالية:

(١٧) رواه أبو داود، كتاب البيوع، باب الرجل يأكل من مال ولده، ح ٣٥٢٨-٣٥٢٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٤٨٥)، والترمزي في جامعه، كتاب الأحكام، باب ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده، ح ١٣٥٨ موسوعة الحديث الشريف (ص ١٧٨٨) وأحمد في مسنده (٢٠٢/٦-٢٠٣)، من حديث عائشة - رضي الله عنها - بألفاظ متقاربة. وانظر: صحيح سنن أبي داود (٢/٣٨٠) برقم: (٣٥٢٩)، وصحيح سنن الترمزي (٨٠/٢-٨١) برقم: (١٣٥٨).

(٢٠) الجامع لأحكام القرآن (٣/٣٠٥).

(٣٠) انظر: مرويات أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها -، لسعود الفنينان (ص ١١٦-١١٧).

(٤٠) المحرر الوجيز (ص ٢٤٥).

(٥٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/٣٠٥).

أقوال العلماء في حكم أخذ الوالد من مال ولده. وسأبين الراجح منها - بإذن الله -.

أقوال العلماء في حكم أخذ الوالد من مال ولده:

أجمع أهل العلم على أنه يجب على الولد الموسر، مأونة الأبوين المعسرين (١٧).

أما إذا كانا موسرين فاختلف أهل العلم، هل يجوز للأب أن يأخذ من مال ولده ما شاء ولو من غير حاجة أم لا؟ فيه قولان:

القول الأول:

إن للأب أن يأخذ من مال ولده ما شاء، ويملكه مع حاجة الأب إلى ما يأخذه، ومع عدمها، صغيراً كان الولد أو كبيراً، بشرطين:

١- أن لا يحجف بالابن، ولا يضر به، ولا يأخذ شيئاً تعلقت به حاجته.

٢- أن لا يأخذ من مال ولده فيعطيه الآخر.

هذا قول: عائشة - رضي الله عنها -، ومجاهد، والشعبي، والحسن (٢٠)، والإمام أحمد (٣٠)، وابن خويزمنداد.

واستدلوا بالآتي:

بما روت عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أولادكم من كسبكم" (٤٠).

وعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -، أن رجلاً قال: يا رسول الله إن لي مالاً وولداً، وإن أبي يريد أن يحتاح (٥٦) مالي، فقال: "أنت ومالك لأبيك" (٦٦).

(١٦) انظر: مراتب الإجماع لابن حزم (ص ١٤٢)، ونيل الأوطار للشوكاني (٧/٣٠٠١).

(٢٦) انظر: الدر المنثور (١/٦١٥).

(٣٦) انظر: المغني (٨/٢٧٢).

(٤٦) سبق تخريجه.

(٥٦) يحتاح: أي يستأصله ويأتي عليه أخذاً وإنفاقاً. انظر: النهاية لابن الأثير، مادة: (جوح) (ص ١٧١).

(٦٦) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده، ح ٢٢٩١. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٦١٤)،

وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٢/٢٤٤) برقم: (١٨٧٠).

ولأن الله تعالى جعل الولد موهوباً لأبيه، فقال: { وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ } الأنعام: ٨٤ { وَوَهَبْنَا لَهُ يُحْيَى } الأنبياء: ٩٠، وقال

زكريا: { فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا } مريم: ٥، وقال إبراهيم: { الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ } إبراهيم: ٣٩. وما

كان موهوباً له كان له أخذ ماله، كعبده.

وقال سفيان بن عيينة في قوله: (ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم): "ثم ذكر سائر القربات إلا الأولاد لم يذكرهم

لأنهم دخلوا في قوله: (بيوتكم) فلما كانت بيوت أولادهم كبيوتهم، لم يذكر بيوت أولادهم" (١٦).

القول الثاني:

ليس له أن يأخذ من مال ولده إلا بقدر حاجته.

قال به: أبو حنيفة (٢٦)، ومالك (٣٦)، وإبراهيم النخعي، والزهري (٤٦).

واستدلوا:

بقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا" (٥٦).

وقال - صلى الله عليه وسلم -: "كل أحد أحق بكسبه من والده، وولده والناس أجمعين" (٦٦).

(١٦) انظر: المغني (٨/٢٧٣-٢٧٤).

(٢٦) انظر: المبسوط للسرخسي (٥/٢٢٢).

(٣٦) انظر: المدونة للإمام مالك (٢/٢٦٣).

(٤٦) انظر: الدر المنثور (١/٦١٥).

(٥٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، ح ١٧٤٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٣٦)، ومسلم في

صحيحه، كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، ح ١٦٧٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٧٤).

(٦٦) رواه البيهقي في سننه، كتاب المكاتب، باب من قال يجب على الرجل مكتبة عبده، ح ٢١٦١٨ (١٠/٥٣٩)، وضعفه

الألباني في الضعيفة (١/٥٣٤) برقم: (٣٥٩)

وروي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه" (١٦). ولأن ملك الابن تام على مال

نفسه، فلم يجوز انتزاعه منه كالذي تعلق به حاجته (٢٦).

القول الرابع:

القول الرابع هو القول الأول وهو: أن للأب أن يأخذ من مال ولده ما شاء، والله أعلم، وذلك لأسباب:

١ - قوة الأدلة التي استدلو بها.

٢ - أن ما استدل به أصحاب القول الثاني عامة تخصص بأدلة القول الأول، فإن النبي

- صلى الله عليه وسلم - جعل مال الابن مالاً لأبيه، بقوله: "أنت ومالك لأبيك" (٣٦)، فلا تنافي بينهما.

٣- حديث "كل أحد أحق ... " الحديث، ضعيف، وعلى فرض صحته هو يدل على ترجيح حقه، على حقه، لا على نفي الحق بالكلية، والولد أحق من الوالد بما تعلقت به حاجته.
فالرجل مشارك لولده في ماله فيجوز له الأكل منه سواء أذن الولد، أو لم يأذن، ويجوز له أيضاً أن يتصرف به كما يتصرف بماله، ما لم يكن على وجه السرف والسفه (٤٦)، مع مراعاة الشروط التي ذكرت سابقاً (٥٦).
فتبين بهذا أن قول ابن خويزمنداد وافق القول الراجح في هذه المسألة.
والله أعلم.

(١٦) رواه أحمد في مسنده، من حديث أبي حرة الرقاشي، عن عمه (٥/٧٢)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، (٢/١٢٦٨) برقم: (٧٦٦٢).
(٢٦) انظر: المغني (٨/٢٨٢).
(٣٦) سبق تحريجه.
(٤٦) انظر: المغني (٨/٢٧٤)، ونيل الأوطار (٧/٣٠٠١).
(٥٦) راجع القول الأول في هذه المسألة.

٢٣ 23- 17 البقرة 271

قال تعالى: { إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ } (البقرة: ٢٧١).
١٧/١٦- قال ابن خويزمنداد:
"قد يجوز أن يراد بالآية الواجبات من الزكاة، والتطوع لأنه ذكر الإخفاء ومدحه، والإظهار ومدحه، فيجوز أن يتوجه إليهما جميعاً" (١٦).
الدراسة:

بين ابن خويزمنداد أن المراد بالآية الصدقات مطلقاً الواجبة والتطوع، وقد اختلف المفسرون في المراد بها على أقوال:

إن المراد بها: صدقة التطوع، وإخفاؤها أفضل، لا صدقة الفرض، فإبداؤها أفضل لأنه من التهمة أبعد.
قال به: ابن عباس - رضي الله عنهما - (٢٦)، وسفيان الثوري (٣٦)، وجمهور المفسرين (٤٦).
القول الثاني:

إن المراد بالآية: صدقة التطوع وصدقة الفرض، وأن إخفاء الصدقتين أفضل.

(١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/٣١٦).
(٢٦) انظر: تفسير ابن عباس (٢/٥٤٨) جمع د. محمد عبد القادر.
(٣٦) انظر: تفسير الطبري (٥/١٥)، والنكت والعيون (١/٣٤٥).
(٤٦) حكاها عن الجمهور: ابن عطية في المحرر الوجيز (ص ٢٤٨)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٣/٣١٥).
قال به: يزيد بن أبي حبيب (١٦)، والحسن (٢٦)، وقتادة (٣٦)، وهو قول للشافعي (٤٦).
القول الثالث:

إن المراد بالآية: صدقة التطوع وصدقة الفرض، وأن الله مدح على إظهار الصدقة كما مدح على إخفائها، سواء أكانت فرضاً أم نفلاً.
قال به: الجصاص (٥٦)، وابن خويزمنداد.
القول الرابع:

إن المراد بالآية: إن تبدوا الصدقات على أهل الكفاين من اليهود والنصارى، فنعمنا هي وإن تخفوها وتؤتوها فقراءهم فهو خير لكم، وأما ما أعطي فقراء المسلمين من زكاة وصدقة وتطوع فأخفاؤه أفضل من علانيته.
قال به: يزيد بن أبي حبيب (٦٠).

ويمكن مناقشة هذا القول بما ذكره ابن عطية رداً عليه حيث قال: "وهذا مردود لا سيما عند السلف الصالح فقد قال الطبري: أجمع الناس على أن إظهار الواجب أفضل" (٧٠).
القول الخامس:

إن المراد بالآية: فرض الزكاة وما تطوع به، فكان الإخفاء فيهما أفضل في مدة النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم ساءت ظنون الناس بعد ذلك فاستحسن العلماء إظهار الفرض، لئلا يظن بأحد المنع.

(١٠) انظر: تفسير الطبري (٥/١٦)، وزاد المسير لابن الجوزي (ص ١٤٤). ويزيد بن أبي حبيب هو: بن سويد أزدى بالولاء، كان أسوداً نوياً، أصله من دنقله، كان أحد ثلاثة جعل إليهم عمر بن عبد العزيز الفتيا بمصر، وكان أول من أظهر علوم الدين والفقه بمصر، تلقى عنه الليث، ومحمد بن إسحاق، وغيرهما، توفي سنة ١٢٨ هـ عن ٧٥ سنة. انظر: تهذيب الكمال (٨/١١٨)، وشذرات الذهب لابن العماد (١/٣٠٢)، وسير أعلام النبلاء (٦/٣١).

(٢٠) انظر: تفسير الحسن البصري (١/١٩٦).

(٣٠) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١/٥٥٧)، والنكت والعيون (١/٣٤٥).

(٤٠) انظر: أحكام القرآن للكيالهراسي (١/٢٢٧).

(٥٠) انظر: أحكام القرآن، له (١/٥٥٧).

(٦٠) انظر: النكت والعيون (٣/١١٢).

(٧٠) المحرر الوجيز (ص ٢٤٨) وما نقله عن الطبري نقله بالمعنى. انظر: تفسير الطبري (٣/١١٢).
قال به: الزجاج (١٠).

ورد هذا القول ابن عطية، فقال: "هذا القول مخالف للآثار، ويشبهه في زماننا أن يحسن التستر بصدقة الفرض، فقد كثر المانع لها وصار إخراجها عرضة للرياء" (٥/٢٠٠).

وناقش ابن رجب قول ابن عطية، فقال:

"وهذا الذي تخيله ابن عطية ضعيف، فلو كان الرجل في مكان يترك أهله الصلاة، فهل يقال: إن الأفضل أن لا يظهر صلاته المكتوبة؟!؟" (٣٠).
القول السادس:

إن الآية منسوخة بقوله تعالى: { الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً } البقرة: ٢٧٤.
قال به: النقاش (٤٠).

ولكن دعوى النسخ فيه نظر فهو قول ضعيف جداً إذ لا دليل على القول بالنسخ (٥٠).
القول الرابع:

(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/٣٥٤).

(٢٠) المحرر الوجيز (ص ٢٤٨).

(٣٠) انظر: تفسير ابن رجب (١/١٩٤).

(٤٠) انظر: المحرر الوجيز (ص ٢٤٨). والنقاش هو: محمد بن الحسن بن زياد بن هارون بن جعفر، أبو بكر، العلامة المفسر الموصلي ثم

البغدادي، أصله من الموصل، كان عالماً بالتفسير والقراءات، في حديثه مناكير توفي في شوال سنة ٣٥١ هـ. انظر: اللباب في تهذيب

الأنساب لابن الأثير (٣/٣٢١)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٧٣)، والبداية والنهاية (١١/٢٩١).

(٥٠) انظر: تفسير ابن رجب (١/١٩٤).

الراجح هو القول الأول، وهو: أن الإسرار في صدقة التطوع أفضل (١٠)، سيما وقد وردت الأدلة المتكاثرة الحاثية على الإسرار بها،

من ذلك: ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ... " وذكر منهم : "ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه" (٢٦). وغيره كثير. فالأصل أن إخفاء الصدقة أفضل ثم إن الآية عامة في المفروضة والمندوبة (٣٦)، إلا أنه ورد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - ما يخص هذا العموم وهو قوله:

"جعل الله صدقة السر في التطوع تفضل علانيتها بسبعين ضعفاً، وجعل صدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرها يقال بخمسة وعشرين ضعفاً، وكذلك جميع الفرائض والنوافل في الأشياء كلها" (٤٦).

قال القرطبي: "مثل هذا لا يقال من جهة الرأي وإنما هو التوقيف، وفي صحيح مسلم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "فعلحكم بالصلاة في بيوتكم، فإن خير صلاة المرء في بيته، إلا الصلاة المكتوبة" (٥٦)، وذلك أن الفرائض لا يدخلها رياء، والنوافل عرضة لذلك" (٦٦).

(١٦) انظر: تفسير ابن كثير (٢/٧٠٥).
(٢٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الصدقة باليمين، ح ١٤٢٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ١١٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، ح ١٠٣١. موسوعة الحديث الشريف: (ص ٨٤٠).

(٣٦) انظر: تفسير الطبري (٥/١٧).
(٤٦) تفسير ابن عباس، جمع: د. محمد عبدالقادر (٢/٥٤٨) وقال جامعه: "وهذا الخبر صحيح".
(٥٦) رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة النافلة في بيته ... الخ. ح ٧٨١. موسوعة الحديث الشريف (ص ٨٠١).

(٦٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/٣١٥).
ونخلص من هذا بأن صدقة التطوع الأفضل إسرارها لهذه الآية ولغيرها من الأدلة، ولاتفاق العلماء على أن الأفضل في النافلة إخفاؤها (١٦)، إلا أن يكون في إظهارها مصلحة راجحة من اقتداء الناس به فيكون أفضل من هذه الحيثية (٢٦). أما صدقة الفرض أي الزكاة فإظهارها أفضل، قال ابن جرير: "فإن الواجب من الفرائض قد أجمع الجميع على أن الفضل في إعلانها وإظهارها، سوى الزكاة التي ذكرنا اختلاف المختلفين فيها مع إجماع جميعهم على أنها واجبة، فحكمها في أن الفضل في أدائها علانية حكم سائر الفرائض غيرها" (٣٦).

وهذا القول هو الصواب - والله أعلم - لأنه يؤيده قول ابن عباس - رضي الله عنهما -، ولا مخالف له من الصحابة، وليس قوله مما يقال بالرأي، وعلى هذا يكون المراد بالآية صدقة التطوع دون الفرض، وهو ما عليه جمهور المفسرين (٤٦).

وبهذا يتبين أن القول الذي جوزه ابن خزيمة منداد مرجوح.
والله أعلم ...

(١٦) انظر: زاد المسير (ص ١٢٦).
(٢٦) انظر: تفسير ابن كثير (٢/٧٠٥).
(٣٦) تفسير الطبري (٥/١٧).
(٤٦) انظر: المحرر الوجيز (ص ٢٤٨)، وروح المعاني (٢/٤٣).

٢٤ - 24 - 18 البقرة 279

قال الله تعالى: { فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ } (٢٧٩) { البقرة: ٢٧٩.
١٨/١٧ - قال ابن خزيمة منداد:

"ولو أن أهل بلد اصطالحوا على الربا استحلالاً، كانوا مرتدين والحكم فيهم كالحكم في أهل الردة، وإن لم يكن ذلك منهم استحلالاً؛ جاز للإمام محاربتهم، ألا ترى أن الله تعالى قد أذن في ذلك فقال: { فَأُذِنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ } "(١٧) .
الدراسة:

بين ابن خويزمنداد أن المراد بالحرب في الآية، هي: الحرب الحقيقية، أي: داعية القتل سواء، كان آكل الربا مستحلاً له فيكون مرتدّاً، أو لم يكن مستحلاً له ففي كلا الحالين يقاتل. وهو أحد قولي المفسرين في تفسير الآية، لذلك سأذكر أقوالهم مبينة الراجح بعد ذلك.

أقوال المفسرين في معنى الحرب في الآية:
اختلف المفسرون في المراد بالحرب في الآية على قولين:

القول الأول:

إن المراد به: القتل. أي: إن لم تنتهوا عن الربا فأذنوا بحرب كحرب المرتدين إن كانوا مستحلين للربا، أو كحرب البغاة إن كانوا معترفين بجرمتهم، بعد الاستتابة (٢٦) .

قال به: ابن عباس - رضي الله عنهما - (٣٦)، وقتادة (٤٦)، والحسن (٥٦)، وابن سيرين (٦٦)، والربيع بن أنس (٧٦)، وابن خويزمنداد، وجمهور المفسرين (٨٦) .

القول الثاني:

(١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/٣٤٦) .

(٢٦) انظر: تفسير البضاوي (١/١٤٣)، وروح المعاني (٢/٥٢) .

(٣٦) انظر: تفسير بن عباس (٢/٥٥١) جمع د/ محمد العبد القادر.

(٤٦) انظر: تفسير الطبري (٥/٥٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٥٤٩-٥٥٠) .

(٥٦) انظر: تفسير الحسن البصري (١/١٩٧) .

(٦٦) انظر: تفسير بن كثير (١/٧٢٠) .

(٧٦) انظر: تفسير الطبري (٥/٥٣) .

(٨٦) انظر: روح المعاني (٢/٥٢) .

إن المراد به: أعداؤه أي: إن لم تنتهوا عن الربا فأنتم حرب لله ورسوله. فليس حرباً حقيقة وإنما هو تهديد وتخويف (١٦) .
قال به: مقاتل بن سليمان (٢٦)، والزجاج (٣٦) .

القول الرابع:

القول الأول وهو: أن المراد بالحرب في الآية القتال هو الراجح - والله أعلم -، وذلك لأسباب:

١- أنه تفسير الصحابي الجليل الخبر بن عباس - رضي الله عنهما -، ولا يخالف له من الصحابة - رضي الله عنهم -، وعليه جمهور المفسرين.

٢- أنه هو الموافق لظاهر الآية، والأصل حمل نصوص الوحيين على ظاهرها ما لم يرد دليل صارف، هذا مع كون الدليل دل عليه كما سيأتي في السبب الآتي.

٣- أن هذا التفسير موافق لحكم الشرع في المرتدين، ومن ذلك قول النبي

- صلى الله عليه وسلم -: (من بدل دينه فاقتلوه) (٤٦) .

ومن ذلك قتال أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - لماعني الزكاة، وقد بوب البخاري في صحيحه لهذا الحديث ب: (باب قتل من أبي قبول الفرائض، وما نسبوا إلى الردة) .

قال ابن حجر: "أي جواز قتل من امتنع من التزام الأحكام الواجبة والعمل بها قال المهلب (٥٦): "من امتنع من قبول الفرائض نظر، فإن أقر بوجوب الزكاة مثلاً أخذت منه قهراً ولا يقتل فإن أضاف إلى امتناعه نصب القتال قوتل إلى أن يرجع" (٦٦) .

(١٦) انظر: النكت والعيون (١/٣٥٢)، وروح المعاني (٢/٥٢) .

- (٢٦) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان (١/٢٢٧).
- (٣٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/٣٥٩).
- (٤٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب لا يعذب بعذاب الله، ح ٣٠١٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٤٢).
- (٥٦) المهلب هو: المهلب بن أحمد بن أبي صفرة الأسدي الأندلسي، مصنف (شرح صحيح البخاري)، المحدث المالكي، أحد الأئمة الفصحاء الموصوفين بالذكاء، توفي في شوال سنة ٤٣٥ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/٥٧٩)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣/٤١٨)، وهدية العارفين (٢/٤٨٥).
- (٦٦) فتح الباري (١٢/٣٤٥).
- ومستحل الربا كافر مرتد، قال ابن قدامة: "من اعتقد حل شيء أجمع على تحريمه، وظهر حكمه بين المسلمين وزالت الشبهة فيه للنصوص الواردة فيه كلحم الخنزير والزنا وأشباه هذا مما لا خلاف فيه، كفر" (١٦).
- أما من فعله غير مستحل له فإنه لا يكفر لكنه يستتاب فإن أصر قتل.
- قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: "فمن كان مقيماً على الربا لا ينزع عنه، فحق على إمام المسلمين أن يستتيبه، فإن نزع وإلا ضرب عنقه" (٢٦).
- قال الجصاص: "المقيم على أكل الربا إن كان مستحلاً له فهو كافر، وإن كان ممتنعاً بجماعة تعضده سار فيهم الإمام بسيرته في أهل الردة إن كانوا قبل ذلك من جملة أهل الملة، وإن اعترفوا بتحريمه وفعلوه غير مستحلين له قاتلهم الإمام إن كانوا ممتنعين حتى يتوبوا، وإن لم يكونوا ممتنعين ردعهم عن ذلك بالضرب والحبس حتى ينتهوا" (٣٦).
- وبهذا تبين أن تفسير ابن خويزمنداد وافق تفسير الجمهور لهذه الآية.
- والله أعلم.

(١٦) المغني (١٢/٢٧٦).

(٢٦) تفسير ابن عباس (٢/٥٥١) جمع: د/ محمد العبد القادر.

(٣٦) أحكام القرآن (١/٥٧٢).

٢٥ - 19 البقرة 283

قال تعالى: { وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ (٢٨٣) } البقرة: ٢٨٣.

١٩/١٨ - قال ابن خويزمنداد:

"وكل عرض جاز يبيعه جاز رهنه، ولهذه العلة جوزنا رهن ما في الذمة لأن يبيعه جائز ولأنه مال تقع الوثيقة به فجاز أن يكون رهناً، قياساً على سلعة موجودة" (١٦).

الدراسة:

بين ابن خويزمنداد أن القبض في الرهان ليس شرطاً في صحة الرهن فيجوز رهن ما في الذمة، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول:

إن القبض من تمام الرهن وهو قبل القبض غير تام.

قال به: أبو حنيفة (٢٦)، والشافعي (٣٦)، وأحمد (٤٦)، وجمهور العلماء (٥٦).

واستدلوا بالآتي:

١/ أن قوله: (فرهان مقبوضة) يدل على أن الرهن لا يصح إلا مقبوضاً من وجهين:

- (١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/٣٩١).
- (٢٦) انظر: المبسوط للسرخسي (١١/١٣٤)، والعناية شرح الهداية (١٣٥/١٠-١٣٦).
- (٣٦) انظر: الأم للشافعي (٣/١٤٢)، وأسنى المطالب للأنصاري (٢/١٥٥).
- (٤٦) انظر: كشف القناع لمنصور البهوتي (٣/٣٣٠-٣٣١). وانظر: تفسير ابن كثير (١/٧٣١).
- (٥٦) انظر: فتح القدير للشوكاني (١/٥١١).
- الأول: أنه عطف على ما تقدم من قوله: { وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ } البقرة: ٢٨٢. فلما كان استيفاء العدد المذكور والصفة المشروطة للشهداء واجباً، وجب أن يكون كذلك حكم الرهن فيما شرط له من الصفة فلا يصح إلا عليها، كما لا تصح شهادة الشهود إلا على الأوصاف المذكورة إذا كان ابتداء الخطاب توجه إليهم بصيغة الأمر المتقضي للإيجاب.
- الثاني: أن حكم الرهن مأخوذ من الآية، وإنما أجازته بهذه الصفة، فغير جائز إجازته على غيرها، إذ ليس ههنا أصل آخر يوجب جواز الرهن غير الآية.
- ٢/ ومما يدل على أنه لا يصح إلا مقبوضاً أنه معلوم أنه وثيقة للمرتن بدينه ولو صح غير مقبوضة لبطل معنى الوثيقة، وكان بمنزلة سائر أموال الراهن التي لا وثيقة للمرتن فيها، وإنما جعل وثيقة له؛ ليكون محبوساً في يده بدينه فيكون عند الموت أو الإفلاس أحق به من سائر الغرماء ومتى لم يكن في يده كان لغواً لا معنى فيه وهو وسائر الغرماء، فيه سواء (١٦).
- القول الثاني:
- إن القبض ليس شرطاً في صحة الرهن، وإنما هو شرط في كمال فائدته، وعليه فيصح الارتهان بالإيجاب والقبول من دون قبض. قال به: المالكية (٢٦).
- واستدلوا بالآتي:
- قوله: (فرهان مقبوضة) ففي الآية دليلان:
- الأول: أنه قال: (فرهان مقبوضة) فأثبتها رهاناً قبل القبض.
- الثاني: أن قوله: (فرهان مقبوضة) أمر لأنه لو كان خبراً لم يصح أن يوجد رهن غير مقبوض (٣٦).
- القول الرابع:
- القول الرابع - والله أعلم - هو: القول الأول وهو: أن القبض من تمام الرهن وهو قبل القبض غير تام، لأن الآية صريحة في الحكم، ولقوة أدلة القائلين به وهم الجمهور.

(١٦) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١/٦٣٤-٦٣٥).

(٢٦) انظر: المنتقى شرح الموطأ للباجي (٥/٢٤٨)، والجامع لأحكام القرآن (٣/٣٧٠).

(٣٦) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٥/٢٤٨).

فتبين أن قول ابن خوزيمنداد في هذه المسألة مرجوح. والله أعلم.

٢٦ - 20 البقرة 286

قال تعالى: { لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ } البقرة: ٢٨٦.

٢٠/١٩- قال ابن خويزمنداد:

"ويمكن أن يستدل بهذا الظاهر في كل عبادة ادعى الخصم ثقلها، فهو نحو قوله تعالى: { وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ } الحج : ٧٨. وكقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: (الدين يسر فيسروا ولا تعسروا) (١٦) "اللهم شق على من شق على أمة محمد - صلى الله عليه وسلم -" (٢٦).

الدراسة:

بين ابن خويزمنداد أن المراد بالإصر هنا الثقل، وهو أحد أقوال المفسرين. لذا فسأذكر أقوالهم فيها مبينة الراجح منها. أقوال المفسرين في المراد بالإصر في هذه الآية:

(١٦) روى البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدين يسر، ح ٣٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ٥) والنسائي في سننه، كتاب الإيمان، باب الدين يسر، ح ٥٠٣٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٤١٢)، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة) واللفظ للبخاري، أما لفظ: (فيسروا ولا تعسروا) فهو جزء من حديث رواه البخاري وغيره عن أنس بن مالك قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: (يسروا ولا تعسروا وسكنوا ولا تنفروا) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - (يسروا ولا تعسروا) ح ٦١٢٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٥١٦). (٢٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/٤١٢). اختلف المفسرون في المراد به على أقوال، هي كالاتي:

القول الأول:

قيل: الإصر هو العهد، أي: لا تحملنا عهداً نعجز عن القيام به.

قال به: ابن عباس (١٦) - رضي الله عنهما - ومجاهد (٢٦)، وقتادة، والسدي، وابن جريج (٣٦)، والضحاك، والربيع (٤٦). القول الثاني:

إن المراد به: الذنب الذي ليس فيه توبة ولا كفارة، أي: اعصمنا من اقترافه (٥٦).

قال به: ابن زيد (٦٦).

القول الثالث:

إن المراد به: الثقل العظيم.

قال به: مالك (٧٦)، والربيع (٨٦)، وابن قتيبة (٩٦)، وأبو عبيدة (١٠٦)، والسمرقندي (١١٦)، وابن خويزمنداد. القول الرابع:

إن المراد به: أي لا تمسحنا قرودة وخنازير.

قال به: عطاء (١٢٦) (٢).

(١٦) انظر: تفسير ابن عباس (٢/٥٧٢) جمع: د. محمد العبد القادر.

(٢٦) انظر: تفسير مجاهد، تحقيق: عبد الرحمن السورتي (١/١١٩).

(٣٦) وابن جريج هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الرومي الأموي، أبو الوليد ويقال: أبو خالد، الإمام المجتهد الحافظ، فقيه الحرم، صاحب التصانيف في التفسير وغيره، ولد سنة نيف وسبعين، وأدرك صغار الصحابة لكنه لم يحفظ عنهم، مات في أول ذي الحجة سنة ١٥٠هـ، عن سبعين سنة. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٥/٢٦٤)، وتاريخ بغداد (١٠/٣٩٩)، وطبقات المفسرين للداودي (١/٣٥٨).

(٤٦) انظر: تفسير الطبري (٥/١٥٨)، والنكت والعيون (١/٣٦٤). والمحرم الوجيز (ص ٢٧٠).

(٥٦) انظر: روح المعاني (١/٦٨).

(٦٦) انظر: البحر المحيط لابي حيان (٢/٥٩٤)، والدر المنثور (١/٦٦٧).

(٧٦) انظر: مرويات الإمام مالك بن أنس في التفسير (ص ٧٩)، جمع: محمد طرهوني وحكمت ياسين.

(٨٦) انظر: تفسير الطبري (٥/١٥٩)، وتفسير الدر المنثور (١/٦٦٧).

(٩٦) انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة (ص ٨٩).

(١٠٦) (١٠) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (ص ٨٤).

(١١٦) (١١) انظر: بحر العلوم (١/٢٤٠).

(١٢٦) (١٢) انظر: النكت والعيون (١/٣٦٤)، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان (٢/٥٩٤) ... القول الراجح:

المتأمل في هذه الأقوال يجد أنها بمعنى واحد، وهو نفي الحرج والمشقة فالذي ذكره ابن خويز منداد بعض أنواع الإصر، ولا يمكن قصره عليه فقط.

قال الأزهري (١٦): "أصل الإصر: الثقل والشدة (٢٦)"، وأصرَ يأصره أصرأً، حبسه.

والإصر: العهد، والإصرُ الذنب الثقيل (٣٦).

قال الشوكاني: "الإصر: العبء الثقيل الذي يأصر صاحبه أي يحبسه مكانه لا يستقل به لثقله، والمراد به هنا - ثم ذكر الأقوال السابقة - ثم قال: وهذا الخلاف يرجع إلى بيان ما هو الإصر الذي كان على من قبلنا لا إلى معنى الإصر في لغة العرب فإنه ما تقدم بلا نزاع" (٤٦).

ولا مانع من أن يكون الخلاف الوارد في تفسير الآية من باب اختلاف التنوع لا التضاد، حيث ذكر كل واحد من المفسرين من الاسم العام بعض أنواعه (٥٦)، إذ الإصر في اللغة هو الثقل فتدخل التفاسير المذكورة فيه، فالمراد: لا تمتحن بما يثقل، فالإصر عام وذلك لأسباب:

١/ أن الآية لم تحدد نوع الإصر.

٢/ أن الإصر في الآية جاء بصيغة نكرة في سياق النفي، والقاعدة: أن النكرة إذا جاءت في سياق النفي أو النهي أو الشرط أو الاستفهام أفادت العموم (٦٦).

(١٦) هو: محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري الهروي، أبو منصور اللغوي الشافعي، كان رأساً في اللغة والفقه، ثقة، ثبتاً، ديناً، امتحن بالأسر لمعارضته القرامطة، مات في ربيع الآخر سنة ٣٧٠ هـ، عن ٨٨ سنة، انظر: معجم الأدباء (٥/٢٣٢٣)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٣٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٦/٣١٥).

(٢٦) معجم تهذيب اللغة (١/١٦٦) مادة: (أصر).

(٣٦) انظر: الصحاح للجوهري (٢/٥٠٤) مادة: (أصر).

(٤٦) فتح القدير (١/٥١٨).

(٥٦) انظر: مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: فوز أحمد زمري (ص ٢٤ و ص ٣١).

(٦٦) انظر: قواعد التفسير لخالد السبت (٢/٥٦٠).

والله قد رفع عن هذه الأمة كثيراً من الأغلال والآصار التي كانت على من قبلنا مما ذكره المفسرون هنا وغيرها، مثل: أن توبتهم كانت بقتل أنفسهم، وقد ذكر الله في كتابه الكثير منها ليس هذا محل سردها.

والآية تدل على سماحة دين محمد - صلى الله عليه وسلم - ويسره قال - صلى الله عليه وسلم - "بعثت بالحنيفية السمحة" (١٦). وهي كما ذكر ابن خويز منداد حجة على من أثقل على نفسه أو غيره في العبادة. قال الجصاص: "هذه الآية ونظائرها يحتاج بها على نفي الحرج والضيق والثقل في كل أمر اختلف الفقهاء فيه وسوغوا فيه الاجتهاد، فالموجب للثقل والضيق والحرج محجوج بالآية" (٢٦)، وقال الكيا الهراسي في تفسيرها: "ويحتاج به في نفي الحرج والضيق المنافي ظاهره الحنيفية السهلة السمحة، وهذا بين" (٣٦).

وهناك نصوص كثيرة تدل على يسر الدين، وأن الله رفع عن هذه الأمة الحرج، من ذلك قوله تعالى: { وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ } الحج : ٧٨. { يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ } البقرة: ١٨٥. وقوله: { مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ } المائدة: ٦. وقوله: { يُرِيدُ

اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ { النساء: ٢٨. وفي الحديث: "أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة" (٤-).

(١٦) رواه أحمد في مسنده من حديث أبي أمامة الباهلي الصدي (٥/٢٦٦) قال أحمد شاكر: "إسناده صحيح". انظر: عمدة التفسير لأحمد شاكر (١/٣٤٨).

(٢٦) أحكام القرآن (١/٦٥٤).

(٣-٦) أحكام القرآن (١/٢٧٣).

(٤-) رواه البخاري في صحيحه معلقاً، في ترجمة باب الدين يسر من كتاب الإيمان. موسوعة الحديث الشريف (ص ٥)

ووعن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: (ما خير رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين أمرين قط، إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً) (١٧).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "يحسب كثير من الجهال أن الأجر على قدر المشقة في كل شيء، لا لله ولكن الأجر على قدر منفعة العمل، ومصلحته، وفائدته، وعلى قدر طاعة الله، ورسوله فأبي العاملين كان أحسن، وصاحبه أطوع وأتبع، كان أفضل، فإن الأعمال لا تنفاضل بالكثرة، وإنما تنفاضل بما يحصل في القلوب حال العمل" (٢٠).

والله أعلم.

(١٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: (يسروا ولا تعسروا)، ح ٦١٢٦. موسوعة

الحديث الشريف (ص ٥١٦).

(۲۷) مجموع الفتاوى (۲۵/۲۸۱).

٢٧ 27-21 مسألة 1 آل عمران 7

آل
آل عمران

{ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ (٧) { آل عمران : ٧ .

۲۱/۱- قال ابن خويز منداد:

للمتشابه وجوه، والذي يتعلق به الحكم ما اختلف فيه العلماء؛ أي الآيتين نسخت الأخرى، كقول علي وابن عباس - رضي الله عنهم - في الحامل المتوفى عنها زوجها تعدد أقصى الأجلين، فكان عمر وزيد بن ثابت وابن مسعود - رضي الله عنهم - وغيرهم يقولون: وضع الحمل، ويقولون: سورة النساء القصوى (١٦)

$$\overline{(1 \neg)}$$

(١) هي سورة الطلاق، وكذا سماها ابن مسعود، رواه عنه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن ...) الآية، البقرة: ٢٣٧، ح ٤٥٣٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٧١)، وانظر: الاتقان في علوم القرآن للسيوطي، (١/١٩٣).

نسخت أربعة أشهر وعشراً^(١-)، وكاختلافهم في الوصية للوارث؛ هل نسخت أم لم تنسخ^(٢-)؟ وكتعارض الآيتين أيهما أولى أن تقدم إذا لم يعرف النسخ ولم توجد شرائطة؟ كقوله تعالى: { وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ... Nà؛ ٩٥٦sCE... النساء: ٢٤، يقتضى الجمع بين

الأقارب من ملك اليمين، وقوله تعالى: { وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ } النساء: ٢٣، يمنع ذلك، ومنه أيضاً تعارض الأخبار عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وتعارض الأقيسة فذلك المتشابه" (٣٠).

الدراسة:

بين ابن خويزمنداد أن المتشابه هو ما يتوهم فيه الخلاف والتعارض في الآيات، ثم أورد أمثلة على ذلك، إلا أن هذا لا يفي بالمعنى إذ أنه تعريف للمتشابه بصورة من صوره، وهذا لا يكفي. وقد اختلف العلماء في المراد بالآيات المتشابهات على أقوال، سأذكرها ثم أبين الراجح منها.

أقوال العلماء في المراد بالآيات المتشابهات:
اختلف العلماء في المراد بها على أقوال، هي كالاتي:
القول الأول:

(١٠) مراده أن الصحابة - رضي الله عنهم - اختلفوا في آية الطلاق، وهي قوله: (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) الآية: ٤، هل نسخت آية البقرة؟ وهي قوله: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) الآية: ٢٣٤. وللإطلاع على خلافهم فيها ينظر: النسخ والمنسوخ للنحاس (١/٧٢) (٣/١٢٢) تحقيق: د/ سليمان اللاحم.
(٢٠) مراده قوله تعالى: (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين) البقرة: ١٨٠، انظر: الكلام حولها في: النسخ والمنسوخ للنحاس (١/٤٨٠)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي (ص ١٥٨) تحقيق: محمد المباري.

(٣٠) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢/٦١٢)، والجامع لأحكام القرآن (٤/١٤)، وفتح القدير للشوكاني (١/٥٢٧).
إن الآيات المتشابهات هي: ما لم يكن إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة، وطلوع الشمس من مغربها، وخروج عيسى - عليه السلام -، ونحوه.

قال به: جابر بن عبد الله بن رثاب (١٠) - رضي الله عنه - والشعبي (٢٠)، وسفيان الثوري (٣٠)، ورجحه الطبري (٤٠).
القول الثاني:

إن الآيات المتشابهات هي: الحروف المقطعة كقوله: (ألم) ونحو ذلك.

قال به: ابن عباس (٥٠) - رضي الله عنهما -.

ويدخل هذا القول في الذي قبله، وهو أن المتشابه هو ما لم يكن إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه (٦٠).
القول الثالث:

إن الآيات المتشابهات هي: منسوخه، ومقدمه، ومؤخره، وأمثاله، وأقسامه، وما يؤمن به، ولا يعمل به.

روي هذا القول عن ابن عباس (٧٠) - رضي الله عنهما -.

القول الرابع:

إن الآيات المتشابهات هي: المنسوخات.

قال به: ابن مسعود (٨٠)، وابن عباس (٩٠) - رضي الله عنهم -، وقتادة، والربيع بن أنس، والضحاك (١٠٠).

القول الخامس:

(١٠) انظر: النكت والعيون (١/٣٦٩)، وزاد المسير (ص ١٥٤). وجابر بن عبد الله هو: بن رثاب بن النعمان بن سنان بن عبيد الأنصاري السلمي، أحد الستة الذين شهدوا العقبة الأولى، وشهد بدرًا وأحداً والخندق وسائر المشاهد مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو من أول من أسلم من الأنصار قبل العقبة الأولى. انظر: أسد الغابة لابن الأثير (١/٣٠٧)، والإصابة (١/٥٤٥).

(٢٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/١٣).

(٣٠) انظر: المحرر الوجيز (ص ٢٧٤).

- (٤٦) انظر: تفسير الطبري (٤/١٩٩).
 (٥٦) انظر: زاد المسير (ص ١٥٤).
 (٦٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/١٣)، وفتح القدير للشوكاني (١/٥٢٧).
 (٧٦) انظر: فتح القدير للشوكاني (١/٥٢٧).
 (٨٦) انظر: النكت والعيون (١/٣٦٩)، وزاد المسير (ص ١٥٤).
 (٩٦) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢/٦١١)، وتفسير ابن كثير (٢/٧).
 (١٠٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/١٤)، وفتح القدير للشوكاني (١/٥٢٧).
 إن الآيات المتشابهات هي: ما لا يستقل بنفسه في المعنى إلا بنوع استدلال أو برد إلى غيره.
 قال به: مجاهد، وعكرمة (١٦)، وأحمد بن حنبل (٢٦).
 ورجحه: ابن كثير (٣٦)، والشوكاني (٤٦).
 القول السادس:
 إن الآيات المتشابهات هي: التي يقع فيها الخلاف والتعارض.
 قال به: ابن خويز منداد.
 القول الرابع:
 إذا أمعنا النظر في الأقوال السابقة نجد كل قول من الأقوال قد خص المتشابه بنوع معين من الصفات دون غيرها، والأمر أوسع مما قالوه جميعاً (٥٦).
 وأظهر هذه الأقوال وأرجحها هو: القول الخامس، وهو: أن الآيات المتشابهات هي ما لا يستقل بنفسه في المعنى، ويخفى معناه، وتلتبس فيه الآراء وتختلف فيه الأهواء (٦٦).
 فبين أن قول ابن خويز منداد صحيح إلا أنه لا يفي بالمعنى.
 والله أعلم.

- (١٦) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢/٦١١).
 (٢٦) انظر: زاد المسير (ص ١٥٤)، ومجموع الفتاوى (١٧/٤٢٢).
 (٣٦) انظر: تفسير ابن كثير (٢/٧).
 (٤٦) انظر: فتح القدير للشوكاني (١/٥٢٧).
 (٥٦) انظر: المصدر السابق بنفس المكان.
 (٦٦) انظر: تفسير ابن كثير (٢/٧).

٢٨ - 28 - مسألة 11 آل عمران

قال تعالى: { فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ (١٥٩) } آل عمران: ١٥٩.

٢٢/٢ - قال ابن خويز منداد:
 "واجب على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون، وفيما أشكل عليهم من أمور الدين، ووجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب، ووجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح، ووجوه الكآب، والوزراء، والعمال، فيما يتعلق بمصالح البلاد، وعمارتها، وكان يقال: ما ندم من استشار (١٦)، وكان يقال: من أعجب برأيه ضل" (٢٢٦).

الدراسة:

يظهر من كلام ابن خويز منداد أنه يرى أن الأمر في قوله تعالى: (وشاورهم في الأمر) للوجوب، وقد اختلف العلماء في مسألة الشورى، هل هي واجبة أم مندوبة بالنسبة لولاة الأمر؟ على ثلاثة أقوال، سأذكرها ثم أبين الراجح منها - إن شاء الله -.

أقوال العلماء في حكم الشورى بالنسبة لولاية الأمر:

(١٠) هذا القول جزء من حديث رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٧/٣٢٩)، عن أنس مرفوعاً. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/١٨١): "رواه الطبراني في الأوسط والصغير، من طريق عبد السلام بن عبد القدوس، وكلاهما ضعيف جداً"، وقال ابن حجر: "قال عبد الرزاق: ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله كذاب إلا لعبد القدوس، وقال الفلاس: "أجمعوا على ترك حديثه". انظر: لسان الميزان (٥/٥)، وقال: "قال أبو داود: عبد القدوس ليس بشيء، وابنه شرمه" لسان الميزان (٥/١٧)، وقال في الفتح (١١/٢١٩): "أخرجه الطبراني في الصغير بسند واه جداً"، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٢/٧٨) برقم: (٦١١). ولكن معناه صحيح. أنظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني (٢/٢٤٢).

(٢٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٢٤٢).

اختلف العلماء في حكمها على أقوال:

القول الأول:

إن الشورى واجبة على الولاية.

قال به: الجصاص (١٠)، وابن خويزمنداد، وابن عطية (٢٠)، والرازي (٣٠)، وأبو حيان (٤٠).

واستدلوا بالآتي:

١- بقوله تعالى: { وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ } فظاهر الأمر يقتضي الوجوب (٥٠).

٢- وقوله تعالى: { وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ } (٣٨) { الشورى: ٣٨. فالله مدح المؤمنين بها، وذكر المشورة مع الإيمان، وإقامة الصلاة، يدل على جلالة موقع المشورة، ويدل على أنا مأمورون بها (٦٠).

٣- وبفعل النبي - صلى الله عليه وسلم - فقد كان كثير المشاورة لأصحابه، والشواهد كثيرة يضيق المقام عن ذكرها، وكذلك بفعل الصحابة من بعده.

القول الثاني:

إن الشورى مندوبة وليست واجبة.

(١٠) انظر: أحكام القرآن، له (٢/٥٢) و (٣/٥١١).

(٢٠) انظر: المحرر الوجيز (ص ٣٧٦).

(٣٠) انظر: التفسير الكبير (٩/٦٧).

(٤٠) انظر: البحر المحيط (٣/١٤٢).

(٥٠) انظر: التفسير الكبير (٩/٦٧).

(٦٠) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/٥١١).

قال به: قتادة، والربيع، ومحمد بن إسحاق (١٠)، وهو قول الشافعي (٢٠).

واختاره: ابن جرير الطبري (٣٠)، وابن تيمية (٤٠)، وابن القيم (٥٠)، وابن حجر (٦٠).

واستدلوا بالآتي:

١- أن الأمر في قوله تعالى: { وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ } للندب، وليس للوجوب فهو كقوله - صلى الله عليه وسلم -: "والبكر تستأمر"

(٧٠)، فإنما أراد استطابة نفسها فإنها لو كرهت كان للأب أن يزوجه. قال بهذا الشافعي (٨٠).

ويجاء عن هذا الاستدلال:

(١٠) انظر: تفسير الطبري (٦/١٨٩). ومحمد بن إسحاق هو: ابن يسار بن خيار، أبو بكر، وقيل عبد الله القرشي المطلي مولاهم،

المدني، العلامة الحافظ الأخباري، نزيل العراق، صاحب السيرة النبوية، قال عنه الشافعي: "من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال

على محمد بن إسحاق"، وقال عنه الإمام أحمد: "هو حسن الحديث"، وقال الشيخان أحمد ومحمود شاكر: "محمد بن إسحاق بن يسار، ثقة

معروف، نكلم فيه بعضهم بغير حجة، وبغير وجه، وهو ثقة لا حجة لمن تكلم فيه"، مات سنة ١٥٠ هـ. انظر: تهذيب الكمال (٦/٢٢١)،

وسير أعلام النبلاء (٧/٣٣)، وتهذيب التهذيب (٣/٥٠٤)، ورجال تفسير الطبري جرحاً وتعديلاً من تحقيق جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأحمد ومحمود شاكر، جمع: محمد صبحي حلاق (ص ٤٧٩).

(٢٠) انظر: أحكام القرآن، له (١٢٠-٢/١١٩).

(٣٠) انظر: تفسير الطبري (٦/١٩٠).

(٤٠) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٣٧).

(٥٠) انظر: زاد المعاد (٣/٣٠٢).

(٦٠) انظر: فتح الباري (١٣/٤١٦).

(٧٠) رواه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، ح ١٤٢١. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩١٤).

(٨٠) انظر: الأم (٧/١٠٠)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤/٢٤٢)، وزاد المسير لابن الجوزي (ص ٢٠٦)، والمنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (٩/٢٠٨).

أن قول الشافعي هنا اجتهاد منه - رحمه الله -، مع أنه ورد في المسألة نص، والذي أجمع عليه أهل العلم، ومنهم الشافعي نفسه أن الاجتهاد يسقط عند ظهور النص (١٠)، وقد جاء نص ينهى الأب عن تزويج ابنته إلا بإذنها سواء أكانت ثيباً أم بكراً. فقد روى مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا تنكح البكر حتى تستأذن" قالوا: يا رسول الله وكيف إذنها قال: "أن تسكت" (٢٠)، فهذا نص في وجوب استئذنها فلم ترض، وأجبرت على الزواج فلها الخيار في البقاء أو الفسخ.

٢- أن الله أمر نبيه - صلى الله عليه وسلم - أن يشاور أصحابه في الأمور، وهو يأتيه وحي السماء لأنه أطيب لأنفس القوم، وتألفاً لهم على دينهم، وإن كان الله قد أغناه بوحيه عن رأيهم (٣٠)، وقد يقال إن المشاورة في الأمور التي ليس فيها وحي أو فيما يتعلق بالجهاد كما في بدر، أو في أمر من أمور الدنيا.

وقد أجاب عن هذا الاستدلال الجصاص حيث قال:

"وغير جائز أن يكون الأمر بالمشاورة على جهة تطييب نفوسهم، ورفع أقدارهم، ولتقتدي الأمة به في مثله، لأنه لو كان معلوماً عندهم أنهم إذا استفرغوا مجهودهم في استنباط ما شؤروا فيه، وصواب الرأي فيما سئلوا عنه، ثم لم يكن ذلك معمولاً عليه، ولا متلقًى منه بالقبول بوجه، لم يكن في ذلك تطييب نفوسهم، ولا رفع لأقدارهم، بل فيه إيحاشهم، وإعلامهم بأن آراءهم غير مقبولة، ولا معمول عليها..". (٤٠).

القول الثالث:

إن الأمر في الآية للوجوب لكنه خاص بالنبي - صلى الله عليه وسلم -.

(١٠) انظر: أعلام الموقعين (٤/٣٦) وما بعدها، دار ابن الجوزي.

(٢٠) رواه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، ح ١٤١٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩١٤).

(٣٠) انظر: تفسير الطبري (٦/١٩٠-١٩١).

(٤٠) أحكام القرآن للجصاص (٢/٥٢).

قال به: الحسن (١٠)، ورجحه النووي (٢٠).

قالوا: وإنما أمر بها ليقترني به غيره، وتشيع في أمته، وذلك فيما لا وحي فيه.

ويجيب عن القول بالتخصيص:

أن أمر الله ونهيه لنبيه - صلى الله عليه وسلم - يدخل معه فيه أمته، ما لم يثبت الاختصاص، إذ الأصل العموم والأسوة، ما لم يرد دليل على التخصيص (٣٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والخطاب قد يكون لفظه له - أي للنبي صلى الله عليه وسلم - ومعناه عام، كقوله: { فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ } يونس: ٩٤ { لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ } الزمر: ٦٥ { فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ } (٧) { الشرح: ٧ { قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي } سبأ: ٥٠، ونحو ذلك، وذلك أن الأصل فيما خوطب به النبي - صلى الله عليه وسلم - في كل ما أمر به، ونهى عنه، وأببح له سار في حق أمته، كمشاركة أمته له في الأحكام وغيرها، حتى يقوم دليل التخصيص، فما ثبت في حقه من الأحكام ثبت في حق الأمة، إذا لم يخص هذا مذهب السلف والفقهاء" (٤٦).

القول الرابع:

لعل الرابع هو: القول الأول، وهو: أن الشورى واجبة على الولاة، وذلك لظهور أدلتهم، ولأن الآية فيها أمر للرسول - صلى الله عليه وسلم - بأن يستشير أصحابه في الأمور الدنيوية التي لم يأت فيها نص، ولا تكون في الأحكام الشرعية لأن الأحكام إنما كان يأخذها من الوحي، فلا تدخل في هذا.

(١٦) انظر: تفسير الحسن البصري (١/٢٤٦)، والتحرير والتنوير (٣/١٤٩).

(٢٦) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (٤/٢٩٨).

(٣٦) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧٥-١٤/٢٧٤) (٢٧٥-١٤/٢٧٤) (٢٢/٣٢٢)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار

(٣/٢١٨)، ومذكرة الشنقيطي (ص ١٩٥)، وقواعد التفسير لخالد السبت (٢/٥٧٨).

(٤٦) مجموع الفتاوى (٨٢-١٥/٨١).

فإذا كان هذا في حق الرسول - صلى الله عليه وسلم - مع رجاحة عقله، وحسن تدبيره، فمن بعده من الحكام من باب أولى، فواجب عليهم أن يستشيروا أهل الرأي والعلم والبصيرة والخبرة بأمور الناس وأحوالهم، فيما يخفى عليهم من المسائل التي تبدو للحاكم أو للجماعة أو للمركز الإسلامي ومن فيه، أو لغير ذلك، مما لم يكن فيه نص صريح من كتاب الله أو من سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (١٦).

ويبقى الأخذ بالمشورة، والإلزام بها، وليس هذا موضع بحثها.

فتبين أن ابن خويز منداد وافق الصواب في هذه المسألة.

والله أعلم.

(١٦) انظر: مجموع فتاوى ومقالات الشيخ عبد العزيز بن باز (٦/٢٢٤).

٢٩ 29- 23 آل عمران 161

قال تعالى: { وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ } (١٦١) { آل

عمران : ١٦١.

٢٣/٣- قال ابن خويز منداد:

"روي أن أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - ضربا الغال (١٦)، وأحرقا متاعه" (٢٦).

الدراسة:

(١٦)

(١) الغلول في اللغة: الخيانة، وهو الخيانة في المغنم والسرقة من الغنيمة قبل القسمة، يقال: غلّ من المغنم يغل غلولا فهو غال، وكل من خان في شيء خفية فقد غل. والغال في الإصطلاح: هو الذي يكتنم ما أخذه من الغنيمة فلا يطلع الإمام عليه، ولا يضعه مع الغنيمة. قال النووي: "أصل الغلول الخيانة مطلقا، ثم غلب اختصاصه في الاستعمال بالخيانة في الغنيمة"، وسمي غلولا لأن الأيدي فيها

مغلولة، أي: ممنوعة مجعول فيها غلّ وهو الحديدية التي تجمع يد الأسير إلى عنقه. انظر: الصحاح للجوهري (٤/١٤٥٣) مادة: (غلل)، والمغني (١٣/١٦٨)، والنهاية لابن الأثير (ص ٦٧٦) مادة: (غلل)، ولسان العرب لابن منظور (١١/٥٠٠) مادة: (غلل). (٢٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/٢٥٣).

ذكر ابن خويزمنداد أثراً عن أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، وهو عند أبي داود في سننه (١٠)، ولم أقف على قول لابن خويزمنداد في هذه المسألة، ولا يلزم من كونه ذكر هذا الأثر أن يكون رأياً له، سيما وقد ذكر الرواية بصيغة التريض، ولعله يقول بقول الإمام مالك لأنه مالكي المذهب - والله أعلم -.

وقد اختلف العلماء في عقوبة الغال بحرق متاعه على ثلاثة أقوال، سأذكرها مبينة الراجح منها - إن شاء الله تعالى -.

أقوال العلماء في عقوبة الغال بحرق متاعه:

القول الأول:

إن من غل من الغنمية حرق رحله كله، ومتاعه كله، إلا المصحف وما فيه روح.

قال به: الخنابلة (٢٠)، والحسن، ومكحول (٣٠)، والأوزاعي (٤٠).

واستدلوا بالآتي:

(١٠) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في عقوبة الغال، ح ٢٧١٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٤٢٥) ولفظه: (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبا بكر وعمر ...) وهو ضعيف، أشار إلى ضعفه البخاري في صحيحه، في كتاب الجهاد، باب القليل من الغلول، قال: "ولم يذكر عبد الله بن عمرو عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حرق متاعه وهذا أصح". وانظر: فتح الباري (٦/٢٢٥)، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (ص ٢٠٨) برقم: (٢٧١٥). (٢٠) انظر: المغني لابن قدامة (١٣/١٦٨).

(٣٠) مكحول هو: ابن أبي مسلم، شهراب بن شاذل بن سند بن شروان بن يزدك بن يغوث بن كسرى، أبو عبد الله، ويقال: أبو أيوب، ويقال: أبو مسلم، مولى هذيل، أصله من الفرس، دمشقي فقيه، عداده من أوساط التابعين، وهو من أقران الزهري، أعتق بمصر وجمع عليها، عده الزهري عالم أهل الشام، قال يحيى بن معين: "كان قد رآه ثم رجع"، مات سنة ١١٢ هـ، وقيل: ١١٦ هـ. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/٤٦٧)، وسير أعلام النبلاء (٥/١٥٥)، وتهذيب التهذيب (٤/١٤٩). (٤٠) انظر: نيل الأوطار (٨/٣٨٢٢).

١ - حديث عن عمر بن الخطاب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "إذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه" (١٠). القول الثاني:

إن الغال يعاقب بالتعزير، ولا يحرق متاعه. فهذه المسألة من باب التعزير والعقوبات المالية الراجعة إلى اجتهد الأئمة. قال به: جمهور الفقهاء (٢٠)، واختاره ابن العربي (٣٠)، والقرطبي (٤٠)، ابن القيم (٥٠)، واختاره الشنقيطي (٦٠).

واستدلوا بالآتي:

(١٠) رواه أحمد في مسنده، عن عمر بن الخطاب (١/٢٢)، وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في عقوبة الغال، ح ٢٧١٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٤٢٥)، والترمذي في جامعه، كتاب الحدود، باب ما جاء في الغال ما يصنع به؟، ح ١٤٦١. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٨٠١)، قال الترمذي: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق، وسألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال: "إنما روى هذا صالح بن محمد بن زائدة وهو أبو واقد الليثي، وهو منكر الحديث"، قال البخاري في التاريخ الصغير (٢/٩٦) دار المعرفة، عن حديث صالح هذا: "لا يتابع عليه"، وقال: "وعامة أصحابنا يحتجون بهذا في الغلول، وهو باطل ليس بشيء"، وقال ابن عبد البر عن الحديث: "وهو حديث

يدور على صالح بن محمد بن زائدة، وهو ضعيف لا يحتج به". انظر: التمهيد (١٠/١٢٨)، وضعفه من المعاصرين: الألباني في ضعيف الجامع (ص ١٠٢) برقم: (٧١٧)، وأحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد (١/٢٩١).

(٢٦) انظر: المغني (١٣/١٦٨)، والتمهيد (١٠/١٢٨)، وأضواء البيان للشنقيطي (٢/٣٠٣) ...

(٣٦) انظر: أحكام القرآن (١/٣٥١).

(٤٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/٢٥١).

(٥٦) انظر: زاد المعاد (٣/١٠٩).

(٦٦) انظر: أضواء البيان (٢/٣٠٤).

١/ أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يحرق متاع الغال في أحاديث عدة، منها: حديث صاحب الشملة (١٦) الذي قال فيه - صلى الله عليه وسلم -: "بل، والذي نفسي بيده إن الشملة التي أصابها يوم خيبر من المغنم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً" فجاء رجل حين سمع ذلك من النبي - صلى الله عليه وسلم - بشراك أو شراكين، فقال: هذا شيء قد كنت أصبته، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "شراك أو شراكين من نار" (٢٦).

وروى أبو داود في كتاب الجهاد، وبوب له بـ: "باب في الغلول إذا كان يسيراً يتركه الإمام ولا يحرق رحله" عن عبد الله بن عمرو قال: كان رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - إذا أصاب غنيمة، أمر بلالاً فنادى في الناس فيجيئون بغنائم، فيخمسه ويقسمه، فجاء رجل بعد ذلك بزماء من شعر، فقال: يا رسول الله هذا فيما كنا أصبناه من الغنيمة، فقال: "أسمعت بلالاً ينادي؟" ثلاثاً، قال: نعم، قال: "وما منعك أن تجيء به؟" فاعتذر إليه، فقال: "كن أنت تجيء به يوم القيامة فلن أقبله منك" (٣٦). وغيرها من الأحاديث.

(١٦) الشملة هي: الكساء والمئزر الذي يغطي به ويتلف فيه. انظر: النهاية لابن الأثير (ص ٤٩٢) مادة: (شمل). (٢٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ح ٤٢٣٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٤٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم الغلول، ح ١١٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٦٩٧).

(٣٦) ح ٢٧١٢. موسوعة الحديث الشريف (١٤٢٥)، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢/١٥٩).

قال البخاري: "وقد روي في غير حديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في الغال فلم يأمر فيه بحرق متاعه" (١٦).

قال ابن عبد البر: "لو كان حرق متاعه - أي الغال - واجباً لفعله - صلى الله عليه وسلم - ولو فعله؛ لتقل ذلك في الحديث" (٢٦).

٢/ أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن إضاعة المال، وإحراق المتاع إضاعة له، قال - صلى الله عليه وسلم -: "إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ... الحديث، وفيه: (إضاعة المال) (٣٦).

القول الراجح:

الذي يظهر - والله أعلم - أن الراجح هو: قول الجمهور، وهو: أن الغال يعاقب بالتعزير ولا يحرق متاعه، وذلك لقوة ما احتجوا به، ولأن أصحاب القول الآخر استدلوا بالحديث الذي فيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - حرق متاع الغال - السابق ذكره - إلا أنه لم يثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا عن خلفائه، وعليه فإنه يرجح القول الذي معه الدليل الثابت على ما خالفه.

(١٦) نقله عنه الترمذي في جامعه، كتاب الحدود، باب ما جاء في الغال ما يصنع به، ح ١٤٦١. موسوعة الحديث الشريف

(١٨٠١)، ولم أجده فيما تمكنت من الوصول إليه من كتبه. ولفظه في صحيحه، في كتاب الجهاد، قال: "باب القليل من الغلول، ولم

يذكر عبد الله بن عمرو عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه حرق متاعه، وهذا أصح" ثم ساق حديث عبد الله بن عمرو، قال: كان علي

ثقل النبي - صلى الله عليه وسلم - رجل يقال له: كركرة، فمات، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "هو في النار" فذهبوا ينظرون

إليه فوجدوا عبادة قد غلها" ح ٣٠٧٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٤٧).

(٢٠) انظر: التمهيد (١٠/١٢٨).
 (٣٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاستقراض، باب النهي عن إضاعة المال، ح ٢٤٠٨. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٨٨)،
 ومسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، ح ١٧١٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٨٢)
 قال ابن عبد البر: "وجه من ذهب إلى هذا - يعني القول الذي فيه أن متاع الغال يحرق - حديث صالح المذكور، وهو عندنا حديث
 لا يجب به انتهاك حرمة، ولا إنفاذ حكم مع ما يعارضه من الآثار التي هي أقوى منه ... ، والذي ذهب إليه مالك، والشافعي، وأبو
 حنيفة، ومن تابعهم، في هذه المسألة أولى من جهة النظر، وصحيح الأثر ... والله أعلم" (١٠).
 (١٠) التمهيد (١٠/١٢٩).

٣٠ 30- 24 آل عمران 200

قال الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } (٢٠٠) { آل عمران : ٢٠٠.
 ٢٤/٤- قال ابن خويز منداد:
 "وللرباط حالتان: حالة يكون الثغر مأموناً منيعاً يجوز سكناه بالأهل والولد، وإن كان غير مأمون جاز أن يربط فيه بنفسه إذا كان من
 أهل القتال، ولا ينقل إليه الأهل والولد لئلا يظهر العدو فيسي ويسرق" (١٠).
 الدراسة:

تكلم ابن خويز منداد عن بعض حالات الرباط وأحكامها، لذلك فسأدرس هذا القول من خلال مسألتين:
 الأولى: المراد بالرباط في الآية.
 الثانية: حكم الرباط بالأهل.
 المسألة الأولى:
 المراد بالرباط في الآية:
 يظهر من كلام ابن خويز منداد أنه يختار أن المراد بالرباط في الآية، هو: الإقامة في الثغور وملازمته، وقد اختلف المفسرون في تفسير
 معناه على قولين:
 القول الأول:
 أي أقيموا في الثغور رابطين خيلكم فيها كما يربطها أعداؤكم. (٢٠)
 وهذا قول جمهور المفسرين (٣٠).
 واستدلوا بالآتي:
 أن الرباط في اللغة: ملازمة ثغر العدو، وأصله أن يربط كل واحد من الفريقين خيله، ثم صار لزوم الثغر رباطاً (٤٠). فهذا القول
 موافق لمعنى الرباط في اللغة.

(١٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/٣١٤).
 (٢٠) انظر: تفسير الطبري (٦/٣٣٧)، والنكت والعيون (١/٤٤٥)، وفتح القدير للشوكاني (١/٦٧٠).
 (٣٠) حكاه عن الجمهور: ابن عطية في: المحرر الوجيز (ص ٣٩٦)، والقرطبي في: الجامع لأحكام القرآن (٤/٣١٤).
 (٤٠) انظر: معجم مقاييس اللغة (٢/٤٧٨) مادة (ربط)، ولسان العرب (٧/٣٠٢) مادة (ربط)، وتفسير البحر المحيط لأبي
 حيان (٣/٢١٠).
 قال الطبري: "وإنما توجه الكلام إلى الأغلب المعروف في استعمال الناس من معانيه دون الخفي، حتى يأتي بخلاف ذلك ما يوجب
 صرفه إلى الخفي من معانية، حجة يجب التسليم لها، من كتاب أو خبر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو إجماع من أهل
 التأويل" (١٠).

القول الثاني:

إن المراد بالرباط في الآية انتظار الصلاة بعد الصلاة.

قال به: أبو سلمة بن عبد الرحمن (٢٠).

واستدل بالآتي:

١- أنه لم يكن في زمان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غزو يرباط فيه (٣٠).

٢- وروى مسلم في صحيحه (٤٠) عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "ألا أدلكم على ما يحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟" قالوا: بلى يا رسول الله، قال: "إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطى إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط".

(١٠) تفسير الطبري (٦/٣٣٣).

(٢٠) انظر: المصدر السابق (٦/٣٣٤)، والجامع لأحكام القرآن (٤/٣١٤). وأبو سلمة هو: عبد الله، وقيل إسماعيل، بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، الحافظ، أحد الأعلام بالمدينة، أدركت أمه حياة النبي - صلى الله عليه وسلم - توفي بالمدينة سنة ٩٤هـ، في خلافة الوليد عن ٧٢ سنة. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/٢٨٧) وتهذيب التهذيب (٤/٥٣١).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/٣١٤).

(٣٠) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره، ح ٢٥١. موسوعة الحديث الشريف (ص ٧٢٢). وقد رد بن حجر - رحمه الله - هذا الاستدلال من أبي سلمة، فقال: "حمل الآية على الأول - أي القول الأول - أظهر، وما احتج به أبو سلمة لا حجة فيه، ولا سيما مع ثبوت حديث الباب (١٠)، فعلى تقدير تسليم أنه لم يكن في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رباط فلا يمنع ذلك من الأمر به، والترغيب فيه، ويحتمل أن يكون المراد كلاً من الأمرين، أو ما هو أعم من ذلك" (٢٠). القول الراجح:

الذي يظهر - والله أعلم -، أن كلا المعنيين صحيح، وهذا اختيار القرطبي، والخليل بن أحمد (٣٠)، وجعله ابن حجر وجهاً محتملاً (٤٠). قال القرطبي: "المرابطة عند العرب: العقد على الشيء حتى لا ينحل، فيعود إلى ما كان صبر عنه، فيحبس القلب على النية الحسنة، والجسم على فعل الطاعة، من أعظمها وأهمها ارتباط الخليل في سبيل الله، كما نص عليه في التنزيل في قوله: (ومن رباط الخليل) الأنفال: ٦٠... وارتباط النفس على الصلوات، كما قاله النبي - صلى الله عليه وسلم - (٥٠) (٦٠). والله أعلم.

المسألة الثانية:

حكم الرباط بالأهل والولد:

(١٠) يريد بحديث الباب: ما رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب فضل رباط يوم في سبيل الله، عن سهل بن سعد الساعدي - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها.."، ح ٢٨٩٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٣٢).

(٢) فتح الباري (٦/١٠٥).

(٣٠) انظر: العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (٧/٤٢٣) مادة: (ربط). والخليل بن أحمد هو: ابن عمرو بن تميم الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، أحمد أئمة اللغة الأعلام، كان إماماً في علم النحو، وهو الذي استنبط علم العروض وأخرجه إلى الوجود، وكان آية في الذكاء، مات سنة ١٧٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٧/٤٢٩)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢/٢٤٤)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٥٥٧).

(٤٠) سبق عرض قوله.

(٥) سبق تخريجه.

(٥٠) الجامع لأحكام القرآن (٤/٣١٥).

هذه المسألة فيها تفصيل على النحو الذي ذكره ابن خويزمنداد وهو:

أولاً: إذا كان الثغر مخوفاً فإنه يكره نقل النساء والذرية إليه.

قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: " لا تنزلوا المسلمين ضفة البحر" (١-). لأن الثغور المخوفة لا يؤمن من ظفر العدو بها وبمن فيها، واستيلاؤهم على الذرية والنساء.

قيل للإمام أحمد: فتخاف على المنتقل بعياله إلى الثغر الإثم؟ قال: "كيف لا أخاف الإثم وهو يعرض ذريته للمشركين" (٢-). قال ابن قدامة: "وهذا من كلام أحمد محمول على أن غير أهل الثغر لا يستحب لهم الانتقال بأهلهم إلى ثغر مخوف، فأما أهل الثغر فلا بد لهم من السكنى بأهلهم، لولا ذلك لخربت الثغور وتعطلت" (٣-).

ثانياً: إذا كان الثغر مأموناً منيعاً فلا يكره نقل الأهل إليه (٤-).

وهذا ما بينه ابن خويزمنداد في حكم الرباط بالأهل ولم أقف على خلاف فيما ذكر.

فتبين أن ابن خويزمنداد وافق الصواب في هذه المسألة.

والله أعلم.

(١-) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الجهاد، باب الغزو في البحر، (٥/٢٨٣) بخوه.

(٢-) انظر: الفروع لابن مفلح (٦/١٩٦)، وكشاف القناع لمصور البهوتي (٣/٤٣)، ومطالب أولى النبي لمصطفى الرجيباني (٤/٥١٠).

(٣-) المغني (١٣/٢٣).

(٤-) انظر: مطالب أولى النبي (٤/٥١٠).

٣١ 31- 25 النساء 24

سورة النساء

قال تعالى: { * وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً } (٢٤) { النساء: ٢٤.

٢٥/١- قال ابن خويزمنداد:

"لا يجوز أن تحمل الآية على جواز المتعة (١-)، لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن نكاح المتعة وحرمه، ولأن الله تعالى قال: { فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ } النساء: ٢٥. ومعلوم أن النكاح بإذن الأهلين هو النكاح الشرعي بولي وشاهدين، ونكاح المتعة ليس كذلك" (٢-).

الدراسة:

فسر ابن خويزمنداد الاستمتاع في الآية بأنه التلذذ بالنساء بالنكاح الصحيح، وهذا أحد أقوال المفسرين في معنى الآية، وقد اختلفوا في ذلك على أقوال سأذكرها مبينة الراجح منها.

أقوال المفسرين في معنى الاستمتاع في الآية:

اختلف المفسرون في المراد به على أقوال:

القول الأول:

إن المراد بالاستمتاع في الآية، أي: التمتع بالمرأة بالنكاح الصحيح.

قال به: ابن عباس - رضي الله عنهما - (٣-)، والحسن (٤-)، وابن زيد (٥-)، وجمهور العلماء (٦-).

(١-)

(١) المراد بنكاح المتعة: هو أن يتزوج المرأة مدة، مثل أن يقول: زوجتك ابنتي شهراً، أو سنة، إلى انقضاء الموسم أو قدوم الحج، وشبهه، سواء أكانت المدة معلومة أم مجهولة، فهذا نكاح باطل. انظر: المغني (١٠/٤٦).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/١٢٥).

(٣) انظر: تفسير الطبري (٦/٥٨٥)، والمحرم الوجيز (ص ٤٢٢).

(٤) انظر: تفسير الحسن البصري (١/٢٧٠).

(٥) انظر: تفسير الطبري (٦/٥٨٥).

(٦) انظر: زاد المسير (ص ٢٣٧).

ورجحه: الطبري (١٠)، والخصاص (٢)، وابن العربي (٣)، وابن الجوزي (٤)،

وابن كثير (٥)، والشنقيطي (٦) (١٠).

ومما استدلو به:

١/ أنه عطف الاستمتاع على إباحة النكاح في قوله: { لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ } وذلك إباحة لنكاح من عدا المحرمات المذكورات في الآية، لا محالة لأنه لا خلاف في أن النكاح مراد بذلك، فوجب أن يكون ذكر الاستمتاع بياناً لحكم المدخول بها بالنكاح في استحقاقها لجميع الصداق (١٧) (١).

٢/ قال الشنقيطي: "قوله تعالى: { فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ } النساء: ٢٤. معناه: أنكم تستمتعون بالمنكوحات فأعطوهن مهرهن في مقابلة ذلك، وهذا المعنى تدل له آيات من كتاب الله كقوله تعالى: { وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ } النساء: ٢١. فإفضاء بعضهم إلى بعض المصرح بأنه سبب لاستحقاق الصداق كاملاً، هو بعينه الاستمتاع المذكور هنا في قوله: { فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ } الآية، وقوله تعالى: { وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً } النساء: ٤. وقوله: { وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً } البقرة: ٢٢٩، فالآية في عقد النكاح لا في نكاح المتعة" (٨).

٣/ ما ذكره ابن خويزمنداد من أن قوله تعالى: { فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ } النساء: ٢٥. يدل على أن شرط النكاح الصحيح أن يكون بولي وشاهدين، ونكاح المتعة ليس كذلك.

(١) انظر: تفسير الطبري (٦/٥٨٨).

(٢) انظر: أحكام القرآن، له (٢/١٨٥).

(٣) انظر: أحكام القرآن، له (١/٤٣٨).

(٤) انظر: زاد المسير (ص ٢٣٧).

(٥) انظر: تفسير ابن كثير (٢/٢٥٨).

(٦) (١٠) انظر: أضواء البيان (١/٢٥٣).

(٧) (١١) انظر: أحكام القرآن للخصاص (٢/١٨٦).

(٨) أضواء البيان (١/٢٥٣).

٤/ أن الله صرح بأنه يجب حفظ الفرج عن غير الزوجة والسرية في قوله تعالى: { إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ } المؤمنون: ٦. ثم صرح بأن المبتغي وراء ذلك من العادين بقوله: { فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ } (٧) المؤمنون: ٧. ومعلوم أن المستمتع بها ليست زوجة وإلا لورثت منه إذا مات، ولا ملك يمين وإلا لما جاز نكاحها له، وحينئذ يكون حراماً، وهو بنكاحها من العادين بنص القرآن (١).

القول الثاني:

إن المراد بالاستمتاع في الآية نكاح المتعة.

قال به: ابن عباس - رضي الله عنهما -، والسدي (٢)، ومجاهد (٣)، وسعيد بن جبير (٤) (٤).
ورجحه الشوكاني (٥).

واحتجوا بالآتي:

بقراءة ابن عباس وأبي بن كعب، وهي: { فَأَسْتَمْتَعُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى } (٦٦) وهذا يدل على أن الآية في نكاح المتعة. وقد أجاب أهل العلم عما احتجوا به بالآتي:

قال الطبري: "وأما ما روي عن أبي بن كعب وابن عباس - رضي الله عنهم - من قراءتهما: { فَأَسْتَمْتَعُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى } فقراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين، وغير جائز لأحد أن يلحق في كتاب الله شيئاً لم يأت به الخبر القاطع العذر عمن لا يجوز خلافه" (٧٦). وقال الشنقيطي: "والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه:

(١٦) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/١٨٦)، ومجموع الفتاوى (٣٢/١٥٧)، وأضواء البيان للشنقيطي (١/٢٥٤).

(٢٦) انظر: تفسير الطبري (٦/٥٨٨)، والمحرم الوجيز (ص ٤٢٢).

(٣٦) انظر: تفسير مجاهد (١/٥٢).

(٤٦) انظر: تفسير الطبري (٦/٥٨٨)، والدر المنثور (٢/٢٥٠).

(٥٦) انظر: فتح القدير (١/٧٢٠).

(٦٦) هذه القراءة شاذة لمخالفتها للرسم العثماني، وهي ليست من القراءات العشر المتواترة، وقد ذكرها: أبو حيان في البحر المحيط (٣/٣٠٤)، والزنجشيري في الكشاف (١/٤٩٨).

(٧٦) انظر: تفسير الطبري (٦/٥٨٩)، وأحكام القرآن للجصاص (٢/١٨٦).

١/ أن قولهم إلى أجل مسمى لم يثبت قرأناً لإجماع الصحابة على عدم كتابته في المصاحف العثمانية، وأكثر الأصوليين على أن ما قرأه الصحابي على أنه قرآن، ولم يثبت كونه قرأناً لا يستدل به على شيء لأنه باطل من أصله لأنه لما ينقله على أنه قرآن فبطل كونه قرأناً، فظهر بطلانه من أصله.

٢/ أنا لو مشينا على أنه يحتاج به، كالاتحاد بخبر الآحاد كما قال به قوم، أو على أنه تفسير منهم للآية بذلك، فهو معارض بأقوى منه لأن جمهور العلماء على خلافه، ولأن الأحاديث الصحيحة الصريحة قاطعة بكثرة بتحريم نكاح المتعة، وصرح - صلى الله عليه وسلم - بأن ذلك التحريم دائم إلى يوم القيامة، كما ثبت في صحيح مسلم من حديث سبرة بن معبد الجهني (١٦) - رضي الله عنه - أنه غزا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم فتح مكة فقال: "يا أيها الناس إني قد أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً" (٢٦).

(١٦) سبرة هو: ابن معبد بن عوسجة بن حرمة الجهني، أبو ثرية - بفتح المثناة وكسر الراء وتشديد التحتانية - صحابي، نزل المدينة، وشهد الخندق وما بعدها، مات في خلافة معاوية. انظر: طبقات ابن سعد (٤/٣٤٨)، والإصابة (٣/٢٦).

(٢٦) انظر: تفسير الطبري (٦/٥٨٩)، وأحكام القرآن للجصاص (٢/١٨٦).

٣/ أنا لو سلمنا تسليمًا جلياً أن الآية تدل على إباحة نكاح المتعة فإن إباحتها منسوخة، كما صح نسخ ذلك في الأحاديث المتفق عليها عنه - صلى الله عليه وسلم -، وقد نسخ ذلك مرتين: الأولى يوم خيبر كما ثبت في الصحيح (١٦)، والآخر يوم فتح مكة

كما ثبت في الصحيح أيضاً (٢٦) ... " (٣/٣٦).

القول الرابع:

الذي ترجح لدي مما سبق هو قول الجمهور، وهو: أن المراد بالاستمتاع في هذه الآية هو النكاح الصحيح لا نكاح المتعة، لقوة حجتهم ولدلالة ظاهر الآية عليه.

قال ابن الجوزي: "وقد تكلف قوم من مفسري القراء، فقالوا: المراد بهذه الآية نكاح المتعة، ثم نسخت بما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه: نهى عن متعة النساء، وهذا تكلف لا يحتاج إليه، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أجاز المتعة ثم منع منها، فكان

قوله منسوخاً بقوله، وأما الآية فإنها لم تتضمن جواز المتعة، لأنه تعالى قال فيها: { أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ } فدل ذلك على النكاح الصحيح.. (٤٦).

وقد أجمع جمهور الصحابة، والأئمة الأربعة، وغيرهم، على تحريم نكاح المتعة بعد أن كان مشروعاً في صدر الإسلام ثم نسخ بعد ذلك، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة (٥٦).

فتبين مما سبق أن ابن خويزمنداد وافق القول الراجح وهو قول الجمهور. والله أعلم.

(١٦) رواه البخاري في صحيحه، عن علي بن أبي طالب، كتاب النكاح، باب نهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن نكاح المتعة أخيراً، ح ٥١١٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٤٤٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة، ح ١٤٠٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩١٢).

(٢٦) رواه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة، ح ١٤٠٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩١١).

(٣٦) أضواء البيان (١/٢٥٣-٢٥٤) باختصار.

(٤٦) زاد المسير (ص ٢٣٧).

(٥٦) انظر: مجموع الفتاوى (٣٢/١٠٧).

٣٢ 32- 26 النساء 59

قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩) } النساء: ٥٩.

٢٦/٢ - قال ابن خويزمنداد:

"وأما طاعة السلطان فتجب فيما كان لله فيه طاعة، ولا تجب فيما كان لله فيه معصية، ولذلك قلنا: إن ولاية زماننا (١٦) لا تجوز طاعتهم، ولا معاونتهم، ولا تعظيمهم، ويجب الغزو معهم متى غزوا، والحكم من قبلهم، وتولية الإمامة، والحسبة، وإقامة ذلك على وجه الشريعة، وإن صلوا بنا، وكانوا فسقة من جهة المعاصي جازت الصلاة معهم" (٢٦).

الدراسة:

(١٦) عاش ابن خويزمنداد في العراق في القرن الرابع، في عهد الخلافة العباسية، وبالأخص الثالثة، التي بدأت سنة ٣٣٤هـ، وسقطت سنة ٤٤٧هـ، فكانت نشأته في ظلها، وقد مرت الخلافة في هذه المرحلة بحروب واضطرابات وخلافات فيما بين خلفائها، منذ تدخل آل بويه في الحكم العباسي، حيث ارتبط تاريخ الدولة العباسية في ذلك الدور بسلاطين آل بويه أكثر من ارتباطه بالخلفاء العباسيين، وقد أدت هذه الحروب إلى أن بلغت الدولة العباسية إلى أقصى درجات الانحلال والتدهور، فغدت بغداد وهي العاصمة مسرحاً للشغب والمنازعات، مما أدى إلى ضعف الدولة ثم تدهورها إلى أن سقطت الخلافة سنة ٤٤٧هـ، فلعن ابن خويزمنداد أراد بولاية زمانه: خلفاء آل بويه وقد تولى الخلافة العباسية في هذا الدور خمسة خلفاء، هم: المستكفي، والمطيع، والطائع، والقادر، والقائم. انظر: تاريخ ابن خلدون (٣/٥٢١ - ٥٥٤)، والبداية والنهاية (١١/٢٥١) وما بعدها، والتاريخ العباسي السياسي والحضاري للدكتور: إبراهيم أيوب (١٣١-١٤٠).

(٢٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/٢٤٩).

يفهم مما ذكره ابن خويزمنداد أن المراد بأولي الأمر في الآية هم الأمراء والولاة، وقد اختلف المفسرون في المراد بهم في هذه الآية، لذلك سأتناول قول ابن خويزمنداد من خلال مسألتين: الأولى: أقوال المفسرين في المراد بأولي الأمر في الآية.

الثانية: حكم طاعة ولاية الأمر، وهل هي مطلقة أم مقيدة؟.

المسألة الأولى:

أقوال المفسرين في المراد بأولي الأمر في الآية:

اختلف المفسرون في أولي الأمر الذين أمر الله بطاعتهم في هذه الآية على أقوال:

القول الأول:

إنهم الأمراء والولاة.

قال به: أبو هريرة، وابن عباس في رواية - رضي الله عنهم -، وزيد بن أسلم (١-)، ورجحه الطبري (٢-)، وهو ما عليه الجمهور (٣-).

والذي يظهر من كلام ابن خويزمناد أنه أراد هذا القول. والله أعلم.

استدلوا بالآتي:

بما ورد من الأحاديث الصحيحة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - التي أمر فيها بطاعة الأئمة والولاة، من ذلك:

مارواه أنس - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة" (٤-).

وعن عبادة بن الصامت قال: "بايعنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على السمع، والطاعة، في العسر، واليسر، والمنشط، والمكره، وأثرة علينا، وعلى ألا ننازع الأمر أهله" (٥-).

(١-) انظر: تفسير الطبري (٧/١٨٢)، وزاد المسير (ص ٢٥٤).

(٢-) انظر: تفسير الطبري (٧/١٧٦).

(٣-) حكاه عن الجمهور: ابن عطية في: المحرر الوجيز (ص ٤٤٩)، والنووي في: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٢/٤٢٧).

(٤-) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب إمامة العبد والمولى، ح ٦٩٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ٥٦).

(٥-) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس، ح ٧١٩٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ٦٠٠)،

ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، ح ١٨٤١. موسوعة الحديث الشريف (١٠٠٨).

وأحاديث أخرى كثيرة كلها تدور حول وجوب طاعة ولاية الأمر.

القول الثاني:

إنهم العلماء والفقهاء.

قال به: ابن عباس في رواية، وجابر بن عبد الله - رضي الله عنهم -، ومجاهد، وعطاء، وأبو العالية (١-).

القول الثالث:

إنهم الأمراء والعلماء.

رجحه: الجصاص (٢-)، وابن العربي (٣-)، وابن تيمية (٤-)، وابن القيم (٥-)، والشوكاني (٦-)، وابن سعدي (٧-).

القول الرابع:

الراجح هو: القول الثالث، وهو: أن المراد بأولي الأمر الأمراء والعلماء، لأنه لا مانع من أن يكون المراد بأولي الأمر في هذه الآية الفريقين، إذ لا قرينة ظاهرة توجب الاختصار على أحدهما، والقاعدة: أنه يجب حمل نصوص الوحي على العموم، ما لم يرد نص بالتخصيص (٨-).

قال ابن العربي: "والصحيح عندي أنهم الأمراء والعلماء جميعاً، أما الأمراء، فلأن أصل الأمر منهم والحكم إليهم، وأما العلماء فلأن سؤلهم و(٣) متعين على الخلق، وجوابهم لازم، وامتنال فتواهم واجب" (٩-).

وقال ابن القيم: "الصحيح أنها - أي الآية - متناولة للصنفين جميعاً، فإن العلماء والأمراء، ولاية الأمر الذي بعث الله به رسوله - صلى الله عليه وسلم -، فإن العلماء ولائته: حفظاً، وبياناً، وبلاغاً، وذباً عنه، ورداً على من ألد فيه وزاغ عنه، وقد وكلهم الله بذلك، فقال تعالى: { فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ } الأنعام: ٨٩.

- (١٦) انظر: النكت والعيون (١/٥٠٠) ، والدر المنثور (٢/٣١٥) .
 (٢٦) انظر: أحكام القرآن ، له (٢/٢٦٤) .
 (٣٦) انظر: أحكام القرآن، له (١/٤٩٦) .
 (٤٦) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/١٥٨) .
 (٥٦) انظر: الضوء المنير على التفسير، جمع: علي الصالحى (٢/٢٣٥) .
 (٦٦) انظر: فتح القدير (١/٧٦٨) .
 (٧٦) انظر: تفسير السعدي (١/٣١٧) .
 (٨٦) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحري (٢/٥٢٧) .
 (٩٦) انظر: أحكام القرآن، له (١/٤٩٦) .

فيها من وكالة أوجبت طاعتهم، والانتهاى إلى أمرهم، وكون الناس تبعاً لهم.

والأمرء ولائهم: قياماً، ودعاية، وجهاداً، وإلزاماً للناس به، وأخذهم على يد من خرج عنه، وهذان الصنفان هم الناس، وسائر النوع الإنساني تبع لهم ورعية" (١٦) .

والله أعلم.

المسألة الثانية:

حكم طاعة ولاية الأمر، وهل هي مطلقة أم مقيدة؟:

أجمع أهل العلم على وجوب طاعة ولاية الأمر، وأنه مقيد فيما لا يخالف أمر الله، ومالم يأمر بمعصية (٢٦) ، لما رواه الشيخان (٣٦) عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، مالم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة".

قال ابن حجر: "في الحديث وجوب طاعة ولاية الأمر، وهي مقيدة بغير الأمر بالمعصية... والحكمة من الأمر بطاعتهم؛ المحافظة على اتفاق الكلمة، لما في الافتراق من الفساد" (٤٦) .

(١٦) الضوء المنير على التفسير (٢/٢٣٦) .

(٢٦) انظر: شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (٦/٢٤٠) ، ومراتب الإجماع لابن حزم (ص ٢٠٩) .

(٣٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام مالم تكن معصية، ح ٧١٤٤ . موسوعة الحديث الشريف (ص ٥٩٥) ، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمرء في غير معصية، ح ١٨٣٩ . موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠٠٨) .

(٤٦) فتح الباري (١٣/١٤٠) .

فالحديث بين أن طاعة ولاية الأمر مقيدة بغير ما فيه معصية لله، وإنما الطاعة المطلقة لله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - كما قال سبحانه: { وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ } (١٣٢) { آل عمران: ١٣٢ } وقال: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ } (٢٠) { الأنفال : ٢٠ } وقال: { وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا الْمُؤْمِنَاتِ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا } (٣٦) { الأحزاب: ٣٦ } وكذلك الآية التي معنا، وهي قوله: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ } رضي Z O ٣ الله عن... { النساء: ٥٩ } فقد بينت ذلك بياناً جلياً، قال الإمام الطحاوي:

"دل الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر، مالم يأمرؤا بمعصية، فتأمل قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ } كيف قال: { وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ } ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم، لأن أولي الأمر لا يفردون بالطاعة، بل يطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله، وأعاد الفعل مع الرسول؛ لأنه من يطع الرسول فقد أطاع الله، فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة

الله، بل هو معصوم، وأما أولي الأمر فقد يأمر بغير طاعة الله فلا يطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله" (١٦).

(١٦) شرح الطحاوية لابن أبي العز (٢/٥٤٣).

ومما يدل على أن طاعة ولي الأمر مقيدة؛ ما رواه مسلم (١٦) بسنده عن عوف بن مالك، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "ألا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعة". قال المباركفوري (٢٦): "سمع كلام الحاكم وطاعته واجب على كل مسلم، سواء أمره بما يوافق طبعه، أم لم يوافق، وبشرط ألا يأمر بمعصية، فإن أمره بها فلا يجوز طاعته، ولكن لا يجوز محاربة الإمام" (٣٦). فتبين أن ما ذكره ابن خويزمنداد في حكم طاعة ولي الأمر؛ موافق لإجماع أهل العلم. والله أعلم.

(١٦) رواه في صحيحه، كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، ح ١٨٥٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠١١). (٢٦) هو: الإمام الحافظ، أبو العلاء، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، توفي سنة ١٣٥٣ هـ، ولم أقف على ترجمة وافية له، وإنما اعتمدت ما هو مكتوب في غلاف كتابه تحفة الأحوزي. (٣٦) تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي (٥/٣٦٣).

٣٣ 27 النساء 71

قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا } (النساء: ٧١). ٢٧/٣ - قال ابن خويزمنداد:

"قيل إن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: { انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا } (التوبة: ٤١). وبقوله: { إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ } (التوبة: ٣٩). ولأن يكون { انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا } (منسوخاً بقوله: { فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا } (النساء: ٧١)، وبقوله: { وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً } (التوبة: ١٢٢). أولى، لأن فرض الجهاد تقرر عن الكفاية، فتى سد الثغور ببعض المسلمين أسقط الفرض عن الباقي، والصحيح أن الآيتين جميعاً محكمتان، إحداها في الوقت الذي يحتاج فيه إلى تعيين الجميع، والأخرى عند الاكتفاء بطائفة دون غيرها" (١٦). الدراسة:

رجح ابن خويزمنداد أن هذه الآية محكمة، وقد اختلف المفسرون في حكمها على قولين، سأذكرهما مبينة الراجح منها - إن شاء الله -. أقوال المفسرين في حكم الآية، هل هي منسوخة أو محكمة؟ اختلف المفسرون في حكمها على قولين، هي كالاتي: القول الأول: إن قوله: { فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا } محكمة.

قال به: جمهور المفسرين، ورجحه ابن خويزمنداد، وابن العربي (٢٦)، وابن الجوزي (٣٦)، وأبو حيان (٤٦)، ورجحه ابن جر في الفتح (٥٦). القول الثاني: إن هذه الآية منسوخة.

روي هذا القول عن ابن عباس - رضي الله عنهما - (٦٦).

(١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/٢٦٤).

(٢٦) انظر: النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم (٢/١٧٧).

(٣٠) انظر: نواسخ القرآن لابن الجوزي (ص ٢٨٢) ...
 (٤٠) انظر: البحر المحيط (٣/٤١٣).
 (٥٠) انظر: فتح الباري (٦/٤٨).
 (٦٠) انظر: زاد المسير (ص ٢٥٨)، والدر المنثور (٢/٣٢٧).
 ويمكن أن يوجه قول ابن عباس هذا بما ذكره أبو حيان بعدما أورد قوله، قال: "وإنما عني بذلك التخصيص إذ ليس يلزم النفر جماعتهم" (١٠). وهذا مشهور عند السلف، أنهم يسمون كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح، كتخصيص العام، وتقييد المطلق، نسخاً (٢٠).

وأما ما ذكره ابن خويزمنداد من أنه قيل: إن الآية نسخت بقوله: { انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا } (التوبة: ٤١). فلم أجد هذا القول عند غيره، ولم أقف على قائله.
 القول الرابع:

الراجح من القولين هو ما رجحه ابن خويزمنداد، من أن الآية محكمة.
 قال ابن العربي: "قوله تعالى: { فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا } يقتضي بمطلقه أن يخرج الناس معاً، أو متفرقين كيفما تيسر لهم، وليس فيه خروجهم (بكليتهم) حتى ينسخه ما يقتضي خروج بعضهم، وإنما فيه خروج أصلي" (٣٠).
 وقال ابن حجر: "والتحقيق أن لا نسخ، بل الرجوع في الآيتين إلى تعيين الإمام، وإلى الحاجة إلى ذلك" (٤٠).
 فتبين أن ابن خويزمنداد وافق الصواب في حكم هذه الآية.
 والله اعلم.

- (١٠) البحر المحيط (٣/٤١٣).
 (٢٠) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٢٧٢).
 (٣٠) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم (٢/١٧٧).
 (٤٠) فتح الباري (٦/٤٨).

٣٤ 28 النساء 86

قال تعالى: { وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيباً } (٨٦) النساء : ٨٦.
 ٢٨/٤ - قال ابن خويزمنداد:

"أسير على النعمان حتى أتبع على تحيته بجندي (١٠)
 يريد على ملكه. وقد يجوز أن تحمل هذه الآية على الهبة (٢٠) إذا كانت للثواب (٣٠)، فمن وهب له هبة على الثواب؛ فهو بالخيار إن شاء ردها، وإن شاء قبلها وأثاب عليها قيمتها" (٤٠).

الدراسة:

ذكر ابن خويزمنداد قولين من أقوال المفسرين في معنى التحية، وقد اختلفوا في معناها على أقوال ساذكرها مبينة الراجح منها - إن شاء الله -
 أقوال المفسرين في المراد بالتحية في الآية:
 اختلف المفسرون في معناها على أقوال:
 القول الأول:

إن المراد بالتحية في الآية: السلام.

قال به أكثر المفسرين، ومنهم: ابن عباس - رضي الله عنهما -، وحكاه السمعاني وابن الجوزي عن الجمهور (٥٠)، وهو أشهر الأقوال، وظاهر الآية يدل عليه (٦٠).

القول الثاني:

إن المراد بالتحية في الآية: الملك.

رجحه: الجصاص (٧٦).

القول الثالث:

إن المراد بالتحية: الدعاء بالبقاء، وطول الحياة.

(١٦) هذا البيت ينسب لعمر بن معدى كرب. انظر: معجم تهذيب اللغة للأزهري (١/٩٥٥).

(٢٦) الهبة في اللغة: التبرع، وفي الشرع: تمليك العين بلا عوض. انظر: التعريفات للبرجاني (ص ٣١٩).

(٣٦) الهبة للثواب: هي الهبة التي يعوض الواهب عنها، والعوض إما أن يكون مشروطاً أو لا. وهذه المسألة اختلف فيها الفقهاء.

للاطلاع عليها ينظر: والمغني (٨/٢٧٧)، والمجموع للنووي (١١/٥٣٩)، حاشية الدسوقي (٩٧/٤-٩٨)، وانظر: الجامع لأحكام

القرآن (١٤/٣٥).

(٤٦) الجامع لأحكام القرآن (٥/٢٨٣-٢٨٤).

(٥٦) انظر: زاد المسير (ص ٢٦٤)، وتفسير أبي المظفر السمعاني (١/٤٥٦).

(٦٦) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (١/٥١٠-٥١١).

(٧٦) انظر: أحكام القرآن، له (٢/٢٧٢).

رجحه: ابن جرير الطبري (١٦).

القول الرابع:

إن المراد بالتحية في الآية: الهبة.

قال به: أصحاب أبي حنيفة (٢٦)، وجوز هذا المعنى ابن خوزيمنداد.

القول الرابع:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول، وهو: أن المراد بالتحية في الآية السلام، لأنه هو القول الذي يوافق ظاهر الآية.

قال القرطبي:

"والصحيح أن التحية ههنا السلام، لقوله تعالى: { وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ } المجادلة: ٨، وقال النابغة الذبياني (٣٦):

تحييمهم بيض الولائد بينهم وأكسية الإضريح فوق المشاجب (٤٦)

أراد: يسلم عليهم، وعلى هذا جماعة المفسرين" (٥٦).

فتبين أن القول الذي جوزه ابن خوزيمنداد في هذه الآية مرجوح. والله أعلم.

(١٦) انظر: تفسير الطبري (٧/٢٧٣).

(٢٦) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/٢٧٢)، وتفسير السمعاني (١/٤٥٦).

(٣٦) هو: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز. انظر:

طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجهمي (١/٥١)، والأعلام للزركلي (٥٤/٣-٥٥).

(٤٦) انظر: ديوان النابغة (ص ٣٣). والمراد بالولائد: الإماء والجواري، والإضريح: الخنز الأحمر، وقيل: الأصفر، والمشاجب: هي

خشبَات موثقة منصوبة، توضع عليها الثياب وتنشر، والجمع: شُجْب. انظر: لسان العرب (١/٤٨٤) مادة: (شُجْب)، و (٢/٣١٣)

مادة: (ضرح)، و (٣/٤٦٨) مادة: (ولد).

(٥٦) الجامع لأحكام القرآن (٥/٢٨٤).

... سورة المائدة

قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (٢) } المائدة : ٢.

٢٩/١- قال ابن خويز منداد:

"التعاون على البر والتقوى يكون بوجوه، فواجب على العالم أن يعين الناس بعله فيعلمهم، ويعينهم الغني بماله، والشجاع في سبيل الله، وأن يكون المسلمون متظاهرين كاليد الواحدة: (المؤمنون تكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم) (١٦) ويجب الإعراض عن المتعدي، وترك النصر له، وردده عما هو عليه" (٢٠).

الدراسة:

بين ابن خويز منداد أن التعاون على البر والتقوى يكون بوجوه، ثم عددها وكل ما ذكره هو باعتبار معاملة الخلق، إلا أن الآية تشمل ما ذكره، وتشمل معاملة الخالق جل جلاله أيضا. فقد روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: "قوله (وتعاونوا على البر والتقوى) البر ما أمرت به، والتقوى ما نهيت عنه" (٣٠).

(١٦) رواه أحمد في مسنده عن علي بن أبي طالب (١/١٢٢)، والنسائي في سننه، كتاب القسامة، باب سقوط القود من المسلم للكافر، ح ٤٧٤٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٣٩٥)، وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في السرية ترد على أهل العسكر، ح ٢٧٥١. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٤٢٨)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢/١١٣١) برقم (٦٦٦٦).

(٢٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/٤٥-٤٦).

(٣٠) انظر: تفسير الطبري (٨/٥٢-٥٣).

قال ابن جرير الطبري: "يعني جل ثناؤه بقوله: { وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى } وليعن بعضكم بعضاً أيها المؤمنون على البر، وهو العمل بما أمر الله بالعمل به، والتقوى هو اتقاء ما أمر الله باتقائه واجتنابه من معاصيه" (١٦).

فهذه الآية فيها أمر بالتعاون عام في كل بر وتقوى، قال الشوكاني: "أمرهم بالتعاون على البر والتقوى أي ليعضد بعضكم بعضاً على ذلك، وهو يشمل كل أمر يصدق عليه أنه من البر والتقوى كائناً ما كان" (٢٠).

ومن أجمع التفاسير المبينة لهذه الآية، تفسير ابن سعدي - رحمه الله - حيث قال:

" { وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى } أي: ليعن بعضكم بعضاً على البر. وهو: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال الظاهرة، والباطنة من حقوق الله، وحقوق الآدميين.

والتقوى في هذا الموضع: اسم جامع لترك كل ما يكرهه الله ورسوله من الأعمال الظاهرة والباطنة، وكل خصلة من خصال الخير المأمور بفعلها أو خصلة من خصال الشر المأمور بتركها، فإن العبد مأمور بفعلها بنفسه وبمعاونة غيره من إخوانه المؤمنين عليها، بكل قول يبعث عليها، وينشط لها، وبكل فعل كذلك" (٣٠).

فتبين أن الأوجه التي ذكرها ابن خويز منداد هي بعض المعنى وليس كله، ولعله ذكر ذلك من باب ضرب المثال. والله أعلم.

(١٦) تفسير الطبري (٨/٥٢).

(٢٠) فتح القدير (٢/١١).

(٣٠) تفسير ابن سعدي (١/٣٩٢).

قال تعالى: { حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فَسُقُ الْيَوْمَ يَنْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٣) } المائدة : ٣.

٣٠/٢- قال ابن خويزمنداد:

"ولهذا نهى أصحابنا (١٦) عن الأمور التي يفعلها المنجمون (٢٦)، على الطرقات من السهام التي معهم، ورقاع الفأل (٣٦)، في أشباه ذلك" (٤٦).

الدراسة:

(١٦) يريد بهم المالكية.

(٢٦) التنجيم: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "هو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية". مجموع الفتاوى (٣٥/١٩٢)، وفي حكم التنجيم تفصيل فنه المحرم، ومنه المباح، للنظر في المسألة يراجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٥/١٩٢)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/١٢)، ومعارج القبول لحافظ حكيم (٢/٨٣٠)، وفتح المجيد شرح كتاب التوحيد، باب ما جاء في التنجيم (ص ٣١٧).

(٣٦) لم أتمكن من الوقوف على معنى قوله: (رقاع الفأل)، ولكن الذي يظهر أنها من الأشياء التي يستخدمها المنجمون ليمنعوا من الفعل، أو ليمضوه ونحو ذلك.

(٤٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/٥٨).

بين ابن خويزمنداد أن التنجيم ونحوه محرم، وأن هذا ما عليه المالكية، مستدلين بقوله تعالى: { وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ } ، والتنجيم الذي هو علم التأثير محرم بالكتاب، والسنة، وإجماع الأمة (١٦).

والذي عليه المفسرون من الصحابة والتابعين أن معنى الاستقسام بالأزلام:

طلب معرفة ما قسم لهم مما لم يقسم لهم بالأزلام (٢٦).

قال الطبري: "يعني بقوله: { وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ } وأن تطلبوا علم ما قسم لكم، أو لم يقسم بالأزلام، وهو: "استفعلت" من القسم

- بفتح ثم سكون - قسم الرزق والحاجات، وذلك أن الجاهلية كان أحدهم إذا أراد سفراً أو غزواً، أو نحو ذلك، أجال القدح -

وهي الأزلام -، وكانت قداحاً مكتوباً على بعضها: نهاني ربي. وعلى بعضها: أمرني ربي. فإن خرج القدح الذي هو مكتوب عليه:

أمرني ربي. مضى لما أراد من سفر أو غزو أو تزويج أو غير ذلك، وإن خرج الذي عليه مكتوب: نهاني ربي، كف عن المضي لذلك

وأمسك، فقيل: { وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ } لأنهم بفعلهم ذلك كانوا كأنهم يسألون أزلامهم أن يقسم لهم (٣٦)، ثم قال: "وبنحو

الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل"، ثم سرد من قال به فذكر ابن عباس - رضي الله عنهما -، ومجاهد، وسعيد بن جبيرة، وقتادة،

وغيرهم (٤٦).

(١٦) انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/١٩٢).

(٢٦) الأزلام: جمع زَلَمَ - بفتحتين - ويقال له: قدح - بكسر القاف وسكون الدال - وهو عود سهم لا حديدة =

= فيه. انظر: التحرير والتنوير (٤/٩٦)، وقال الفخر الرازي في تفسيره: "فمعنى الاستقسام بالأزلام طلب معرفة الخير والشر بواسطة

ضرب القداح" (١١/١٣٥).

(٣٦) تفسير الطبري (٨/٧٢).

(٤٦) انظر: المصدر السابق (٧٣/٨-٧٧)، والدر المنثور (٢/٤٥٤).

ويدخل في الاستقسام بالأزلام ما ذكره ابن خويز مناد مما يفعله المنجمون، قال الزجاج بعد أن بين معنى الآية: "ولا فرق بين ذلك وبين قول المنجمين: لا تخرج من أجل نجم كذا، وأخرج من أجل طلوع نجم كذا، لأن الله - جل وعز - قال: { وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا } لقمان: ٣٤. وروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: (خمسة لا يعلمهن إلا الله، وذكر الآية التي في آخر سورة لقمان: { إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ } (١٦)، وهذا هو دخول في علم الله الذي هو غيب، وهو حرام كالأزلام التي ذكر الله - جل وعز - أنها حرام" (٢٦). وقال السمعاني بعدما بين معنى الآية: "ومن ذلك الحكم بالنجوم وضرب الحصى، والطيرة، والكهانة، وكل ذلك منهي عنه" (٣٦). فتبين أن قول ابن خويز مناد وافق ما عليه الجمهور.

والله أعلم.

(١٦) هذا جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ...)، ح ٤٧٧٨. موسوعة الحديث الشريف (ص ٤٠٥). (٢٦) معاني القرآن وإعرابه (٢/١٤٧). (٣٦) تفسير السمعاني (٢/١٠).

٣٧ 31-37 المائدة 42

قال تعالى: { سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ } (٤٢) { المائدة : ٤٢. ذكر ابن خويز مناد في هذه الآية قولين:

٣١/٣- القول الأول: قال: "من السحت أن يأكل الرجل بجاهه، وذلك أن يكون له جاه عند السلطان فيسأله إنسان حاجة فلا يقضيها إلا برشوة يأخذها، ولا خلاف بين السلف أن أخذ الرشوة على إبطال حق أو ما لا يجوز سحت حرام" (١٦) (٢٦).

الدراسة:

بين ابن خويز مناد أن من السحت الرشوة، ويظهر من هذا أنه يرى أن السحت هو الحرام، ومنه الرشوة، وهذا أحد أقوال المفسرين، لذلك فإنني سأدرس هذا القول من خلال ذكر أقوال المفسرين في معنى السحت في الآية، ثم أبين الرابع.

أقوال المفسرين في معنى السحت في الآية:

اختلف المفسرون في معنى السحت في الآية على أقوال، أظهرها الآتي:

القول الأول:

إن المراد بالسحت: الرشوة.

قال به: ابن مسعود (٣٦)، وابن عباس (٤٦) - رضي الله عنهم -، والحسن (٥٦)، ومجاهد (٦٦)، وقتادة، والضحاك (٧٦)، ومقاتل (٨٦)، وجماعة من المفسرين (٩٦).

(١٦) وقد ذكر الجصاص أيضا اتفاق المفسرين على أن قبول الرشا محرم، وأنه من السحت. انظر: أحكام القرآن (٢/٥٤٠).

(٢٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/١٧٤).

(٣٦) انظر: زاد المسير (ص ٣٢٣)، وتفسير ابن كثير (٣/١١٧).

(٤٦) انظر: تفسير الطبري (٨/٤٣٣)، والدر المنثور (٢/٥٠٢).

(٥٦) انظر: تفسير الحسن (١/٣٢٧).

(٦٦) انظر: تفسير مجاهد (١/١٩٦).

(٧٠) انظر: تفسير الطبري (٤٣١/٨ و ٤٣٢)، ومعالم التنزيل (٢/٣٩).

(٨٠) انظر: تفسير مقاتل (١/٤٧٨).

(٩٠) انظر: المحرر الوجيز (ص ٥٤٤)، وانظر: التمهيد (١٢/٣٢٣).

ورجحه الطبري (١٠)، والزجاج (٢)، والجصاص (٣)، وابن كثير (٤).

ومما استدلووا به على هذا القول، هو معنى السحت في الأصل:

قال الطبري: "أصل السحت كَلْبُ الجوع، يقال منه: فلان مسحوت المعدة. إذا كان أكلوا لا يُلْفَى أبداً إلا جائعاً، وإنما قيل للرشوة: السحت. تشبيهاً بذلك كأن بالمسترشي من الشره إلى أخذ ما يعطاه من ذلك، مثل الذي بالمسحوت المعدة من الشره إلى الطعام، يقال منه: سحته، وأسحته لغتان محكيتان عن العرب، ومنه قول الفرزدق بن غالب (٥٠):

وَعَصُ زَمَانٍ يَا بَنَ مروان لم يدع من المال إلا مُسَحَّتاً أو مُجَرَّفَ (٦٠)

يعني بالمسحت الذي قد أستأصله هلاكاً بأكله إياه، وإفساده، ومنه قوله تعالى: (فَيُسْحَتُكُم بِعَذَابٍ) طه : ٦١، وتقول العرب للحالق: أسحت الشعر، أي: أستأصله" (٧٠) (٠).

القول الثاني:

إن المراد بالسحت في الآية الحرام، فيدخل فيه كل كسب حرام، ومنه الرشوة.

قال به: عمر بن الخطاب، وأبو هريرة (٨٠) (١) - رضي الله عنهما -.

(١٠) انظر: تفسير الطبري (٨/٤٣٥).

(٢٠) انظر: معاني القرآن، له (٢/١٧٧).

(٣٠) انظر: أحكام القرآن، له (٢/٥٤٠).

(٤٠) انظر: تفسير ابن كثير (٢/١١٧).

(٥٠) هو: همام بن غالب بن صعصعة، التيمي البصري، جده صعصعة بن ناجية صحابي، وهو شاعر من الطبقة الأولى، مات سنة

١١٠ هـ. أنظر: طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي (٢/٢٩٨)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢٧/٢٢٤)، والبداية والنهاية (٩/٣١١).

(٦٠) ديوان الفرزدق (٢/٧٥) قافية الفاء. وقوله مسحتاً: سَحَتْ وأسحت ماله: أستأصله، وأفسده. والمجرف: الفقير. انظر: لسان

العرب مادة: (سحت) (٢/٤١)، ومادة: (جرف) (٩/٢٦).

(٧٠) (١٠) تفسير الطبري (٨/٤٣٥)، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/١٧٧) فقد ذكر نحو هذا المعنى.

(٨٠) (١١) انظر: تفسير الطبري (٨/٤٣١).

ورجحه: ابن خويزمنداد، والزنجشري (١٠)، وابن عطية (٢٠)، والشوكاني (٣٠)، والسعدي (٤٠).

واستدلووا على هذا القول، بالمعنى اللغوي للسحت:

قال الشوكاني: "السحت بضم السين وسكون الحاء: المال الحرام، وأصله الهلاك والشدة، من سحته أهلكه، ومنه: { فَيُسْحَتُكُم بِعَذَابٍ }

طه: ٦١ إلى أن قال: "ويقال للحالق" أسحت، أي: أستأصل، وسمي الحرام سحتاً؛ لأنه يسحت الطاعات، أي: يذهبها ويستأصلها" (٥٠). القول الراجح:

الذي يترجح عندي مما سبق - والله أعلم -، هو: قول من قال إن السحت هو كل كسب حرام، ويدخل فيه الرشوة دخولاً أولاً، لأن تفسير النصوص بالعموم أولى إذا لم يوجد مخصص صحيح.

قال الشوكاني: "الرشوة تدخل في الحرام دخولاً أولاً، وقد فسره جماعة بنوع من أنواع الحرام خاص، كالهدي لمن يقضى له حاجة، وحلوان الكاهن، والتعميم أولى بالصواب" (٦٠).

فتبين أن قول ابن خويزمنداد في معنى السحت في الآية هو الصواب. والله أعلم.

- (١٦) انظر: الكشاف (١/٦٣٤).
 (٢٦) انظر: المحرر الوجيز (ص ٥٤٣-٥٤٤).
 (٣٦) انظر: فتح القدير (٢/٦٠).
 (٤٦) انظر: تفسير السعدي (١/٤٢٠).
 (٥٦) فتح القدير (٢/٦٠).
 (٦٦) المصدر السابق.

٣٨ 38- 32 المائدة 42

قال تعالى: { سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٤٢) } المائدة: ٤٢.

القول الثاني لابن خوزيم منداد في هذه الآية، هو:

٣٢/٤- قال: "ولا يرسل الإمام إليهم إذا استعدى بعضهم على بعض، ولا يحضر الخصم مجلسه إلا أن يكون فيما يتعلق بالمظالم التي ينتشر منها الفساد، كالقتل ونهب المنازل، وأشباه ذلك، فأما الديون والطلاق وسائر المعاملات فلا يحكم بينهم إلا بعد التراضي، والاختيار له ألا يحكم ويردهم إلى حكامهم، فإن حكم بينهم حكم بحكم الإسلام، وأما إجبارهم على حكم المسلمين فيما ينتشر منه الفساد فليس على الفساد عاهدناهم، وواجب قطع الفساد عنهم، منهم ومن غيرهم، لأن في ذلك حفظ أموالهم ودمائهم، ولعل في دينهم استباحة ذلك؛ فينتشر منه الفساد بيننا، ولذلك منعناهم أن يبيعوا الخمر جهاراً، وأن يظهروا الزنا، وغير ذلك من القاذورات، لئلا يفسد بهم سفهاء المسلمين، وأما الحكم فيما يختص به دينهم من الطلاق والزنا وغيره، فليس يلزمهم أن يتدينوا بديننا (١٦)، وفي الحكم بينهم بذلك إضرار بحكامهم وتغيير ملتهم، وليس كذلك الديون والمعاملات لأن فيها وجهاً من المظالم وقطع الفساد، والله أعلم" (٢٦).

(١٦) قال ابن عاشور في تفسيره: "دل الاستقراء على أن الأصل في الحكم بين غير المسلمين إذا تنازع بعضهم مع بعض، أن يحكم بينهم حكم ملتهم، فإذا تحاكموا إلى حكام المسلمين فإن كان ما حدث من قبيل الظلم، كالقتل والغصب وكل ما ينتشر منه فساد فلا خلاف أنه يجب الحكم بينهم، وعلى هذا فإن التخيير الذي في الآية مخصوص بالإجماع"، وقال في القسم الثالث من أقسام الأمور التي يأتيها أهل الذمة: "القسم الثالث: ما يتجاوز إلى غيرهم من المفساد، كالسرقة والاعتداء على النفوس والأعراض، وقد أجمع علماء الأمة على أن هذا القسم يجري على أحكام الإسلام، لأننا لم نعاهدهم على الفساد، وقد قال تعالى: (والله لا يحب الفساد) البقرة: ٢٠٥)، ولذلك تمنعهم من بيع الخمر للمسلمين، ومن التظاهر بالمحرمات". انظر: التحرير والتنوير (٤/ ٢٠٤-٢٠٥).

(٢٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/١٧٦).

الدراسة:

بين ابن خوزيم منداد أن الآية تدل على أن الحاكم إذا ترافع إليه خصمين من أهل الذمة؛ فهو مخير بين أن يحكم، أو يعرض عنهم، وهذه الدلالة ظاهرة، ولم يخالف فيها أحد من أهل العلم (١٦)، لكنهم اختلفوا في حكم الآية، هل هو ثابت أم منسوخ؟ وهذا ما سألني به - إن شاء الله - ثم اتبعه بذكر الراجح. أقوال العلماء في الآية، هل هي منسوخة أم محكمة؟ اختلف أهل العلم في حكم هذه الآية، على النحو التالي:

القول الأول:

إن الآية محكمة، فإذا جاء أهل الكتاب إلى الحاكم المسلم، فهو مخير بين أن يحكم بينهم بكتاب الله، أو يعرض عنهم، وعلى هذا القول فإن معنى قوله تعالى: { وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ } المائدة: ٤٩. أي: إذا تحاكموا إليك واخترت الحكم بينهم؛ فاحكم بينهم بما أنزل الله.

قال به: عطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جبير، والشعبي، وإبراهيم النخعي، والزهري (٢٦)، وهو مذهب مالك (٣٦)، والشافعي في أحد قوله (٤٦)، وأحمد (٥٦).

(١٦) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢/١٧٧).

(٢٦) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/٢٩٣ - ٢٩٤)، ومعالم التنزيل (٢/٣٩)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي (ص ٣١٣-٣١٤)، وانظر: زاد المسير (ص ٣٢٣).

(٣٦) انظر: التمهيد (١٤/١٠)، والجامع لأحكام القرآن (٦/١٧٦).

(٤٦) انظر: أحكام القرآن للشافعي (٢/٧٣-٧٦).

(٥٦) انظر: المغني (١٢/٣٨٢).

ورجحه: الطبري (١٦)، وابن عطية (٢٦)، وابن الجوزي (٣٦)، وابن العربي (٤٦)، والقاسمي (٥٦)، والشنقيطي (٦٦)، وقال به أكثر العلماء (٧٦). وهو الظاهر من قول ابن خويز منداد.

القول الثاني:

إن الآية منسوخة بقوله تعالى: { وَأَنَّ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ } المائدة: ٤٩. فكان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا ترفع إليه أهل الكتاب مخيراً بين أن يحكم بينهم، أو يعرض عنهم، ثم نسخ بقوله: { وَأَنَّ أَحْكَمَ } الآية، فلزمه الحكم وزال التخيير (٨٦).

(١٦) انظر: تفسير الطبري (٨/٤٤٤).

(٢٦) انظر: المحرر الوجيز (ص ٥٤٤).

(٣٦) انظر: نواسخ القرآن (ص ٣١٤)، وزاد المسير (ص ٣٢٣)

(٤٦) انظر: الناسخ والمنسوخ في القرآن، له (٢/٢٠٢)، وانظر: أحكام القرآن له (٢/٩٢).

(٥٦) انظر: محاسن التأويل (٤/١٤٢).

(٦٦) انظر: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، الملحق بأضواء البيان (ص ٧٨).

(٧٦) انظر: معالم التنزيل (٢/٣٩)، والمحرر الوجيز (ص ٥٤٤).

(٨٦) انظر: نواسخ القرآن لابن الجوزي (ص ٣١١).

قال به: ابن عباس (١٦) - رضي الله عنهما -، ومجاهد (٢٦)، والحسن البصري (٣٦)، وقتادة، وعكرمة، وعمر بن عبد العزيز، والسدي، وعطاء الخرساني (٤٦)، وجماعة من التابعين، والفقهاء (٥٦)، ومذهب أبي حنيفة وأصحابه (٦٦)، وهو الصحيح من قول الشافعي (٧٦).

ورجحه: النحاس (٨٦)، والسيوطي (٧٩٦).

ومما استدلوا به:

١- ما روي في الأثر الموقوف على ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "نسخت من هذه السورة - يعني المائدة - آيتان: آية القلائد (١٠٦)، وقوله تعالى: { فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ } فكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مخيراً إن شاء حكم بينهم وإن شاء أعرض عنهم فردهم إلى حكمهم، فنزلت: { وَأَنَّ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ } فأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بأن يحكم بينهم بما في كتابنا" (١١٦).

(١٦) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/٢٩٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤/١١٣٥)، وروى نحوه أبوداود، في سننه، كتاب القضاء، باب الحكم بين أهل الذمة، ح ٣٥٩٠. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٤٨٩)، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢/٣٩٤) برقم: (٣٥٩٠).

(٢٦) (١٠) انظر: تفسير مجاهد (١/١٩٧).

(٣٦) (١١) انظر: تفسير الحسن (١/٣٢٧).

(٤٦) (١٢) انظر: الناسخ والمنسوخ لابن العربي (٢/٢٠١)، وتفسير ابن كثير (٣/١١٧).

- (٥٦) (١٣) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/٢٩٤).
 (٦٦) (١٤) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٣١١-٢/٣١٢).
 (٧٦) (١٥) انظر: أحكام القرآن للشافعي (٧٦-٢/٧٣)، وأحكام القرآن للكيلهراس (٣/٧٥).
 (٨٦) (١٦) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/٢٩٦).
 (٩٦) (١٧) انظر: الإتقان (ص ٥٢٤).
 (١٠٦) (١٠٦) هي قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ...) الآية: المائدة: ٢.
 (١١٦) (١١٦) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/٢٩٤).

٢- قالوا: لولم يأت الحديث عن ابن عباس - رضي الله عنهما - لكان النظر يوجب أنها منسوخة، لأنهم قد أجمعوا جميعاً أن أهل الكتاب إذا تحاكموا إلى الإمام فله أن ينظر بينهم، وأنه إذا نظر بينهم فصيب، ثم اختلفوا في الإعراض عنهم (١٦). القول الراجح:

الذي طرح لدي أن الآية محكمة، لأنه لا تعارض بينها وبين قوله: { وَأَنَّ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ } بل الجمع بينهما ممكن، والنسخ إنما يعمل به إذا كان بين الأدلة تعارض حقيقي، بحيث يتعذر معه الجمع فعمل بالنسخ دفعاً لذلك (٢٦).
 أما هاتين الآيتين فلا تنافي بينهما لأن قوله: { فَأَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُ } المائدة: ٤٢. خيرت بين الحكم وتركه، وأما قوله: { وَأَنَّ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ } المائدة: ٤٩. بينت كيفية الحكم إذا اختار الحكم بينهم (٣٦)، فالآية الثانية تنتم للأولى وبيان لها (٤٦).
 قال ابن عبد البر بعد ذكره للأقوال في الآية: "والوجه عندي فيه التخيير لثلا يبطل حكم في كتاب الله بغير يقين، لأن قوله: { وَأَنَّ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ } محتمل للتأويل، يعني إن حكمت، وآية التخيير محكمة نص لا تحتمل التأويل" (٥٦).

- (١٦) انظر: المصدر السابق (٢/٢٩٦).
 (٢٦) انظر: قواعد التفسير د. خالد السبت (٢/٧٢٨).
 (٣٦) انظر: زاد المسير (ص ٣٢٣)، وانظر: المغني (١٢/٣٨٢).
 (٤٦) انظر: كلام د. سليمان اللاحم في تحقيقه لكتاب الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/٢٩٧)، حاشية رقم: (١).
 (٥٦) التمهيد (١٤/٢٠).

وقال ابن جرير الطبري: "وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب، قول من قال: إن حكم هذه الآية ثابت لم ينسخ، وأن للحكام من الخيار في الحكم بين أهل العهد إذا ارتفعوا إليهم فاحتكموا وترك الحكم بينهم والنظر، مثل الذي جعله الله لرسوله - صلى الله عليه وسلم - من ذلك في هذه الآية، وإنما قلنا: ذلك أولاها بالصواب، لأن القائلين: إن حكم هذه الآية منسوخ، زعموا أنه نسخ بقوله: { وَأَنَّ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ } ... والنسخ لا يكون نسخاً إلا ما كان نافياً لحكم غيره بكل معانيه، حتى لا يجوز اجتماع الحكم بالأمرين جميعاً على صحته بوجه من الوجوه، ... وإذا كان ذلك كذلك، وكان غير مستحيل في الكلام أن يقال: { وَأَنَّ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ } ومعناه: وأن أحكم بينهم بما أنزل الله إذا حكمت بينهم باختيار الحكم بينهم، إذا اخترت ذلك، ولم تختار الإعراض عنهم ... ، كان معلوماً بذلك ألا دلالة في قوله: { وَأَنَّ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ } . أنه ناسخ قوله: { فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ } وَإِنْ تَعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٤٢) } المائدة: ٤٢. لما وصفنا من احتمال ذلك ما بينا، بل هو دليل على مثل الذي دل عليه قوله: { وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ } وإذا لم يكن في ظاهر التنزيل دليل على نسخ إحدى الآيتين الأخرى، ولا نفي أحد الأمرين حكم الآخر، ولم يكن عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خبر يصح بأن أحدهما ناسخ صاحبه، ولا من المسلمين على ذلك إجماع، صح ما قلنا من أن كلا الأمرين يؤيد أحدهما صاحبه، ويوافق حكمه حكمه، ولا نسخ في أحدهما للآخر" (١٦).

- (١٦) تفسير الطبري (٨/٤٤٤ - ٤٤٥).

فتبين بهذا أن ما قاله ابن خويز منداد وهو: أن الحاكم مخير بين الحكم بين أهل الكتاب أو الإعراض عنهم إذا ترافعوا إليه، هو القول الراجح، والذي عليه جماعة من أهل العلم. والله أعلم.

٣٩ 39- 133 المائدة 55

قال تعالى: { إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ (٥٥) } المائدة : ٥٥ .

٣٣/٥- قال ابن خويز منداد: "قوله تعالى: { وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ } تضمنت جواز العمل اليسير في الصلاة، وذلك أن هذا خرج مخرج المدح، وأقل ما في باب المدح أن يكون مباحاً، وقد روي عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه أعطى السائل شيئاً وهو في الصلاة (١٦)، وقد يجوز أن تكون هذه صلاة تطوع، وذلك أنه مكروه في الفرض" (٢٦)، ويحتمل أن يكون المدح متوجهاً على اجتماع حالتين، كأنه وصف من يعتقد وجوب الصلاة والزكاة، فعبر عن الصلاة بالركوع، وعن الاعتقاد للوجوب بالفعل، كما تقول: المسلمون هم المصلون، ولا تريد أنهم في تلك الحال مصلون ولا يوجه المدح حال الصلاة، فإنما يريد من يفعل هذا الفعل ويعتقده" (٣٦).

الدراسة:

(١٦) هذا الأثر باطل لا يصح، وهو موضوع باتفاق أهل العلم، كما ذكر ذلك ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٣/٣٥٤)، وقد تكلم عن هذه الرواية كلاماً شافياً في منهاج السنة (٧/٧-٣١)، وقال ابن كثير بعد ذكره لعدة روايات لهذا الأثر: "وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها" (٣/٣٩)، وقال في البداية والنهاية بعد ذكره لهذا الأثر: "وهذا لا يصح بوجه من الوجوه، لضعف أسانيد، ولم ينزل في علي شيء من القرآن بخصوصيته" (٧/٣٨٢).

(٢٦) تكلم الفقهاء عن مسألة الأعمال التي يفعلها المصلي، وهي من غير جنس الصلاة، وبينوا أقسامها، وحكم كل قسم وضابطه على اختلاف بينهم، للنظر فيها يرجع: لحاشية ابن عابدين (١/٦٥١)، وشرح مختصر خليل للخرشي (١/٣٢٣-٣٢٤)، ومغني المحتاج للشربيني (١/٤١٧)، والفروع لابن مفلح (١/٤٧٧) وما بعدها، والمغني (٣/٩٤) وما بعدها.

(٣٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/٢٠٨).

تبين من استنباط ابن خويز منداد أنه جعل الركوع في الآية يحتمل معنيين: أحدهما: أن المراد به الركوع الحقيقي، أي: أنهم يؤتون الزكاة حال ركوعهم، والثاني: أنه عبر بالركوع عن الصلاة وجاء بصيغة الفعل للدلالة على أنهم يعتقدون وجوب إيتاء الزكاة وإقام الصلاة، وهذان الوجهان هما ما ذكره المفسرون على خلاف بينهم، لذا سأذكر أقوالهم فيها ثم أبين الراجح منها.

أقوال المفسرين في معنى الركوع في هذه الآية:

اختلف المفسرون في معنى الركوع في الآية على أقوال، أجملها في الآتي:

القول الأول:

إن المراد بالركوع: الركوع الحقيقي، فيكون المعنى: أنهم يؤتون الزكاة حال ركوعهم الركوع الحقيقي.

قال به: مجاهد (١٦)، والجصاص (٢٦)، والكيالهراسي (٣٦)، وجعله ابن خويز منداد وجهاً محتملاً، وجوز الزمخشري (٤٦).

وروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، إلا أن أسانيد هذه الرواية كلها ضعيفة لا يصح شيء منها (٥٦)، واستدلوا بأثر على - رضي الله عنه - الذي ذكره ابن خويز منداد، وهو أثر باطل موضوع.

وقد نوقش هذا القول بالآتي:

قال ابن كثير: "وأما قوله (وهم راكعون) فقد توهم بعضهم أن هذه الجملة في موضع الحال من قوله: (ويؤتون الزكاة) أي: في حال ركوعهم، ولو كان هذا كذلك لكان دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره، لأنه ممدوح، وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممن نعلمه من أئمة الفتوى" (٦٠).

وقال ابن عاشور: "ومن المفسرين من جعل 'وهم راكعون' حالاً من ضمير 'يؤتون الزكاة' وليس فيه معنى، إذ تؤتى الزكاة في حالة الركوع، وركبوا هذا المعنى على خبر تعددت رواياته، وكلها ضعيفة" (٧٠).

(١٠) انظر: تفسير مجاهد (١/١٩٩).

(٢٠) انظر: أحكام القرآن، له (٢/٥٥٧).

(٣٠) انظر: أحكام القرآن، له (١/٨٤).

(٤٠) انظر: الكشف (١/٦٤٩).

(٥٠) للنظر في أسانيدنا وحكمها، يراجع: تفسير ابن كثير (٣/١٣٨-١٣٩).

(٦٠) تفسير ابن كثير (٣/١٣٨).

(٧٠) التحرير والتنوير (٤/٢٤٠).

القول الثاني:

إن المراد بالآية: أن ما ذكر فيها هو من صفات المؤمنين أنهم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون.

ثم اختلفوا في معنى الركوع في الآية على أقوال:

١- إن معنى الركوع هو الخشوع والخضوع، أي: أنهم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم خاشعون خاضعون ذليلون. واستندوا في هذا المعنى إلى اللغة، ومنه قول الشاعر:

لا تهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه (١٠)

قال به: الشوكاني (٢٠)، والقاسمي (٣٠)، والسعدي (٤٠).

وجوزة: الزمخشري (٥٠)، والألويسي (٦٠).

٢- وقيل: إن المراد بالركوع صلاة التطوع بالليل والنهار (٧٠).

روي هذا القول عن ابن عباس (٨٠) - رضي الله عنهما -.

٣- وقيل: المراد بالركوع الصلاة، أي: عبر بالركوع عن الصلاة، وخص الركوع بالذكر لكونه من أعظم أركان الصلاة (٩٠).

ذكره ابن عطية عن الجمهور (١٠٠). وجعله ابن خويز منداد وجهاً محتملاً.

ولا مانع من حمل الآية على جميع هذه المعاني إذ لا تعارض بينها.

القول الرابع:

الذي ترجح لدى هو: القول الثاني، وهو: أن الآية ذكرت صفات المؤمنين أنهم يقيمون

الصلاة ويؤتون الزكاة معتقدين وجوبهما، وهم راكعون خاشعون خاضعون متقربون إلى الله بالصلوات المفروضة وبالنوافل.

(١٠) قائل هذا البيت هو الأضبط بن قريع. انظر: معجم تهذيب اللغة (٢/١٤٦٢) مادة: (ركع)، وخزانة الأدب لعبد القادر

البغداد (١١/٤٥٠) برقم: (٩٥٤)، وانظر: الوافي بالوفيات (٩/١٧٠).

(٢٠) انظر: فتح القدير (٢/٧٣).

(٣٠) انظر: محاسن التأويل (٤/١٧٤).

(٤٠) انظر: تفسير السعدي (١/٤٢٩).

(٥٠) انظر: الكشف (١/٥٥٧).

(٦٠) انظر: روح المعاني (٣/٣٣٥).

(٧٠) انظر: معالم التنزيل (٢/٤٧)، وزاد المسير (ص ٣٣٠)، والبحر المحيط لأبي حيان (٣/٧٠٥).

- (٨٦) انظر: زاد المسير (ص ٣٣٠).
 (٩٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/٢٠٩)، والبحر المحيط لأبي حيان (٣/٧٠٥).
 (١٠٦) انظر: المحرر الوجيز (ص ٥٥٥).
 ورحبت هذا القول لقوته، ولضعف القول الآخر، ولما ورد عليه من ردود.
 فتبين بذلك أن ابن خويز منداد حمل معنى الآية على وجهين أحدهما مرجوح، والآخر صحيح.
 والله أعلم.

٤٠ 40- 134 المائدة 57

قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ }
 إِنَّ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ (٥٧) { المائدة : ٥٧ .
 ٣٤/٦ - قال ابن خويز منداد:

"هذه الآية مثل قوله تعالى: { لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ } { المائدة : ٥١ . { لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ }
 آل عمران: ١١٨ . تضمنت المنع من التأييد والانتصار بالمشركين، ونحو ذلك" (١٦٠).

الدراسة:

بين ابن خويز منداد أن هذه الآية، وما شابهها من الآيات التي فيها النهي عن موالاته أهل الشرك والكفر، تتضمن النهي عن الانتصار والاستعانة بهم، إلا أن في المسألة تفصيل لذلك فإنني سأتناول هذا القول من خلال مسألتين:

الأولى: معنى الآية عند المفسرين.

الثانية: حكم الاستعانة، والانتصار بالمشركين.

المسألة الأولى:

معنى الآية عند المفسرين:

قال ابن عطية: "نهى الله تعالى المؤمنين عن اتخاذ اليهود والنصارى أولياء، فوسمهم بوسم يحمل النفوس على تجنبهم، وذلك اتخاذهم دين المؤمنين هزواً ولعباً... وفترت الآية بين الكفار وبين الذين أوتوا الكتاب، من حيث الغالب في اسم الكفار أن يقع على المشركين بالله إشراك عبادة أوثان، لأنهم أبعد شأواً في الكفر.."(٢٠٠).

(١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/٢١٠).

(٢٠٠) المحرر الوجيز (ص ٥٥٦) باختصار.

قال الشوكاني: "قوله: { لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا } هذا النهي عن موالاته المتخذين للدين هزواً ولعباً، يعم كل من حصل منه ذلك من المشركين، وأهل الكتاب، وأهل البدع المنتهين إلى الإسلام، والبيان بقوله: { مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ } إلى آخره، لا ينافي دخول غيرهم تحت النهي، إذا وجدت العلة المذكورة التي هي الباعثة على النهي.."(١٦٠).

ومن أجمع الأقوال في تفسير هذه الآية، هو قول السعدي - رحمه الله -، قال: "ينهى عباده المؤمنين عن اتخاذ أهل الكتاب من اليهود والنصارى ومن سائر الكفار أولياء، يحبونهم ويتولونهم ويبدون لهم أسرار المؤمنين، ويعاونونهم على بعض أمورهم التي تضر الإسلام والمسلمين، وأن ما معهم من الإيمان يوجب عليهم ترك موالاتهم، ويحثهم على معاداتهم، وكذلك التزامهم بتقوى الله التي هي امثال أوامره واجتناب زواجره مما يدعوهم إلى معاداتهم، وكذلك ما كان عليه المشركون والكفار المخالفون للمسلمين من قدحهم في دين المسلمين، واتخاذهم إياه هزواً ولعباً واحتقاره واستصغاره، خصوصاً الصلاة التي هي أظهر شعائر المسلمين وأجل عباداتهم، إنهم إذا نادوا إليها؛ اتخذوها هزواً ولعباً، وذلك لعدم عقلهم ولجهلهم العظيم... ، فإذا علمت - أيها المؤمنون - حال الكفار وشدة معاداتهم

لكم ولدينكم، فمن لم يعادهم بعد هذا؛ دل على أن الإسلام عنده رخيص، وأنه لا يبالي بمن قدح فيه أو قدح بالكفر والضلال، وأنه ليس عنده من المروءة والإنسانية شيء، فكيف تدعي لنفسك ديناً قيماً وأنه الدين الحق وما سواه باطل وترضى بموالاة من اتخذهم هزواً ولعباً وسخر به وبأهله من أهل الجهل والحق؟! وهذا فيه من التهيج على عداوتهم، ما هو معلوم لكل من له أدنى مفهوم" (٢٠).
(١٦) فتح القدير (٢/٧٦).

(٢٠) تفسير السعدي (١/٤٣٠).

فهذه الآية ومثيلاتها فيها النهي عن موالاة الكفار ومحبتهم، إلا أنه بين في موضع آخر أن محل ذلك فيما إذا لم تكن الموالاة سبب خوف وتقية، فإن كانت بسبب ذلك فصاحبها معذور، وهو قوله تعالى: { لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ (٢٨) } آل عمران: ٢٨، فهذه الآية، فيها بيان لكل الآيات القاضية بمنع موالاة الكفار مطلقاً، فيرخص في موالاتهم بقدر المداراة، التي يكتفي بها شرهم، ويشترط في ذلك سلامة الباطن من تلك الموالاة (١٧).

المسألة الثانية:

حكم الاستعانة بالكفار:

الذي يظهر من قول ابن خويزمنداد أنه يرى أن الاستعانة بالكفار في الحرب (٢٠) محرمة مطلقاً، وأنها تدخل في الذم الوارد في هذه الآية والآيات التي ذكرها، إلا أن في المسألة تفصيلاً، وهو كالآتي:

أولاً: إن كانت الاستعانة من المسلمين بالكافرين على المسلمين، فهذه هي الموالاة المحرمة، بل هي ردة عن الإسلام كما دلت على ذلك النصوص المتوافرة، كما في قوله تعالى: { لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ (٢٨) } آل عمران: ٢٨.

(١٦) انظر: أضواء البيان (٢/٨٦)، وانظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٨/١٢٣).

(٢٠) هناك الاستعانة بهم بغير الحرب، إلا أن هذا ليس مراداً هنا بقرينة قوله: (تضمنت المنع من التأيد والانتصار بالمشركين، ونحو ذلك) لذلك خصصته بالحرب دون غيره.

قال الطبري: "هذا نهى من الله - عز وجل - المؤمنين أن يتخذوا الكفار أعواناً وأنصاراً وظهوراً، توالونهم على دينهم، وتظاهروا بهم على المسلمين من دون المؤمنين، وتدلونهم على عوراتهم، فإنه من يفعل ذلك { فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ } يعني بذلك: فقد برئ من الله وبرئ الله منه، بارتداده عن دينه، ودخوله في الكفر { إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً } أي: إلا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوهم على أنفسكم، فتظهروا لهم الولاية بألسنتكم، وتضمروا العداوة، ولا تشايعوهم على ما هم عليه من الكفر، ولا تعينوهم على مسلم بفعل" (١٧).

وكما في قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ } آل عمران: ١١٨.

قال ابن كثير: "قوله: { تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ } أي: من غيركم من أهل الأديان، وبطانة الرجل هم خاصة أهله، الذين يطلعون على داخلته أمره... قيل لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إن ها هنا غلاماً من أهل الحيرة، حافظ كاتب فلو اتخذته كاتباً؟ قال: "قد اتخذت إذاً بطانة من دون المؤمنين"، ففي هذا الأثر مع هذه الآية دلالة على أن أهل الذمة لا يجوز استعمالهم في الكتابة التي فيها استتالة على المسلمين، وإطلاع على دواخل أمورهم، التي يخشى أن يفشوها إلى الأعداء من أهل الحرب، ولهذا قال: { لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا } (٢٠).

وغيرها من الآيات إلا أن المقام لا يسع لسردها.

ثانياً: أما إن كانت الاستعانة من المسلمين بالكفار على قتال الكفار: فقد اختلف فيها العلماء، على قولين:

القول الأول:

إنه لا يجوز الاستعانة بهم:

(١-) تفسير الطبري (٣١٥/٥-٣١٦).

(٢-) تفسير ابن كثير (٢/١٠٧).

قال به: المالكية (١-) ومنهم ابن خزيمة، والقرطبي (٢-)، والكيالهراسي (٣-)، وجماعة من أهل العلم (٤-). وما احتجوا به:

أولاً: ما رواه مسلم في صحيحه (٥-)، عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: "خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قبل بدر، فلما كان بحرة الوبرة (٦-) أدركه رجل قد كان يذكر منه جرأة ونجدة، ففرح أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين رأوه فلما أدركه قال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -: جئت لأمنعك وأصيب معك، قال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "تؤمن بالله ورسوله؟" قال: لا، قال: "فارجع، فلن استعين بمشرك"، قالت: ثم مضى، حتى إذا كنا بالشجرة أدركه الرجل، فقال له كما قال أول مرة، فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - كما قال أول مرة، قال: "فارجع فلن استعين بمشرك" قال: ثم رجع فأدركه بالبيداء، فقال له كما قال أول مرة: "تؤمن بالله ورسوله؟" قال: نعم، فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فانطلق".

ثانياً: أنهم أجابوا عن بعض أدلة من يرى جواز الاستعانة بهم، من ذلك ما ذكره الطحاوي قال: "فقال قائل: فهل يدفع ما رويته من أمر صفوان في قتاله مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو مشرك، ما سواه مما رويته في هذا الباب عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من قوله: "إنا لا نستعين بمشرك؟"

(١-) انظر: المدونة للإمام مالك (١/٥٢٤-٥٢٥)، وشرح مختصر خليل للخرشي (٣/١١٤-١١٥).

(٢-) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/٢١٠).

(٣-) انظر: أحكام القرآن، له (٣/٨٥).

(٤-) انظر: نيل الأوطار (٨/٣٧٣٢).

(٥-) في كتاب الجهاد، باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر، ح ١٨١٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠٠٤).

(٦-) حرة الوبرة: بثلاث فتحات وسكن بعضهم الباء، وهي: على ثلاثة أميال من المدينة النبوية. انظر: معجم البلدان (٢/٢٥٠). فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل: أن ما رويناه من قصة صفوان ليس يخالف لما رويناه من سواها في هذا الباب من قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "إني لا استعين بمشرك"، لأن قتال صفوان كان معه لا باستعانة منه إياه في ذلك، ففي هذا ما يدل على أنه إنما امتنع من الاستعانة به، وبأمثاله، ولم يمنعهم من القتال معه باختيارهم" (١-). وهذا القول قد نوقش:

قال ابن حجر بعد إيراده لقول الطحاوي السابق، قال: "وهي تفرقة لا دليل عليها، ولا أثر لها، وبيان ذلك أن المخالف لا يقول به مع الإكراه، وأما الأمر فالتقرير يقوم مقامه" (٢-).

القول الثاني:

إنه يجوز الاستعانة بهم عند الحاجة، أو الضرورة.

قال به: الحنفية (٣-)، والشافعية (٤-)، والحنابلة (٥-)، ورواية عن مالك (٦-)، والجصاص (٧-).

إلا أنهم اشترطوا شرطين:

١/ أن يكون في المسلمين حاجة تدعو لذلك.

٢/ أن يكونوا ممن يوثق بهم في أمر المسلمين، وكانوا حسني الرأي في المسلمين (٨-).

مما احتجوا به:

- (١٦) مشكل الآثار للطحاوي (٤١٥/٣-٤١٦).
- (٢٦) فتح الباري (٦/٢١٦).
- (٣٦) انظر: المبسوط للسرخسي (١٠/٢٤)، وحاشية ابن عابدين (١٤٧/٤-١٤٨).
- (٤٦) انظر: مغني المحتاج للشريني (٦/٢٧)، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرمل (٨/٦٢).
- (٥٦) انظر: كشف القناع للبهوتي (٣/٦٣)، والمغني (١٣/٩٨).
- (٦٦) انظر: التاج والإكليل للخطاب (٤/٥٤٥).
- (٧٦) انظر: أحكام القرآن (٢/٥٥٩).
- (٨٦) انظر: المصادر السابقة، وزاد المعاد (٣/٣٠١)، وروضة الطالبين (١٠/٢٣٩).
- ١- ما رواه أبو داود (١٦) عن ذي مخمر (٢٦)، قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "ستصلحون الروم صلحاً آمناً وتغزون أنتم وهم عدواً من ورائكم، فتتصرون وتغنمون". قال ابن باز رحمه الله: "ولم يذمهم على ذلك، فدل على الجواز، وهو محمول على الحاجة أو الضرورة" (٣٦).
- ٢- ما رواه أبو داود في مراسيله، عن الزهري، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - استعان بناس من اليهود في حربه، فأسهم لهم" (٤٦).
- ٣- ما جاء في الحديث أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما كان بذي الحليفة في عام الحديبية، بعث بين يديه عيناً له من خزاعة، يأتيه بخبر قريش، وكان الرجل إذ ذاك مشركاً" (٥٦).
- ٤- عموم قوله - صلى الله عليه وسلم - "إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر" (٦٦).
- (١٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب الملاحم، باب ما يذكر من ملاحم الروم، ح ٤٢٩٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٣٥).
- (٢٦) يقال إن اسمه: ذو مخمر، ويقال: ذو مخبر، قال ابن سعد "ومخمر أصوب وأكثر"، حبشي، وهو ابن أخي النجاشي، وفد على النبي - صلى الله عليه وسلم - وخدمه، ثم نزل الشام ومات بها. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/٤٢٥)، وتهذيب الكمال (٢/٤٤٤)، والاستيعاب (٢/٤٧٥).
- (٣٦) فتاوى ابن باز (٦/٢٤٠).
- (٤٦) مراسيل أبي داود، كتاب الجهاد، برقم: (٢٨١) (ص ٢٢٤) قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لكتاب مراسيل أبي داود: "رجاله رجال الشيخين غير يزيد بن جابر فإنه من رجال مسلم وهو في سنن سعيد بن منصور".
- (٥٦) انظر: زاد المعاد لابن القيم (٣/٢٨٨).
- (٦٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب إن الله ليؤيد الدين بالرجل الفاجر، ح ٣٠٦٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٤٦).
- ٥- ما رواه مسلم (١٦) وغيره من أن صفوان ابن أمية شهد حينئذ مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وكان إذ ذاك مشركاً (٢٦).
- ٦- ما رواه البخاري في صحيحه (٣٦)، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما أراد الهجرة إلى المدينة، استأجر عبد الله بن أريقط الديلي (٤٦) ليدله على الطريق، وكان خريئاً (٥٦) ماهراً بالطريق، وكان على دين كفار قريش.
- قال ابن بطال: "استتجار المشركين عند الضرورة وغيرها جائز حسن، لأن ذلك ذلة وصغار لهم،... وعامة الفقهاء يجيزون استتجارهم عند الضرورة وغيرها" (٦٦).
- ٧- أن الاستعانة بالكفار عند الضرورة هو مقتضى القاعدة الفقهية المشهورة (أن الضرورات تبيح المحظورات) وقاعدة: (ارتكاب أخف المفسدتين لدفع أشدهما ضرراً) (٧٦).

- (١٦) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب ما سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شيئاً قط...، ح ٢٣١٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠٨٦).
- (٢٠) انظر: فتح الباري (٦/٢١٦).
- (٣٠) في كتاب الإجارة، باب استئجار المشركين عند الضرورة، ح ٢٢٦٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٧٥).
- (٤٠) عبد الله بن أريقط: ويقال: ابن أريقط - بالذال بدل الطاء - الليثي ثم الديلي، كان دليلاً للنبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر - رضي الله عنه - لما هاجرا إلى المدينة، قال ابن حجر: "وقد جزم غير واحد بأنه لم يعرف له اسماً". انظر: الإصابة (٤/٥).
- (٥٠) انحرث هو: الماهر الذي يهتدي لأخوات المفازة، وهي طرقها الخفية ومضايقتها، وقيل: إنه يهتدي لمثل خرت الإبرة من الطريق. انظر: النهاية لابن الأثير (ص ٢٥٨) مادة: (خرت).
- (٦٠) شرح صحيح البخاري لابن بطلال (٦/٣٨٨).
- (٧٠) ذكر هذا الشيخ محمد بن عبد الله السبيل، إمام وخطيب المسجد الحرام، في مقال نقلته عنه مجلة: (أبحاث ووثائق المؤتمر الإسلامي العالمي) المنعقد بمكة المكرمة في ٢١-٢٣/٢/١٤١١ هـ ١٩٩٠ م، بعنوان حكم الاستعانة بغير المسلمين في الجهاد.
- ٨- إن حديث عائشة - رضي الله عنها - يمكن توجيهه بما وجهه الشافعي - رحمه الله - حيث قال في الجمع بين الأحاديث المانعة من الاستعانة بالمشركين والأحاديث التي فيها أنه استعان بهم، قال: "الرد الأول: إن كان لأن له الخيار، فليس واحد من الحديثين مخالفاً للآخر، وإن كان رده لأنه لم ير أن يستعين بمشرك، فقد نسخ ما بعده من استعانتهم بمشركين" (١٠).
- ورجح ابن حجر في الجمع بينها أن الاستعانة كانت ممنوعة ثم رخص فيها (٢٠).
- القول الراجح:

الذي ترجح لدي - والعلم عند الله - هو قول من قال بجواز الاستعانة بالمشركين على المشركين عند الضرورة والحاجة، لقوة أدلتهم، ولما ورد على القول الآخر من مناقشات قوية.

فتبين بذلك أن قول ابن خويزمنداد مرجوح، إلا إن أراد الاستعانة بهم على المسلمين أو على الكفار لكن من غير حاجة ولا ضرورة، فحين إذ لا تجوز الاستعانة بهم بلا خلاف بين أهل العلم المحققين.

والله أعلم.

- (١٠) الأم للشافعي (٤/٢٧٦).
- (٢٠) انظر: تلخيص الحبير (٤/١٩٠).

٤١ - 35 المائدة 93

قال تعالى: { لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا } المائدة : ٩٣.

٣٥/٧- قال ابن خويزمنداد:

"تضمنت هذه الآية تناول المباح، والشهوات، والانتفاع بكل لذيق من مطعم ومشرب ومنكح، وإن بولغ فيه وتوهم في ثمنه، وهذه الآية نظير قوله تعالى: { لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ } المائدة: ٨٧. ونظير قوله: { قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ } الأعراف : ٣٢" (١٠).

الدراسة:

تضمن كلام ابن خويزمنداد مسألتين:

الأولى: دلالة الآية على جواز الانتفاع المطلق بالملاذ الدنيوية والطيبات.

الثانية: استدلاله بها على جواز المبالغة بالملاذ الدنيوية والتناهي في ثمنها.

لذا ستكون دراستي من خلال هاتين المسألتين.

المسألة الأولى:

دلالة الآية على جواز الانتفاع المطلق بالملاذ الدنيوية والطيبات:

استدل ابن خويز مندداً بعموم هذه الآية ونظائرها؛ على جواز الانتفاع المطلق بما أباحه الله من الطيبات، إلا أن هذا الإطلاق جاء تقييده بقوله تعالى: { إِذَا مَا اتَّقَوْا } .

قال الإمام الشافعي: " { إِذَا مَا اتَّقَوْا } أي: لم يقربوا ما حرم عليهم" (٢٠).

وقال الزخشي: "رفع الجناح عن المؤمنين في أي شيء طعموه، من مستلزمات المطاعم ومشتبهاتها (إذا ما اتقوا ما حرم عليهم فيها)" (٣٠).

وقال ابن القيم: "إنما رفع الجناح عنهم فيما طعموه متقين له فيه، وذلك إنما يكون

باجتناب ما حرمه من المطاعم، فالآية لا تناول المحرم بوجه ما" (٤٠).

(١٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/٢٧٦).

(٢٠) أحكام القرآن، له (٢/١٨٥).

(٣٠) الكشف (١/٦٧٦).

(٤٠) إعلام الموقعين (٣/١٢٢) تحقيق: مشهور آل سلمان.

وقال الشوكاني: "أباح الله في هذه الآية جميع ما طعموه كائناً ما كان مقيداً، بقوله: (إذا ما اتقوا) أي: اتقوا ما هو محرم عليهم ..."

(١٠) فلا تنتفع بالطيبات مباح كله، ما لم يصل إلى الحرام، فيحرم حينئذ، فهذا قيد بعد إطلاق.

المسألة الثانية:

حكم المبالغة بالملاذ الدنيوية والتناهي في ثمنها:

استدل ابن خويز مندداً بهذه الآية على جواز المبالغة في المباحات، والتناهي في ثمنها، وهذا ليس على إطلاقه، بل جاءت النصوص المتوافرة من الكتاب والسنة، في تحريم الإسراف والتبذير.

فن الكتاب: قال تعالى: { وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (١٤١) { الأنعام: ١٤١. قال ابن جرير - رحمه الله -: "إن الله - تعالى ذكره - نهى بقوله: (ولا تسرفوا) عن جميع معاني الإسراف، ولم يخص منها معنى دون معنى" (٢٠).

ومنه قوله تعالى: { وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (٢٦) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (٢٧) { الإسراء: ٢٦-٢٧. وقوله تعالى: { وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا (٦٧) { الفرقان: ٦٧.

(١٠) فتح القدير (٢/١٠٥).

(٢٠) تفسير الطبري (٩/٦١٧).

ونقل ابن حجر عن السبكي (١٠) أنه قال: "أما إنفاق المال في الملاذ المباحة، فهو موضع الاختلاف، فظاهر قوله تعالى: { وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يَسْرِفُوا } الآية، أن الزائد الذي لا يليق بحال المنفق إسراف، ومن بذل مالا كثيراً في غرض يسير تافه عده العقلاء مضيعاً، بخلاف عكسه، والله أعلم" (٢٠).

وغيرها من الآيات.

وأما السنة فجاءت فيها أحاديث كثيرة تنهى عن الإسراف والتبذير وإضاعة المال، أشير إلى بعضها:

فنها: ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - أنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "كلوا، وتصدقوا، والبسوا، في غير إسراف ولا مخيلة" (٣٠) (٤٠).

(١٦) هو: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي، ولي القضاء في دمشق سنة ٧٣٩هـ، كان إماماً بارعاً في سائر العلوم، وله تصانيف، منها: الابتهاج في شرح المنهاج في الفقه للنووي، توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر: البداية والنهاية (١٤/٦٠٦)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (١١/١٠٨).
(٢٠) انظر: فتح الباري (١٠/٥٠٢).

(٣٠) الخيلاء والخيلاء بضم الخاء وكسرهما: الكبر والعجب، يقال: اختال فهو مختال، وفيه خيلاء، ومخيلة أي: كبر. انظر: النهاية لابن الأثير (ص ٢٩٢) مادة: (خيل).
(٤٠) رواه النسائي في سننه، كتاب الزكاة. باب الاختيال في الصدقة، ح ٢٥٦٠. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٢٥٣)، وابن ماجة في سننه، كتاب اللباس، باب اللبس ما شئت ما أخطأك سرف أو مخيلة، ح ٣٦٠٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٦٩٣)، وذكره البخاري في صحيحه معلقاً مجزوماً به، في كتاب اللباس، في ترجمة باب قوله تعالى: (قل من حرم زينة الله ...). موسوعة الحديث الشريف (ص ٤٩٤)، وحسنه الألباني في صحيح سنن النسائي (٢/٢١٥) برقم: (٢٥٥٨).
وروى الشيخان بإسناديهما عن المغيرة بن شعبة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات، ومنعاً وهات، ووأد البنات، وكره لكم قيل، وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال" (١٠).
وقد فصل ابن حجر القول في حكم المبالغة في الإنفاق، تفصيلاً دقيقاً، فقال: "والأقوى أنه ما أنفق في غير وجهه المأذون فيه شرعاً سواء أكانت دينية أم دنيوية فنع منه، لأن الله تعالى جعل المال قياماً لمصالح العباد، وفي تبذيرها تفويت تلك المصالح، إما في حق مضيعها، وإما في حق غيره، ويستثنى من ذلك كثرة إنفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة، ما لم يفوت حقاً أخروياً أهم منه، والحاصل في كثرة الإنفاق ثلاثة أوجه:

الأول: إنفاقه في الوجوه المذمومة شرعاً، فلا شك في منعه.
والثاني: إنفاقه في الوجوه المحمودة شرعاً، فلا شك في كونه مطلوباً بالشرط المذكور.
والثالث: إنفاقه في المباحات بالأصالة كملاذ النفس، فهذا ينقسم إلى قسمين:
أحدهما: ما يكون لدفع مفسدة إما ناجزة، أو متوقعة فهذا ليس بإسراف.
والثاني: ما لا يكون في شيء من ذلك، فالجمهور على أنه إسراف" (٢٠).
والمتبع للنصوص الآمرة بالقصد، والتوسط، والاعتدال، والنهاية عن الإسراف، ومجاوزة الحد، يجدها كثيرة، وليس المقام لسردها. الحاصل مما تقدم أن الآيات المبيحة للطيبات، والتي فيها الذم لمن حرمها، وضيق على العباد فيها، المراد بها الإباحة في الجملة، فتكون مباحة في حدود ما أذن به الشارع، ومذمومة فيما سوى ذلك.
فتبين أن ما ذكره ابن خويز منداد بعضه صواب، وبعضه مخالف لذلك.
والله أعلم.

(١٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، ح ٥٩٧٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٥٠٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل في غير حاجة، ح ١٧١٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٨٢).
(٢٠) فتح الباري (١٠/٥٠١).

قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (١٠٥) }
المائدة : ١٠٥
٣٦/٨ - قال ابن خويز منداد:

"تضمنت الآية اشتغال الإنسان بخاصة نفسه، وتركه التعرض لمعائب الناس والبحث عن أحوالهم، فإنهم لا يسألون عن حاله فلا يسأل عن حالهم، وهذا كقوله تعالى: { كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ (٣٨) } المدثر: ٣٨. { وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى } الإسراء: ١٥. وقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: (كن جليس بيتك وعليك بخاصة نفسك) (١٦).

ويجوز أن يكون أريد به الزمان الذي يتعذر فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فينكر بقلبه ويشغل بإصلاح نفسه" (٢٦).

الدراسة:

ذكر ابن خويزمنداد قولين في معنى الآية، وجوزهما جميعاً، وهما:
الأول: إن الآية تضمنت اشتغال الإنسان بإصلاح نفسه، وألا يشتغل بعيوب غيره، والبحث عن أحوالهم، فإنه لن يسأل عن حالهم، وهذا كقوله: { كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ (٣٨) } المدثر: ٣٨.

الثاني: إن المراد بالآية الزمان الذي يتعذر فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فينكر بقلبه ويشغل بإصلاح نفسه.

(١٦)

(١) لم أقف على هذا اللفظ، ولعل ابن خويزمنداد روى الحديث بالمعنى، لأنني وجدته عند أحمد في مسنده، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، ح ٦٩٨٧. وأبي داود في سننه، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي ح ٤٣٤٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٤٠)، بلفظ: (الزم بيتك، واملك عليك لسانك، وخذ بما تعرف ودع ما تنكر، وعليك بأمر خاصة نفسك ودع عنك أمر العامة)، قال الألباني: (حسن صحيح). انظر: صحيح سنن أبي داود برقم: (٤٣٤٣) (٣/٣٧).

(٢٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/٣٢٠).

والقولان قال بهما بعض المفسرين، لذلك فإنني سأذكر أقوال المفسرين في معنى الآية مبينة الراجح بعد ذلك - إن شاء الله تعالى -.

أقول المفسرين في معنى الآية:

اختلف المفسرون في معنى الآية على أقوال أجملها في الآتي:

القول الأول:

إن المراد عليكم أنفسكم إذا أمرتم بالمعروف، ونهيتم عن المنكر فلم يقبل منكم، فإن هذا الفرض يسقط لشيوع الفساد وغلبته وقوته. قال به: ابن مسعود، وابن عمر، وأبو ثعلبة الخشني (١٦) - رضي الله عنهم - (٢٦)، وذكره ابن الجوزي عن عثمان - رضي الله عنه - (٣٦).

ورجحه: أبو حيان (٤٦)، وابن عطية (٥٦)، والشوكاني (٦٦)، وهو أحد القولين التي ذكرهما ابن خويزمنداد في معنى الآية. ومما استدلوا به:

(١٦) صحابي مشهور معروف بكنيته واختلف في اسمه واسم أبيه فقيل جرثوم بن ناشر وقيل غير ذلك. روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عدة أحاديث، سكن الشام ومات سنة ٧٥ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢/٥٦٧) والإصابة (٧/٥٠).

(٢٦) انظر: تفسير الطبري (٩/٤٣ و ٨/٤٨)، والدر المنثور (٥٩٨/٥٩٩).

(٣٦) انظر: زاد المسير (ص ٣٥٠).

(٤٦) انظر: البحر المحيط (٤/٥٠).

(٥٦) انظر: المحرر الوجيز (ص ٥٨٨).

(٦٦) انظر: فتح القدير (٢/١١٩).

حديث أبي ثعلبة الخشني - رضي الله عنه - لما قيل له: يا أبا ثعلبة كيف تقول في هذه الآية: عَلَيْكُمْ { أَنْفُسُكُمْ } ؟ قال: أما والله لقد سألت عنها خبيراً، سألت عنها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: "بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر، حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فعليك بنفسك ودع عنك العوام، فإن من ورائكم أيام الصبر، الصبر

فيه مثل قبض على الحجر، للعامل فيهم أجر خمسين رجل يعملون مثل عمله" (١٦).

وحدث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قال: "بينما نحن حول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ ذكر الفتنة، فقال: (إذا رأيتم الناس قد مرجت عهودهم، وخفت أماناتهم، وكانوا هكذا، شبك بين أصابعه"، قال: فقمتم إليه، فقلت: كيف أفعَل عند ذلك جعلني الله فداك؟ قال: "الزم بيتك، وأملك عليك لسانك، وخذ بما تعرف، ودع ما تنكر، وعليك بأمر خاصة نفسك، ودع عنك أمر العامة" (٢٦).

(١٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، ح ٤٣٤١. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٣٩)، والترمذي في جامعه، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة المائدة ح ٣٠٥٨. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٩٦٠)، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم)، موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٧١٨)، وضعفه الألباني في ضعيف ابن ماجه برقم: (٤٠٨٦) (ص ٣٢٦).

(٢٦) تقدم تخريجه قريباً.

قال العظيم آبادي (١٦) في شرح هذا الحديث: "أي ألزم أمر نفسك واحفظ دينك واترك الناس ولا تتبعهم. وهذا رخصة في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذا كثرت الأضرار وضعف الأخيار" (٢٦). القول الثاني:

إن المراد بالآية عليكم أنفسكم إذا أديتم ما أمرتم به، فلا يضركم ضلال من ضل.

قال به: أبو بكر الصديق، وابن عباس (٣٦)، وحذيفة بن اليمان - رضي الله عنهم -، وسعيد بن المسيب (٤٦)، والحسن البصري (٥٦). وهو قريب من القول الأول الذي ذكره ابن خويزمنداد.

ورجحه: الطبري (٦٦)، والزجاج (٧٦)، وابن كثير (٨٦)، والشنقيطي (٩٦) (٩٠). واستدلوا بالآتي:

بعموم النصوص التي فيها فرضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن ذلك قوله تعالى: { وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } (١٠٤) { آل عمران: ١٠٤.

(١٦) العظيم آبادي هو: محمد بن أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو الطيب، شمس الحق، وقيل: شرف الحق الصديقي، من أهل عظيم آباد في الهند، علامة الحديث، له تصانيف، منها: عون المعبود شرح سنن أبي داود، والتعليق المغني على سنن الدار قطني، توفي في ديانوان سنة ١٣٢٩ هـ. انظر: الإعلام للزركلي (٦/٣٩ و ٣٠١)، ومعجم المؤلفين (٩/٦٣).

(٢٦) عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي عبد الرحمن شرف الحق العظيم آبادي (١١/٢٩٥).

(٣٦) انظر: تفسير الطبري (٩/٥١)، والدر المنثور (٢/٥٩٨ و ٦٠١).

(٤٦) انظر: زاد المسير (ص ٣٥٠)، وروح المعاني (٤/٤٤).

(٥٦) انظر: تفسير الحسن (١/٣٤٥).

(٦٦) انظر: تفسير الطبري (٩/٥٤).

(٧٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/٢١٤).

(٨٦) انظر: تفسير ابن كثير (٣/٢١٢).

(٩٦) (١٠) انظر: أضواء البيان (٢/١٢٩).

ومن السنة حديث أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - قال: "أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية، وتضعونها على غير مواضعها: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ } الآية، وإني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب" (١٦)، وحدث: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع

فلسانه، فإن لم يستطع فقبله، وذلك أضعف الإيمان" (٢٦).

قال النووي: "قوله: (فليغيره) أمر إيجاب بإجماع الأمة، وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وهو أيضاً من النصيحة التي هي الدين، ولم يخالف في ذلك إلا بعض الرافضة، ولا يعتد بخلافهم ... أما قول الله عز وجل: { عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ } فليس مخالفاً لما ذكرناه، لأن المذهب الصحيح عند المحققين في معنى الآية: إنكم إذا فعلتم ما كلفتم به فلا يضرركم تقصير غيركم، مثل قوله تعالى: { وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى } الإسراء: ١٥، وإذا كان كذلك فمما كلف به الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا فعله ولم يمتثل المخاطب، فلا عتب بعد ذلك على الفاعل، لكونه أدى ما عليه، وإنما عليه الأمر والنهي، لا القبول، والله أعلم" (٣٦).

(١٦) رواه أبو داود، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، ح ٤٣٣٨. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٣٩) والترمذي في جامعه، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة المائدة، ح ٣٠٥٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٩٦٠)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣/٣٥) برقم: (٤٣٣٨).

(٢٦) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان، ح ٤٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ٦٨٨).

(٣٦) المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (٢/٢١٢).
والنصوص في هذا المعنى كثيرة.
القول الثالث:

إن المراد بالآية عليكم أنفسكم، ولا يضرركم من ضل من اليهود والنصارى، فخذوا منهم الجزية واتركوهم.
قال به: مجاهد، وسعيد بن جبير (١٦).
القول الرابع:

الذي يظهر أن الأقوال ليست متعارضة، بل يمكن أن تحمل الآية على كل هذه المعاني، قال ابن عطية بعد ذكره للأقوال السابقة:
"وجملة ما عليه أهل العلم في هذا؛ أن الأمر بالمعروف متعين متى رجي القبول، أو رجي رد المظالم، ولو بعنف، ما لم يخف المرء ضرراً يلحقه في خاصته أو فتنه يدخلها على المسلمين، إما بشق عصا وإما بضرر يلحق طائفة من الناس، فإذا خيف هذا فعليكم أنفسكم بحكم واجب أن يوقف عنده" (٢٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "قوله تعالى: { عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ } لا يقتضي ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا نهياً ولا إذناً، كما في الحديث المشهور في السنن عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وذكر حديث أبي بكر - رضي الله عنه - السابق (٣٦)، ثم قال: "وكذلك في حديث أبي ثعلبة الخشني مرفوعاً، في تأويلها: (إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فعليكم بخويصة نفسك) (٤٦)، وهذا يفسره حديث أبي سعيد عند مسلم: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فقبله، وذلك أضعف الإيمان" (٥٦)، فإذا قوي أهل الفجور حتى لا يبق لهم إصغاء إلى البر، بل يؤذون الناهي لغلبة الشح والهوى والعجب، سقط التغيير باللسان في هذه الحال، وبقي بالقلب" (٦٦).

(١٦) انظر: تفسير السمعاني (٢/٧٣)، ومعالم التنزيل (٢/٧٢).

(٢٦) المحرر الوجيز (ص ٥٨٨).

(٣٦) سبق تخريجه.

(٤٦) سبق تخريجه.

(٥٦) سبق تخريجه.

(٦٦) مجموع الفتاوى (١٤/٤٧٩ - ٤٨٠).

فلاية دالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقله: { عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ } أي: فأصلحوها، وافعلوا الخير جهداً، ولا يضرركم

من ضل عن الحق أياً كان، إذا اهتديتم أنتم بفعل ما أمرتم به، ومنه: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فتبين بذلك أن الأقوال التي ذكرها ابن خويز منداد في معنى الآية هي مما قال به بعض المفسرين، وأنها لا تعارض بينها، وكلها محتملة. والله أعلم.

٤٣ 37-43 الأنعام 68

سورة الأنعام

قال تعالى: { وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَتَعَدَّ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (٦٨) } الأنعام: ٦٨. ٣٧/١ - قال ابن خويز منداد:

"من خاض في آيات الله تركت مجالسته وهجر، مؤمناً كان أو كافراً، وكذلك منع أصحابنا الدخول إلى أرض العدو، ودخول كنائسهم، والبيع، ومجالسة الكفار، وأهل البدع، وألا تعتقد مودتهم، ولا يسمع كلامهم، ولا مناظرتهم" (١-).

الدراسة:

استدل ابن خويز منداد بهذه الآية على حرمة مجالسة الذين يخوضون في آيات الله، وحتى من كان مسلماً، وهذا مما أجمع عليه أهل العلم مستدلين بهذه الآية وغيرها، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم منهم: القاضي أبو يعلى (٢-)، والبغوي (٣-)، وابن عبد البر (٤-)، وغيرهم (٥-).

قال البغوي في شرحه لحديث كعب بن مالك - رضي الله عنه -: "وفيه دليل على أن هجران أهل البدع على التأييد، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خاف على كعب وأصحابه: النفاق حين تخلفوا من الخروج معه، فأمر بهجرانهم إلى أن أنزل الله توبتهم، وعرف رسول الله براءتهم، وقد مضت الصحابة والتابعون، وأتباعهم، وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدع، ومهاجرتهم" (٦-).

(١-) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٧/١٦).

(٢-) انظر: الآداب الشرعية (١/٢٥٠).

(٣-) انظر: شرح السنة (١/٢٢٦-٢٢٧).

(٤-) انظر: التمهيد (١٥/٧٩).

(٥-) انظر: هجر المبتدع لبكر أبو زيد (ص ٣٢).

(٦-) انظر: شرح السنة (١/٢٢٦-٢٢٧).

وقال ابن عبد البر: "أجمع العلماء على أنه لا يجوز للمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث إلا أن يكون يخاف من مكالمته وصلته، ما يفسد عليه دينه، أو يولد به على نفسه مضرة في دينه أو دنياه، فإن كان ذلك، فقد رخص له في مجانبته وبعده، ورب صرم جميل خير من مخالطة مؤذية" (١-).

فكل من خاض في آيات الله وجبت مهاجرته، ومقاطعته، مشركاً كان أو مبتدعاً، قال ابن الجوزي: "قوله تعالى: { وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا } فيمن أريد بهذه الآية ثلاثة أقوال: أحدها: المشركون. والثاني: اليهود. الثالث: أصحاب الأهواء... وخوض المشركين فيه: تكذيبهم به واستهزائهم، ويقاربه خوض اليهود، وخوض أهل الأهواء والمرء والخصومات" (٢-).

قال الجصاص: "قال تعالى: { فَلَا تَتَعَدَّ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ } يعني: بعد ما تذكر نهي الله تعالى لا تتعد مع الظالمين، وذلك عموم في النهي عن مجالسة سائر الظالمين من أهل الشرك، وأهل الملة، لوقوع الاسم عليهم جميعاً، وذلك إذا كان في تقيية من تغييره

بيده أو بلسانه بعد قيام الحجة على الظالمين ما هم عليه فغير جائز لأحد مجالستهم مع ترك النكير، سواء كانوا مظهرين في تلك الحال للظلم والقبائح أو غير مظهرين له، لأن النبي عام عن مجالسة الظالمين، لأن في مجالستهم مختاراً مع ترك النكير دلالة على الرضا بفعالهم، ونظيره قوله تعالى: { لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِدْنَآ } { الآيات، المائدة: ٧٨ } (٣٠).
وقد اعتبر السلف وجهور الأئمة الابتداع، من الأسباب المشروعة للهجر، حتى أصبحت مهاجرة أهل البدع والأهواء وترك مجالستهم من مسلمات الاعتقاد في باب التعامل معهم عندهم.
ومما ورد عنهم من الآثار في هذه المسألة:

- (١٠) التمهيد (١٥/٧٩).
(٢٠) زاد المسير (ص ٣٨٠).
(٣٠) أحكام القرآن، له (٣/٣).
قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: "لا تجالس أهل الأهواء، فإن مجالستهم ممرضة للقلب" (١٠).
وقال أبو قلابة: "لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوه، فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم، أو يلبسوا عليكم كثيراً مما تعرفون" (٢٠).
وقال الحسن البصري: "لا تجالسوا أهل الأهواء، ولا تجادلوه، ولا تسمعوا منهم" (٣٠).
وقال البغوي: "فعلى المرء المسلم إذا رأى رجلاً يتعاطى شيئاً من الأهواء والبدع، معتقداً أو يتهاون بشيء من السنة، أن يهجره، ويتبرأ منه، ويتركه حياً وميتاً، فلا يسلم عليه إذا لقيه، ولا يجيبه إذا ابتداء، إلى أن يترك بدعته، ويراجع الحق ... فإن هجرة أهل الأهواء والبدع دائمة إلى أن يتوبوا" (٤٠).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فالمقصود أن يهجر المسلم السيئات، ويهجر قرناء السوء الذين تضر صحتهم، إلا لحاجة أو مصلحة راجحة" (٥٠).
فهذه بعض من الآثار التي وردت عن السلف في هذه المسألة.

- (١٠) انظر: الإبانة لابن بطة (٢/٤٣٨)، والشرعية للآجري (ص ٦٧).
(٢٠) انظر: السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل (ص ٢٤)، والشرعية للآجري (ص ٦١).
(٣٠) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١/١٥٠)
(٤٠) شرح السنة (١/٢٢٤).
(٥٠) مجموع الفتاوى (٢٨/٢١٦).

وقد ذكر الشوكاني في تفسيره لهذه الآية كلاماً شديداً في حكم مجالسة أهل الأهواء والبدع مستدلاً عليه بهذه الآية، حيث قال: "قوله تعالى: { وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ } الآية، الأنعام: ٦٨. في هذه الآية موعظة عظيمة لمن يتسمح بمجالسة المبتدعة الذين يحرفون كلام الله، ويتلاعبون بكلامه، وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -، ويردون ذلك إلى أهوائهم المضلة، وبدعهم الفاسدة، فإنه إذا لم ينكر عليهم ويغير ما هم فيه، فأقل الأحوال أن يترك مجالستهم، وذلك يسير عليه غير عسير، وقد يجعلون حضوره معهم مع تنزهه عما يتلبسون به شبهة، يشبهون بها على العامة فيكون في حضوره مفسدة زائدة على مجرد سماع المنكر، وقد شاهدنا من هذه المجالسة الملعونة ما لا يأتي عليه الحصر، وقنا في نصرة الحق، ودفع الباطل، بما قدرنا عليه وبلغت إليه طاقتنا، ومن عرف هذه الشريعة المطهرة حق معرفتها، علم أن مجالسة أهل البدع المضلة فيها من المفسدة أضعاف ما في مجالسة من يعص الله بفعل شيء من المحرمات، ولا سيما بمن كان غير راسخ القدم في علم الكتاب والسنة، فإنه ربما ينفق عليه من كذباتهم وهذيانهم ما هو من البطلان بأوضح مكان، فينقذ في قلبه ما يصعب علاجه، ويعسر دفعه فيعمل بذلك مدة عمره، ويلقى الله به معتقداً أنه من الحق، وهو من أبطل الباطل، وأنكر المنكر" (١٠).

(١٦) فتح القدير (٢/١٨١).

وقال الشيخ ابن عثيمين: "والمراد بهجران أهل البدع، الابتعاد عنهم وترك محبتهم وموالاتهم والسلام عليهم وزيارتهم ونحو ذلك، وهجران أهل البدع واجب، لقوله تعالى: { لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ } المجادلة: ٢٢. ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم - هجر كعب بن مالك وصاحبيه حين تخلفوا عن غزوة تبوك (١٦) ... ومن هجر أهل البدع ترك النظر في كتبهم خوفا من الفتنة بها، أو ترويحها بين الناس، فالابتعاد عن مواطن الضلال واجب لقوله - صلى الله عليه وسلم - في الدجال: "من سمع بالدجال فليأمن عنه، فوالله إن الرجل ليأمنه وهو يحسب أنه مؤمن فيتبعه مما يبعث به من الشبهات" (٢٦). (٣٦) فتبين مما سبق من النقول أن قول ابن خويز منداد موافق لإجماع السلف الصالح - رحمهم الله تعالى - في منهجهم في التعامل مع أهل البدع.

والله أعلم.

(١٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، ح ٤٤١٨. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٦٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، ح ٢٧٦٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ١١٥٨). (٢٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب الملاحم، باب خروج الدجال، ح ٤٣١٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٣٧)، وقال الألباني: "إسناده صحيح". انظر: صحيح الجامع الصغير (٢/١٠٨٠) برقم: (٦٣٠١). (٣٦) شرح لمعة الاعتقاد (ص ١٥٩-١٦٠).

٤٤ 38-44 الأنعام 145

قال تعالى: { قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ } (١٤٥) { الأنعام: ١٤٥. ٣٨/٢ - قال ابن خويز منداد:

"تضمنت هذه الآية تحليل كل شيء من الحيوان وغيره، إلا ما استثنى في الآية من الميتة، والدم المسفوح، ولحم الخنزير، ولهذا قلنا: إن لحوم السباع وسائر الحيوان ما سوى الإنسان والخنزير، مباح" (١٦).

الدراسة:

بين ابن خويز منداد أن الآية حصرت المحرمات، فما سوى المذكور فيها مباح، وعليه فإن لحوم السباع وغيرها مباحة، وهذا قول بعض أهل العلم (٢٦)، وقد اختلف العلماء في ذلك فسأذكرها مبينة الراجح منها.

أقوال العلماء في الحصر الوارد في هذه الآية:

اختلف العلماء فيه على أقوال، أجمالها في قولين:

القول الأول:

إن الآية حصرت المحرمات فما لم يذكر تحريمه فيها فهو حلال، لذا فإن لحوم السباع وسائر الحيوانات مما لم يذكر في الآية مباح.

(١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٧/١٠٣).

(٢٦) سيأتي بيانه - إن شاء الله -.

وهذا قول: ابن عباس، وعائشة (١٦)، وابن عمر (٢٦) - رضي الله عنهم -، ومالك في رواية، وابن خويز منداد (٣٦). ومما استدلو به:

ظاهر الآية، قالوا: إن ظاهر قوله: { قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا } الأنعام: ١٤٥ يقتضي أن كل ما عدا المذكور فيها حلال (٤٦).

وقد نوقش هذا القول بالآتي:

١- قال ابن عبد البر: "وقد أجمع العلماء أن سورة الأنعام مكية، إلا قوله: { قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ } الآيات، الأنعام: ١٥١، وأجمعوا أن نهي الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن أكل كل ذي ناب من السباع، إنما كان منه بالمدينة، ولم يرو ذلك عنه غير: أبي هريرة وأبي ثعلبة - رضي الله عنهما - (٥٦) وإسلامهما متأخر بعد الهجرة إلى المدينة بأعوام" (٦٦).

(١٦) انظر: النكت والعيون (٢/١٨٣)، ومعالم التنزيل (٢/١٣٨).

(٢٦) روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - رجوعه عن هذا القول، كما روى ذلك الإمام أحمد في مسنده (٢/٣٨١) برقم: (٨٩٤١)، وأبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب في أكل حشرات الأرض، ح ٣٧٩٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٠٣)، أن ابن عمر سئل عن أكل القنفذ فقراً (قل لا أجد ...) الآية، = الأنعام: ١٤٥. فقال شيخ عنده: سمعت أبا هريرة - رضي الله عنه - يقول: ذكر عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: (خبث من الخبائث) فقال ابن عمر: (إن كان النبي - صلى الله عليه وسلم - قاله فهو كما قال) إلا أن هذه الرواية ضعيفة. انظر: ضعيف سنن أبي داود (ص ٣٠٤) برقم: (٣٧٩٩).

(٣٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٧/١٠٣).

(٤٦) انظر: المصدر السابق (٧/١٠٤).

(٥٦) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصيد، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع، ح ١٩٣٢ و ح ١٩٣٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠٢٣).

(٦٦) التمهيد (١٠/٣٥١).

٢- أن المقصود من سياق هذه الآية الكريمة؛ الرد على المشركين الذين ابتدعوا ما ابتدعوا من تحريم المحرمات على أنفسهم بآرائهم الفاسدة، من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ونحو ذلك، فأمر الله رسوله - صلى الله عليه وسلم - أن يخبرهم أنه لا يجد فيما أوحاه الله إليه أن ذلك محرم، وإنما حرم ما ذكر في هذه الآية وما عدا ذلك فلم يحرم، وإنما هو عفو مسكوت عنه فكيف تزعمون أيها المشركون أنه حرام؟! ومن أين حرمتوه ولم يحرمه الله؟! وليس في الآية دليل على ألا حرام على أكل أو شارب إلا ما ذكر فيها، وإنما تدل على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يجد فيما أوحى إليه شيئاً محرماً منصوصاً عليه إلا ما ذكر فيها، وليس ذلك بمنع أن يحرم الله في كتابه أو على لسان رسوله - صلى الله عليه وسلم - بعد ذلك أشياء سوى ما في هذه الآية (١٦).

٣- قال ابن حجر: "الاستدلال بالآية للحل إنما يتم فيما لم يأت فيه نص عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بتحريمه، وقد تواردت الأخبار بذلك، والتنصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل، وعلى القياس" (٢٦).

(١٦) انظر: التمهيد (١٠/٣٥١)، وتفسير ابن كثير (٣/٣٥٤)، وفتح الباري (٩/٨١٣).

(٢٦) فتح الباري (٩/٨١١) بتصرف بسيط جداً.

ومن الأخبار التي أشار إليها ابن حجر ما تقدم من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهي عن كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير (١٦)، ومن ذلك نهيه عن لحوم الجمر الأهلية (٢٦)، وتحريم الخمر، كما في قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } (٩٠) { المائدة: ٩٠، والإجماع على تحريم القاذورات، والأشياء التي أوجب النبي - صلى الله عليه وسلم - قتلها (٣٦).

٤- أن القائل بأن الآية حصرت المحرمات يلزمه أن لا يحرم أشياء معلومة من الدين بالضرورة، كأكل ما ذبح ولم يذكر اسم الله عليه عمداً، وأن يستحل الخمر ونحوها حيث أن هذه الأشياء لم تذكر في الآية (٤٦).

(١٦) تقدم تخريجه.

(٢٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الجمر الأنسية، ح ٥٥٢١ - ٥٥٢٨. موسوعة الحديث الشريف

(ص ٤٧٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد، باب تحريم أكل لحم الحمر الأنسية، ح ١٩٣٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠٢٤).

(٣-) انظر: أحكام القرآن للكيما الحراس (٣/١٢٧)، وأضواء البيان (٢/١٨٨) وما بعدها، فقد فصل المحرمات التي حرمت بعد آية الأنعام: ١٤٥.

(٤-) انظر: التمهيد (١٠/٣٤٨)، وفتح القدير للشوكاني (٢/٢٤١).

٥- ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - من إباحة ما عدا ما ذكر في هذه الآية؛ لعله كان في أول الأمر، ثم رجع بعدما اطلع على نهي النبي - صلى الله عليه وسلم - عن أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، يدل على ذلك ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١-)، من حديث ميمون بن مهران (٢-)، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: وذكر الحديث (٣-). القول الثاني:

إن الآية لم تحصر المحرمات بل اشتملت على تحريم ما تضمنتها، ولم تستوعب جميع المحرمات (٤-).

قال به: جمهور أهل العلم (٥-).

ومما استدلوا به:

١- أن كل محرم حرمه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهو مضموم إلى ما ذكر في الآيات، وهو زيادة حكم من الله على لسان نبيه - صلى الله عليه وسلم -، ونظير ذلك نكاح المرأة على عمتها وعلى خالتها مع قوله تعالى: { وَأَحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ } النساء: ٢٤ (٦-).

(١-) كتاب الصيد، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ...، ح ١٩٣٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠٩٣).

(٢-) ميمون بن مهران هو: أبو أيوب الجزري الرضي، الإمام الحجة، عالم الجزيرة، ومفتيها، كان مملوكاً لامرأة من أهل الكوفة من بني نصر فأعتقته، وبها نشأ ثم نزل الرقة، مات سنة ١١٧ هـ. انظر: تهذيب الكمال (٧/٢٩٢)، وسير أعلام النبلاء (٥/٧١).

(٣-) انظر: تفسير ابن عباس ومرورياته في التفسير من كتب السنة، للدكتور عبد العزيز الحميدي (١/٤٠٩).

(٤-) انظر: النكت والعيون (٢/١٨٣).

(٥-) انظر: تفسير السمعاني (٢/١٥٢)، والنكت والعيون (٢/١٨٣)، والجامع لأحكام القرآن (٧/١٠٣).

(٦-) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٧/١٠٥)، وفتح القدير للشوكاني (٢/٢٤١)، وأضواء البيان (٢/١٨٨).

والنبي - صلى الله عليه وسلم - حرم أشياء كما تقدم فوجب العمل بما جاء عنه - صلى الله عليه وسلم - إذ لا فرق بين ما حرمه الله في كتابه، أو على لسان رسوله - صلى الله عليه وسلم -، بدليل قوله تعالى: { أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ } النساء: ٥٩، وقال: { مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ } النساء: ٨٠. وقال: { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا } الحشر: ٧، وغيرها (١-).

القول الرابع:

الذي ترجح لدي مما سبق، هو: قول من قال إن الآية ليس فيها حصر للمحرمات، وإنما

يضم إليها ما ورد بعدها من المحرمات في الكتاب والسنة، إذ الآية مكية فهي في أول الأمر، ثم جاء بعدها الكثير من الأحكام. فظهر بذلك ضعف القول الأول، إضافة إلى ما ورد عليه من ردود قوية.

فتبين أن قول ابن خويزمنداد في هذه الآية مرجوح.

والله أعلم.

(١-) انظر: التمهيد (١٠/٣٥٠).

قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَجْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) } التوبة: ٣٤.

٣٩/١ قال ابن خويزمنداد:

"تضمنت هذه الآية زكاة العين، وهي تجب بأربعة شروط: حرية، وإسلام، وحول، ونصاب سليم من الدين، والنصاب مائتا درهم أو عشرون ديناراً، أو يكمل نصاب أحدهما من الآخر، وأخرج ربع العشر من هذا وربع العشر من هذا، وإنما قلنا إن الحرية شرط، فلأن العبد ناقص الملك، وإنما قلنا إن الإسلام شرط، فلأن الزكاة طهرة، والكافر لا تلحقه طهرة، ولأن الله تعالى قال: { وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ } البقرة: ٤٣، نخطب بالزكاة من خطوب بالصلاة، وإنما قلنا إن الحول شرط، فلأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول" (١-)، وإنما قلنا إن النصاب شرط، فلأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " ليس في أقل من مائتي درهم زكاة، وليس في أقل من عشرين ديناراً زكاة" (٢-)(٣-).

الدراسة:

(١-) رواه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب زكاة السائمة، ح ١٥٧٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٣٤٠). وقال ابن حجر في تلخيص الحبير (٢/٣٥١): "حديث علي لا بأس بإسناده والآثار تعضده، فيصلح للحجة، والله أعلم".

(٢-) أخرجه الدارقطني في سننه (٢/٩٣) كتاب الزكاة، باب وجوب زكاة الذهب والورق والماشية، ح ٧. وضعفه الريعي في نصب الراية (٢/٤٣٣)، والذهبي في تلخيص الحبير (٢/٣٨٢). إلا أن للحديث شواهد. انظر: نصب الراية (٢/٣٩٥ - ٤٣١).

(٣-) (٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٨/١١٤)، وأضواء البيان (٢/٣٢٣).

ذهب ابن خويزمنداد في هذا القول إلى أن المراد بالكنز في الآية:

هو ما لم تؤد زكاته وهو ما عليه جمهور المفسرين، ثم بين ما أجمل في هذه الآية فذكر شروط الزكاة وفي بعض ما ذكر منها خلاف ذكره الفقهاء، وبين النصاب في الذهب والفضة والمقدار الواجب منهما؛ فذكر أن نصاب الفضة مائتا درهم والقدر الواجب إخراجه فيها هو ربع العشر وهذا بإجماع المسلمين (١-)، وأن نصاب الذهب عشرون ديناراً وهذا ما عليه عامة أهل العلم ولا عبرة بقول من شذ وخالفهم وقد أجمع أهل العلم على أنه لا تجب الزكاة في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالاً (٢-) والقدر الواجب فيه ربع العشر (٣-)، وأنه يجوز أن يضم الذهب إلى الفضة لتكميل النصاب وهذا ما ذهب إليه الجمهور، وقد حكى ابن حزم الإجماع على ذلك (٤-).

وستكون دراستي لهذا القول في اختلاف المفسرين في المراد بالكنز في هذه الآية مبينة القول الراجح في ذلك.

أقوال المفسرين في المراد بالكنز في الآية:

اختلف المفسرون في المراد به على أقوال:

القول الأول:

إن المراد به ما لم تؤد زكاته، ويدخل فيه كل الحقوق الواجبة.

(١-) حكى الإجماع على ذلك: ابن قدامة في المغني (٤/٢٠٨/٢١٤)، وابن حزم في مراتب الإجماع (ص ٦٣)، والشوكاني في نيل الأوطار (٥/٢١٩٤)، والشنقيطي في أضواء البيان (٢/٣٢٤).

(٢-) حكى الإجماع: ابن المنذر في كتابه الإجماع (ص ٣٥)، ونقله عنه ابن قدامة في المغني (٤/٢٠٩).

(٣-) انظر: المغني (٤/٢٠٩)، ونيل الأوطار (٥/٢١٩٦).

(٤-) (٤) انظر: مراتب الإجماع (ص ٦٨).

قال به: عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وابن عباس، وجابر، وأبو هريرة وجمهور الصحابة (١-) - رضي الله عنهم -، ومالك، وعكرمة، والسدي، الشعبي (٢-)، والشافعي (٣-).

والطبري (٤-)، والجصاص (٥-)، وابن خوزيمنداد، والزخشي (٦-)، وابن عطية (٧-) وابن العربي (٨-)، وابن عبد البر (٩-)، والقرطبي (١٠-)، والنسفي (١١-)، والآلوسي (١٢-)، والشوكاني (١٣-) والشنقيطي (١٤-)، وغيرهم.
قال ابن عبد البر: "فجمهورهم على ما قال ابن عمر - رضي الله عنهما - وعليه جماعة فقهاء الأمصار ولا أعلم مخالفاً فيما فسر به ابن عمر- رضي الله عنهما- الكنز المذكور إلا شيء يروى عن علي بن أبي طالب، وأبي ذر- رضي الله عنهما- والضحاك" (١٥-).
ومما استدلووا به:

(١٦) (٥) انظر: الدر المنثور (٤١٧/٣-٤١٩)، وحكاها عن الجمهور ابن عبد البر في الاستذكار (٩/١٢٢) وابن عطية في المحرر الوجيز (ص ٤٨)، وابن الجوزي في زاد المسير (ص ٥١٣).

(٢٠) انظر: التكت والعيون (٢/٣٥٧)، ومعاني القرآن للنحاس (٣/٢٠٤)، والمحرر الوجيز (ص ٨٤١)، وأضواء البيان (٢/٣٢٢)، وانظر: المغني (٤/٢٠٨).

(٣٠) انظر: أحكام القرآن للشافعي (١/١٠١).

(٤٠) انظر: تفسير الطبري (١١/٤٣٠).

(٥٠) انظر: أحكام القرآن له (٣/١٣٦).

(٦٠) انظر: الكشف (٢/٢٦٨).

(٧٠) انظر: المحرر الوجيز (ص ٨٤١).

(٨٠) ٥ انظر: أحكام القرآن، له (٢/٣٩٩).

(٩٠) انظر: الاستذكار (٩/١٢٢-١٢٦).

(١٠٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٨/١١٤).

(١١٠) انظر: مدارك التنزيل (ص ٤٣٤).

(١٢٠) انظر: روح المعاني (٥/٢٧٩).

(١٣٠) (١٠) انظر: فتح القدير (٢/٥٠٩).

(١٤٠) (١١) انظر: أضواء البيان (١/٥١٣).

(١٥٠) (١٢) الاستذكار (٩/١٢٢).

١- حديث عقوبة مانع الزكاة، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " من آتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً (١٠) أقرع له زبيبتان (٢٠) يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه، يعني: شقيقه، ثم يقول: أنا مالك أنا كنزك" ثم تلا: { وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ } آل عمران : ١٨٠ " (٣٠).
وفي رواية مسلم من حديث طويل: ".. ولا صاحب كنز لا يفعل فيه حقه إلا جاء كنزه يوم القيامة شجاعاً أقرع..". (٤٠).

٢- وبحديث: " ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي فيها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى جنة وإما إلى نار" (٥٠).

٣- وبحديث تحديد نصاب الزكاة الذي رواه البخاري في باب ما أدى زكاته فليس بكنز: أن النبي صلى الله عليه وسلم - قال: "ليس فيما دون خمس أواق صدقة" (٦٠).

(١٣) (١٦) الشجاع: بضم الشين وكسرهما هو: الحية الذكر، وقيل: الحية مطلقاً. انظر: النهاية لابن الأثير (ص ٤٦٧).

(٢٠) (١٤) الزبيبتان: الزبيبة: نكتة سوداء فوق عين الحية، وقيل: هما نقطتان تكتنفان فاهها، وقيل: هما زبدتان في شديقها. انظر: النهاية لابن الأثير (ص ٣٩٣).

(٣٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، ح ٤٠٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ١١٠).

(٤٠) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، ح ٩٨٨. موسوعة الحديث الشريف (ص ٨٣٤).

(٥٠) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب اثم مانع الزكاة، ح ٩٨٧، موسوعة الحديث الشريف (ص ٨٣٣).
 (٦٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته فليس بكنز، ح ١٤٠٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ١١٠).
 قال ابن حجر: "قال ابن بطال وغيره في وجه استدلال البخاري بهذا الحديث للترجمة: أن الكنز المنفي هو المتوعد عليه الموجب لصاحبه النار لا مطلق الكنز الذي هو أعم من ذلك وإذا تقرر ذلك فحديث: "لا صدقة فيما دون خمس أواق" مفهومه أن ما زاد على الخمس ففيه الصدقة، ومقتضاه أن كل مال أخرجت منه الصدقة فلا وعيد على صاحبه فلا يسمى ما يفضل بعد إخراج الصدقة كنزاً" (١٠٠).

وكذلك أوضح هذا الاستدلال بهذا الحديث على الباب: الطبري في تفسيره حيث قال بعد ترجيحه لرأي الجمهور: "فإذا كان هذا فرض الله في الذهب والفضة على لسان رسوله فعلوم أن الكثير من المال وإن بلغ في الكثرة ألوف ألوف لو كان - وإن أدت زكاته - من الكنوز التي أوعدها الله أهلها عليها العقاب لم يكن فيه الزكاة التي ذكرنا من ربع العشر، لأن ما كان فرضاً لإخراج جميعه من المال وحرام اتخاذه فزكاته الخروج من جميعه إلى أهله لا ربع عشره وذلك مثل المال المغصوب الذي هو حرام على الغاصب إمساكه وفرض عليه إخراجها من يد يده إلى يده فالتطهر منه رده إلى صاحبه" (٢٠٠).

٤- ومن أصرح الأدلة التي استدلت بها الجمهور: حديث الأعرابي الذي سأل الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن الإسلام فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "خمس صلوات في اليوم والليلة..". وذكر منها الزكاة، فقال: هل على غيرها؟ قال: "لا إلا أن تطوع" فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص، فقال الرسول - صلى الله عليه وسلم - :
 "أفلح إن صدق" (٣٠٠).

(١٠٠) فتح الباري (٣/٣٤٤)، وانظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/٤٠٦).

(٢٠٠) تفسير الطبري (١١/٤٣٠).

(٣٠٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الزكاة في الإسلام، ح ٤٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ٦).
 ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، ح ١١. موسوعة الحديث الشريف (ص ٦٨٢).
 وذلك أنه صرح أنه لا يجب على الإنسان أن يخرج من ماله إلا زكاته فما كان بعد ذلك فإنه تطوع من نفسه وبالتالي فليس بكنز ما أدت زكاته لأنه لا حرج فيه ولا واجب يخرج منه (١٠٠).

٥- ويقول ابن عمر - رضي الله عنهما -: "كل ما أدت زكاته وإن كانت تحت سبع أرضين فليس بكنز وكل ما لا تؤدي زكاته فهو كنز وإن كان ظاهراً على وجه الأرض" (٢٠٠)؟ وبقوله: "ما أبالي لو كان عندي مثل أحد ذهباً أعلم عدده وأزكيه وأعمل فيه بطاعات الله" (٣٠٠).

٦- إن كثيراً من الصحابة كانوا في زمن الرسول - صلى الله عليه وسلم - يقتنون الأموال وكانوا ذوي يسار ظاهر، كعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان وطلحة بن عبيد الله، وعلم النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك منهم فلم يأمرهم بإخراج جميع أموالهم ولا عابهم بل كان يعدهم من أكابر الصحابة والمؤمنين فثبت أن إخراج جميع المال غير واجب وأن المفروض إخراجها هو الزكاة (٤٠٠).
 ٧- قال الشنقيطي: "من أدى الواجب في المال الذي هو الزكاة لا يكوى بالباقي إذا أمسكه لأن الزكاة تطهره كما قال تعالى: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها)، ولأن الموارث ما جعلت إلا في أموال تبقى بعد مالكيها" (٥٠٠).

وبغيرها من الأدلة الكثيرة.

القول الثاني:

إن المراد بالكنز ما فضل عن الحاجة.

(١٠٠) انظر: لاستدكار (٩/١٢٨)، ومفهوم الكنز في الإسلام لعبد الرحمن حلي (ص ٤٥٥).

(٢٠٠) رواه البيهقي في سننه.

(٣٠) رواه ابن ماجه في سننه ، كتاب الزكاة، باب ما أدي زكاته فليس بكنز، ح ١٧٨٧ . موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٥٨٣) ، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٢/٩٧) برقم: (١٤٥٨) .

(٤٠) انظر: أحكام القرآن للحصاص (٣/١٣٦) ، والكشاف (٢/٢٦٨) ومدارك التنزيل (ص ٤٣٤) .
(٥٠) أضواء البيان (٢/٣٢٢) .

قال به: أبو ذر، وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - والضحاك (١٠) .
ومما استدلووا به:

١- بقوله تعالى: (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) البقرة: ٢١٩ فسر العفو بالفضل وهو الزائد عن الحاجة، والآية تجيب السائلين عما ينفقونه بأنه الفضل، فيجب إنفاقه وعدم اكتنازه (٢٠) .

٢- ويقول أبي ذر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال له: " ما يسرني أن عندي مثل أحد ذهباً يمر عليه ثلاثة وعندي منه شيء إلا دينار أرصده لدين" (٣٠) فدل الحديث على أن المال لا يحتبس إلا للحاجة ووفاء الدين .
قال بن كثير: " فهذا - والله أعلم - هو الذي حد ابا ذر على القول بهذا" (٤٠) .

٣- وبما رواه الشيخان (٥٠) عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال انتهيت إليه وهو يقول في ظل الكعبة: (هم الأخسرون ورب الكعبة) قلت ما شأني؟ أرى في شيء؟ ما شأني؟ فجلست إليه، وهو يقول - فما استطعت أن أسكت - وتغشاني ما شاء الله فقلت: من هم بأبي أنت وأمي يا رسول الله؟ قال: " الأكثرون أموالاً إلا من قال: هكذا وهكذا وهكذا " .
وفي رواية مسلم قال: " من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله " .

(١٠) انظر: تفسير الطبري (١١/٤٢٧) ، تفسير السمعاني (٢/٣٠٥) ، والكشاف (٢/٢٦٨) ، وتفسير ابن كثير (٤/١٣٩) .
(٢٠) انظر: أضواء البيان (٢/٤٣٢) .

(٣٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - (ما يسرني...) ، ح ٦٤٤٤ . موسوعة الحديث الشريف (ص ٥٤١) ، ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الزكاة ، باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة، ح ٩٩١ . موسوعة الحديث الشريف (ص ٨٣٤) .
(٤٠) تفسير ابن كثير (٤/١٣٤) .

(٥٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان النذور، باب كيف كانت يمين النبي - صلى الله عليه وسلم - ح ٦٦٣٨ . موسوعة الحديث الشريف (ص ٥٥٥) ، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة، ح ٩٩٠ . موسوعة الحديث الشريف (ص ٨٣٤) .

فالحديث يدل على خسران من لم ينفق ماله في وجوه الخير وسبيل الله (١٠) .

٤- وبحديث رواه الإمام أحمد أن رجلاً مات من أهل الصفة فوجد في مئزره ديناراً فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: " كية" ثم توفي رجل آخر فوجد في مئزره ديناران فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: " كيتان" (٢٠) .
ويجاب عن أدلتهم التي فيها التغليظ على من اكتنز المال بالآتي:

قال ابن عبد البر: " وردت عن أبي ذر آثار كثيرة في بعضها شدة كلها تدل على أنه كان يذهب إلى أن كل مال مجموع يفضل عن القوت وسداد العيش فهو كنز، وأن آية الوعيد نزلت في ذلك، وخالفه جمهور الصحابة ومن بعدهم، وحملوا الوعيد على مانع الزكاة" (٣٠) .

وقال الشنقيطي: "الجواب - والله تعالى أعلم- أن هذا التغليظ كان أولاً ثم نسخ بفرض الزكاة كما ذكره البخاري عن ابن عمر- رضي الله عنهما- (٤٠) " . (٥٠) .

القول الثالث:

إن آية الكنز خاصة في أهل الكتاب.

قال به: معاوية - رضي الله عنه - (٦٠) وابن عاشور.

قال ابن عاشور: "لا داعي إلى تأويل الكنز بالمال الذي لم تؤد زكاته حين وجوبها، ولا إلى تأويل الإنفاق بأداء الزكاة الواجبة، ولا إلى تأويل (سبيل الله) بالصدقة الواجبة، لأنه ليس المراد باسم الموصول (الذين) العموم، بل أريد به العهد" (٧٠).
ويجيب عن هذا بالآتي:

(١٠) انظر: محاسن التأويل (٨/١٩٢).

(٢٠) انظر: مسند الإمام أحمد (٥/٢٥٣).

(٣٠) انظر: الاستذكار (١٢٣-٩/١٢٢)، وانظر: فتح الباري (٣/٣٣٩).

(٤٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته فليس بكنز، ح ١٤٠٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ١١٠).
(٥٠) أضواء البيان (٢/٣٢٤).

(٦٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته فليس بكنز، ح ١٤٠٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ١١٠).
(٧٠) انظر: التحرير والتنوير (٦/١٧٧).

إن القول بأنها خاصة يحتاج إلى دليل، والآية دلت على حرمة الكنز وعدم إنفاقه، على خلاف بين المفسرين في المراد به، ورتبت على ذلك وعيداً لمن لم ينفق، وذهب الجمهور إلى عموم الآية وشمولها للمسلمين وهو الصحيح، إذ لو أنه أراد أهل الكتاب خاصة لقال: ويكنزون الذهب والفضة، بغير (والذين) فلها قال: (والذين) استأنف معنى آخر على أنه عطف جملة على جملة، لا وصفاً لجملة على وصف لها (١٠)، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وقد بوب البخاري بآية: (والذين يكتزون الذهب والفضة) والتي يليها في باب إثم مانع الزكاة (٢٠)، فكان في ذلك تلميح منه إلى تقوية قول من يقول من الصحابة وغيرهم: إن الآية عامة في حق الكفار والمؤمنين، خلافاً لمن زعم أنها خاصة بالكفار (٣٠).
ومما يدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكي فليس بكنز" (٤٠).
القول الراجح:

الراجح هو قول الجمهور وهو: أن الكنز المنهي عنه في الآية هو ما لم تؤد زكاته ولا الحقوق الواجبة فيه.

(١٠) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/٤٠٢)، والجامع لأحكام القرآن (٨/١٢٣).

(٢٠) انظر: كتاب الزكاة، موسوعة الحديث الشريف (ص ١١٠).

(٣٠) انظر فتح الباري (٣/٣٣٩).

(٤٠) رواه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب الكنز ما هو؟، ح ١٥٦٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٣٣٨)، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١/٤٢٩) برقم: (١٥٦٥).

وقد نقل غير واحد من العلماء اتفاق أئمة الفتوى على القول بقول الجمهور كبن بطل (١٠)، والقاضي عياض (٢٠)، والنووي (٣٠)، قالوا: لأنه جاء في رواية عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: "ممن ص (٤) كنز لا يؤدي زكاته..." وذكر عقابه (٤٠)؛ فقد جاء مفسراً، وفي الحديث الآخر:

"إذا لم يؤد المرء حق الله أو الصدقة في إبله" (٥٠) وذكر الحديث.

وفي الحديث الآخر: "من آتاه الله مالا لم يؤد زكاته مثل له شجاع أقرع" وفي آخره: "فيقول أنا كنزك" (٦٠) الحديث.
وقال الطبري: "وأولى الأقوال في ذلك بالصحة.. أن كل مال أدت زكاته فليس بكنز يحرم على صاحبه اكتنازه وإن كثر، وأن كل مال لم تؤد زكاته فصاحبه معاقب مستحق وعيد الله إلا أن يتفضل الله عليه بعفوه وإن قل إذا كان مما يجب في الزكاة... ثم ذكر حديثاً في وعيد مانع الزكاة ثم قال: "وفي نظائر ذلك من الأخبار التي كرهنا الإطالة بذكرها للدلالة الواضحة على أن الوعيد إنما هو من الله على الأموال التي لم تؤد الوظائف المفروضة فيها لأهلها من الصدقة، لا على اقتنائها واكتنازها" (٧٠).
ويجمل قول أبي ذر على أنه أراد الأفضل لا الواجب (٨٠).

- (١٦) انظر: شرح صحيح البخاري، له (٣/٤٠٥).
 (٢٦) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٤٩٨-٣/٤٩٩).
 (٣٦) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٧/٧٩).
 (٤٦) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، ح ٩٨٧، موسوعة الحديث الشريف (ص ٨٣٣).
 (٥٦) رواه مسلم في المكان نفسه. موسوعة الحديث الشريف (ص ٨٣٤).
 (٦٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، ح ١٤٠٣، موسوعة الحديث الشريف (ص ١١٠).
 (٧٦) تفسير الطبري (١١/٤٣٢).
 (٨٦) انظر: الكشف (٢/٢٦٨).

٤٦ 40-46 لتوبة 100

قال تعالى: { وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ } (١٠٠) { التوبة: ١٠٠. ٤٠/٢ - قال ابن خوزيم منداد:

"تضمنت هذه الآية تفضيل السابقين إلى كل منقبة من مناقب الشريعة، في علم أو دين أو شجاعة أو غير ذلك من العطاء في المال، والرتبة في الإكرام، وفي هذه المسألة خلاف بين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -" (١٦).

الدراسة:

ذكر ابن خوزيم منداد في هذه الآية مسألتين:

الأولى: دلالة الآية على تفضيل السابق إلى الخير.

الثانية: حكم تفضيل السابق إلى الفضائل الدينية على غيره.

لذا فستكون دراستي لهذا القول من خلال هاتين المسألتين.

المسألة الأولى:

دلالة الآية على تفضيل السابق إلى الخير.

بين ابن خوزيم منداد أن في الآية دلالة على تفضيل السابق إلى الخير على التالي، وبمثله قال الجصاص (٢٦)، وابن العربي (٣٦)، وقد دلت النصوص على هذا، كما في قوله تعالى: { وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْذِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ } فاطر: ٣٢. قوله: { وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ } (١٠) أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ (١١) { الواقعة: ١٠-١١.

(١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٨/٢١٧).

(٢٦) انظر: أحكام القرآن (٣/١٨٨).

(٣٦) انظر: أحكام القرآن، له (٢/٤٧٠).

فن سبق في أي زمان أو مكان أكرم عند الله مرتبة، وأوفى أجراً ولو لم يكن للسابق من الفضل إلا اقتداء التالي به، واهتدائه بهديه، فيكون له ثواب عمله في نفسه، وثواب من اتبعه مقتدياً به، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: "من سن في الإسلام سنة حسنة، كان له أجرها، وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء" (١٦) (٢٦).

المسألة الثانية:

حكم تفضيل السابق إلى الفضائل الدينية على غيره:

أشار ابن خويز منداد إلى خلاف أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - في هذه المسألة، وكذلك اختلف العلماء من بعدهم، وهي مسألة مبحثها في كتب الفقه، في أبواب قسمة الفيء، ولأن المقام لا يسمح لي بسردها آثرت الإشارة إليها بلا تفصيل، فأقول مستعينة بالله: للعلماء في مسألة قسم الفيء بين أهله قولان:

القول الأول:

ذهبوا إلى القول بالتسوية بين الناس في العطاء.

قال به: أبو بكر، وعلي (٣-) رضي الله عنهما -، وهو مذهب مالك (٤-)، والشافعي (٥-). وما احتجوا به:

١- أن الله قسم في الموارث على العدد، وقد يكون الأخوة متفاضلي الغناء على الميت، والصلة في الحياة، والحفظ بعد الموت، ومع ذلك لا يفضلون.

(١-) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة، ح ١٠١٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ٨٣٨).

(٢-) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/١٨٨)، وأحكام القرآن لابن العربي (٢/٤٧٠).

(٣-) رواه عنهما البيهقي في السنن الكبرى، كتاب قسم الفيء، باب التسوية بين الناس في القسمة (٦/٣٤٨) دار الباز. وانظر: الأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص ٢٣٨)، والمغني (٩/٣٠٠).

(٤-) انظر: التمهيد (١٠/٨٢).

(٥-) انظر: الأم (٤/١٦٣).

٢- أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سوى في المغنم بين الجنس الواحد، فأعطى الرجل سهماً واحداً، وأعطى الفارس ثلاثة أسهم، كما ثبت في الصحيحين (١-)، فقسم لمن حضر الواقعة من الأربعة الأحماس على العدد، ومنهم من تكون الفتوح على يديه ويولي البلاء الحسن، ومنهم من يكون محضره إما غير نافع، وإما ضرر بالجن والهزيمة، ومع هذا إنما أعطاهم بالحضور، وسوى بين الفرسان فيما بينهم، والرجالة فيما بينهم، وهم يتفاضلون (٢-).

القول الثاني:

ذهبوا إلى القول بالتفضيل في العطاء بالسابقة في الإسلام، والفضائل الدينية.

قال به: عمر بن الخطاب (٣-)، وعثمان (٤-) - رضي الله عنهما -، وهو مذهب أبي حنيفة (٥-)، وأحمد في رواية (٦-). وهو الظاهر من قول ابن خويز منداد.

وأجاب أصحاب هذا القول على حجة القائلين بالتسوية في قسم الموارث بأنه إنما استحقها أهلها بسبب لا بعمل (٧-). القول الرابع:

(١-) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ح ٤٢٢٨. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٤٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين، ح ٧٦٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٩٠).

(٢-) انظر: الأم (٤/١٦٣)، ومنهاج السنة (٦/١٠٢).

(٣-) رواه البيهقي عنه في السنن الكبرى، كتاب قسم الفيء، باب التسوية بين الناس في القسمة (٦/٣٤٨).

(٤-) انظر: الأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص ٢٣٨)، والمغني (٩/٣٠٠).

(٥-) لم أقف على قوله في كتب المذهب، ولكن وجدت من نسب إليه كأبي يعلى في الأحكام السلطانية (ص ٢٣٨)، وابن قدامة في المغني (٩/٣٠١)، وابن تيمية في منهاج السنة (٦/١٠٣).

(٦-) انظر: المغني (٩/٣٠٠).

(٧-) انظر: منهاج السنة (٦/١٠٢).

الذي ترجح لدي أن قسم الفيء مفوض إلى اجتهاد الإمام يفعل ما يراه من تسوية، وتفضيل، وهو ما رجحه الإمام أحمد في رواية، وابن قدامة (١-)، وابن مفلح (٢-)، وذلك لأنه لم يرد نص في المسألة يجب الرجوع إليه، وكلاً من القولين قال به اثنان من الخلفاء

الراشدين الذين أوصى النبي - صلى الله عليه وسلم - بالأخذ بسنتهم، كما في حديث العرباض بن سارية، وفيه: "فعلیکم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ" (٣٦).
فالأخذ بالقولين والحال هذه أولى.
فتبين أن قول ابن خوزيمنداد في هذه المسألة صواب .
والله أعلم.

(١٦) انظر: المغني (٩/٣٠١).

(٢٦) انظر: الفروع (٦/٢٩١).

(٣٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، ح ٤٦٠٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٦١)، ورواه الترمذي في جامعه، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة، ح ٢٦٧٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٩٢١)، وابن ماجة في سننه، المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ح ٤٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٤٧٩)، وصححه الألباني في صحيح جامع الترمذي برقم: (٢٦٧٦) (٣/٦٩).

٤٧ 41-47 الاسراء 36

سورة الإسراء

قال تعالى: { وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا (٣٦) } { الإسراء: ٣٦ }
٤١/١ - قال ابن خوزيمنداد:

"تضمنت الآية الحكم بالقافة (١٦)، لأنه لما قال: { وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ } دل على جواز ما لنا به علم، فكل ما علمه الإنسان أو غلب على ظنه جاز أن يحكم به، وبهذا احتجاجنا على إثبات القرعة والحرص (٢٦)، لأنه ضرب من غلبة الظن، وقد يسمى علماً اتساعاً فالقائف يلحق الولد بأبيه من طريق الشبه بينهما كما يلحق الفقيه الفرع بالأصل من طريق الشبه، وفي الصحيح عن عائشة - رضي الله عنها - : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دخل عليّ مسروراً تبرق أسارير (٣٦)

(١٦) سيأتي ذكر معناها في (ص ٢٨٦).

(٢٦) الخرص: أصل الخرص هو: التظني فيما لا يستيقنه، ومنه قيل: خرصت النخل والكرم: إذا حزرت ثمره لأن الحزر إنما هو تقدير بظن، لا إحاطة، وأطلق على الكذب خرص، لما يدخله من الظنون الكاذبة، ومنه قوله تعالى: { قتل الخراصون } { الذاريات: ١٠، أي: الكذابون وكل قول عن ظن وتخمين يسمى خرصاً. انظر: معجم تهذيب اللغة (١/١٠٠٩) مادة: (خرص)، والتعاريف لمحمد المناوي (١/٣١١).

(٣٦) أسارير: جمع أسرار وهي جمع سُرر، وهي الخطوط التي تكونت في الجبهة وتتكسر. انظر: النهاية لابن الأثير (ص ٤٢٦) مادة: (سرر)، وفتح الباري (٦/٧٠١).

وجهه، فقال: "ألم تَرَيَ أن مجزراً (١٦) نظر إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد عليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما، فقال: إن بعض هذه الأقدام لمن بعض" (٢٦) وفي حديث يونس بن يزيد (٣٦): "كان مجزراً قائفاً" (٤٦) (٥٦).

الدراسة:

بين ابن خوزيمنداد أن هذه الآية تضمنت الحكم بالقافة، ويفهم من قوله أنه يذهب إلى أن معنى (ولا تقف) أي: لا تتبع ما ليس لك به علم فتكلم بالحدس والظن، وهذا هو أحد أقوال المفسرين، وقد اختلفوا في معناه على أقوال، لذلك فستكون دراستي لهذا القول من خلال المسألتين الآتيتين:

الأولى: أقوال المفسرين في معنى: (ولا تقف ما ليس لك به علم).

(١٦) مجزى هو: بن الأعور بن جعدة بن معاذ بن عتورة بن عمرو بن مدلج الكاظمي، مذكور في الصحيحين، قيل أنه سمي مجزاً لأنه كان إذا أسر أسيراً جز ناصيته وأطلقه، ومجزى بضم الميم وفتح الجيم، وكسر الزاي الأولى، اسم فاعل من الجز هكذا قيده جماعة من الأئمة. شهد الفتوح بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم أقف على تاريخ وفاته. انظر: الاستيعاب (٤/١٤٦١)، والإصابة (٥/٥٧٥)، ونبيل الأوطار (٨/٣٣٨٩).

(٢٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب صفة النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ح ٣٥٥٥٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٨٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب جواز وطء المسبية، ح ١٤٥٩٠. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٢٤).

(٢) يونس بن يزيد هو: بن أبي المخارق الأيلي القرشي، أبو يزيد، من متقني أصحاب الزهري، مات سنة ١٥٢ هـ و

قيل ١٥٩ هـ. انظر: تهذيب الكمال (٨/٢٢١)، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان (١/١٨٣)، والعبر

(٣٠) للذهبي (١/٢١٨)، ومرآة الجنان لليافعي (١/٣٢٢).

(٤٠) نسبه ليونس بن يزيد لأنه هو الراوي عن الزهري بإسناده، وهذا الحديث هو طرف حديث رواه مسلم في صحيحه في المكان السابق نفسه.

(٥٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠/٢٢٦).

الثانية: معنى القيافة، وهل يعتبر قول القائف في إثبات النسب ؟
المسألة الأولى:

أقوال المفسرين في معنى (ولا تقف ما ليس لك به علم):

اختلف المفسرون في المراد بها على أقوال هي:

القول الأول:

إن المراد: لا تقبل ما ليس لك به علم، فلا تقبل رأيته، ولم تر، ولا سمعت ولم تسمع، ولا علمت ولم تعلم، ومن ذلك شهادة الزور (١٠).

قال به: ابن عباس - رضي الله عنهما - من طريق علي بن أبي طلحة (٢٠)، وقتادة (٣٠)، والبخاري (٤٠)، والزجاج (٥٠٥). واختاره: الطبري (٦٠٦)، وابن كثير (٧٧٧)، والنسفي (٨٨٨).

القول الثاني:

إن المراد بقوله: (ولا تقف) أي: لا تتبع، وهو من القيافة، أي: اتباع الأثر، فالمعنى: لا تتبع لسانك ما لم تعلمه فتتكلم بالحدس والظن (٩٠٩).

قال به: محمد بن الحنفية (١٠٠).

(١٠٠) انظر: تفسير الطبري (١٤/٥٩٤).

(٢٠) انظر: المصدر السابق في المكان نفسه، وتفسير ابن كثير (٥/٧٥)، والدر المنثور (٤/٣٢٩).

(٣٠) انظر: النكت والعيون (٣/٢٤٣)، وزاد المسير (ص ٧٤٣).

(٤٠) انظر: صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب في ذم الرأي وتكلف القياس، ح ٧٠٣٧٠. موسوعة الحديث الشريف (ص ٦٠٩).

(٥٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/٢٣٩).

(٦٠) انظر: تفسير الطبري (١٤/٥٩٥).

(٧٠) انظر: تفسير ابن كثير (٥/٧٥).

(٨٠) انظر: مدارك التنزيل للنسفي (ص ٦٢٣).

(٩٠) انظر: معاني القرآن للنحاس (٤/١٥٦)، وتفسير السمعاني (٣/٢٤١).

(١٠٠) انظر: الكشف (٢/٦٦٦) وأحكام القرآن لابن العربي (٣/١٥٤)، ومدارك التنزيل (ص ٦٢٣).

ومحمد بن الحنفية هو: بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، المشهور بابن الحنفية، يكنى أبا القاسم، أمه خولة بنت جعفر بن قيس من

بني حنيفة، غلت فيه الشيعة حتى ادعت إمامته، مات في ولاية عبد الملك بن مروان سنة ٨١ هـ عن ٦٥ سنة. انظر: طبقات ابن سعد (٥/٩١)، وصفة الصفوة لابن الجوزي (٢/٧٧-٧٩)، وتاريخ مدينة دمشق لعلي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (١٣/٣٧٧)، وسمط النجوم العوالي لعبد الملك العاصمي المكي (٤/١٥١).
 (١٠)، وابن قتبية (١١-١٢)، والفراء (٢-١٢)، والجصاص (٣-١٣)، وابن خوير منداد،
 والراغب الأصفهاني (١-٤)، والبغوي (٢-٥)، والزنجشيري (٣-٦)، وابن عطية (٧-٤)، وابن الملقن (٨-٥)،
 والشوكاني (٦-٩)، والشنقيطي (٧-١٠).
 ومال إليه: ابن حجر، حيث قال: "والمعروف أنه - أي القفو - الاتباع ... فانطلق يقفو أثره، أي: يتبعه" (٨-١١).
 القول الثالث:

إن المراد بالآية: لا ترم أحداً بما ليس لك به علم.
 قال به: ابن عباس - رضي الله عنهما - من رواية العوفي عنه (٩-١٢)، ومجاهد (١٣-١٠)، والحسن (١٤-١١)، وابن أبي زمنين (١٥-١٢).
 واختاره: الطبري (١٦-١٣)، وابن كثير (١٧-١٤).
 واستدلوا:
 بقوله - صلى الله عليه وسلم -:

- ١- (١١-١) انظر: تفسير غريب القرآن (ص ٢٥٥).
 (٢-١٢) انظر: معاني القرآن (٢/١٢٣).
 (٣-١٣) انظر: أحكام القرآن، له (٣/٢٦٤).
 (٤-١٤) انظر: المفردات في غريب القرآن (ص ٤١٠) مادة: (قفا).
 (٥-١٥) انظر: معالم التنزيل (٣/١١٤).
 (٦-١٦) انظر: الكشف (٢/٦٦٦).
 (٧-١٧) انظر: المحرر الوجيز (ص ١١٤٣).
 (٨-١٨) انظر: تفسير غريب القرآن (ص ٢١٨).
 (٩-١٩) انظر: فتح القدير (٣/٣١٤).
 (١٠-٢٠) انظر: أضواء البيان (٣/٤٣٠).
 (١١-٢١) انظر: فتح الباري (١٣/٣٤٦).
 (١٢-٢٢) انظر: النكت والعيون (٣/٢٤٣)، وزاد المسير (ص ٧٤٣)، وتفسير ابن كثير (٥/٧٥).
 (١٣-٢٣) انظر: تفسير مجاهد (١٥/٣٦٣).
 (١٤-٢٤) انظر: تفسير ابن أبي زمنين (٣/٢١).
 (١٥-٢٥) انظر: المصدر السابق.
 (١٦-٢٦) انظر: تفسير الطبري (١٤/٥٩٥).
 (١٧-٢٧) انظر: تفسير ابن كثير (٥/٧٥).
 "نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفو أماناً، ولا ننتفي من أيّنا" (١-١١).
 أي: لا نسب أماناً (٢-٢٢).

وقول الشاعر:
 ومثل الدُّمى شمُّ العرائن ساكنٌ ... بهنَّ الحياء لا يُشعْنَ التقافيا (٣-٣٣).
 أي: التقاذف (٤-٤).
 القول الرابع:

(١٦) رواه أحمد في مسنده من حديث الأشعث بن قيس (٥/٢١٢)، وابن ماجه في سننه، كتاب الحدود، باب من نفى رجلاً من قبيلة، ح٢٦١٢. موسوعة الحديث الشريف (ص٢٦٣٣). وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٢/٣٣٦) برقم: (٢٦٦١). قال البوصيري: ((هذا إسناد صحيح رواه ثقات) انظر: إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٨/٧) برقم: (٧٥٠٦). (٢٧) انظر: النكت والعيون (٣/٢٤٣)، والجامع لأحكام القرآن (١٠/٢٢٥).

(٣٧) البيت للنابعة الجعدي. انظر: شعر النابعة الجعدي (ص١٨٠). وقوله: (الدُّمِّي): مفرداً دمية وهي الصنم، والدمي هي الصورة من العاج ونحوه. انظر: مختار الصحاح للرازي (١/٨٨) مادة (دما) مكتبة لبنان. وقوله: (شُمُّ): جمع أشم وهو كناية عن الرفعة والعلو وشرف الأنفس.

وقوله: (العرانين): جمع عرنين وهو أول الأنف حيث يكون فيه الشم، ويقال: هم شم العرانين، أي: أعزة أباءه. انظر: لسان العرب (١٢/٣٢٧) مادة: (شُمُّ)، و(١٣/٢٨٢) مادة: (عرن). (٤٧) انظر: النكت والعيون (٣/٢٤٣).

الذي ترجح لدي هو: أن كل هذه الأقوال متقاربة، إذ أن حصيلة هذه الأقوال أنه تعالى نهى عن الحكم أو العمل بما لا علم له به، وهذه قضية كلية تندرج تحتها أنواع كثيرة، وكل واحد من المفسرين حمل الآية على واحد من تلك الأنواع، وجعلها خاصة به، وعند تأملها نجد أن كل هذه الأقوال متقاربة. وهذا ما اختاره جمع من المفسرين (١٧/٥).

قال ابن العربي: "هذه الأقوال كلها صحيحة، وبعضها أقوى من بعض، وإن كانت مرتبطة، لأن الإنسان لا يحل له أن يسمع ما لا يحل، ولا يقول باطلاً، فكيف أعظمه وهو الزور؟! ... وإذا لم يحل له أن يقول ذلك فلا يحل له أن يتبعه" (٢٧/١).

قال ابن عاشور: "وما يشهد لإرادة جميع هذه المعاني تعليل النهي بجملة: { إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا } فوقع الجملة موقع تعليل، أي: إنك أيها الإنسان تسأل عما تسنده إلى سمعك وبصرك وعقلك" (٣٧/٢).

المسألة الثانية:

معنى القيافة، وهل يعتبر قول القائف في إثبات النسب؟

القيافة لغة: مصدر قاف، بمعنى: تتبع أثره، يقال: فلان يقوف الأثر ويقتافه قيافة.

والقائف: هو الذي يتتبع الآثار، ويعرفها ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه (٤٧/١).

وأما في الاصطلاح: فالقيافة لا تخرج عن المعنى اللغوي لها.

(١٦) ممن اختار هذا من المفسرين: أبو حيان في البحر المحيط (٦/٤٤)، والرازي في التفسير الكبير (٢٠/١٦٦)، وابن العربي في أحكام القرآن (٣/١٥٤)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٠/٢٢٥)، والآلوسي في = روح المعاني (٨/٧١)، والشوكاني في فتح القدير (٣/٣١٤)، والظاهر بن عاشور في التحرير والتنوير (٧/١٠١)، والشنقيطي في أضواء البيان (٣/٤٢١).

(٢٧) أحكام القرآن (٣/١٥٤).

(٣٧) التحرير والتنوير (٧/١٠١).

(٤٧) انظر: لسان العرب (٩/٢٩٣) مادة: (قوف).

فالقائف في الاصطلاح هو: الذي يعرف النسب بفراسسته ونظره إلى أعضاء المولود (١٧/٢).

وقد اختلف العلماء في حكم اعتبار قول القائف في إثبات النسب، على قولين:

القول الأول:

إنه يجوز الاعتماد على القيافة في إثبات النسب.

روي هذا عن: عمر (٣٧/٣)، وعلي (٣٧/٤)، وابن عباس، وأنس بن مالك (٤٧/٥) - رضي الله عنهم - ولم يخالفهم أحد من الصحابة، ولم ينكره منهم منكر، فكان إجماعاً.

وبه قال: المالكية (٥٧/٦) ومنهم: ابن خويز منداد، والقرطبي (٦٧/٧)، والشنقيطي (٧٧/٨)، والشافعية (٨٧/٩)،

- (١٦) عرفه بهذا التعريف الجرجاني في كتابه التعريفات (ص ٢١٩) دار الكتاب العربي، وبخو هذا التعريف عرفه: ابن قدامة في المغني (٨/٣٧٥)، وابن حجر في فتح الباري (٩/٢٣٣)، والصنعاني في سبل السلام (٤/٢٦٥).
- (٢٠) رواه عنه: مالك في الموطأ (٢/٧٤٠) برقم: (١٤٢٠) دار إحياء التراث العربي. وذكره عنه: ابن قدامة في المغني (٨/٣٧٢)، وابن القيم في زاد المعاد (٥/٤٢٠) وغيرهم، وقال ابن حجر: "وقد أخرج يزيد بن هارون في الفرائض بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب أن عمر - رضي الله عنه - كان قائفاً أورده في قصته" فتح الباري (١٢/٦٩).
- (٣٠) انظر: زاد المعاد (٥/٤٢٠).
- (٤٠) انظر: سبل السلام للصنعاني (٤/٢٦٦).
- (٥٠) أنظر: المدونة (٢/٥٥١-٥٥٢)، ومنح الجليل شرح مختصر خليل لعليش (٦/٤٩١) وما بعدها، والمنتقى شرح الموطأ للباقي (٦/١١)، وانظر: أنوار البروق في أنواع الفروق للقرافي (٤/٩٩-١٠٢).
- (٦٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠/٢٢٦).
- (٧٠) انظر: أضواء البيان (٣/٤٢٩).
- (٨٠) انظر: مغني المحتاج لمحمد الخطيب (٦/٤٣٩)، وأسنى المطالب لتركيا الأنصاري (٤/٤٣٠-٤٣١)، وانظر: البحر المحيط للزركشي (٦/٦٤-٦٥).
- والحنابلة (١٠/١)، والأوزاعي، والليث، وأبو ثور (٢/٢)، وهذا ما عليه جمهور أهل العلم (٣/٣٠٠).
- واستدلوا بالآتي:
- أولاً: بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت: دخل عليّ النبي - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم مسروراً تبرق أسارير وجهه، فقال: "ألم تَرَيَّ إلى مجزئ المدلجي؟ نظر أنفاً إلى زيد بن حارثة، وأسامة بن زيد، فقال: هذه الأقدام بعضها من بعض" (٤/٤٠٠).
- وجه الدلالة من الحديث:
- ١ - أنه لو كانت القيافة باطلة شرعاً لما سربها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأنه - عليه الصلاة والسلام - لا يسر بالباطل. قال الشافعي: "فلو لم يعتبر قوله لمنعه من المجازفة، وهو - صلى الله عليه وسلم - لا يقر على خطأ، ولا يسر إلا بالحق" (٥/٥٠٠).
- وقال القرطبي: "استدل جمهور العلماء على الرجوع إلى القافة عند التنازع في الولد؛ بسرور النبي - صلى الله عليه وسلم - بقول هذا القائف، وما كان - عليه الصلاة والسلام - بالذي يسر بالباطل ولا يعجبه" (٦/٦٠).
- ٢ - أن إقراره - عليه الصلاة والسلام - على الشيء من جملة الأدلة على المشروعية، وقد أقر مجزئاً على ذلك فيكون حقاً مشروعاً (٧/٧٠).
- (١٦) انظر: المغني (٨/٣٧١)، ومطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى للرحياني (٤/٢٦٠-٢٦١).
- (٢٠) انظر: المغني (٨/٣٧١).
- (٣٠) نسبه إلى الجمهور: النووي في المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٠/٢٨٣)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٠/٢٢٦)، والصنعاني في سبل السلام (٤/٢٦٥)، والشنقيطي في أضواء البيان (٣/٤٢٩).
- (٤٠) متفق عليه، وسبق تخريجه.
- (٥٠) تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي (١٠/٣٤٨).
- (٦٠) الجامع لأحكام القرآن (١٠/٢٢٦) وانظر: المغني (٥٨/٣٧٢)، وأنوار البروق في أنواع الفروق للقرافي (٤/١٦٥)، وسبل السلام للصنعاني (٤/٢٦٥)، ونيل الأوطار (٨/٣٣٨٩)، وأضواء البيان (٣/٤٢٩).
- (٧٠) أنوار البروق في أنواع الفروق (٤/١٦٥).
- قال الصنعاني: "ووجه دلالة: ما علم من أن التقرير منه - صلى الله عليه وسلم - حجة لأنه أحد أقسام السنة، وحقيقة التقدير أن يرى النبي - صلى الله عليه وسلم - فعلاً من فاعل، أو يسمع قولاً من قائل أو يعلم به، وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يعلم تقدم إنكاره

لها ؛ كضحي كافر إلى كنيسة ، أو عدم القدرة ؛ كالذي كان يشاهده من كفار مكة من عبادة الأوثان وأذاهم للمسلمين ولم ينكره ، كان ذلك تقريراً دالاً على جوازه ، فإن استبشر به فأوضح ، كما في هذه القصة فإنه استبشر بكلام مجز في إثبات نسب أسامة إلى زيد فدل ذلك على تقرير كون القيافة طريقاً إلى معرفة الأنساب " (١٠١) .

ثانياً: وبحديث اللعان ، حين قال النبي - صلى الله عليه وسلم - في ولد الملاعنة:

"إن جاءت به أحمر قصيراً كأنه وحرّة فلا أراها إلا قد صدقت وكذب عليها ، وإن جاءت به أسود ، أعين ، ذا إيتين ، فلا أراه إلا قد صدق عليها" فجاءت به على المكروه من ذلك (٢٠٢) .
وجه الدلالة من الحديث:

(١٠١) سبل السلام (٤/٢٦٥) ، وانظر: نيل الأوطار (٨/٣٣٨٩) .

(٢٠٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الطلاق ، باب التلاعن في المسجد ، ح ٥٣٠٩ . موسوعة الحديث الشريف (ص ٤٥٩) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب اللعان ، ح ١٤٩٦ . موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٣٦) .

قوله: (أحمر) المراد بالأحمر الأبيض لأن الحمرة إنما تبدو في البياض ، (كأنه وحرّة): بفتح الواو والحاء: دويبة تتراعى على الطعام واللحم فتفسده ، وهي من نوع الوزغ .

(ذا إيتين): أي عظيمتين يفسره ما جاء في رواية أخرى قال: (عظيم الإيتين) كما في رواية أبي داود في سننه ، كتاب الطلاق ، باب في اللعان ، ح ٢٢٤٨ ، موسوعة الحديث الشريف (ص ١٣٨٩) .

قوله: (أعين): الأعين كبير العين . انظر: فتح الباري (٩/٥٦١) .

أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صرح بأن وجود صفات أحدهما في الآخر يدل على أنهما من نسب واحد ، فقد حكم به النبي - صلى الله عليه وسلم - للذي أشبهه منهما ، وقوله: (لولا الأيمان لكان لي ولها شأن) يدل على أنه لم يمنعه من العمل بالشبه إلا الأيمان فإذا انتفى المانع يجب العمل به لوجود مقتضيه (١٠٣) .

(١٠٣) انظر: المغني (٨/٣٧٣) ، وأنوار البروق في أنواع الفروق للقرافي (٤/١٠٠) .

ثالثاً: وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان عتبة بن أبي وقاص (١٠١) عهد إلى أخيه سعد - رضي الله عنه - أن ابن وليدة زمعة مني فاقبضه إليك ، فلما كان عام الفتح أخذه سعد فقال: ابن أخي عهد إلى فيه فقام عبد بن زمعة (٢٠٢) فقال: أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فتساوقا (٣٠٣) إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال سعد: يا رسول الله ابن أخي قد كان عهد إلي فيه ، فقال عبد بن زمعة: أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : " هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر " ثم قال لسودة بنت زمعة: "احتججي منه" لما رأى من شبهه بعتبة فما رآها حتى لقي الله (٤٠٤) .
وجه الدلالة من الحديث:

(١٠١) هو: عتبة بن أبي وقاص بن أهيب الزهري المدني ، أخو سعد - رضي الله عنه - والصحيح أنه مات كافراً ، وانتقل إلى المدينة فسكنها ومات بها في حياة النبي - صلى الله عليه وسلم - . انظر: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي (٢/٢٣٩) .

(٢٠٢) عبد بن زمعة بن قيس بن عبد شمس القرشي العامري ، أخو سودة أم المؤمنين صحابي شهير كان ذا دار بالمدينة أسلم يوم فتح مكة وكان من سادات الصحابة . انظر: الاستيعاب (٢/٨٢٠) ، والإصابة (٤/٣٢٢) ، والتحفة اللطيفة للسخاوي (٢/٢٢٥) .

(٣٠٣) فتساوقا: أي تلازما في الذهاب بحيث أن كلاهما كان كالذي يسوق الآخر . انظر: فتح الباري (١٢/٤٤) .

(٤٠٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الفرائض ، باب الولد للفراش ، ح ٦٧٤٩ . موسوعة الحديث الشريف (ص ٥٦٤) . ومسلم في صحيحه ، كتاب الرضاع ، باب الولد للفراش ، ح ١٤٥٧ . موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٢٤) .

قال ابن حجر: "قوله: (احتججي منه يا سودة) مع حكمه بأنه أخوها لأبيها لكن لما رأى الشبه البين فيه من غير زمعة أمر سودة بالاحتجاج منه احتياطاً في قول الأكثر . وفيه أن الشبه يعمل به في إثبات النسب لكن لا يقضى به إذا وجد ما هو أقوى منه" (١٠٥) .

وقال الشنقيطي: "لا تعتبر أقوال القافة في شبه المولود برجل إن كانت أمه فراشاً لرجل آخر؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - رأى شدة شبه الولد الذي اختصم فيه سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة بعتبة بن أبي وقاص، ولم يؤثر عنده هذا الشبه في النسب لكون أم الولد فراشاً لزمعة، فقال - صلى الله عليه وسلم - : "الولد للفراش وللعاهر الحجر" ولكنه - صلى الله عليه وسلم - اعتبر هذا الشبه من جهة أخرى غير النسب، فقال لسودة بنت زمعة - رضي الله عنها - : (احتجبي منه) مع أنه ألحقه بأبيها فلم ير سودة قط" (١٢٠) .

القول الثاني:

إنه لا يثبت النسب بقول القافة، وإنما يثبت بثبوت سببه وهو: النكاح أو ملك اليمين.

قال به: الأحناف (٣٠٦)، وسفيان الثوري، وإسحاق (٤٠٣) .

واستدلوا بالآتي:

أولاً: بقوله - صلى الله عليه وسلم - : "الولد للفراش، وللعاهر الحجر" (٥٠٤) .

وجه الدلالة من الحديث:

١- أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أخرج الكلام مخرج القسمة فجعل الولد لصاحب الفراش، والحجر للزاني، فاقضى أن لا يكون الولد لمن لا فراش له، كما لا يكون الحجر لمن لا زنا منه، إذ القسمة تنفي الشركة.

٢- أنه - عليه الصلاة والسلام - جعل الولد لصاحب الفراش، ونفاه عن الزاني بقول - عليه الصلاة والسلام - وللعاهر الحجر، لأن مثل هذا الكلام يستعمل في النفي.

(١٦) فتح الباري (١٢/٤٥) .

(٢٦) أضواء البيان (٣/٤٢٩) .

(٣٦) انظر: المبسوط للسرخسي (١٧/٧٠)، وبدائع الصنائع للكاساني (٦/٢٤٣) .

(٤٦) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (١٠/٢٨٣) .

(٥٦) سبق تخريجه.

٣- أنه جعل كل جنس الولد لصاحب الفراش، فلو ثبت نسب ولد لمن ليس بصاحب الفراش، لم يكن كل جنس الولد لصاحب الفراش، وهذا خلاف النص، فعلى هذا إذا زنا الرجل بامرأة فجاءت بولد فادعاه الزاني؛ لم يثبت نسبه منه لانعدام الفراش (١٦٠) .

ويجيب عن هذا الاستدلال بالآتي:

أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يعمل به في هذا الحديث لأن الفراش أقوى، فإنه معلوم أن الحكم به مقدم قطعاً، فترك العمل بالقيافة لمعارضتها ما هو أقوى منها، فإنما القيافة عند عدم الفراش، وهذا لا يوجب الإعراض عن الحكم بالقيافة إذا خلت عن المعارض (٢٠٦) .

ثانياً: وتأول أصحاب هذا القول حديث مجزئ، وقالوا إنه: ليس من باب التقرير لأن نسب أسامة كان معلوماً إلى زيد، وإنما كان يقدح الكفار في نسبه لاختلاف اللون بين الولد وأبيه، والقيافة كانت من أحكام الجاهلية، وقد جاء الإسلام بإبطالها ومحو آثارها فسكوته - عليه الصلاة والسلام - عن الإنكار على مجزئ ليس تقريراً لفعله.

وأن استبشاره إنما كان لإلزام الخصم الطاعن في نسب أسامة بما يقوله ويعتمده فلا حجة في ذلك (٣٠٦) .

ويجيب عن هذا بالآتي:

(١٦) بدائع الصنائع للكاساني (٦/٢٤٢) .

(٢٦) انظر: المغني (٨/٣٧٣) . وسبل السلام (٤/٢٦٦) .

(٣٦) المبسوط للسرخسي (١٧/٧٠) .

قال ابن القيم: "نحن لم نثبت نسبه بالقيافة، والقيافة دليل آخر موافق لدليل الفراش، فسرور النبي - صلى الله عليه وسلم - وفرحه بها، واستبشاره لتعاقد أدلة النسب وتضافرها، لا لإثبات النسب بقول القائف وحده، بل هو من باب الفرح بظهور أعلام الحق وأدلتها

وتكاثرها، ولو لم تصلح القيافة دليلاً لم يفرح بها ولم يسر، وقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يفرح ويسر إذا تعاضدت عنده أدلة الحق، ويخبر بها الصحابة، ويحب أن يسمعها من المخبر بها، لأن النفوس تزداد تصديقاً بالحق إذا تعاضدت أدلته، وتسره به وتفرح، وعلى هذا فطرق الله عبادته، فهذا حكم اتفقت عليه الفطرة والشرعة، وبالله التوفيق" (١٦/٣) .

وقال الصنعاني: " لا يخفى أن هذا الجواب - يعني جواب المستدلين بالحديث على عدم جواز القيافة - مبني على أنه قد سبق منه - صلى الله عليه وسلم - إنكار للقيافة وإلحاق النسب بها... وهذا لا دليل عليه بل الدليل قائم على خلافه، وهو قوله في قصة اللعان (٢٦/٣) ... ثم بفعل الصحابة من بعده، وقولهم بثبوت النسب به من الأدلة على عدم إنكاره - صلى الله عليه وسلم - " (٣٦/٥) .

(١٦) زاد المعاد (٥/٤٢٢) .

(٢٦) يريد هنا ما رواه مسلم في صحيحه، كتاب اللعان، ح ١٤٩٦ موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٣٦) أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء... وفيه (فلاعنها فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "أبصروها فإن جاءت به أبيض سبطاً قضى العينين فهو لهلال بن أمية وإن جاءت به أكل جعداً حمش الساقين فهو لشريك بن سحماء" فقوله: فهو لفلان إثبات للنسب بالقيافة. انظر سبل السلام (٤/٢٦٦) .

(٣٦) سبل السلام (٤/٢٦٦) .

ثالثاً: أن مجرد الشبه غير معتبر فقد يشبه الولد أباه الأدنى، وقد يشبه الأب الأعلى الذي باعتباره يصير منسوباً إلى الأجنبي في الحال، وإليه إشارة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين أتاه رجل فقال: إن امرأتى ولدت غلاماً أسود، وإني أنكرته، فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "هل لك من إبل؟" قال: نعم، قال: "فما ألوانها؟" قال حمراً، قال: هل فيها من أورك؟" قال: إن فيها لورقاً. قال: " فأنى ترى ذلك جاءها؟" قال: يارسول الله عرق نزعها، قال: " ولعل هذا عرق نزعها" ولم يخصص له في الانتفاء منه (١٦/١) .

ويجاب عن هذا الاستدلال بالآتي:

قال ابن قدامة: " قولهم: إن الشبه يجوز وجوده وعدمه، قلنا: الظاهر وجوده، ولهذا قال النبي - صلى الله عليه وسلم - حين قالت أم سلمة: أو ترى ذلك المرأة؟ قال: "فمن أين يكون الشبه؟" (٢٦/٢) .

(١٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبین، ح ٧٣١٤ موسوعة الحديث الشريف (ص ٦٠٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللعان، ح ١٥٠٠ موسوعة الحديث الشريف (ص ٩٣٦) .

والأورق هو: الذي فيه سواد ليس بصاف ومنه قيل للرماد أورك، وللحمامة ورقاء. والمراد بالعرق: أصل النسب تشبيهاً بعرق الثمرة، ومنه قولهم: فلان معرق في النسب والحسب وفي اللؤم والكرم. ومعنى نزع: أشبهه واجتذبه إليه، وأظهر لونه عليه، وأصل النزع الجذب فكأنه جذب إليه لشبهه. والمراد به في الحديث: أي لعله في أصولك أو في أصول امرأتك من يكون في لونه أسود فأشبهه واجتذبه إليه وأظهر لونه عليه. انظر: المنهاج للنووي (١٠/٣٧٢)، وتحفة الأحوذى للمباركفوري (٦/٣٢٦) .

(٢٦) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج مني منها، ح ٣١١٠ موسوعة الحديث الشريف (ص ٧٢٩) .

والحديث الذي احتجوا به حجة عليهم، لأن إنكار الرجل ولده لمخالفة لونه، وعزمه على نفيه لذلك، يدل على أن العادة خلافه، وأن في طباع الناس إنكاره، وأن ذلك إنما يوجد نادراً، وإنما ألحقه النبي - صلى الله عليه وسلم - به لوجود الفراش، وتجوز مخالفة الظاهر لدليل، ولا يجوز تركه من غير دليل.

ولأن ضعف الشبه عن نفي النسب لا يلزم منه ضعفه عن إثباته فإن النسب يحتاط لإثباته، ويثبت لأدنى دليل، ويلزم من ذلك التشديد في نفيه، وأنه لا ينتفي إلا بأقوى الأدلة، كما أن الحد لما انتفى بالشبه لم يثبت إلا بأقوى دليل، فلا يلزم حينئذٍ من المنع من نفيه بالشبه في الخبر المذكور، أن لا يثبت به النسب في مسألتنا" (١٦/١) .

وقال ابن القيم: "وكذلك نقول نحن وسائر الناس: إن الفراش الصحيح إذا كان قائماً، فلا يعارض بقافة ولا شبه، فمخالفة ظاهر الشبه لدليل أقوى منه - وهو الفراش - غير مستنكر، وإنما المستنكر مخالفة هذا الدليل الظاهر بغير شيء" (٢٠٢) .
القول الرابع:

الذي ترحم مما سبق هو: القول الأول، وهو قول الجمهور، وهو: أنه يجوز العمل بالقيافة في إثبات النسب، بشروط ذكرها أهل العلم ليس هذا مكان ذكرها. وذلك لقوة أدلتهم واستدلالاتهم، ولضعف استدلالات أصحاب القول الثاني مع ما ورد عليها من ردود قوية. فتبين أن ابن خويزمنداد وافق الجمهور في هذه المسألة، وهو القول الصواب. والله أعلم

(١٦) المغني (٨/٣٧٤) .

(٢٠) زاد المعاد (٥/٤٢٢) .

٤٨ 42-48 الإسراء 107-109

قال تعالى: { قُلْ آمَنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا (١٠٧) وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا (١٠٨) وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا (١٠٩) } الإسراء: ١٠٧-١٠٩ .
٤٢/٢ - قال ابن خويزمنداد:

"ولا يجوز السجود على الذقن، لأن الذقن ها هنا عبارة عن الوجه، وقد يعبر بالشيء عما جاوره وببعضه عن جميعه فيقال: خر لوجهه ساجداً وإن كان لم يسجد على خده ولا عينيه. ألا ترى إلى قوله: نخر صريعاً للدين والفم (١٦) فإنما أراد خر صريعاً على وجهه ويديه (٢٠) " .

الدراسة:

بين ابن خويزمنداد أن معنى الذقن في قوله تعالى: (ويخرون للأذقان) أي: الوجه، وهذا أحد أقوال المفسرين، وأن اللام في قوله: (للأذقان) بمعنى على، ولم أقف على خلاف في ذلك (٣٠)، إلا أن المفسرين اختلفوا في معنى الذقن والمراد به في الآية على أقوال، سأينها ثم أذكر الراجح منها.

أقوال المفسرين في معنى قوله تعالى: { يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ... } :

اختلف المفسرون في معنى الأذقان في الآية على أقوال، هي:

القول الأول:

إن المراد بالأذقان الوجه، وعليه فيكون عبر عن الوجه بالأذقان كما يعبر عن كل شيء ببعض ما يلاقه (٤٠) .

(١٦) هذا البيت عجزلبيت لجابر بن حنّ التغلبي، وصدره: (تناوله بالرمح ثم انثنى له) . انظر: الكشف (٢/٦٩٩) .

(٢٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠/٢٩٦-٢٩٧) .

(٣٠) انظر: الكشف (٢/٦٩٩)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (ص ٢٣٨)، وبصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي (٤/٤١٠) ، وفتح القدير للشوكاني (٣/٣٦٦) .

(٤٠) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٦/١١٣) .

قال به: ابن عباس (١٠) - رضي الله عنهما -، وقتادة (٢٠)، وابن خويزمنداد.

واستدلوا بالآتي: ما ذكره ابن خويزمنداد وهو:

١ - أنه يصح في اللغة أن يقال خر لوجهه ساجداً، وإن كان لم يسجد على خده ولا عينيه.

٢ - قول جابر التغلبي (٣٠):

نفر صريعاً لليدين والفم

فإنما أراد: خر صريعاً على وجهه ويديه، فعبر بالفم عن الوجه.

القول الثاني:

إن المراد بالأذقان جمع ذقن، وهو مجمع اللحين، وهو من أعضاء الوجه، وخص بالذكر لأنه الذي يختر، فإن أقرب الأشياء من وجهه إلى الأرض الذقن، ثم يكون سجوده على غير الذقن.

قال به: الشافعي (٤٦)، والزجاج (٥٦)، والزمخشري (٦٦)، وابن عطية (٧٦)، والقرطبي (٨٦)، وابن تيمية (٩٦).

القول الثالث:

إن المراد بالأذقان اللحي، والآية على ظاهرها، وعليه فإنه ذكر الذقن للدلالة على تمكينهم الوجوه كلها من الأرض من قوة الرغبة في السجود لما فيه من استحضار الخضوع لله، ولأنه غاية التواضع (١٠٦).

(١٦) انظر: تفسير الطبري (١١٩/١٥-١٢٠)، والدر المنثور (٤/٣٧٢).

(٢٦) انظر: النكت والعيون (٣/٢٨٠).

(٣٦) جابر التغلبي هو: جابر بن حني بن حارثة بن عمرو بن بكر بن حبيب بن عمرو التغلبي، شاعر جاهلي قديم، وكان صديقاً لامرئ القيس، وكان معه لما لبس الحلة المسمومة التي بعثها له القيصر، فتناثر لحمه، وتفتط جسدته، وكان جابر يحمله، ففي ذلك يقول امرؤ القيس:

... فإما تريني في رحالة جابر ... على حرج كالقمر تخفق أكفاني

انظر: معجم الشعراء الجاهليين والمخضرمين، لـ د. عفيف عبد الرحمن (ص ٦١)، والأعلام للزركلي (٢/١٠٣).

(٤٦) انظر: أحكام القرآن للشافعي (١/٧١).

(٥٦) معاني القرآن للزجاج (٣/٢٦٤)

(٦٦) انظر: الكشف (٢/٦٩٩).

(٧٦) انظر: المحرر الوجيز (ص ١١٧٢).

(٨٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠/٢٩٦).

(٩٦) (١٠) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣/١٤٢).

(١٠٦) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٦/١١٣)، وروح المعاني (٨/١٧٩)، والتحرير والتنوير (٧/٢٣٤).

قال به: الحسن (١٦)، وابن عاشور (٢٦).

ونوقش هذا القول بالآتي:

١- أن الذقن ليس من أعضاء السجود فأعضاء السجود سبعة، وهي: الجبهة مع الأنف، واليدان، والركبتان، والقدمان، لما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: (أمرت أن أسجد على سبعة أعظم، على الجبهة - وأشار بيده على أنفه -، واليدين، والركبتين، وأطراف القدمين) (٣٦).

قال الترمذي: "وعليه العمل عند أهل العلم" (٤٦).

٢- أن تمكين الوجه كله من الأرض متعذر فإما أن يسجد على جبهته فيرتفع الذقن أو العكس، قال ابن تيمية:

"والجمع بينهما متعذر أو متعسر لأن الأنف بينهما، وهو نأتئ يمنع إصاقتها معاً

بالأرض في حال واحدة، فالساجد يختر على ذقنه ويسجد على جبهته" (٥٦).

القول الرابع:

القول الرابع أن الآية يجوز فيها القول الأول والثاني، أي قول من قال إن المراد بالأذقان الوجوه لكن عبر بالبعض عن الكل، وقول من قال أن المراد بالأذقان اللحي، وخصت بالذكر لأنها أول ما يلي الأرض من الوجه عند السجود، والقولان محتملان في اللغة، أما القول الثالث وهو: أن المراد بالآية ظاهرها فإنه ضعيف، للحديث الوارد، ولما ورد عليه من مناقشة.

فتبين بعد الدراسة أن قول ابن خويز في الآية هو أحد الأقوال الصحيحة فيها.
والله أعلم.

- (١٦) انظر: تفسير الحسن البصري (٢/٩٧).
(٢٦) انظر: التحرير والتنوير (٧/٢٣٤).
(٣٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب السجود على الأنف، ح ٨١٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ٦٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود، ح ٤٩٠. موسوعة الحديث الشريف (ص ٧٥٥).
(٤٦) جامع الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في السجود على سبعة أعضاء، ح ٢٧٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٦٦٥).
(٥٦) مجموع الفتاوى (٢٣/١٤٣).

٤٩ 43-49 الكهف 19

سورة الكهف

قال تعالى: { وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ @x ح! s
٤٣/١ قال ابن خويز منداد:

"تضمنت هذه الآية جواز الشركة لأن الورق كان لجميعهم، وتضمنت جواز الوكالة لأنهم بعثوا من وكلوه بالشراء، وتضمنت جواز أكل الرفقاء وخلطهم وطعامهم معاً، وإن كان بعضهم أكثر أكلاً من الآخر، ومثله قوله تعالى: { وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ } البقرة: ٢٢٠." (١٦)

الدراسة:

استنبط ابن خويز منداد من هذه الآية ثلاث مسائل:

الأولى: دلالتها على جواز الوكالة.

الثانية: دلالتها على جواز الشركة.

الثالثة: دلالتها على جواز أكل الرفقاء وخلطهم وطعامهم معاً، وإن كان بعضهم أكثر أكلاً من بعض.

وستكون دراستي لهذا القول من خلال هذه المسائل.

المسألة الأولى:

دلالة الآية على جواز الوكالة:

استدل ابن خويز منداد بهذه الآية على جواز الوكالة، وقد أجمعت الأمة على جوازها بالجملة لأن الحاجة داعية إلى ذلك فإنه لا يمكن لكل واحد فعل ما يحتاج إليه، مستدلين بهذه الآية (٢٦) وبغيرها.

(١٦) انظر الجامع لأحكام القرآن (١٠/٣٢٨).

(٢٦) حكى الإجماع على هذا: ابن قدامة في المغني (٧/١٩٧)، وابن حزم في مراتب الإجماع (ص ١١١)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٠/٣٢٦).

وقد تطرق لهذه المسألة عند تفسير هذه الآية بعض المفسرين منهم: الجصاص (٢/١٦)، وابن العربي (٣/٢٦)، والقرطبي (٤/٣٦)، وابن عثيمين (٤/٥).

قال الجصاص: "في هذه الآية دلالة على جواز الوكالة بالشري لأن الذي بعثوا به كان وكيلاً لهم" (٥/٦).

وقال القرطبي: "في هذه البعثة بالورق دليل على الوكالة وصحتها" (٧/٦٦).

ومما استدلو به أيضاً:

قوله تعالى: { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا } التوبة: ٦٠.

قال ابن قدامة: "فجوز العمل عليها، وذلك بحكم النيابة عن المستحقين" (٨/٧٦).

وقوله تعالى: { اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا } يوسف: ٩٣.

وبحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث عروة بن أبي الجعد ليشتري له به شاة وأعطاه ديناراً، فاشترى له به شاتين فباع إحداها بدينار، فجاءه بدينار وشاة، فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه" (٨٦) (٩).

المسألة الثانية:

دلالة الآية على جواز الشركة.

استدل ابن خوز منداد بهذه الآية على جواز الشركة، وقد أجمع المسلمون على جوازها في الجملة وإنما اختلفوا في أنواع منها وهي مذكورة في كتب الفقه (٩٦) (١).
ومما استدلو به:

قوله تعالى: { فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ } النساء: ١٢.

(١٦) انظر: أحكام القرآن له (٣ / ٢٧٩).

(٢٦) انظر: أحكام القرآن له (٣ / ١٦٧).

(٣٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠ / ٣٢٦).

(٤٦) انظر: تفسير سورة الكهف لابن عثيمين (ص ٣٨).

(٥٦) أحكام القرآن (٣ / ٢٧٧).

(٦٦) الجامع لأحكام القرآن (١٠ / ٣٢٦).

(٧٦) المغني (٧ / ١٩٦).

(٨٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب، باب (٢٨)، ح ٣٦٤٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٩٦).

(٩٦) انظر: المغني (٧ / ١٠٩)، والفواكه الدواني لأحمد النفراوي (٢ / ١٢٠).

وبحديث أبي هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " إن الله تعالى يقول: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهم " (١٦) (٢).

المسألة الثالثة:

دلالة الآية على جواز أكل الرفقاء وخططهم طعامهم معاً.

استدل ابن خوز منداد بهذه الآية على جواز خلط الرفقاء طعامهم معاً، وإن كان بعضهم أكثر أكلًا من الآخر، ومما يدل على جواز ذلك:

قوله تعالى: { وَإِنْ تَخَلَطُوهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ } البقرة: ٢٢٠.

قال الجصاص: " أباح لهم أن يخلطوا طعام اليتيم بطعامهم فيأكلوه جميعاً " (٢٦) (١).

وقوله تعالى: { لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً } النور: ٦١.

قال القرطبي في تفسير هذه الآية أنها تدل على إباحة الأكل جميعاً وإن اختلفت أحوالهم في الأكل (٣٦) (٢).

وقال ابن العربي: " يجوز للرجل أن يأكل مع الآخر وللجماعة، وإن كان أكلهم لا ينضبط فقد يأكل الرجل قليلاً والآخر كثيراً، وقد يأكل البصير أكثر مما يأكل الأعمى، فنفي الله الحرج في ذلك وأباح للجميع الاشتراك في الأكل على المعهود ما لم يكن قصداً إلى الزيادة على ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن القران في التمر إلا أن يستأذن الرجل أخاه (٤٦) (٣) " (٤٦) (٤).

(١٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في الشركة، ح ٣٣٨٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٧٤).

برقم: (٣٣٨٣).

(٢٦) أحكام القرآن، له (٣ / ٤٣٤).

(٣٠) الجامع لأحكام القرآن (١٢/٢٩٠)

(٤٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الشركة، باب القران في التمرين الشركاء حتى يستأذن أصحابه، ح-٢٤٨٩-٢٤٩٠، موسوعة الحديث الشريف (١٩٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب نهي الآكل مع جماعة عن قران تمرتين ونحوهما في لقمة إلا بإذن أصحابه، ح-٢٠٤٥. موسوعة الحديث الشريف (١٠٤٣).

(٥٠) أحكام القرآن (٣/٣٢٠).

وقد استدلل بهذه الآية على جواز هذه المسألة الجصاص حيث قال: " قوله تعالى: { فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ } الآية، يدل على جواز خلط دراهم الجماعة و الشراء بها، والأكل من الطعام الذي بينهم بالشركة، وإن كان بعضهم قد يأكل أكثر مما يأكل غيره، وذلك لأنهم قالوا: { فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ } فأضاف الورق إلى الجماعة، ونحوه قوله تعالى: { وَإِنْ تَخَاطَبْتُمْهُم فَاِخْوَانُكُمْ } البقرة: ٢٢٠. فأباح لهم بذلك خلط طعام اليتيم بطعامهم، وأن تكون يده مع أيديهم مع جواز أن بعضهم أكثر أكلاً من غيره" (١٠٠).

فتبين أن ابن خويزمنداد وافق أهل العلم في هذه المسائل، وأن استنباطاته منها صحيحة. والله أعلم.

(١٠٠) أحكام القرآن (٣/٢٧٧).

٥٠ 44-50 الحج 40

سورة الحج

قال تعالى: { الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتِنَتْ صَوَامِعُ وَبَيْعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ } (٤٠) { الحج : ٤٠. ١/٤٤- قال ابن خويزمنداد:

"تضمنت هذه الآية المنع من هدم كنائس أهل الذمة، وبيعهم، وبيوت نيرانهم (١٠٠)، ولا يتركون أن يحدثوا ما لم يكن، ولا يزيدون في البنيان لا سعة ولا ارتفاعاً، ولا ينبغي للمسلمين أن يدخلوها ولا يصلوها فيها، ومتى أحدثوا زيادة وجب نقضها، وينقض ما وجد في بلاد الحرب من البيع والكنائس، وإنما لم ينقض ما في بلاد الإسلام لأهل الذمة لأنها جرت مجرى بيوتهم وأموالهم التي عاهدوا عليها في الصيانة، ولا يجوز أن يمكنوا من الزيادة لأن في ذلك إظهار أسباب الكفر، وجائز أن ينقض المسجد ليعاد بنيانه، وقد فعل ذلك عثمان - رضي الله عنه - بمسجد النبي - صلى الله عليه وسلم - (٢٠) (٣٠).

الدراسة:

استنبط ابن خويزمنداد من الآية بعض أحكام الكنائس، ومجملها مسألتان:

(١٠٠)

(١) لا يفرق العلماء بين الكنيسة والبيعة والصومعة وبيت النار والدير وغيرها في الأحكام، والأصل في هذا ما ورد في كتاب عمر - رضي الله عنه - لما صالح نصارى الشام، كتب إليهم كتاباً: "أنهم لا يبنون في بلادهم ولا فيما حولها ديراً، ولا كنيسة، ولا صومعة راهب ... " قال ابن القيم: "وحكم هذه الأمكنة كلها حكم الكنيسة". انظر: أحكام أهل الذمة (ص ٤٥٧)، وفتح الباري (١/٦٨٨)، ومغني المحتاج للشريني (٦/٧٦)، وحاشية الدسوقي (١/١٨٩).

(٢٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب بانيان المسجد، ح-٤٤٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٨).

(٣٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٢/٦٨).

المسألة الأولى: أحكام الكائس والمعابد التي في بلاد المسلمين.

المسألة الثانية: حكم الصلاة في الكائس ونحوها.

وسأدرس هاتين المسألتين مبينة الراجح منها - إن شاء الله -.

المسألة الأولى:

أحكام الكائس التي في بلاد المسلمين:

لم يفصل ابن خويزمنداد الكلام عن أحكام الكائس ونحوها، من حيث ما يجوز هدمه وما لا يجوز هدمه، والمسألة فيها تفصيل خلاصته كالآتي:

أولاً: من الكائس ما لا يجوز هدمه، ولا التعرض له، ولا هدم شيء منه، وهي الكائس القديمة التي أقروا عليها عند فتح بلادهم، وهذا مما أجمع عليه أهل العلم (١-).

ثانياً: ومنها ما يجب هدمه، وهي الكائس التي أحدثت بعد استيلاء المسلمين للبلاد، وهذا باتفاق أهل العلم (٢-).

ثالثاً: منها ما يجوز هدمه ويجوز إبقاؤه، وهي الكائس التي تكون في أرض العنوة (٣-) التي فتحها المسلمون، فإن الإمام يفعل فيها ما هو الأصح للمسلمين، وهذا مجمع عليه عند أهل العلم أيضاً (٤-).

رابعاً: الكائس التي تكون في الأرض التي فتحت صلحاً، وهذا نوعان:

١- أن يصلحهم على أن الأرض لهم، ولنا الخراج عليها، فلهم إحداث ما يختارون فيها. (١-) انظر: المغني (١٣/٢٣٨).

(٢-) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/٦٣٥)، وأحكام أهل الذمة لابن القيم (ص ٤٦١).

(٣-) العنوة: القهر، وأخذته عنوة: أي قسراً وقهراً، من باب أتيتته عدواً، وفتحت هذه البلدة عنوة، أي: فتحت بالقتال، قوتل أهلها حتى غلبوا عليها، وأرض العنوة هي: ما فتحه المسلمون من أرض العجم بالقتال. انظر: النهاية لابن الأثير (ص ٦٤٨) مادة: (عنا)، ولسان العرب (١٥/١٠١) مادة: (عنا).

(٤-) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/٦٣٤).

٢- أن يصلحهم على أن الدار للمسلمين ويؤدون الجزية إلينا، فالحكم في البيع والكائس على ما يقع عليه الصلح معهم من تبقية وإحداث وعمارة (١-).

المسألة الثانية:

حكم الصلاة في الكائس ونحوها:

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

إنه تكره الصلاة في الكائس ومعابد الكفار إذا دخلها مختاراً، أما إذا دخلها مضطراً فلا كراهة. قال بهذا: جمهور العلماء (٢-)، ومنهم ابن خويزمنداد.

واحتجوا: بأنها من مواطن الكفر والشرك، فهي أولى بالكراهة من الحمام والمقبرة والمزبلة، وأنها بيوت أعداء الله، ولا يتعبد الله في بيوت أعدائه (٣-).

القول الثاني:

إن الصلاة تصح في الكائس بلا كراهة.

قال بهذا: الإمام أحمد في رواية (٤-)، وعمر بن عبد العزيز، والشعبي، والأوزاعي (٥-).

واحتجوا بالآتي:

١- بأن الصحابة صلوا فيها، وهي طاهرة، وهي ملك من أملاك المسلمين، ولا يضر المصلي شرك المشرك فيها، فذلك شرك فيها والمسلم موحد، فله غنمه وعلى المشرك غرمه.

(١٦) وفي المسألة تفصيلات أخرى ليس المقام يسع لذكرها، وللاستزادة ينظر: بدائع الصنائع للكاساني (٧/١١٤)، ونهاية المحتاج للرملي (٨/٩٨-٩٩)، ومواهب الجليل للخطاب (٣/٣٨٤-٣٨٥)، والفروع لابن مفلح (٦/٢٧٣)، والمغني (١٣/٢٣٩)، وأحكام القرآن للجصاص (٣/٣٢٠)، ومجموع الفتاوى (٦٣٢/٢٨-٦٣٩) ومسألة في الكأئس لابن تيمية، تحقيق: د. علي عبد العزيز الشبل، وأحكام أهل الذمة (ص ٤٦١-٤٧٠).

(٢٧) حكاها عن الجمهور: ابن عابدين في حاشية (١/٣٧٩)، والدسوقي في حاشية (١/١٨٩)، والنووي في المجموع شرح المذهب (٣/١٦٥)، والعبدري في التاج والإكليل لمختصر خليل (٢/٦٤).

(٣٧) انظر: المصادر السابقة.

(٤٦) انظر: كشاف القناع للبهوتي (١/٢٩٣).

(٥٦) انظر: المغني لابن (٢/٤٧٨).

٢- أنها داخلة في عموم حديث: (وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأما رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل) (١٦) (٢٧).
نوقش هذا القول بالآتي:

أنه يمكن حمل صلاة الصحابة في الكأئس على كونهم يصلون في التي ليس فيها صور (٣٧).
القول الثالث:

أنها تصح الصلاة فيها بلا كراهة، إن لم يكن فيها صور، فإن كان فيها صور فتركه الصلاة فيها.

قال بهذا: ابن عباس - رضي الله عنهما -، وأحمد في رواية، وهي ظاهر مذهب الحنابلة (٤٦)، وابن تيمية (٥٦)، والشوكاني (٦٦).
واحتجوا بالآتي:

١- أن الكنيسة التي فيها صور ستقابل الصور التي فيها المصلي وتواجهه، وهي كالأصنام إلا أنها غير مجسدة، فهي شعار الكفر ومأوى الشيطان (٧٦).

٢- وما ورد عن بعض الصحابة كما في قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: "إنا لا ندخل كأئسكم، من أجل التماثيل التي فيها الصور" (٨٦).

(١٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: (وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً)، ح ٤٣٨. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٧)

(٢٦) انظر: المغني لابن قدامة (٢/٤٧٨)، وأحكام أهل الذمة لابن القيم (ص ٤٨٥).

(٣٦) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢/١٦٣).

(٤٦) انظر: المغني (٢/٤٧٨).

(٥٦) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢/١٦٢).

(٦٦) انظر: نيل الأوطار (٣/١٠٤٩).

(٧٦) انظر: أحكام أهل الذمة (ص ٤٨٦).

(٨٦) علقه البخاري بصيغة الجزم في صحيحه، كتاب الصلاة، في ترجمة باب الصلاة في البيعة، موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٧).
ووصله عبد الرازق في مصنفه، من طريق أسلم مولى عمر - رضي الله عنه - (١/٤١١) برقم: (١٦١٠-١٦١١).

وأن ابن عباس - رضي الله عنهما - كان يصلي في البيعة إلا بيعة فيها التماثيل (١٦).

قال الشوكاني: "والأثران يدلان على جواز دخول البيع والصلاة فيها، إلا إذا كان فيها تماثيل" (٢٦).
القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - هو قول من قال بالتفريق بين الكأئس التي فيها صور فتركه الصلاة فيها، والكأئس التي ليس فيها صور فلا تركه الصلاة فيها.
وذلك لأسباب:

- ١- لما ورد عن الصحابة كما في الأثرين السابقين.
- ٢- لأن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة (٣٦).
- ٣- لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - امتنع عن دخول الكعبة حتى محيت كل صورة فيها (٤٦).
- (١٦٠٨) (١٦٠٨) علقه البخاري بصيغة الجزم في صحيحه، في نفس المكان السابق، ووصله عبد الرزاق في مصنفه (١/٤١١) برقم: (١٦٠٨)، وقال ابن حجر: "وصله البغوي في الجعديات، وزاد فيه: فإن كان فيها تماثيل خرج فصل في المطر". فتح الباري (١/٦٨٨).
- (٢٦) نيل الأوطار (٣/١٠٥٠).
- (٣٦) جاء في حديث رواه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم: آمين والملائكة في السماء، ح ٣٢٢٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٦١)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، ح ٢١٠٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٠٥٤).
- (٤٦) رواه البخاري في صحيحه، بلفظ: (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما قدم مكة أبا أن يدخل البيت وفيه الآلهة، فأمر بها فأخرجت ...) الحديث، كتاب المغازي، باب أين ركز النبي - صلى الله عليه وسلم - الراية يوم الفتح، ح ٤٢٨٠. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٥٠)، وأبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في الصور، ح ٤١٥٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٢٥)، وذكره ابن القيم في زاد المعاد (٣/٤٥٨).
- ٤- ولأن الكنيسة التي فيها صور بمنزلة المسجد المبني على القبر، ففي الصحيحين (١٦) أن أم سلمة ذكرت للنبي - صلى الله عليه وسلم - كنيسة رأتها بأرض الحبشة وما فيها من الصور، فقال: "أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح - أو الرجل الصالح - بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله" (٢٦).
- فتبين أن ابن خوزيمنداد وافق الجمهور في حكم الصلاة في الكأس إلا أن الراجح خلافه.
- (١٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، ح ٤٣٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المسجد على القبور، ح ٥٢٨. موسوعة الحديث الشريف (ص ٧٦٠).
- (٢٦) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢/١٦٢)، والإنصاف للمرداوي (١/٤٩٦)، وكشاف القناع للبهوتي (١/٢٩٢).

٥١ 45-51النور31

- سورة النور
- قال تعالى: { وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ لِأَبَائِهِنَّ أَوْ لِأُمَّهَاتِهِنَّ أَوْ لِإِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نَخْلٍ } (١٦)
- ! : { S()
- لابن خوزيمنداد قولان في هذه الآية:
- ١/٥٤- القول الأول: قال: "إن المرأة إذا كانت جميلة وخيف من وجهها وكفيها الفتنة، فعليها ستر ذلك، وإن كانت عجوزاً أو مقبحة، جاز أن تكشف وجهها وكفيها" (١٦).

الدراسة:

- يفهم من قول ابن خوزيمنداد أنه يرى أن المراد بالزينة الظاهرة في قوله تعالى: { إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا } أي: الوجه والكفان، وهذا ما عليه المالكية (٢٦) وغيرهم.
- وقد اختلف العلماء في المراد بالزينة الظاهرة في الآية على أقوال، سأذكرها مبينة الراجح منها.

أقوال العلماء في المراد بالزينة الظاهرة في هذه الآية:
اختلف العلماء في المراد بالزينة الظاهرة في الآية على أقوال، كلها تدخل تحت ثلاثة أقوال، هي:
القول الأول:

- (١٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٢/٢٠٨).
(٢٠) انظر: مواهب الجليل للخطاب (١/٤٩٩)، وحاشية الدسوقي (١/٢١٤)، وأحكام القرآن لابن العربي (٣/٢٨٥).
إن المراد بالزينة ما تتزين به المرأة خارجاً عن أصل خلقها، ولا يستلزم النظر إليه رؤية شيء من بدنها، وهو قول من قال: إن المراد بها ظاهر الثياب.
قال بهذا: ابن مسعود (١٠) - رضي الله عنه -، وابن سيرين (٢٠)، وهو ما عليه الحنابلة (٣٠)، وهو أصح قول الشافعي (٤٠)، ورجحه ابن الجوزي (٥٠)، وابن تيمية (٦٠)، وابن القيم (٧٠)، والشنقيطي (٨٠)، وغيرهم.
واستدلوا بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة، من أهمها:
من الكتاب: غير الآية التي معنا:

١ - قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا (٥٩) } الأحزاب: ٥٩.

- (١٠) انظر: تفسير الطبري (١٧/٢٥٦)، والنكت والعيون (٤/٩١).
(٢٠) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٨/٢٥٧٤).
(٣٠) انظر: المغني (٩/٤٩٩).
(٤٠) انظر: نهاية المحتاج للرملي (٦/١٨٧)، وأسنى المطالب لتركيا الأنصاري (٣/١٠٩)، وروح المعاني (٧/٣٣٦).
(٥٠) انظر: زاد المسير (ص ٩١٠).
(٦٠) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢/١١٠).
(٧٠) انظر: الضوء المنير على التفسير، جمع: علي الصالح (٤/٣٥٦).
(٨٠) انظر: أضواء البيان (٦/١٣٦).

روى علي بن أبي طلحة (١٠) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة، أن يغطين وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلابيب، ويبدن عينا واحدة" (٢٠).
وقال الشنقيطي: "قال غير واحد من أهل العلم، إن معنى: { يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ } أنهن يسترن بها جميع وجوههن، ولا يظهر منهن شيء إلا عينا واحدة تبصر بها" (٣٠).

٢ - وقوله تعالى: { وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ } الأحزاب: ٥٣.
قال ابن جرير الطبري: "يقول - تعالى -: وإذا سألتهم أزواج رسول الله

(١٠) علي بن أبي طلحة هو: سالم بن المخارق الهاشمي، يكنى أبا الحسن، وقيل: غير ذلك، أصله من الجزيرة، وانتقل إلى حمص، مات سنة ١٤٣ هـ. انظر: تهذيب الكمال للزمي (٥/٢٦٢)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٣/١٧١). ونقل البخاري من تفسيره رواية معاوية بن صالح عنه عن ابن عباس شيئا كثيراً، وقد روى أبو جعفر النحاس بسنده في كتابه إعراب القرآن عن الإمام أحمد أنه قال عن هذه الرواية: "بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة، لو رحل فيها رجل إلى مصر قاصداً ما كان كثير" (٣/١٠٤)، قال ابن حجر: "وهذه النسخة كانت عند أبي صالح، كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيراً على ما بيناه في أماكنه، وهي عند الطبري وابن أبي حاتم وابن المنذر بوسائط بينهم وبين أبي صالح". فتح الباري (٨/٥٥٧).

(٢٠) انظر: تفسير ابن كثير (٦/٤٨١).

(٣٠) أضواء البيان (٦/٣٨٤).

- صلى الله عليه وسلم -، ونساء المؤمنين اللواتي لسن لكم بأزواج متاعاً { فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ } يقول: من وراء ستر بينكم وبينهن، ولا تدخلوا عليهن بيوتهن { ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ } يقول تعالى ذكره: سؤلكم إياهن المتاع، إذا سألتوهن ذلك من وراء حجاب، أظهر لقلوبكم وقلوبهن من عوارض العين فيها، التي تعرض في صدور الرجال من أمر النساء، وفي صدور النساء من أمر الرجال، وأخرى من ألا يكون للشيطان عليكم وعليهن سبيل" (١٠). قال أبو حيان: "إذ الرؤية سبب التعلق والفتنة" (٢٠).

٣- وقوله تعالى: { وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٦٠) } النور: ٦٠.

قال الشنقيطي: "بين في هذه الآية الكريمة أن القواعد، أي العجائز، اللاتي لا يرجون نكاحاً: أي لا يطمعن في النكاح لكبر السن، وعدم حاجة الرجال إليهن؛ يرخص لهن برفع الجناح عنهن في وضع ثيابهن، بشرط كونهن غير متبرجات بزينة ثم إنه - جل وعلا - مع هذا كله قال: { وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ } أي: واستعفاهن عن وضع ثيابهن مع كبر سنهن، وانقطاع طمعهن في التزويج، وكونهن غير متبرجات بزينة، خير لهن، وأظهر الأقوال في قوله: (أن يضعن ثيابهن) أنه: وضع ما يكون فوق الخمار والقميص، من الجلابيب التي تكون فوق الخمار والثياب" (٣٠).

(١٠) تفسير الطبري (١٩/١٦٦).

(٢٠) البحر المحیط (٧/٣٢٩).

(٣٠) أضواء البيان (٦/٣٨٨).

وقال الشيخ حمود التويجري (١٠): "ومفهوم الآية الكريمة أن من لم يتأس من النكاح بعد وهي التي قد بقي فيها بقية من جمال وشهوة للرجال؛ فليست من القواعد ولا يجوز لها وضع شيء عند الرجال الأجانب، لأن افئتنهم بها وافئتنها بهم غير مأمون" (٢٠). ومما استدلوا به من السنة:

١- قال - صلى الله عليه وسلم - : (إذا خطب أحدكم امرأة، فلا جناح عليه أن ينظر منها إذا كان إنما ينظر إليها لخطبة، وإن كانت لا تعلم) (٣٠).

(١٠) هو: الشيخ العلامة حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن التويجري، من آل جبارة - بتشديد الباء - بطن كبير من قبيلة عتزة، ولد في الجمعة عام ١٣٣٤ هـ نشأ يتيماً، حفظ القرآن وهو لم يتجاوز الحادية عشرة من عمره، لازم حلق العلم حتى تضلع منه، تولى القضاء في بلدة (رحيمة) بالمنطقة الشرقية عام ١٣٦٨ هـ، ثم نقل إلى قضاء بلدة الزلفي، كان نبيل السجايا كريم الشمائل، عرف ببلين الجانب والتواضع، وبعد النظر والحكمة والأناة، له مؤلفات كثيرة، وقد تصدى للتأليف في مسائل وشبهه قد وقع الناس فيها، فتصدى لها وبينها بالحجج والأدلة القوية، فصار لها القبول ومنها الفائدة، من ذلك: (إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشرط الساعة) و (القول المحرر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) و (الصارم المشهور على أهل التبرج والسفور) و (عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن) وغيرها كثير، توفي في رجب سنة ١٤١٣ هـ. انظر: من أعلامنا لعبد العزيز بن صالح العسكر (٢/٩).

(٢٠) الصارم المشهور على أهل التبرج والسفور (ص ١٧).

(٣٠) رواه أحمد في مسنده (٥/٤٢٥) عن أبي حميد - رضي الله عنه -، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: (ورجال أحمد رجال الصحيح) (٤/٥٠٧)، ورواه الزيعلي في نصب الراية في تخریج أحاديث الهداية (٤/٢٤٢).

وجه الدلالة من الحديث على وجوب الحجاب: أنه نفى الإثم عن الخاطب، خاصة إذا كان نظره للخطبة، فدل على أن غير الخاطب آثم بالنظر، وكذلك الخاطب يأثم إذا كان نظره لغير الخطبة (١٠).

قال ابن قدامة: "في إباحة النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها دليل على التحريم عند عدم ذلك، إذ لو كان مباحاً على الإطلاق، فما

وجه التخصيص لهذه؟" (٢٠).

٢- وعن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قالت : "كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - محرمات، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزنا كشفناه" (٣٠).
وجه الدلالة من الحديث على وجوب الحجاب: أنه صريح في شمول الحجاب للوجه حتى في حال الإحرام بالنسبة للمرأة، وأن هذا هو حال النساء في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

قال الشوكاني: "واستدل بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة إذا احتاجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قريباً منها؛ فإنها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها، لأن المرأة تحتاج إلى ستر وجهها فلم يحرم عليها ستره مطلقاً كالعورة" (٤٠).

(١٠) انظر: رسالة الحجاب لابن عثيمين (ص ١٤)، ومسؤولية المرأة المسلمة لعبد الله الجار الله (ص ٥٢).
(٢٠) المغني (٩/٥٠٠).

(٣٠) رواه أحمد في مسنده (٦/٣٠) عن عائشة - رضي الله عنها - برقم: (٢٤٥٢٢)، وأبو داود في سننه، كتاب الحج، باب في المحرمة تغطي وجهها، ح ١٨٣٣. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٣٥٩)، وقال الشوكاني: "وذكر الخطابي أن الشافعي علق القول فيه، يعني على صحته، ويزيد بن أبي زياد قد أخرج له مسلم في الخلاصة عن الذهبي أنه صدوق" نيل الأوطار (٥/٩).

(٤٠) نيل الأوطار (٥/٩).

وقال الشيخ ابن عثيمين "في - قولها - دليل على وجوب ستر الوجه، لأن المشروع في الإحرام كشفه، فلولا وجود مانع قوي من كشفه حينئذ، لوجب بقاءه مكشوفاً حتى أمام الركبان، وبيان ذلك أن كشف الوجه في الإحرام واجب على النساء عند الأكثر من أهل العلم، والواجب لا يعارضه إلا ما هو واجب، فلولا وجوب الاحتجاب وتغطية الوجه عن الأجانب؛ ما ساغ ترك الواجب من كشفه حال الإحرام" (١٠).
القول الثاني:

إن المراد بالزينة الظاهرة في الآية: ما تتزين به، وليس من أصل خلقتها، لكن النظر إلى تلك الزينة يستلزم رؤية شيء من بدن المرأة (٢٠).

وهو قول من قال: إن المراد بالزينة الخضاب والكحل ونحو ذلك.

قال بهذا: ابن عباس (٣٠) - رضي الله عنهما -، ومجاهد (٤٠)، وقتادة (٥٠).
القول الثالث:

إن المراد بالزينة الظاهرة في الآية، هو: بعض بدن المرأة الذي هو من أصل خلقتها (٦٠). وهو قول من قال: إن المراد بها الوجه والكفان.

قال بهذا: ابن عباس في رواية (٧٠)، وابن عمر (٨٠) - رضي الله عنهم -، وسعيد بن جبير، وعكرمة (٩٠)، وعطاء (١٠٠)، والحنفية (١١٠)، والمالكية (١٢٠) ومنهم ابن خزيمة (١٢٠).

(١٠) رسالة الحجاب (ص ١٩).

(٢٠) انظر: أضواء البيان (٦/١٣٥).

(٣٠) انظر: تفسير الطبري (١٧/٢٥٧)، والنكت والعيون (٤/٩١).

(٤٠) انظر: تفسير مجاهد (٢/٤٤٠).

(٥٠) انظر: تفسير الطبري (٧/٢٥٩).

(٦٠) انظر: أضواء البيان (٦/١٣٥).

(٧٠) انظر: تفسير ابن كثير (٦/٤٥).

(٨٠) انظر: المصدر السابق في المكان نفسه، وأحكام القرآن للجصاص (٣/٤٠٨).

(٩٠) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٨/٢٥٧٤).

(١٠٠) انظر: تفسير الطبري (١٧/٢٦١).

(١١٠) انظر: فتح القدير لابن الهمام (١/٢٥٩)، وحاشية ابن عابدين (٦/٣٦٩-٣٧٠).

(١٢٠) (١٠) انظر: مواهب الجليل للخطاب (١/٤٩٩)، وأسنى المطالب لتركيا الأنصاري (٣/١٠٩-١١٠).
ورجحه: الطبري (١٠١)، والجصاص (٢/٢٠٠)، وابن العربي (٣/٣٠٠)، والقرطبي (٤/٤٠٠).

ويلاحظ أن القول الثاني والثالث كلاهما داخل في معنى أن ما ظهر منها هو: الوجه والكفان (٥/٥٠٠).
ومما استدل به أصحاب القولين الآتي:

١- تفسير ابن عباس - رضي الله عنهما - للآية عند قوله تعالى: {إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا} بالوجه والكفين.
ويجيب عن هذا الاستدلال بأوجه عدة:

الأول: أن قوله محمول على حالة النساء قبل نزول آية الحجاب، فلما أنزل الله - عز وجل - قوله: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِرِزْوَانِكَ وَبَنَاتِكَ
وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبٍ} الآية الأحزاب: ٥٩. حجب النساء عن الرجال، ويدل على أن ابن عباس - رضي الله عنهما -
أراد ذلك: ما رواه علي بن أبي طلحة عنه، أنه قال: "أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة؛ أن يغطين وجوههن
من فوق رؤوسهن بالجلابيب، ويدين عينا واحدة" (٦٠). فابن عباس أراد أول الأمر قبل نزول آية الحجاب (٧٠).
الثاني: ويحتمل أن مراد ابن عباس - رضي الله عنهما - أن يكون ما قاله تفسيراً للزينة التي نهين عن إبدائها، بدلالة ما ذكره في تفسير
آية الأحزاب: ٥٩. كما سبق في الوجه الأول (٨٠).

(١٠٠) (١١) انظر: تفسير الطبري (١٧/٢٦١).

(٢٠) (١٢) انظر: أحكام القرآن، له (٣/٤٠٨).

(٣٠) (١٣) انظر: أحكام القرآن، له (٣/٢٨٥).

(٤٠) (١٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٢/٢٠٨).

(٥٠) (١٥) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٣/٢٨٥).

(٦٠) انظر: تفسير ابن كثير (٦/٤٨١).

(٧٠) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢/١١٠)، وحكم السفور والحجاب لابن باز (ص ١٦)، ورسالة الحجاب لابن عثيمين (ص ٢٧).

(٨٠) انظر: تفسير ابن كثير (٤/٤٥).

الثالث: وعلى فرض عدم التسليم لأحد هذين الاحتمالين، فإن تفسير الصحابي لا يكون حجة يجب قبولها؛ إلا إذا لم يعارضه صحابي آخر.
أما إذا عرف أنه خالفه صحابي آخر فليس بحجة بالاتفاق، وينظر حينذاك إلى القول الذي ترجحه الأدلة فيؤخذ به. وابن عباس خالف
ابن مسعود - رضي الله عنهم - في تفسير قوله: {إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا} فوجب طلب الترجيح، والعمل بما كان راجحاً (١٠٠).

وبما رواه أبو داود (٢٠) عن عائشة - رضي الله عنها - أن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - دخلت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
عليه وسلم - بثياب رقاق، فأعرض عنها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال: "يا أسماء! إن المرأة إذا بلغت الحيض لم يصح أن ير
منها إلا هذا وهذا"، وأشار إلى وجهه وكفيه.

ويجيب عن هذا الحديث بالآتي:

أولاً: بأنه حديث ضعيف فهو معلول من عدة أوجه ذكرها أهل العلم (٣٠).

(١٠٠) انظر: مجموع الفتاوى (١/٢٨٤)، وإعلام الموقعين (٥/٥٤٦)، ورسالة الحجاب لابن عثيمين (ص ٢٨).

(٢٠) في سننه، كتاب اللباس، باب فيما تبدي المرأة من زينتها، ح ٤١٠٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٢٢) وسيأتي
الكلام في إسناده.

(٣٠) في هذا الحديث عدة علل:

الأولى: أن فيه عنعنة الوليد بن مسلم، وهو يدلّس شر أنواع التدليس، وهو: تدليس التسوية، وهو أن يسقط من الإسناد راو ضعيف
بين ثقتين لقي أحدهما الآخر فيسوي الإسناد كله ثقات. انظر: مصطلح الحديث للطحان (ص ٨١)، وانظر: تعريف أهل التدليس

- بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر (ص ١٣٤).
- الثانية: أن فيه سعيد بن بشير والأغلب والأعم على تضعيفه، وقد تفرد بهذه الطريق عن قتادة، ولا يحتمل تفرده كما صرح بذلك العلماء. انظر: تهذيب الكمال (٣/١٣٩)، وفتح الغفور بتضعيف حديث السفور لخالد العنبري (ص ١٠).
- الثالثة: عن عنة قتادة، وهو معروف بالتدليس، قال شعبة: "كان قتادة إذا جاء ما سمع قال: (حدثنا)، وإذا جاء ما لم يسمع قال: (قال)، وهو حجة بالإجماع إذا بين السماع، فإنه مدلس معروف بذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (٧/٣٠٤)، وتعريف أهل التقديس لابن حجر (ص ١٠٢)، وفتح الغفور لخالد العنبري (ص ١٢).
- الرابعة: الانقطاع بين خالد بن دريك وعائشة - رضي الله عنها -، قال أبو داود بعد ذكره لحديث أسماء: "هذا مرسل، خالد بن دريك لم يدرك عائشة - رضي الله عنها -"، انظر: سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب فيما تبدي المرأة من زينتها، موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٢٢)، وللحديث طرق أخرى كلها معلولة. انظر: فتح الغفور لخالد العنبري، وضعفه الشنقيطي في أضواء البيان (٦/٣٩٢)، وابن باز في كتابه حكم السفور والحجاب (ص ١٦-١٧)، وابن عثيمين في رسالة الحجاب (ص ٢٧).
- ثانياً: قال ابن عثيمين: "إن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - كان لها حين هجرة النبي - صلى الله عليه وسلم - سبع وعشرين سنة. فهي كبيرة السن فيبعد أن تدخل على النبي - صلى الله عليه وسلم - في ثياب رقاق تصف منها ما سوى الوجه والكفين، والله أعلم (١-).
- ثالثاً: وعلى فرض صحته فيحمل على أنه كان قبل الأمر بالحجاب (٢-).
- واستدلوا بأدلة أخرى كثيرة كلها تدور بين ضعف في الدليل، أو الاستدلال، وقد أجاب عنها العلماء المحققين بما يشفي (٣-).
- القول الرابع:
- القول الرابع، هو: قول من فسر الزينة الظاهرة في قوله: {إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا} بالثياب، وهو قول ابن مسعود ومن تابعه، وذلك لأسباب:
- ١ - لأن أدلة وجوب الحجاب ناقلة عن الأصل، وأدلة جواز كشف الوجه مبقية على الأصل، والناقل عن الأصل مقدم كما هو معروف عند الأصوليين، لأن مع الناقل زيادة علم وهو إثبات تغيير الحكم الأصلي، والمثبت مقدم على النافي (٤-).
- ٢ - أنه يترتب - ولا بد - على ظهور الوجه والكفين فساد وفتنة، ولا خلاف بين أهل العلم حتى المبيحين لظهورهما أنه لا يجوز ظهورهما مع عدم أمن الفتنة، وقد نقل الشوكاني الاتفاق على ذلك (٥-).
- (١-) رسالة الحجاب (ص ٢٩).
- (٢-) انظر: المغني (٩/٥٠٠)، وأضواء البيان (٦/٣٩٢).
- (٣-) للنظر في أدلة القائلين بجواز كشف الوجه والكفين وأجوبة العلماء عليها، ينظر: أضواء البيان (٦/٣٩٢)، ورسالة الحجاب لابن عثيمين (ص ٢٥-٣٢)، وقد جمعها محمد المقدم في عودة الحجاب (٣/٣٣٦-٤١٦).
- (٤-) انظر: رسالة الحجاب لابن عثيمين (ص ٢٧).
- (٥-) انظر: نيل الأوطار (٦/١١٨).
- قال الشنقيطي بعد ترجيحه لقول ابن مسعود - رضي الله عنه -: "وإنما قلنا إن هذا القول هو الأظهر لأنه هو أحوط الأقوال، وأبعدها عن أسباب الفتنة، وأظهرها لقلوب الرجال والنساء، ولا يخفى أن وجه المرأة هو أصل جمالها، ورؤيته من أعظم أسباب الافتتان بها كما هو معلوم، والجاري على قواعد الشرع الكريم، هو تمام المحافظة والابتعاد من الوقوع فيما لا ينبغي" (١-).
- وهذا ما بينه ابن خوزير مندداً في أنه إن خيفت الفتنة من ظهور الوجه والكفين فعلى المرأة سترهما.
- ٣- رغم خلاف العلماء في مسألة احتجاب المرأة، إلا أنهم مجمعون على مشروعية احتجاب النساء عن الرجال الأجانب، ونقل ابن حجر عن ابن المنذر (٢-) أنه قال: "أجمعوا على أن المرأة تلبس الخيط كله، والخفاف، وأن لها أن تغطي رأسها، وتستر شعرها، إلا وجهها فتسدل عليه الثوب سداً خفيفاً تستتر به عن نظر الرجال" (٣-).

٤- أن الحجاب الكامل للمرأة هو الأصل في هيئة المرأة المسلمة في جميع العصور، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " كانت سنة المؤمنين في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - وخلفائه، أن الحرة تحتجب، والأمة تبرز" (٤٦) .
وقال: " كانت عادة المؤمنين أن تحتجب منهم الحرائر دون الإماء" (٥٦) .
وقال ابن حجر: " استمر العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد، والأسواق، والأسفار، منتقبات لثلا يراهن الرجال" (٦٦) .
وباتفاق المسلمين أن النساء يمنعن من الخروج سافرات الوجوه لا سيما عند كثرة الفساق (٧٦) .
والله أعلم.

- (١٦) أضواء البيان (٦/١٣٦) .
(٢٦) لم أقف على حكاية ابن المنذر الإجماع في هذه المسألة في كتابه: (الإجماع)، لذلك اعتمدت نقل ابن حجر عنه.
(٣٦) انظر: فتح الباري (٣/٥١١) .
(٤٦) مجموع الفتاوى (١٥/٣٧٢) .
(٥٦) المصدر السابق (٣/٣٧٣) .
(٦٦) فتح الباري (٩/٤١٨) .
(٧٦) انظر: روضة الطالبين (٧/٢١) ، ونيل الأوطار (٦/١١٨) .

٥٢ 46-52 النور 31

قوله تعالى: { وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ } النور: ٣١ .
القول الثاني لابن خزيمة منداد في هذه الآية:
٦/٢-٤ قال: "أما الزوج والسيد فيجوز له أن ينظر إلى سائر الجسد وظاهر الفرج دون باطنه، وكذلك المرأة يجوز أن تنظر إلى عورة زوجها والأمة إلى عورة سيدها" (١٦) .

الدراسة:

استدل ابن خزيمة منداد بهذه الآية على وجوب حفظ المرأة فرجها إلا عن زوجها وسيدها فإنه يجوز له النظر إلى سائر بدنهما، ولا خلاف بين الفقهاء في أنه ليس شيء من جسد الزوجة أو الأمة عورة عن زوجها أو سيدها، وكذلك العكس، فلكل واحد منهما النظر إلى جميع جسد الآخر ومسه، لأن وطأه مباح فجاز النظر إليه ولمسه كبقية البدن، سواء كان ذلك بشهوة أو بدون شهوة بطريق الأولى، والأصل في ذلك قوله تعالى: { وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ (٥) إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ (٦) } المؤمنون : ٥-٦ .

(١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١١/٢١١) .
وما رواه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده (١٦) ، قال: قلت: يا رسول الله: عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: "احفظ عورتك إلا من زوجتك، أو ما ملكت يمينك" (٢٦) . (٣٦) .
إلا أن الشافعية والحنابلة ذهبوا إلى أنه يكره النظر إلى الفرج (٤٦) ، ونص الشافعية على أن النظر إلى باطن الفرج أشد كراهة (٥٦) .
واستدلوا بالآتي:

أولاً: حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت:
(ما رأيت عورة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قط) (٦٦) .
ثانياً: وعنها - رضي الله عنها - قالت:

(١٦) بهز بن حكيم هو: بن معاوية بن حيدة القشيري، أبو عبد الملك البصري، أخو سعيد بن حكيم، وثقه ابن المديني، ويحيى بن معين، والنسائي، وقال أبو زرعة: "بهز بن حكيم صالح، ولكنه ليس بالمشهور"، ولم أقف على تاريخ وفاته. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/٣٥٤)، وتهذيب الكمال (١/٣٨٢)، وميزان الاعتدال (١/٣٥٣).

(٢٧) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، ح ١٩٢٠. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٥٩٢)، وحسنه الألباني في الإرواء: (٦/٢١٢) برقم: (١٨١٠).

(٣٧) انظر: حاشية ابن عابدين (٦/٣٦٧)، وأسنى المطالب شرح روضة الطالب لتركيا الأنصاري (٣/١١٢)، وكشاف القناع للبهوتي (١/٢٦٥)، والمغني (٩/٤٩٦).

(٤٧) انظر: مغني المحتاج للشرييني (١/٢٢٢)، والفروع (٥/١٥٦).

(٥٧) انظر: أسنى المطالب شرح روضة الطالب لتركيا الأنصاري (٣/١١٢)، ومغني المحتاج للشرييني (١/٢٢٢).

(٦٧) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، ح ١٩٢٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٥٩٢) لكن بلفظ: "ما رأيت فرج..."، رواه الطبراني في المعجم الصغير (١/١٠٠) برقم: (١٣٨)، قال الألباني: "وفي سننه بركة بن محمد الحلبي، ولا بركة فيه! فإنه كذاب وضاع، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في اللسان هذا من أباطيله" آداب الزفاف في السنة المطهرة (ص ٣٤) المكتب الإسلامي، وما نقله عن ابن حجر في اللسان هو في (٢/١٩٤).

ما رأيت ذلك من النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا رآه مني (١٧).

ثالثاً: وبحديث: (إذا أتى أحدكم أهله فليستتر، ولا يتجردا تجرد العيرين (٢٧) (٣٧).

(١٧) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، ح ١٩٢٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٥٩٢)، وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/٣٣٧) برقم: (٦٩٠) دار الجنان، والألباني في السلسلة الضعيفة (٣/٣٧٣) في ثانياً تخريج حديث: رقم: (١٢٢٩). وانظر: الإرواء (٦/٢١٣) برقم: (١٨١٢).

(٢٧) العير: بفتح العين وسكون الياء هو: الحمار وحشياً كان أو أهلياً، وشبههما به تنفيراً عن تلك الحالة. انظر: النهاية لابن الأثير (ص ٦٥٣) مادة: (عير)، والعناية شرح الهداية للبايزي (١٠/٣١)، وشرح منتهى الإرادات للبهوتي (٣/٤٦)، ومطالب ألي النهي للرحبياني (٥/٢٦٩).

(٣٧) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، ح ١٩٢١. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٥٩٢)، وضعفه البوصيري، في مصباح الزجاجة (١/٣٣٧) برقم: (٦٨٩). والألباني في الإرواء (٧/٧١) برقم: (٢٠٠٩)، وقال في آداب الزفاف (ص ٣٤): "في سننه الأحوص بن حكيم، وهو ضعيف، وبه أعله البوصيري، وفيه علة أخرى وهي: ضعف الراوي عنه الوليد بن القاسم الهمداني وضعفه ابن معين وغيره، وقال ابن حبان: "انفرد عن الثقات بما لا يشبه حديثهم فخرج عن حد الاحتجاج به" هـ". رابعاً: وبحديث: (إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريته، فلا ينظر إلى فرجها فإن ذلك يورث العمى) (١٧).

وكل ما استدلووا به يدور ما بين ضعيف أو موضوع، ولم أقف على دليل يصح في النهي عن النظر إلى عورة الزوجة أو الأمة أو العكس، بل قد ورد حديث يدل على جواز ذلك، فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: "كنت اغتسل أنا والنبي - صلى الله عليه وسلم - من إناء واحد" (٢٧).

(١٧) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٢٧١)، وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عنه فقال: موضوع، وبقية = = مدلس". انظر: علل الحديث (٢/٢٩٥) برقم: (٢٣٩٤)، وانظر: تلخيص الحبير لابن حجر (٣/٣١٦) برقم: (١٤٨٩). وقال الألباني عنه أنه حديث موضوع، وقال: "والنظر الصحيح يدل على بطلان هذا الحديث، فإن تحريم النظر بالنسبة للجماع من باب تحريم الوسائل، فإذا أباح الله تعالى للزوج أن يجامع زوجته، فهل يعقل أن يمنعه من النظر إلى فرجها؟! اللهم لا...". انظر: السلسلة الضعيفة

(٣٥١-١/٣٥٤) برقم: (١٩٥).

(٢٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب غسل الرجل مع امرأته، ح ٢٥٠. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٣). قال ابن حجر: "استدل به الداودي (١٠) على جواز نظر الرجل إلى عورة امرأته وعكسه، ويؤيده ما رواه ابن حبان من طريق سليمان بن موسى (٢٠) أنه سئل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته؟ فقال: سألت عطاء (٣٠)،

(١٠) الداودي هو: محمد بن داود بن محمد، أبوبكر المروزي، المعروف بالصيدلاني نسبة إلى بيع العطر، وبالداودي أيضاً نسبة إلى أبيه داود، كان إماماً في الفقه والحديث، وله مصنفات جلية، منها: شرحه لمختصر المزني، توفي سنة ٢٧٤ هـ. انظر: طبقات الشافعية (٢/٢١٤)

(٢٠) سليمان بن موسى هو: الأموي مولا هم، أبو أيوب، ويقال: أبو الربيع، ويقال: أبو هشام الدمشقي الأشدق، فقيه أهل الشام في زمانه روى عن طاووس والزهري ومكحول وعطاء بن أبي رباح وغيرهم، قال ابن عدي: "سليمان بن موسى فقيه راو، حدث عنه الثقات، وهو أحد علماء أهل الشام، وقد روى أحاديث ينفراد بها لا يرونها غيره، وهو عندي ثبت صدوق" مات سنة ١١٥ هـ. انظر: تهذيب التهذيب (٢/١١١).

(٣٠) عطاء هو: ابن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم، أبو محمد القرشي الفهري المكي، مولى آل أبي خثيم، ولد في خلافة عثمان بن عفان، ونشأ في مكة، كان أسود شديد السواد أعور أفتس أعرج ثم عمي في آخر عمره، إلا أنه كان فصيحا عالماً فقيهاً كثير الحديث، قال عن نفسه: "أدركت مئتين من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -" وروى عنه: جمع منهم سليمان بن موسى الدمشقي، قال ابن عمر لأهل مكة لما سأله حين قدم إليهم: "أتجمعون لي يا أهل مكة المسائل وفيكم ابن أبي رباح؟"، وقال الأوزاعي: "مات عطاء بن أبي رباح يوم مات وهو أراضى أهل الأرض عند الناس وما كان يشهد مجلسه إلا سبعة أو ثمانية"، ولما بلغ ميمون بن مهران موته قال: "ما خلف بعده مثله"، مات سنة ١١٤ هـ عن ٨٨ سنة. انظر: طبقات ابن سعد (٤٦٧/٥-٤٧٠)، وتهذيب الكمال (٥/١٦٦)، والكمال في التاريخ لأبي الحسن الشيباني (٤٠٨/٤)، والمنظم (٧/١٦٥).

فقال: سألت عائشة، فذكر الحديث بمعناه (١٠)، وهو نص في المسألة (٢٠). القول الرابع:

فالأرجح - والله أعلم - هو جواز نظر الزوج إلى عورة زوجته أو عكسه من غير كراهة، لعدم الدليل على النهي، ولورود أدلة دالة على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - اغتسل مع أزواجه من إناء، واحد ويلزم من ذلك النظر إلى جميع البدن ومنه العورة. وهذا ما ذهب إليه ابن خزيمة منداد.

فتبين أن ابن خزيمة منداد وافق الصواب في هذه المسألة، إلا في قوله: "وظاهر الفرج دون باطنه" فإنه لم يرد دليل يحرم ذلك. والله أعلم.

(١٠) انظر: صحيح ابن حبان (١٢/٣٩٠) برقم: (٥٥٧٧).

(٢٠)

(٦) فتح الباري (١/٤٧٣).

٥٣ 47-53 مسألة 3 النور 33

قال تعالى: { وَلَيْسَتَعَفِيفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ وَلَا تُكْرَهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهَنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ } (٣٣) { النور: ٣٣. ٤٧/٣ - قال ابن خزيمة منداد:

"صفحتها - أي المكتبة - أن يقول السيد: كاتبتك (١٦) على كذا وكذا من المال، في كذا وكذا نجماً، إذا أديته فأنت حر، أو يقول له: أد إلى ألفاً في عشرة أنجم وأنت حر، فيقول العبد: قد قبلت، ونحو ذلك من الألفاظ، فتى أداها عتق. وكذلك لو قال العبد: كاتبني. فقال: السيد قد فعلت أو كاتبتك" (٢٦).

الدراسة:

بين ابن خويزمنداد صيغ الكتابة، وكل الصيغ التي ذكرها يكاد يتفق عليها الفقهاء (٣٦)، إلا أنهم اختلفوا هل تفتقر المكتبة إلى لفظ العتق؛ فيقول السيد لعبد: إن أديت كذا وكذا نجماً، فأنت حر، أو ينوي بالكتابة الحرية؟

(١٦) المكتبة: هي إعتاق السيد عبده على مال في ذمته يؤدى مؤجلاً، وسميت كتابة، لأن السيد يكتب بينه وبينه كتاباً بما اتفقا عليه، وقيل: سميت كتابة، من الكتب وهو الضم لأن المكاتب يضم بعض النجوم إلى بعض. والنجوم ها هنا هي: الأوقات المختلفة، لأن العرب كانت لا تعرف الحساب، وإنما تعرف الأوقات بطول النجوم. انظر: المغني لابن قدامة (١٤/٤٤١)، والجامع لأحكام القرآن (١٢/٢٢٣).

(٢٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٢/٢٣٠).

(٣٦) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني (٤/١٣٤)، وشرح مختصر خليل للخرشي (٨/١٣٩)، وحاشية الجمل لسليمان العجيلي (٥/٤٥٩)، والإنصاف للرداوي (٧/٤٤٨).

سأذكر أقوال العلماء في المسألة ثم أبين الراجح منها - إن شاء الله -.

أقوال العلماء في المكتبة، هل تفتقر إلى لفظ العتق أو لا؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول:

إن المكتبة تنعقد، ولا تفتقر إلى لفظ العتق ولا نيته.

قال بهذا: جمهور أهل العلم (١٦)، وهو ما عليه ابن خويزمنداد.

قالوا: لأن الحرية هي موجب عقد الكتابة، فتثبت عند تمامه كسائر أحكامه، ولأن الكتابة عقد وضع للعتق، فلم يحتج إلى لفظ العتق ولا نيته (٢٦).

قال ابن العربي: "اختلفوا في صفة عقد الكتابة، وروي أنه كان يقول: كاتبتك على ألفين في عامين، وروي أنه يقال: فإن أديت فأنت حر، وهذا لا يلزم، لأن لفظ القرآن لا يقتضيه، والحال يشهد له، فإن ذكره فحسن، وإن تركه فهو معلوم لا يحتاج إليه" (٣٦).

القول الثاني:

إن المكتبة لا يكفي فيها قول: (كاتبتك) بل لابد من لفظ العتق أو نيته.

قال بهذا: الشافعية (٤٦).

قالوا: لأن الكتابة تقع على العقد المعلوم وعلى المخارجه (٥٦)، فلا بد من التمييز بلفظ أو نية ولا يتقيد بما ذكر، بل مثله قوله: فإذا برئت منه أو فرغت ذمتك منه فأنت حر.

(١٦) انظر: بدائع الصنائع (٤/١٣٤)، والمغني (١٤/٤٥٠)، وكشاف القناع للبهوتي (٤/٥٤١)، ومطالب أولى النهى للرحبياني (٧٣٣-٤/٧٣٤)، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل للحطاب (٦/٣٤٥).

(٢٦) انظر: المغني (١٤/٤٥٢)، ومطالب أولى النهى (٤/٧٣٤).

(٣٦) أحكام القرآن (٣/٢٩٩).

(٤٦) انظر: الأم للشافعي (٨/٥٠)، وأسنى المطالب لتركيا الأنصاري (٤/٤٧٢)، ومغني المحتاج للشربيني (٦/٤٦٨)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٣٧٦).

(٥٦) المخارجه: هي أن يتفق السيد والعبد على ضريبة يردها العبد مما يحتمله كسبه على سيده عند انقضاء كل يوم أو أسبوع أو شهر

بحسب ما يتفقان عليه. انظر: المغرب في ترتيب المغرب لناصر بن عبد السيد أبو المكارم المطرزي (ص ١٤٢) ، ومطالب أولي النهي للبهوتي (٤/٧٣٤).

ويمكن مناقشة هذا القول بالآتي:

- ١- أن استعمال الكتابة في الخارجة، ليس بمشهور حتى يحتاج إلى الاحتراز منه، فلا يمنع وقوع الحرية كسائر الألفاظ الصريحة.
- ٢- أن اللفظ المحتمل ينصرف بالقرائن إلى أحد احتمليه، كلفظ التدبير فإنه يحتمل التدبير (١٦) في معاشه، أو غير ذلك، وهو صريح في الحرية (٢٠).

القول الراجح:

الراجح هو قول الجمهور، وهو: أن المكتبة تنعقد، ولا تفتقر إلى لفظ العتق ولا نيته. لقوة ما احتجوا به.

فتبين أن قول ابن خويزمنداد موافق لقول الجمهور، وهو الراجح.

الله أعلم.

(١٦) التدبير هو: تعليق عتق العبد بالموت، والوفاة دبر الحياة يقال: دابر الرجل، ويدابر مدبرة إذا مات، فسمي العتق

بعد الموت تدبيراً؛ لأنه إعتاق في دبر الحياة. انظر: المغني (١٢/٤١٤).

(٢٠) انظر: المغني (١٤/٤٥٢)، ومطالب أولي النهي (٤/٧٣٤).

٥٤ 48-54 النور 48

قال تعالى: { وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ (٤٨) } { النور: ٤٨.

٤٨/٤- قال ابن خويزمنداد:

"واجب على كل من دعي إلى مجلس الحاكم (١٦) أن يجيب، ما لم يعلم أن الحاكم فاسق، أو عداؤه من المدعي والمدعى عليه" (٢٠).

الدراسة:

استدل ابن خويزمنداد بهذه الآية، على وجوب إجابة دعوى الحاكم، وبهذا قال غير واحد من المفسرين، منهم:

الجبصا (٣٠)، والماوردي (٤٠)، وابن العربي (٥٠)، والقرطبي (٦٠)، وابن كثير (٧٠)، والشوكاني (٨٠)، وغيرهم.

قال الماوردي في تفسيره لهذه الآية: "فيها دليل على أن من دعي إلى حاكم فعليه الإجابة، ويخرج (٩٠) إن تأخر (١٠٠)".

(١٦)

(١) الكلام هنا حول الحاكم أي القاضي، والحاكم في اللغة: من الحكم وهو القضاء، وجمعه أحكام، فالحاكم هو منفذ الحكم، أما في

الاصطلاح: فالقضاء يأتي بمعنى الحكم والحاكمة، والقاضي هو: الذي نصب وعين من قبل السلطان، لأجل فصل وحسم الدعوى

والمخاصمة الواقعة بين الناس، توفيقاً لأحكامها المشروعة. فراد ابن خويزمنداد هنا هو ما يريده الفقهاء عند إطلاق كلمة الحاكم، يريدون

بذلك القاضي، ومنه قول الإمام أحمد: "لا بد للناس من حاكم، أتذهب حقوق الناس؟!". انظر: المغني (٥/١٤٠-٦)، ودرر الحكم في

شرح مجلة الأحكام (٤/٥١٨) مادة: (١٧٨٥)، لسان العرب (١٤١/١٢-١٤٢) مادة: (حكم).

(٢٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/٥٤) و (١٢/٢٦٩).

(٣٠) انظر: أحكام القرآن، له (٣/٤٢٤).

(٤٠) انظر: النكت والعيون (٤/١١٦).

(٥٠) انظر: أحكام القرآن، له (٣/٣٠٤).

(٦٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٢/٢٦٩).

(٧٠) انظر: تفسير ابن كثير (٦/٧٤).

(٨٠) انظر: فتح القدير (٤/٦٦).

(٩٦) الحرج: هو المأثم، ورجل حارج: آثم. انظر: معجم تهذيب اللغة (١/٧٧٥) مادة: (حرج)، ولسان العرب (٢/٢٣٣) مادة: (حرج).

(١٠٦) النكت والعيون (٤/١١٦).

وهو ما عليه جمهور الفقهاء (١٦)، وقد حكى الإجماع عليه ابن أبي الدم (٢٦)، حيث قال: "وأما الآية فيمكن حملها على إجابة داعي الحاكم، ولا خلاف في وجوب إجابته" (٣٦).

فابن خوزيمنداد وافق الإجماع في مسألة حكم إجابة الحاكم العدل، ثم ذكر شرطان، هما: أولاً: ألا يكون الحاكم فاسقاً، وذلك في قوله: (ما لم يعلم أن الحاكم فاسق).

ولم أقف على من تكلم عن هذا الشرط غير ابن خوزيمنداد، إلا أن بعضهم حرم إجابة الحاكم الجائر إذا كان الأمر متعلقاً بالدماء، أو الفروج أو الحدود وسائر العقوبات الشرعية (٤٦)، ففعل ابن خوزيمنداد أراد بالفسق الجور، والله أعلم.

(١٦) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/٤٢٤)، وأحكام القرآن لابن العربي (٣/٣٠٤)، وقواعد الأحكام للعز بن عبد السلام (١/٣٠)، وكشاف القناع للبهوتي (٦/٣٢٧)، وانظر: نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات لمحمد يس (ص ٥٠٠).

(٢٦) ابن أبي الدم هو: القاضي شهاب الدين، إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم، أبو إسحاق الهمداني الحموي، المعروف بابن أبي الدم، من علماء الشافعية، ولي القضاء في حماة، كان على خلق رفيع وفضل عظيم، مهابة، عفيفاً، ورعاً، لا يعرف المزلة في قول ولا فعل، له تصانيف، منها: كتاب أدب القضاء، وإيضاح الأغاليط الموجودة في الوسيط للغزالي، توفي في جمادى الآخرة سنة ٦٤٢ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/١٢٥)، وشذرات الذهب لابن العماد (٥/٣٣٤)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/١١٥).

(٣٦) كتاب أدب القضاء (ص ٨٦).

(٤٦) انظر: تبصرة الحاكم لابن فرحون (ص ٢٤٢)، ومعين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام للطرابلسي (ص ٩٨)، وقواعد الأحكام للعز بن عبد السلام (١/٣٠)، ومواهب الجليل للخطاب (٦/١٤٥)، ونهاية المحتاج للرملي (٨/٢٨١).

إلا أن النووي قال: "الوجه تنفيذ قضاء كل من ولاه سلطان ذو شوكة، وإن كان جاهلاً أو فاسقاً لثلاث تنعطل مصالح الناس" (١٦). ثانياً: ألا يعلم عداؤه من المدعي أو المدعى عليه، وذلك في قوله: (أو عداؤه من المدعي، والمدعى عليه)، أي: ألا يكون بين القاضي وبين أحد الخصوم عداوة، فإن علم أن بين

القاضي وأحد الخصمين عداوة فلا يحكم في القضية.

وهذا محل إجماع بين أهل العلم (٢٦).

فبين أن ابن خوزيمنداد وافق الإجماع في هذه المسألة، إلا أنه اشترط في الحاكم العدالة لتجب إجابته، ولم أجد من ذكره غيره، وإنما ذكروا العدالة في تعيين القاضي، فالجمهور على أنه لا يجوز تعيين الفاسق، والأحناف على أنه يجوز (٣٦).

... .. والله أعلم.

(١٦) منهاج الطالبين (١١/٩٧).

(٢٦) انظر: الإنصاف للرداوي (١١/٢١٧)، ومواهب الجليل للخطاب (٦/١٣٤)، وحاشية الدسوقي (٤/١٥٤).

(٣٦) انظر: حاشية ابن عابدين (٥/٣٥٦)، والمنتقى شرح الموطأ لسليمان الباجي (١٨٣-١٨٤)، وتحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي (١١٣-١١٤)، والمغني (١٤/١٣).

قال تعالى: { وَاللَّهُ } stt

٤/٤٩- قال ابن خويزمنداد:

" تضمنت هذه الآية النكاح على الإجارة والعقد صحيح، ويكره أن تجعل الإجارة مهراً، وينبغي أن يكون المهر مالا كما قال تعالى: { أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ } النساء: ٢٤ (١٧) .

الدراسة:

استنبط ابن خويزمنداد من الآية صحة عقد النكاح على الإجارة، وأنه يكره أن يجعل الإجارة مهراً، وهذا قول الإمام مالك (٢٧)، وأنه ينبغي أن يكون المهر مالا بدلالة قوله تعالى: { أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ } النساء: ٢٤، والمال يطلق على العين وعلى المنفعة، قال ابن العربي: " لما أقر الله تعالى بالنكاح بالأموال لم يجوز أن يبدل فيه ما ليس بمال، وتحقيق المال ما يتعلق به الأطماع، ويعتد للانتفاع هذا رسمه في الجملة، وفيه تفصيل وتحقيق بيانه يترتب عليه أن منفعة الرقبة في الإجارة مال ومنفعة التعليم للعلم كله مال " (٣٧) .

وستكون دراستي لهذا القول من خلال المسألة التالية:

أقوال العلماء في حكم عقد النكاح على الإجارة:

اختلف العلماء في حكم عقد النكاح على الإجارة على قولين:

القول الأول:

إنه يصح، قالوا يجوز أن يكون منفعة لحر صداقاً كالنكاح والبناء وتعليم القرآن وكل

(١٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٣/٢٤٤) .

(٢٧) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٣/٣٨٤)، والجامع لأحكام القرآن (١٣/٢٤٣) .

(٣٧) أحكام القرآن (١/٤٣٦)، وانظر: المغني (١٠/٩٨ - ١٠٣)، وزاد المعاد (٥/١٧٨ - ١٧٩) .

ما يجوز أخذ العوض عنه يصح تسميته صداقاً قال به: مالك وهو المشهور من مذهب المالكية (١٧)، والشافعي وأصحابه (٢٧)، والحنابلة (٣٧)، وقال بعض المفسرين منهم:

الطبري (٤٧)، وابن عطية (٥٧)، والكلبي (٦٧)، وابن العربي (٧٧)، والقرطبي (٨٧)، والسمرقندي (٩٧) .

قال ابن عطية " أما النكاح على الإجارة فظاهر من الآية، وهو أمر قد قرره شرعنا وجرى في حديث الذي لم يكن عنده إلا شيء من القرآن " (١٠٧) . يريد الحديث الذي رواه البخاري ومسلم (١١١) (١) عن سهل بن سعد الساعدي قال: جاءت امرأة إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالت: إني وهبت من نفسي، فقامت طويلاً فقال رجل: زوجنيها إن لم تكن لك بها حاجة، فقال - عليه الصلاة والسلام - : " هل عندك من شيء تصدقها ؟ " قال: ما عندي إلا إزاري فقال: " إن أعطيتها إياه جلست لا إزار لك، فالتمس شيئاً " فقال: ما أجد شيئاً، فقال: " التمس ولو كان خاتماً من حديد " فلم يجد، فقال: " أمعك من القرآن شيء ؟ " قال: نعم، سورة كذا وسورة كذا، لسور سماها، فقال: " زوجناكها بما معك من القرآن " .

(١٧) انظر: المنتقى شرح الموطاء للباقي (٣/٧٥)، وأحكام القرآن لابن العربي (٣/٣٨٤) .

(٢٧) انظر: أحكام القرآن للشافعي (١/٢٦٥)، والأم (٥/١٧٣)، ومغني المحتاج للشربيني (٤/٣٦٧ - ٣٦٨) .

(٣٧) انظر: المغني (١٠/١٠١)، وكشاف القناع (٥/١٢٩ - ١٣٠) .

(٤٧) انظر: تفسير الطبري (١٨/٢٢٩) .

(٥٧) انظر: المحرر الوجيز (ص ١٤٣٩) .

(٦٧) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل (٣/١٠٥) .

(٧٧) انظر: أحكام القرآن (٣/٣٨٤ - ٣٨٥) .

(٨٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٣/٢٤٢) .

(٩٧) انظر: بحر العلوم (٢/٥١٥) .

(١٠٠) (١٠) المحرر الوجيز (ص ١٤٣٩).
 (١١٠) (١١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب السلطان ولي، ح ٥١٣٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٤٤٤)،
 واللفظ له ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح باب الصداق، ح ١٤٢٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٩١٥).
 زاد مسلم في رواية: "انطلق فقد زوجتها، فعلمها من القرآن".

ومما استدلوا به:

الآية التي معنا، والحديث الآنف الذكر، وبالآتي:

إنها منفعة يجوز العوض عنها في الإجارة فجازت صداقاً كمنفعة العبد (١٠٠).

القول الثاني:

إنه لا يصح عقد النكاح على الإجارة.

قالوا: يجوز أن يتزوجها بأن يخدمها عبده سنة أو يسكنها داره سنة لأن العبد والدار مال، وليس خدمتها بنفسه مالاً، لأن منافع الحر ليست بمال.

قال به: أبو حنيفة (٢٠)، وبعض المالكية (٣٠)، وقال به من المفسرين: الرازي (٤٠)، والزمخشري (٥٠).

وقد أجيب عن قولهم بالآتي:

قال ابن قدامة: "قولهم إنها - أي الإجارة، أو منافع الحر - ليس مالاً ممنوع فإنها تجوز المعاوضة عنها وبها، ثم إن لم تكن مالاً فقد أجزيت مجرى المال في هذا فكذلك في النكاح" (٦٠).

وقال ابن العربي: "وهذا - أي القول بأن منافع الحر ليست مالاً - باطل فإن منافع الحر مال بدليل جواز بيعها بالمال، ولو لم تكن مالاً ما جاز أخذ العوض عنه مالاً، لأنه يدخل في أكل المال بالباطل بغير عوض، والصداق بالمنافع إنما جاءت في هذه الآية - أي آية القصص التي معنا - وفي الحديث، فمنافع الأحرار ومنافع العبيد محمولة عليه، فكيف يسقط الأصل ويحمل الفرع على أصل ساقط؟" (٧٠).

القول الرابع:

الراجح هو القول الأول وهو صحة العقد في النكاح على الإجارة لدلالة ظاهر الآية عليه، ولأن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يبطله، وللحديث الذي استدل به أصحاب القول الأول.

(١٠٠) انظر: المغني (١٠/ ١٠١).

(٢٠) انظر: بدائع الصنائع للكسائي (٢/ ٢٣٠)، والعناية شرح الهداية لمحمد البابرتي (٣/ ١٩٦)، وفتح القدير لابن الهمام (٣/ ١٩٦).

(٣٠) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٣/ ٣٨٤).

(٤٠) انظر: التفسير الكبير (٣٨/ ١٠-٣٩) و(٢٠٧/ ٢٤).

(٥٠) انظر: الكشف (٣/ ٤٠٤).

(٦٠) المغني (١٠/ ١٠٢).

(٧٠) أحكام القرآن (٣/ ٣٨٥).

٥٦ 50.56 لقمان 18

سورة لقمان

قال تعالى: { وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ (١٨) } لقمان: ١٨.

٥٠/١ - قال ابن خويرمندان:

"كأنه نهي أن يذل الإنسان نفسه من غير حاجة ونحو ذلك، روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: (ليس للإنسان أن يذل نفسه) (١٠٠) (٢٠)".

الدراسة:

بين ابن خويزمنداد أن الآية فيها نهى للإنسان أن يذل نفسه من غير حاجة، ولعله فهم من التصغير التذلل، وللمفسرين أقوال في معنى الآية، سأذكرها مبينة الراجح منها بعد ذلك.
أقوال المفسرين في معنى قوله: (ولا تصعر خدك للناس):
اختلف المفسرون في معنى الآية على أقوال مجملها الآتي:
القول الأول:

إن المراد: لا تعرض بوجهك عن الناس إذا كلمتهم أو كلموك، احتقاراً منك لهم واستكباراً عليهم.
قال به: ابن عباس (٣٦) - رضي الله عنهما -، ومجاهد (٤٦)، وعكرمة، والضحاك، وابن زيد (٥٦)، والزجاج (٦٦).
واختاره الطبري (٧٦)، وابن العربي (٨٦)، وابن كثير (٩٦)، وغيرهم.

(١٦) لم أجده بهذا اللفظ وإنما وجدته بلفظ: (لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه) الحديث، رواه الترمذي في جامعه، كتاب الفتن، باب لا يتعرض من البلاء ما لا يطيق، ح ٢٢٥٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٨٧٩)، وابن ماجة في سننه، كتاب الفتن، باب قوله تعالى: { يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم }، ح ٤٠١٦. موسوعة الحديث الشريف (٢٧١٨)، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/٥٠٢) برقم: (٢٢٥٤).

- (٢٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٤/٦٥٨).
 - (٣٦) انظر: تفسير ابن كثير (٦/٣٣٨)، وزاد المسير (ص ١٠٠٤).
 - (٤٦) انظر: تفسير مجاهد (٢/٥٠٥).
 - (٥٦) انظر: تفسير الطبري (١٨/٥٥٩-٥٦٠).
 - (٦٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/١٩٨).
 - (٧٦) انظر: تفسير الطبري (١٨/٥٥٩).
 - (٨٦) انظر: أحكام القرآن (٣/٤١٣).
 - (٩٦) انظر: تفسير ابن كثير (٦/٣٣٩).
- القول الثاني:

إن المراد بها: النهي عن التشدق (١٦) في الكلام.
قال به: إبراهيم النخعي (٢٦).

قال الجصاص: (ومعناه يرجع إلى الأول - أي إلى قول ابن عباس - رضي الله عنهما - ومن معه - لأن المتشدد في الكلام متكبر) (٣٦).
القول الثالث:

إن المراد: أنه نهى الإنسان أن يذل نفسه من غير حاجة.
ذكره ابن خويزمنداد، وأورد ابن عطية قولاً قريباً من قول ابن خويزمنداد، قال: "ويحتمل أن يريد أيضاً الضد، أي: ولا سؤالاً ولا ضراعة بالفقر" ثم قال: "والأول - يريد ما قاله ابن عباس - رضي الله عنهما - ومن وافقه - أظهر، بدلالة ذكر الاختيال والفخر بعده" (٤٦).
القول الرابع:

الراجح هو قول ابن عباس - رضي الله عنهما - ومن وافقه، وهو أن المراد بالآية: لا تعرض بوجهك عن الناس تكبراً. وذلك لأسباب:
١- أن أصل معنى الصعر في اللغة هو الميل، يقال صعر خده وصاعر خده إذا أمال وجهه وأعرض متكبراً، وأصل الصعر داء يأخذ الإبل في أعناقها أو رؤوسها حتى تلفت أعناقها عن رؤوسها، فيشبه به الرجل المتكبر على الناس، ومنه قول المتلمس (٥٦):

(١٦) المتشدد في كلامه هو: الذي يلوي شدة للتفصح، والمتشدد في منطقه هو: المتوسع فيه والمتفنيق، وقيل: المتشدد: المستهزئ بالناس، يلوي شدة بهم وعليهم، وتشدد في كلامه: فتح فمه واتسع. انظر: لسان العرب لابن منظور (١٠/١٧٢) مادة: (شدق).

(٢٠) انظر: النكت والعيون (٤/٣٣٩)، وتفسير ابن كثير (٦/٣٣٨).

(٣٠) أحكام القرآن (٣/٤٥٨).

(٤٠) المحرر الوجيز (ص ١٤٨٧).

(٥٠) المتلمس هو: ابن عبد المسيح بن عبد الله بن يزيد الضبي، شاعر جاهلي مشهور، من الطبقة السابعة، سمي بالمتلمس لقوله في قصيدة له:

فهذا أوان العرض جن ذبابه زنايره والأزرق المتلمس

انظر: معجم الشعراء الجاهليين والمخضرمين، د: عفيف عبد الرحمن (ص ٣١٨).

وكنا إذا الجبار صعرَّ خده أقناله من ميله فتقوما (١٠)

فيقال للمتكبر: فيه صعر (٢٠).

٢- أن تفسير الصعر بالكبر أوفق لما بعد هذه الآية، حيث قال: { إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ (١٨) } لقمان: ١٨، فذكر الاختيال والفخر بعده؛ دل على أن المراد به: الكبر (٣٠).

٣- أن هذا القول قال به حبر الأمة وترجمان القرآن، وقال به أيضا كثير من التابعين، ولا شك أن تفسير الصحابي مقدم على تفسير غيره، لأن الصحابي أعلم بتأويل القرآن (٤٠).

فتبين أن القول الذي أورده ابن خويز منداد مرجوح.

والله أعلم.

(١٠) انظر: ديوان المتلمس الضبي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي (ص ٢٤) تحقيق: حسن الصيرفي.

(٢٠) انظر: تفسير الطبري (١٨/٥٥٩)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/١٩٨)، ولسان العرب (٤/٤٥٦) مادة: (صعر)، وفتح القدير للشوكاني (٤/٣١٤).

(٣٠) انظر: المحرر الوجيز (ص ١٤٨٧)، وروح المعاني (١١/٨٩).

(٤٠) انظر: هذا المبحث في كتاب قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي (١/٢٧١).

٥٧ 51-57 ص 24

سورة ص

قال تعالى: { tɛ`sʊr دَاوُدُ إِنَّمَا فَتَتَاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ } (٢٤) { ص: ٢٤.

٥١/١ - قال ابن خويز منداد:

"فيه دلالة على أن السجود للشكر مفرداً لا يجوز، لأنه ذكر معه الركوع، وإنما الذي يجوز أن يأتي بركعتين شكراً فأما سجدة مفردة فلا، وذلك أن البشارات كانت تأتي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والأئمة بعده، فلم ينقل عن أحد منهم أنه سجد شكراً، ولو كان ذلك مفعولاً لهم لنقل نقلاً متظاهراً لحاجة العامة إلى جوازه وكونه قربة" (١٠١).

الدراسة:

ذهب ابن خويز منداد في قوله: { وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ } إلى أنه الركوع الحقيقي، فيكون خر للسجود بعد أن كان راکعاً، وهذا أحد قولي المفسرين في الآية، ثم تعرض للكلام حول حكم سجود الشكر وأنه لم يرد عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولا عن صحابته فعلها، إلا أن هذا مخالف للصواب، فقد وردت آثار كثيرة تدل على مشروعيتها وسيأتي ذكرها، لذلك فستكون دراستي لهذا القول من خلال مسألتين:

الأولى: أقوال المفسرين في معنى قوله: { وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ } .

الثانية: حكم سجود الشكر.

المسألة الأولى:

أقوال المفسرين في معنى الركوع في قوله: (وخر راعياً):
اختلف المفسرون في المراد بالركوع في الآية على أقوال:
القول الأول:

إن المراد بالركوع: السجود، لأن السجود هو الميل، والركوع هو الانحناء، وأحدهما يدل على الآخر، ولكنه قد يختص كل واحد منهما بهيئة.

(١٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٥/١٦٢).

قال بهذا: الجمهور (١٦-١)، ومنهم: ابن عباس- رضي الله عنهما (٢٢-٢)- وابن جريح (٣٣-٣)، والطبري (٤٤-٤)، وابن قدامة المقدسي (٥٥-٥)، والبغوي (٦٦-٦)، والسمعاني (٧٧-٧)، والماوردي (٨٨-٨)، وابن الملقن (٩٩-٩)، وابن العربي (١٠٠-١٠)، والقرطبي (١١١-١١)، وأبو حيان (١٢٢-١٢)، وابن تيمية (١٣٣-١٣)، وابن كثير (١٤٤-١٤)، والشوكاني (١٥٥-١٥)، وغيرهم. وما استدلو به الآتي:

ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سجد في (ص) وقال: " سجدتها داود توبة، ونسجدها شكراً" (١٦-١٦).

وسأل مجاهد ابن عباس - رضي الله عنهما - عن سجوده في (ص) من أين سجدت؟ فقال: "أو ما تقرأ: { إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ... } إلى أن قال: { s'q're´-vح٧y... الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهْ } الأنعام: ٨٣-٩٠. فكان داود - عليه السلام - ممن أمر نبيكم أن يقتدي به، فسجدها داود - عليه السلام - فسجدها رسول الله - صلى الله عليه وسلم -" (١٧٦)(١).

القول الثاني:

(١٦) نسبه للجمهور: الآلوسي في روح المعاني (١٢/١٧٦).

(٢٦) انظر: زاد المسير (ص ١٠٨٩).

(٣٦) انظر: الدر المنثور (٥/٥٦٩).

(٤٦) انظر: تفسير الطبري (٢٠/٦٤).

(٥٦) انظر: المغني (٢/٣٦٩).

(٦٧) انظر: معالم التنزيل (٤/٥٧).

(٧٦) انظر: تفسير السمعاني (٤/٤٣٦).

(٨٧) انظر: النكت والعيون (٥/٨٩).

(٩٦) انظر: تفسير غريب القرآن (ص ٣٣٧).

(١٠٠) (١٠٠) انظر: أحكام القرآن (٤/٤٤).

(١١٦) (١١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٥/١٦١).

(١٢٦) (١٢) انظر: البحر المحیط (٧/٥٢٣).

(۱۳-۱۳) انظر: مجموع الفتاوى (۲۳/۱۴۵).

(۱۴۷) (۱۴) انظر: تفسير ابن كثير (۷/۶۰).

(١٥٠) (١٥١) انظر: فتح القدير (٤/٥٦٢).

(۱۶۷) سیاتی تخریجه قریباً.

(١٧-) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب (أولئك الذين هدى الله فبها هم اقتده)، ح-٤٦٣٢، وباب

سورة (ص)، ح ٤٨٠٦ - ٤٨٠٧. وموسوعة الحديث الشريف (ص ٣٨٢) و (ص ٤٠٨).

إن المراد بالركوع: الركوع على حقيقته. وانقسم القائلون بهذا إلى قسمين:

القسم الأول: منهم من قال: إن المراد به الركوع، وأن داود ركع فقط.

قالوا: ولم يكن في بني إسرائيل سجود على الأرض، وكان لهم الركوع، وقوله: (خر) فيه تنبيه على شدة الانحناء حتى قارب الخروء.

اختار هذا القول: ابن عاشور (٢١٠/٢).
وبهذه الآية استشهد من قال أن الركوع يقوم مقام السجود كأبي حنيفة (٢٠٣/٣)، والخطابي من الشافعية (٣٠٤/٤)، والنسفي (٤٠٤/٥).
القسم الثاني: قالوا أن المراد أنه خر إلى السجود بعد أن كان راکعاً، فقوله: (وخر) بمعنى سجد. قالوا: لأنه لا يكون ساجداً حتى يركع.

(١٠٠) التحرير والتنوير (١١/٢٤٠).
(٢٠٠) انظر: بدائع الصنائع للکاساني (١/١٨٩)، وانظر: الکشاف (٣/٣٧١)، والتفسير الكبير للرازي (٢٥/١٩٨).
(٣٠٠) انظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي (٢/٢٠٤).
والخطابي هو: محمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب، أبو سليمان الخطابي البستي، كان ثقة ثبتاً من أوعية العلم، صاحب التصانيف منها: (معالم السنن) شرح فيه سنن أبي داود، و(شرح الأسماء الحسنى)، (والغنية عن الكلام وأهله)، مات في ربيع الآخر سنة ٣٨٨ هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٢٣)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/٢٨٢)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (١/٤٠٤).
(٤٠٠) انظر: مدارك التنزيل للنسفي (ص ١٠١٩).
قال بهذا: الحسين بن الفضل (١٠١/١)، والسمرقندي (٢٠٢/٢)، والرازي (٣٠٣/٣)، وابن تيمية (٤٠٤/٤).
وجعله ابن كثير وجهاً محتملاً في تفسير الآية (٥٠٥/٥).
القول الثالث:

أن المراد بالركوع في الآية: الصلاة، أي: لما أحس بالأمر قام إلى الصلاة توبة إلى الله (٦٠٦/٦).
قال به: ابن خويزمنداد، وجوز هذا الوجه: الزمخشري (٧٠٧/٧)، وأبو السعود (٨٠٨/٨)، والبيضاوي (٩٠٩/٩).
وقد أجيب عن هذا القول بالآتي:
أنما لم نقف على ما يشعر بجمل الركوع هنا على صلاة داود لذلك، وإنما وقفنا على أنه سجد كما في حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -
عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في سجدة (ص): "سجدها داود توبة، ونسجدها شكراً" (١٠٠/١٠) وغيرها (١١٠/١١).
القول الرابع:

(١٠٠) انظر: المحرر الوجيز (ص ١٥٩٧)، والجامع لأحكام القرآن (١٥/١٦١)، وروح المعاني (١٢/١٧٦). والحسين بن الفضل هو: ابن عمير، أبو علي البجلي الكوفي، المفسر الإمام اللغوي الأديب، إمام عصره في معاني القرآن، كان آية في معاني القرآن، صاحب فنون وتعبد، مات سنة ٢٨٢ هـ عن ١٠٤ سنة. انظر: العبر للذهبي (٢/٧٤)، ومرآة الجنان لليافعي (٢/١٩٥)، وطبقات المفسرين للداودي (١/٤٠).

(٢٠٠) انظر: بحر العلوم (٣/١٣٣).
(٣٠٠) انظر: التفسير الكبير (٢٥/١٩٨).
(٤٠٠) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣/١٢٥).
(٥٠٠) انظر: تفسير ابن كثير (٧/٦٠).
(٦٠٠) انظر: الکشاف (٣/٣٧١)، والجامع لأحكام القرآن (٥/١٦١).
(٧٠٠) انظر: الکشاف (٣/٣٧١).
(٨٠٠) انظر: تفسير أبي السعود (٧/٢٢٢).
(٩٠٠) انظر: تفسير البيضاوي (٢/٣١٠).
(١٠٠٠) سيأتي تخریجه عند ذكر أدلة القول الأول من المسألة الثانية.
(١١٠٠) انظر: روح المعاني (١٢/١٧٦).

الراجح هو قول الجمهور، وهو: أن المراد بالركوع في قوله: { وَخَرَّ رَاكِعًا } أي: السجود، وذلك لأن الركوع الذي هو الانحناء لا يمكن أن يكون فيه خور، لأن الراکع يبقى ثابتاً، ولا يتصور الخور إلا بالسجود (١٠١/١).
وعبر بالركوع هنا عن السجود من باب التعبير بالمعنى العام عن المعنى الخاص، لأن أصل الركوع في اللغة العربية هو الذل، كما قال الشاعر:

لا تهين الفقير عليك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه (٢٠٢) (٢).
يعني: أن تذلل (٣٠٣) (٣).

والآية تحتل قول من قال: أنه خر إلى السجود بعد أن كان راکعاً (٤٠٤) (٤).

قال ابن تيمية: "والله - سبحانه - مدحه بكونه خر راکعاً، وهذا أول السجود وهو خروجه، فذكر سبحانه أول فعله وهو خروجه راکعاً، ليبين أن هذا عبادة مقصودة، وإن كان هذا الخرور كان ليسجد ... لأن الخرور هو الخضوع المنافي للكبر" (٥٠٥) (٥).

المسألة الثانية:
حكم سجود الشكر:

اتفق أهل العلم على أن سجود الشكر ليس واجباً (٦٠٦) (١). لكنهم اختلفوا في مشروعيته على ثلاثة أقوال، هي:
القول الأول:

إن سجود الشكر مستحب.

(١٠٦) انظر: المغني (٢/٣٦٩)، وتفسير سورة (ص) لابن عثيمين (ص ١١٢).

(٢٠٦) القائل هو: الأضبط بن قريع، وسبق ذكره عند دراسة قول ابن خويز منداد في آية المائة (٥٥٥).

(٣٠٦) انظر: تفسير سورة (ص) لابن عثيمين (ص ١١٢).

(٤٠٦) انظر: تفسير ابن كثير (٧/٦٠).

(٥٠٦) مجموع الفتاوى (٢٣/١٤٥).

(٦٠٦) انظر: مجموع الفتاوى (٢١/٢٩٣).

قال به: جمهور أهل العلم (٢٠٦)، ومنهم: الشافعي وأصحابه (٣٠٦)، وأحمد بن حنبل وأصحابه (٣٠٦)، وإسحاق، والليث، وداود، وأبو ثور، وابن المنذر (٤٠٦)، وقال به بعض المالكية (٥٠٦)، وكذلك روي عن كثير من الصحابة أنه فعلها، من ذلك: ما جاء عن أبي بكر أنه سجد لما جاء خبر فتح اليمامة، وقتل مسليمة الكذاب (٦٠٦) (٧).

(١٠٦) انظر: جامع الترمذي، كتاب السير، باب ما جاء في سجدة الشكر، موسوعة الحديث الشريف (ص ١٨١٤). وشرح السنة للبغوي، باب سجود الشكر (٣/٣١٧)، والمجموع شرح المهذب للنووي (٣/٥٦٥).

(٢٠٦) انظر: الأم للشافعي (٨/١١٠)، والمجموع للنووي (٣/٥٦٥)، وأسنى المطالب شرح روض الطالب لذكريا الأنصاري (١/١٩٨-١٩٩).

(٣٠٦) انظر: الإنصاف للرداوي (٢/٢٠٠) وقال: (وهذا المذهب مطلقاً)، والمغني لابن قدامة (٢/٣٧١)، ومطالب أولي النهى للبهوتي (١/٢٥٤).

(٤٠٦) انظر: المغني (٢/٣٧١)، والمجموع للنووي (٣/٥٦٥).

(٥٠٦) انظر: حاشية الدسوقي (١/٣٠٨)، ومنح الجليل شرح مختصر خليل (١/٣٣٣)، وكتاب رحمة الأمة في اختلاف الأئمة لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن الدمشقي العثماني (ص ٥٦) طبعة صاحب السمو: خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر. فقد نقله عن القاضي عبدالوهاب المالكي.

(٦٠٦) رواه عبدالرزاق في مصنفه، كتاب فضائل القرآن، باب سجود الرجل شكراً (٣/٣٥٨) برقم: (٥٩٦٣)، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب الصلاة، باب سجود الشكر، ح ٩٤٠ (٢/٥١٩).

وسجد علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - شكراً لله حينما وجد ذا الثدية (١٠٦) في قتلى الخوارج، لأنه عرف أنه على الحق، حيث إن النبي - صلى الله عليه وسلم - أخبر عن الخوارج وذكر من علاماتهم وجوده بينهم فقال: "آية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد ليس له ذراع على رأس عضده مثل حلقة الثدي عليه شعرات بيض" (٢٠٦) (١) الحديث.

وكذلك ما جاء عن كعب بن مالك - رضي الله عنه - لما بشر بتوبة الله عليه (٣٠٦) (٢).

وكذلك جاء عن الحسن البصري أنه سجد لما بشر بموت الحجاج بن يوسف وكان مختبئاً خوفاً منه (٤٠٦) (٣).

واستدلوا بالآتي:

(١٦) رواه أحمد في مسنده (١٠٨-١/١٠٧)، وحسنه الألباني في الإرواء (٢/٢٣٠) برقم: (٤٧٦)، وحسنه لغيره شيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند الإمام أحمد (٢/٢٠٩) =

(٢٧) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج، ح ١٠٦٦. موسوعة الحديث الشريف (ص ٨٤٧).
(٣٧) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، ح ٤١٨٨، موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٦٢)،
ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك، ح ٢٧٦٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ١١٥٨).
(٤٧) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر (ص ١٣٣) برقم: (١٣٤) دار ابن كثير. والخرائطي في كتابه: فضيلة الشكر لله على نعمه
(ص ٥٦) برقم: (٦٦) دار الفكر، وأبونعيم في الحلية (٢/١٥٩).

١- ما رواه أبوبكرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا جاءه أمر يسره خرساجداً شكراً لله (١٦) (٤).
٢- وروى ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سجد في (ص) وقال: "سجدها داود توبة، ونسجدها شكراً" (٢٧) (٥).

(١٦) رواه أحمد في مسنده عن أبي بكر (٥/٤٥)، وأبوداود في سننه، كتاب الجهاد، باب سجود الشكر، ح ٢٧٧٤. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٤٣٠)، والترمذي في جامعه، كتاب السير، باب ما جاء في سجود الشكر، ح ١٥٧٨، موسوعة الحديث الشريف (ص ١٨١٤) وقال: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه... والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، رأوا بسجدة الشكر"، وحسنه الشيخ شعيب الأرنؤوط والشيخ عبد القادر الأرنؤوط في تحقيقهما ل زاد المعاد لابن القيم (١/٣٦٠)، وكذلك حسنه
شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لشرح السنة للبغوي (٣/٣١٧)، والألباني في الإرواء (٢/٢٢٦) برقم: (٤٧٤).

(٢٧) رواه النسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب السجود في (ص)، ح ٩٥٨٨. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢١٤٩)، قال ابن كثير: "ورجال إسناده كلهم ثقات". تفسير ابن كثير (٧/٦٠)، وجود إسناده الشوكاني في فتح القدير (٤/٥٦٥)، وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي (١/٣١٧) برقم: (٩٥٦)، والشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لشرح السنة للبغوي (٣/٣٠٧).

٣- وعن البراء بن عازب - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث علياً إلى اليمن - فذكر الحديث - وفيه: "فكتب علي بإسلامهم فلما قرأ رسول الله الكتاب خرساجداً شكراً لله تعالى على ذلك" (١٦) (١).

٤- وبما رواه الشيخان عن كعب بن مالك - رضي الله عنه - لما بشر بتوبة الله عليه في قصة الثلاثة الذين خلفوا كما تقدم ذكره. فهذا الأثر وإن كان موقوفاً على صحابي إلا أنه في حكم المرفوع لأنه فعلها في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولم ينكر عليه، فدل على مشروعيتها بسجود الشكر (٢٧) (٢).

وغيرها من الأدلة، وإنما اقتصر على الصحيح منها.
القول الثاني:

إن سجود الشكر غير مشروع بل هو مكروه ولا يستحب فعله، ولا يثاب فاعله، فالأولى تركه.
قال بهذا: الأحناف (٣/٣)، والإمام مالك، وهو المشهور من مذهب المالكية (٤/٤).

واستدلوا بالآتي:

(١٦) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب سجود الشكر، ح ٣٩٣٢. (٥١٦-٢/٥١٧) وأصله في صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن، ح ٤٣٤٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ٣٥٦) وقال البيهقي: "أخرج البخاري صدر هذا الحديث عن أحمد بن عثمان عن شريح بن مسلمة عن إبراهيم بن يوسف فلم يسقه بتمامه، وسجود الشكر في تمام الحديث صحيح على شرطه" (٢/٥١٧).

(٢٧) انظر: روضة الناظر لابن قدامة (٢/٧٣٣)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (٢/١٩٤-١٩٥)، وشرح الأصول من علم

الأصول لابن عثيمين (ص ٤٦٠-٤٦٢).

(٣-١) انظر: الفتاوى الهندية، لجنة العلماء برئاسة نظام الدين البلخي (١/١٣٥-١٣٦).

(٤-١) انظر: المدونة (١/١٩٧)، والبيان والتحصيل لابن رشد (١/٣٩٢-٣٩٣)، وشرح مختصر خليل للخرشي (١/٣٥١)، والتاج والإكليل لمختصر خليل للعبدري (٢/٣٦٢)، وانظر: المجموع للنووي (٣/٥٦٦).

١- ما رواه الشيخان عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: بينما رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يخطب يوم الجمعة، إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله هلكت المواشي وانقطعت السبل فادع الله أن يسقينا، فدعاه فطرنا، فما كدنا أن نصل إلى منازلنا فما زلنا نمطر إلى الجمعة الأخرى، فقام ذلك الرجل أو غيره فقال: يا رسول الله تهدمت البيوت، وتقطعت السبل، فادع الله أن يصرفه عنا، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "اللهم حوالينا ولا علينا" فلقد رأيت السحاب يتقطع يميناً وشمالاً، يمطرون ولا يمسطر أهل المدينة" (١/١٠١).

وجه الدلالة من الحديث:

أنه -صلى الله عليه وسلم- لم يسجد لتجدد نعمة المطر أولاً، ولا لدفعه آخر (٢/٢٠٢).

ويجاب عن هذا الاستدلال بالآتي:

أن النبي -صلى الله عليه وسلم- تركه أحياناً لبيان أنه سنة وليس فرضاً، فيجوز تركه أحياناً.

أو أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان على المنبر، وفي السجود حينئذ مشقة فتركه لأجل المشقة (٣/٣٠٣).

٢- إن البشارات كانت تأتي النبي -صلى الله عليه وسلم- والأئمة بعده، ولم ينقل عن أحد منهم أنه سجد سجدة الشكر، ولو فعلوا لنقل إلينا لحاجة العامة إليه، وكونه قربه.

(١٠١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء على المنبر، ح ١٠١٤-١٠١٩. موسوعة الحديث الشريف (ص ٧٩-٨٠). ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، ح ٨٩٧. موسوعة الحديث الشريف (٨١٨).

(٢-١) انظر: المجموع للنووي (٣/٥٦٦).

(٣-١) انظر: المغني لابن قدامة (٢/٣٧٢)، والمجموع للنووي (٣/٥٦٦).

وقد سئل الإمام مالك عن الرجل يأتيه الأمر يحبه فيسجد لله شكراً، فقال: "لا يفعل، ليس مما مضى من أمر الناس، فقل له: إن أبا بكر الصديق -رضي الله عنه- سجد يوم اليمامة شكراً لله، أفسمعت ذلك؟ قال: ما سمعت ذلك، وأنا أرى أن قد كذبوا على أبي بكر..." (١٠١/٤).

فالإمام مالك لم ير سجود الشكر مما شرع في الدين فرضاً ولا نفلاً.

ويجاب عن هذا بالآتي:

أنه قد ثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه -رضوان الله عليهم- والأئمة من بعدهم، أنهم يسجدون لله شكراً عند تجدد النعم، وسبق ذكر الأدلة على ذلك وكلها ثابتة، فبطل هذا القول.

ولعل أصحاب هذا القول لم تبلغهم الأحاديث الثابتة في ذلك، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، أو أنهم لم يروا ثبوتها والصحيح أنها ثابتة.

قال الشوكاني بعد أن ذكر مذهب أبي حنيفة والإمام مالك في سجدة الشكر: "إنكار ورود سجود الشكر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-

- من مثل هذين الإمامين مع وروده عنه -صلى الله عليه وسلم- وذكرناها من الغرائب" (١/٢٠٢).

٣- إنها لو وجبت لوجبت في كل لحظة لأن نعم الله على عبده متواترة، وفيه تكليف ما لا يطاق (٢/٣٠٢).

ويجاب عن هذا بالآتي:

أن المشروع هو السجود لله شكراً عند النعم الطارئة المفاجئة المتجددة، التي يندر وقوعها وليس عند النعم المستمرة، فالنعم المستمرة يكون شكرها بفعل الطاعات.

(١٠١) انظر: البيان والتحصيل لابن رشد (١/٣٩٢).

(٢٠) نيل الأوطار (٤/١٦٣٣).

(٣٠) انظر: حاشية ابن عابدين (٢/٥٢٤).

قال ابن القيم بعد ذكره للأدلة السابقة في القول الأول: "ولا أعلم شيئاً يدفع هذه السنن والآثار مع صحتها وكثرتها غير رأي فاسد، وهو أن نعم الله - سبحانه وتعالى - لا تزال واصله إلى عبده، فلا معنى لتخصيص بعضها بالسجود، وهذا من أفسد رأي وأبطله، فإن النعم نوعان: مستمرة، ومتجددة، فالمستمرة شكرها بالعبادات والطاعات، والمتجددة شرع لها سجود الشكر، شكراً لله عليها، وخضوعاً له، وذلاً، في مقابلة فرحة النعم وانبساط النفس لها" (١٠٣/٣).

ثم إن سجود الشكر سنة، وليس بواجب، فليس في تركه في بعض الأحيان إثم ولا حرج.

القول الثالث:

إن سجود الشكر محرم، فلا يجوز فعله.

وبهذا قال ابن خويز منداد.

ومما استدل به:

الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الثاني وبالأتي:

أن قوله: { رَاكِعًا وَأَنَابَ } دللت هذه الآية على أن السجود للشكر مفرداً لا يجوز لأنه ذكر معه الركوع فدل على أن الجائز هو أن يأتي بركعتين شكراً فأما سجدة مفردة فلا. ويجب عن هذا بالأتي:

(١٠) أعلام الموقعين (٤/٣١٣)، وانظر: فيض القدير للمناوي (٥/١٥٠).

أن المراد بالركوع عند أكثر أهل العلم في هذه الآية: السجود على الصحيح لأنه قد يعبر عن السجود بالركوع، وهو مثل قوله تعالى: { وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فكلُّوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا } الآية، البقرة: ٥٨، يعني: ركوعاً (١٠١/١) ثم لو سلم بأن ما فعله داود - عليه السلام - هو الصلاة؛ فليس فيه دلالة على المنع من سجود الشكر، وإنما هو حكاية فعله - عليه السلام - وفعله هو من شرع من قبلنا، وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه (٢٠٢/٢). وقد جاء في شرعنا ما يخالفه مما ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه سجد مفرداً من غير صلاة كاملة - وسبقت الأدلة - فلا حجة في هذه الآية على منع سجود الشكر.

القول الرابع:

الراجح هو القول الأول، وهو: القول بأن سجود الشكر مستحب، وهو قول الجمهور ومنهم الخلفاء الذين أمرنا بالاستئذان بسنتهم وهما أبو بكر وعلي، وكذلك أن ما ورد عن بعضهم كان في عهد الصحابة ولم يرد عن أحد ممن عاصروهم أنه خالفهم - وتقدم - هذا مع ضعف أدلة القائلين بعدم مشروعيته.

قال ابن القيم: "ولا أعلم شيئاً يدفع هذه السنن والآثار مع صحتها وكثرتها، غير رأي فاسد وهو أن نعم الله - سبحانه وتعالى - لا تزال واصله إلى عبده فلا معنى لتخصيص بعضها بالسجود وهذا من أفسد رأي وأبطله" (١٠٣/١).

فتبين أن قول ابن خويز منداد في هذه المسألة مرجوح.

والله أعلم.

(١٠) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٣/٦٤٢).

(٢٠) انظر: المستصفى لمحمد الغزالي (ص ١٦٥)، وروضة الناظر لابن قدامة (٢/٥٢٢-٥٢٤)، والبحر المحييط للزركشي (٨/٤٤).

(٣٠) إعلام الموقعين (٤/٣١٣).

قال تعالى: { قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ اثْبُوتِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٤) } الأحقاف: ٤.

٥٢/١ - قال ابن خويزمنداد:

"قوله تعالى: { أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ } يريد الخط، وقد كان مالك - رحمه الله - يحكم بالخط، إذا عرف الشاهد خطه، وإذا عرف الحاكم خطه، أو خط من كتب إليه، يحكم به، ثم رجع عن ذلك حين ظهر في الناس ما ظهر من الحيل والتزوير" (١٧١)١.

الدراسة:

ذهب ابن خويزمنداد إلى أن معنى الأثارة في الآية هو: الخط، أي: المكتوب، وقد اختلف المفسرون في معناه على أقوال، سأذكرها مبينة الراجح منها.

أقوال المفسرين في المراد بقوله تعالى: { أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ } :

اختلف المفسرون في المراد بها على أقوال هي:

القول الأول:

(١٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٦/١٥٤).

إن المراد به: الخط الذي كانت العرب تخطه في الأرض (١٧)

(١٧) قال ابن كثير: "قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : الخط هو الذي يخطه الحازي، فيعطيه حلواناً، فيقول له: اقعد حتى اخط لك، وبين يدي الحازي غلام له معه ميل، ثم يأتي إلى أرض رخوة فيخط فيها خطوطاً كثيرة بالعبلة لثلاثا يلحقها العدد، ثم يرجع فيمحو منها على مهل خطين خطين، وغلامه يقول للتفاؤل: ابني عيان أسرها البيان، فإن بقي خطان فهما علامة النجاح، وإن بقي خط واحد فهو علامة الخيبة... والخط المشار إليه علم معروف، وللناس فيه تصانيف كثيرة" انظر: النهاية لابن الأثير (ص ٢٧١) مادة: (خطط). وقال عوف بن أبي جميلة وأبوداود - صاحب السنن - وأبو بكر بن عياش: (الخط هو العيافة) والعيافة هي: زجر الطير والتفاؤل بأسمائها وأصواتها وممرها، = وهو عادة العرب كثيراً، وهو كثير في أشعارها" انظر: النهاية لابن الأثير (ص ٦٥٤) مادة: (عيف). وقد اختلف العلماء في حكم الخط على الرمل وسبب خلافهم ما رواه مسلم في صحيحه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: (كان نبي من الأنبياء يخط، فن صادف مثل خطه علم) رواه في كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة...، ح ٥٣٧. موسوعة الحديث الشريف (ص ٧٦١). فن العلماء من أخذ بظاهر الحديث ومنهم من قال بل معناه الإنكار، أي: أنه كان من فعل نبي قد ذهب، وذهب الوحي إليه والإلهام في ذلك، ثم قال: (فن وافق خطه) على جهة الإبعاد، أي: أن ذلك لا يمكن ممن ليس بنبي. انظر: المحرر الوجيز لابن عطية (ص ١٧٠٦). للنظر في هذا الخلاف راجع: شروح هذا الحديث كشرح القاضي عياض على صحيح مسلم، وشرح النووي في المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، وعون المعبود شرح سنن أبي داود (١٠/٢٢٨)، وانظر: أحكام القرآن لابن العربي (٤/٩٤)، والجامع لأحكام القرآن (١٦/١٥٥)، وفتح القدير للشوكاني (٥/٢٠)، وروح المعاني (١٣/١٦٣)... والصحيح تحريمه، قال الشوكاني: "معنى هذا الحديث ثابت في الصحيح ولأهل العلم فيه تفاسير مختلفة، ومن أين لنا أن هذه الخطوط الرملية موافقة لذلك الخط؟ وأن السند الصحيح إلى ذلك النبي؟ أو إلى نبينا - صلى الله عليه وسلم -، أن هذا الخط هو على صورة كذا؟ فليس ما يفعله أهل الرمل إلا جهالات وضلالات". انظر: فتح القدير (٥/٢٠).

(٢)، أي: اثبوتني بعلم من قبل هذا الخط الذي تخطونه في الرمل يدل على صحة مذهبكم في عبادة الأصنام (١٧)١. روي هذا القول عن النبي - صلى الله عليه وسلم - كما في حديث: " { أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ } قال: الخط" (٢٧)٢. وروي عن ابن عباس (٣٧)٣، وابن مسعود (٤٧)٤.

القول الثاني:

إن المراد به: أو بقية من علم يؤثر عن الأولين.

(١٦) انظر: التفسير الكبير للرازي (٢٧/٥).

(٢٦) رواه أحمد في مسنده عن ابن عباس (١/٢٢٦)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/٢٣٣): "رواه أحمد والطبراني في الأوسط إلا أنه قال: سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الخط فقال: "هو أثارة من علم" ورجال أحمد رجال الصحيح" ورواه الحاكم في مستدركه (٢/٤٩٣) برقم: (٣٦٩٤) وقال الأرئوط في تحقيقه لمسند الإمام أحمد (٣/٤٤٩) برقم: (١٩٩٢): "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

(٣٦) انظر: تفسير الطبري (٢١/١١٣). والجامع لأحكام القرآن (١٦/١٥٤).

(٤٦) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية (ص ١٧٠٦).

قال به: ابن عباس في رواية، والكلبي، وأبو بكر بن عياش (١٠٥)، وأبو عبيدة (٢٠١)، وابن قتيبة (٣٠٢)، والفراء (٤٠٣)، والنسفي (٥٠٤)، والزحشي (٦٠٥)، وجمهور أهل العلم (٦٠٧).

و استندوا في هذا القول على اللغة، فقالوا: الأثارة مصدر من قول القائل أثر الشيء

أثارة، مثل: سُمج سماعه، وقُبِح قباحه، كما قال الراعي النميري (٨٠٧):

(١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٦/١٥٧)، وتفسير ابن كثير (٧/٢٧٥). وأبو بكر بن عياش هو: بن سالم الأسدي مولاهم، الكوفي، المقرئ، شيخ الكوفة في القراءة والحديث، اختلف في اسمه على أقوال أصحها: أن اسمه هو كنيته، كان من أجل أصحاب عاصم، وقرأ عليه القرآن ثلاث مرات، قال عنه ابن المبارك: "ما رأيت أحداً أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عياش"، وقال عنه الذهبي: "كان سيداً إماماً حجة كثير العلم والعمل منقطع القرين"، = مات في جمادى الأولى سنة ١٩٣ هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٦/٣٨٦)، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان (١/١٧٢)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي (١٣٤-٧/١٣٦)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (١/١١٩).

(٢٦) انظر: مجاز القرآن (٢/٢١٢).

(٣٦) انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة (ص ٣٥٠).

(٤٦) انظر: معاني القرآن (٣/٥٠).

(٥٦) انظر: مدارك التنزيل (ص ١١٢٣).

(٦٦) انظر: الكشف (٤/٢٩٥).

(٧٦) نسبه للجمهور: ابن حجر في فتح الباري (٨/٧٣٢).

(٨٦) الراعي النميري هو: عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري، شاعر من فحول الشعراء، كان من جلة قومه، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل، وكان بنو نمير أهل بيت وسؤدد، وقيل كان راعي إبل من أهل بادية البصرة، عاصر جرير والفرزدق وكان يفضل الفرزدق، فهجاه جرير هجاءاً مرأً، وهو من أصحاب الملحمات، مات سنة ٩٠ هـ. انظر: الأعلام للزركلي (٤/١٨٨).

وذات أثارة أكلت عليها (٨٠٧).

يعني: وذات بقية من شحم (٩٠٢).

قال أبو عبيدة: "يقال: ذات أثارة، أي: بقية من سمن" (٣٠٣/١٠).

وقال الزحشي: "أو بقية من علم بقيت عليكم من علوم الأولين، من قولهم: سمنت الناقة على أثرة من شحم، أي على بقية شحم كانت بها، من شحم ذاهب" (٤٠١/١١).

القول الثالث:

إن المراد به: أي خاصة من علم أوتيتموه وأوثرتموه به على غيركم فلا يحيط به غيركم.

قال به: ميمون بن مهران، وأبو سلمة بن عبد الرحمن (٥٠١)، وقتادة (٦٠٢)، والحسن (٧٠٣).

قالوا: هو مثل قولك: لفلان عندي أثرة أو أثرة، أي: شيء أخصه به، ومنه آثرت فلاناً على فلان.
القول الرابع:

إن المراد به: رواية عن الأنبياء.

(١٦) هذا صدر البيت، وعجزه: نباتاً في أكمته قفاراً. انظر: ديوان الراعي النميري (ص ١٤٢).

(٢٠) انظر: تفسير الطبري (٢١/١١٥).

(٣٠) (١٠) انظر: مجاز القرآن (٢/٢١٢).

(٤٠) (١١) الكشف (٤/٢٩٥).

(٥٠) أبو سلمة بن عبد الرحمن هوزبن عوف، القرشي الزهري، المدني، الحافظ، أحد الأئمة الكبار، وكان من أفاضل قريش وعبادهم، ومن فقهاء أهل المدينة وزهادهم قال عنه ابن سعد: "كان ثقة فقيهاً كثير الحديث وأمه تمار بنت الأصم بن عمرو من أهل دومة الجندل، أدركت حياة النبي - صلى الله عليه وسلم - وهي أول كلية نكحها قرشي"، وقال الزهري: "أربعة وجدتهم بحوراً: عروة، وابن المسيب، وأبوسلمة، وعبيد الله بن عبد الله"، مات بالمدينة سنة ٩٤ هـ، وقيل ١٠٤ هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٥/١٥٥)، والأنساب للسمعاني (٣/١٨١)، وسير أعلام النبلاء (٤/٢٨٧).

(٦٠) انظر: تفسير الطبري (٢١/١١٤)، ومعاني القرآن للنحاس (٦/٤٤٠)، وروح المعاني (١٣/١٦٣).

(٧٠) انظر: فتح الباري لابن حجر (٨/٧٣٢).

قال به: مجاهد (٤٠)، وعكرمة (٥٠)، وعطاء (٦٠)، ومقاتل (٧٠)، والفراء (٥٠)، والقول الخامس:

إن المراد به: بينة من الأمر.

قال به: ابن عباس في رواية (٦٠) (٩).

القول السادس:

إن المراد به: العلامة، أي: علامة من علم.

قال به: الزجاج (٧٠) (١٠).

القول السابع:

إن المراد به: الإسناد والرواية، أي: أثر رواية من العلماء.

قال به: محمد بن كعب القرظي (٨٠) (١)، وابن الملقن (٩٠) (٢)، وابن تيمية (١٠٠) (٣).

القول الثامن:

إن المراد به: الخط الذي هو الكتابة، أي المكتوب.

قال به: ابن خويز منداد، وذكره ابن حجر في الفتح (١١٠) (٤) قولاً، وعده ابن تيمية وجهاً صحيحاً من أوجه تفسير: (الأثارة) في

الآية (١٢٠) (٥).

فهذه ثمانية أقوال يمكن تلخيصها في ثلاثة أقوال (١٣٠) (٦):

الأول: إن المراد بقوله (أو أثارة من علم) أي: بقية من علم، وأصله من أثرت الشيء أثيره أثارة، كأنها بقية تستخرج فتثار.

الثاني: إن المراد به: الأثر وهو: الرواية، ويدخل فيه قول ابن خويز منداد.

(١٠) انظر: تفسير مجاهد (٢/٥٩٣)، ومعالم التنزيل (٤/١٦٣).

(٢٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٦/١٥٧).

(٣٠) انظر: فتح القدير للشوكاني (٥/١٨).

(٤٠) انظر: تفسير مقاتل (٥/١٥).

(٥٠) انظر: معاني القرآن (٣/٥٠).

(٦٠) انظر: تفسير ابن كثير (٧/٢٧٥)، والدر المنثور (٦/٤).

- (٧٠) (١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/٤٣٨).
- (٨٠) انظر: المحرر الوجيز (ص ١٧٠٦)، والجامع لأحكام القرآن (١٦/١٥٧).
- (٩٠) انظر: تفسير غريب القرآن، له (ص ٣٧٧).
- (١٠٠) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/٤٢٦).
- (١١٠) (٨/٧٢٢).
- (١٢٠) مجموع الفتاوى (٣/٣١٦).
- (١٣٠) استفتت هذا التلخيص من فتح الباري (١١/٦٤٩).
- قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والأثرية كما قال من قال من السلف هي الرواية والإسناد، وقالوا هي: الخط أيضاً إذ الرواية والإسناد يكتب بالخط وذلك لأن الأثرية من الأثر، فالعلم الذي يقوله من يقبل قوله يؤثر بالإسناد ويقيد بالخط، فيكون كل ذلك من آثاره" (١٠٧/٧).
- وقال في موضع آخر من فتاويه، في تفسيره لهذه الآية: "الأثرية ما يؤثر عن الأنبياء بالرواية والإسناد، وقد يقيد في الكتب فلهذا فسر بالرواية وفسر بالخط" (٨٢/٨).
- الثالث: إن المراد به: العلامة.
- القول الرابع:
- الذي ترجح لدي أن كل هذه الأقوال متقاربة، وتحتملها الآية، وكلها راجعة إلى معنى واحد وهو: مطالبة المشركين بدليل بين يدل على صحة ما هم عليه من عبادة الأصنام، وهذا من باب التهم بهم وبأقوالهم، إذ لا دليل لهم نقلياً ولا عقلياً على ذلك (٣٠/١). وهو ما اختاره الطبري (٤٠/٢)، والزجاج (٣٠/٣)، وابن كثير (٤٠/٦)، وغيرهم.
- قال الطبري بعد أن جعل معنى الأثرية أي البقية ثم أدخل بقية المعاني تحت هذا المعنى، قال: "وإذا وجه ذلك إلى ما قلنا من أنه بقية من علم، جاز أن تكون تلك البقية من علم الخط، ومن علم استثير من كتب الأولين، ومن خاصة علم كانوا أوثروا به... فتأويل الكلام إذن: اثبتوني أيها القوم بكتاب من قبل هذا الكتاب بتحقيق ما سألتكم تحقيقه من الحجة على دعواكم ما تدعون لأهتكم، أو ببقية من علم يوصل بها إلى علم صحة ما تقولون من ذلك (إن كنتم صادقين) في دعواكم لها ما تدعون فإن الدعوى إذا لم يكن معها حجة لم تغن عن المدعي شيئاً" (٧٠/٥).
- (١٠) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٣١٦).
- (٢٠) المصدر السابق (٢٠/٤٢٦).
- (٣٠) انظر: تفسير ابن كثير (٧/٢٧٤)، والتفسير الكبير للرازي (٢٧/٥).
- (٤٠) انظر: تفسير الطبري (٢١/١١٦).
- (٥٠) انظر: معاني القرآن (٤/٤٣٨).
- (٦٠) انظر: تفسير ابن كثير (٧/٢٧٥).
- (٧٠) تفسير الطبري (٢١/١١٦).
- فتبين أن قول ابن خنيز مناد في هذه الآية هو أحد الأوجه الصائبة في تفسيرها.
- والله أعلم.

قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا

أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (١١) { الحجرات: ١١. ٥٣/١ - قال ابن خزيمة منداد:

"تضمنت الآية المنع من تلقيب الإنسان بما يكره، ويجوز تلقيبه بما يحب، ألا ترى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لقب عمر بالفاروق (١٦)، وأبا بكر بالصديق (٢٦)، وعثمان بذي النورين (٣٦)، وخزيمة بذي الشهادتين (٤٦)،

(١٦) قال ابن حجر: "وأما لقبه فهو الفاروق باتفاق، فقليل أول من لقبه به النبي - صلى الله عليه وسلم -، رواه أبو جعفر بن أبي شيبة من طريق ابن عباس عن عمر - رضي الله عنهم -". فتح الباري (٧/٥٦). وسمي بالفاروق: لفرقه بين الحق والباطل. انظر: تحفة الأحوذى للبارك فوري (١٠/١٧٢).

(٢٦) كناه النبي - صلى الله عليه وسلم - بالصديق، كما في حديث: (أثبت أحد، وإنما عليك نبي وصدیق وشهيدان) رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم -، ح ٣٦٧٥، موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٩٩). والصدیق: فعل المبالغة في الصدق، وهو: الذي يصدق قوله بالعمل. انظر: النهاية لابن الأثير (ص ٥١٢) مادة: (صدق).

(٣٦) عثمان - رضي الله عنه - تزوج بنتي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهما: رقية ثم مرضت فماتت ثم تزوج أم كلثوم، قال الحسن البصري: "إنما سمي عثمان: (ذا النورين) لأننا لا نعلم أحداً أغلق بابه على ابنتي نبي غيره". انظر: سير أعلام النبلاء (ص ١٥١) الجزء الخاص بسير الخلفاء الراشدين.

(٤٦) خزيمة هو: ابن ثابت بن الفاكه، أبو عمارة الأنصاري الخطمي، توفي سنة ٣٧ هـ، سمي بذي الشهادتين لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - جعل شهادته شهادة رجلين، روى ذلك البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، في تفسير سورة الأحزاب، ح ٤٧٨٤، موسوعة الحديث الشريف (ص ٤٠٥-٤٠٦) وانظر: سير أعلام النبلاء (٢/٤٨٦).

وأبا هريرة (١٦)، وبذي الشمالين (٢٦)، وبذي اليمين (٣٦)، في أشباه ذلك" (٤٦).

الدراسة:

بين ابن خزيمة منداد في كلامه حول الآية مسألتين، هما:

أولاً: حكم تلقيب الإنسان بما يكره.

ثانياً: حكم تلقيبه بما يحب.

لذلك فسأدرس قوله من خلال المسائل التالية:

الأولى: أقوال المفسرين في معنى: (ولا تنابزوا بالألقاب).

(١٦) أبو هريرة اختلف في اسمه في الجاهلية والإسلام، واسم أبيه، على أقوال متعددة، والأشهر أن اسمه: عبد الرحمن بن صخر الدوسي، وهو من الأزد، روي عنه أنه قال: "وجدت هريرة وحشية فأخذت أولادها، فقال لي أبي: ما هذه في حرك؟ فأخبرته، فقال: "أنت أبو هريرة". وثبت في صحيح البخاري أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يناديه بذلك، من ذلك: (أين كنت يا أبا هريرة؟) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، ح ٢٨٥. موسوعة الحديث الشريف (ص ٢٥). انظر: تهذيب الكمال (٨/٤٤٧)، والإصابة (٧/٣٤٨)، والبداية والنهاية (٨/٤٩٨).

(٢٦) ذو الشمالين هو: عمير بن عمرو بن نضلة الخزاعي، شهد بدرًا واستشهد بها، قتله أسامة الجشمي، قيل أنه هو نفسه ذو اليمين، والصواب أنه غيره، لأن ذا الشمالين قتل في بدر، أما ذا اليمين فعاش حتى عهد التابعين. انظر: أسد الغابة لابن الأثير (٢/١٧٤)، والإصابة (٢/٣٤٥)، وفتح الباري (٣/١٢٦).

(٣٦) ذو اليمين هو: الخرباق من بني سلمة، وقد سماه النبي - صلى الله عليه وسلم - بذلك، كما في حديث: (صدق ذو اليمين). رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما يجوز من ذكر الناس، نحو قولهم: الطويل، القصير، ح ٦٠٥١. موسوعة الحديث الشريف (ص ٥١١)، وسمي بذلك لأنه كان يعمل بيديه جميعاً، عاش حتى روى عنه المتأخرين من التابعين. انظر: طبقات ابن سعد

(٣/١٦٧)، وأسد الغابة لابن الأثير (٢/١٧٩)، والإصابة (٢/٣٥٠).

(٤٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٦/٣٢٩).

الثانية: حكم التنايز بالألقاب.

الثالثة: حكم تلقيب الإنسان بما يحبه.

المسألة الأولى:

أقوال المفسرين في معنى: { وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ } :

النز في اللغة هو: اللقب، والمراد بالتنايز بالألقاب، أي: التداعي بألقاب السوء المنهي عنها، والتي يسوء الشخص سماعها (١٦). وقد اختلف المفسرون في المراد بهذه الألقاب المنهي عن التنايز بها، على أقوال:

القول الأول:

إنه وضع اللقب المكروه على الرجل، ودعاؤه به.

قال به: أبو جبريرة بن الضحاك - رضي الله عنه - (٢٦).

القول الثاني:

إنه تسمية الرجل بالأعمال السيئة بعد الإسلام، كما فاسق، يا زاني، يا سارق.

قال به: ابن زيد (٣٦)، ومجاهد في رواية (٤٦)، وعكرمة، وقتادة (٥٦).

القول الثالث:

إنه تعيير الرجل بعد الإسلام بما سلف من شركه، أو باسم دينه الذي كان عليه، كما يهودي، أو يا نصراني.

(١٦) انظر: تفسير الطبري (٢١/٣٧١)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/٣٦)، ومعجم تهذيب اللغة (٤/٣٤٩٦) مادة: (نيز)،

والكشفاف (٤/٣٦٩)، والمفردات في غريب القرآن للأصبهاني (ص ٤٨١) مادة: (نيز)، والجامع لأحكام القرآن (١٦/٢٧٩)، وتفسير ابن كثير (٧/٣٧٦).

(١) أبو جبريرة - بفتح أوله - هو: ابن الضحاك بن خليفة الأنصاري الأشيلي، لا يعرف اسمه، وقد اختلف في

(٢٦) صحبته، قال ابن حجر: "أخرج حديثه - سيأتي ذكر حديثه قريباً - البخاري في الأدب المفرد، وأصحاب السنن، وصححه الحاكم،

وحسنه الترمذي، ولفظه: فينا نزلت: (ولا تنايزوا بالألقاب)". انظر: الإصابة (٧/٥٤)، قال الشيخ مقبل الوداعي: "الظاهر ثبوت

صحبه، إذ لو كان تابعياً لنبه هؤلاء الذين أخرجوا حديثه؛ أنه مرسل، ومن علم حجة على من لا يعلم". الصحيح المسند من أسباب

النزول (ص ٢٣٣)، وأثبت صحبته ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤/٥٠١).

(٣٦) انظر: النكت والعيون (٥/٣٣٣)، وزاد المسير (ص ١١٨٩).

(٤٦) انظر: تفسير مجاهد (٢/٦٠٧).

(٥٦) انظر: تفسير الطبري (٢١/٣٦٩-٣٧٠).

قال به: ابن عباس (١٦) - رضي الله عنهما -، والحسن (٢٦)، ومجاهد في رواية (٣٦)، وسعيد بن جبير، وعكرمة في رواية،

وعطاء (٤٦).

القول الرابع:

كل الأقوال السابقة داخلة في عموم قوله: { وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ } ، فلا يختص التنايز بأحدها، بل هو عموم في كل ما يسوء الشخص سماعه من الألقاب.

قال الطبري: "أولى الأقوال في تأويل ذلك عندي بالصواب؛ أن يقال: إن الله - تعالى ذكره - نهى المؤمنين أن يتنايزوا بالألقاب، والتنايز

بالألقاب هو: دعاء المرء صاحبه بما يكرهه من اسم أو صفة، وعم الله بنبيه ذلك، ولم يخص به بعض الألقاب دون بعض، فغير

جائز لأحد من المسلمين أن ينيب أخاه باسم يكرهه، أو صفة يكرهها، وإذا كان ذلك كذلك، صحت الأقوال التي قالها أهل التأويل في

ذلك، التي ذكرناها كلها، ولم يكن بعض ذلك أولى بالصواب من بعض، لأن كل ذلك مما قد نهى الله المسلمين أن ينيب بعضهم بعضاً

به" (٥٦) .

المسألة الثانية:

حكم التنابز بالألقاب:

بين ابن خوزيمنداد أن الآية تضمنت النهي عن تلقيب الإنسان بما يكره، وهذا محل اتفاق بين أهل العلم، أنه يحرم تلقيب الإنسان بما يكره، سواء كان صفة له أو لأبيه أو لأمه أو غيرهما (٦٦) .

واستدلوا بالآتي:

(١٦) انظر: المصدر السابق (٢١/٣٧١)، والنكت والعيون (٥/٣٣٣) .

(٢٦) انظر: تفسير الحسن البصري (٢٩٦-٢/٢٩٧) .

(٣٦) انظر: تفسير مجاهد (٢/٦٠٧) .

(٤٦) انظر: النكت والعيون (٥/٣٣٣)، وزاد المسير (ص ١١٨٩) .

(٥٦) انظر: تفسير الطبري (٢١/٣٧١) .

(٦٦) انظر: تفسير الطبري (٢١/٣٧١)، وأحكام القرآن للجصاص (٣/٥٣٨)، والبحر المحيط لأبي حيان (٨/١٦٣) والمجموع للنووي (٨/٤٢٢)، والجامع لأحكام القرآن (١٦/٢٨١)، وتفسير ابن كثير (٧/٣٧٦)، وفتح الباري (١٠/٥٧٥)، وروح المعاني (١٣/٣٠٥) .

قوله تعالى: { وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ } قال أبو جبرة بن الضحاك: "فينا نزلت - في بني سلمة -: { وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ } قال: قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدينة، وليس فينا رجل إلا وله اسمان أو ثلاثة، فكان إذا دعي أحد منهم باسم من تلك الأسماء، قالوا: يا رسول الله إنه يغضب من هذا، فنزلت: { وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ }" (١٦) .

قال الجصاص: "وهذا يدل على أن اللقب المكروه، هو ما يكرهه صاحبه ويفيد ذماً للموصوف به، لأنه بمنزلة السباب والشتيمة" (٢٦) . ويستثنى من ذلك ما غلب عليه الاستعمال، ولم يكن له فيه كسب يجد في نفسه منه عليه، فقد اتفق العلماء على جوازه. وحكى الاتفاق: النووي (٣٦)، وابن العربي (٤٦) .

قال النووي: "اتفقوا على جوازه على جهة التعريف لمن لا يعرفه إلا بذلك" (٥٦) .

وقال ابن حجر: "إن كان لا يعجبه فهو حرام أو مكروه، إلا إن تعين طريقاً إلى التعريف به، حيث يشتهر به، ولا يتميز عن غيره إلا بذكره، ومن ثم أكثر الرواة من ذكر الأعمش والأعرج ونحوهما" (٦٦) .

والأصل فيه تسميته - صلى الله عليه وسلم - لذي اليمين بذلك، كما في قوله: (صدق ذو اليمين) (٧٦) .

(١٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الألقاب، ح ٤٩٦٢. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٥٨٦)، والترمذي في جامعه، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحجرات، ح ٣٢٦٨. موسوعة الحديث الشريف (ص ١٩٨٦)، وقال الترمذي: "حيث حسن صحيح"، وابن كثير في تفسيره (٧/٣٧٦)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢١٨-٣/٢١٩) برقم: ٤٩٦٢، وانظر: الصحيح المسند من أسباب النزول لمقبل بن هادي الوادعي (ص ٢٣٢) .

(٢٦) أحكام القرآن، له (٣/٥٣٨) .

(٣٦) انظر: المجموع (٨/٤٢٢) .

(٤٦) انظر: أحكام القرآن، له (٤/١١٦) .

(٥٦) انظر: المجموع (٨/٤٢٢) .

(٦٦) فتح الباري (١٠/٥٧٥) .

(٧٦) سبق تخريجه في أول هذه المسألة.

قال الجصاص: "فأما الأسماء والأوصاف الجارية، غير هذا المجرى - يريد مجرى السباب والشتيمة - فغير مكروهة ولم يتناولها النهي، لأنها بمنزلة أسماء الأشخاص، والأسماء المشتقة من أفعال" (١٦) .

فابن خوزيمنداد وافق أهل العلم في هذه المسألة.

والله أعلم.

المسألة الثالثة:

حكم تلقيب الإنسان بما يحبه:

اتفق العلماء على استحباب اللقب الذي يحبه صاحبه (٢٦) وقد وصف النبي - صلى الله عليه وسلم - عدداً من أصحابه بأوصاف فصارت لهم من أجمل الألقاب.

فالتلقيب ليس محرماً مطلقاً، بل المحرم ما كان بلقب السوء (٣٦).

قال الآلوسي: "وقد صرحوا بأن التلقيب بالألقاب الحسنة مما لا خلاف في جوازه" (٤٦).

وقل من المشاهير في الجاهلية والإسلام من ليس له لقب، ولقد لقب عدد من الصحابة، فأبو بكر لقب بالصديق، وعمر بالفاروق، وحمزة بأسد الله (٥٦)، وخالد بسيف الله المسلول (٦٦)، ولم تزل هذه الألقاب الحسنة في الأمم كلها من العرب والعجم، تجري في مخاطبتهم ومكاتبتهم من غير تكبر (٧٦).

وهذا ما بينه ابن خويز منداد في المسألة.

(١٦) أحكام القرآن، له (٣/٥٣٨).

(٢٦) انظر: المجموع للنووي (٨/٤٢٢)، وروح المعاني (١٣/٣٠٦).

(٣٦) انظر: النكت والعيون (٥/٣٣٣)، وروح المعاني (١٣/٣٠٦).

(٤٦) روح المعاني (١٣/٣٠٦).

(٥٦) قال سعد بن أبي وقاص: "كان حمزة يقاتل يوم أحد بين يدي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بسيفين ويقول: "أنا أسد الله". انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١/١٧٧)، وصححه الحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر إسلام حمزة بن عبد المطلب، برقم: (٤٨٨١)، ووافقه الذهبي. (٣/٢١٤) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء.

(٦٦) جاء في حديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الفضائل، باب ما ذكر في خالد بن الوليد، ح- ٣٢٢٥٤، (٦/٣٩٠)، قال - صلى الله عليه وسلم -: "خالد بن الوليد سيف من سيوف الله سله على المشركين".

(٧٦) انظر: الكشاف (٤/٣٧٠)، وروح المعاني (١٣/٣٠٦).

والله أعلم.

٦٠ - 60- الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإنني أحمد الله وأثنى عليه الخير كله، وأشكره على التوفيق لإتمام هذا البحث، وأسأله أن يبارك في هذا الجهد المتواضع وأن ينفع به، وهي بضاعة مزجاة فأسأل الله أن يتقبل صوابها الذي هو منه، وأن يتجاوز عن سيئها الذي هو من نفسي والشيطان.

وبعد هذه المسيرة التي امتدت ثلاث سنين الشيقة فقد خرجت منها بنتائج عدة، من أهمها:

١- أنه بالرغم من ما مر به القرن الرابع الذي عاش فيه ابن خويز منداد من اضطرابات سياسية، ونزاعات، وخلافات؛ إلا أنه مع هذا كله فقد كانت الحالة العلمية فيه مزدهرة، وأساليب التعليم فيه متطورة، حيث كثرت فيه المعاهد والمدارس، كما برز فيه علماء أجلاء كبار منهم ابن خويز منداد - رحمه الله -.

٢- أنه لازدهار العلم في هذا القرن، وكثرة العلماء المبرزين فيه، أكبر الأثر على تكوين ابن خويز منداد، ونبوغه، وحيارته لأنواع من العلوم، وتصنيفه لأنواع من الفنون، فقد صنف كتاباً كبيراً في الخلاف، وأحكام القرآن، والجامع لأصول الفقه. ومع الأسف فإن

كل مصنفاته قد فقدت -حسب علمي- فلم يبق منها سوى أقوال متفرقة في كتب من استفاد منها من العلماء ممن جاء بعده.

٣- بروز ابن خوير منداد في التفسير، وهذا جانب مهم قد يخفى على طلاب العلم حيث إنه أغلب ما يذكر اسمه في كتب الفقه وأصوله، ولم يظهر لهم أنه مفسراً.

٤- أن ابن خويزمنداد مالكي المذهب، أما عقيدته فعقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة، ظهر ذلك في مواضع من هذا البحث رغم قلتها لكنها أشارت إلى صفاء عقيدته، ونقاءها من البدع والضلالات، كما كان خصماً شديداً على أهل البدع والكلام، مستنأ في ذلك بأئمة العلم؛ كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم - كما بينت ذلك في ثنايا البحث-.

٥- أنه يغلب على تفسيره الذي وقفت عليه من خلال أقواله المنقولة عنه، التفسير بالرأي المحمود المبني على الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح، حيث اعتنى باستنباط الأحكام الفقهية من الآيات.

٦- بالرغم من قلة أقواله التي وقفت عليها في تفسيره إلا أنها تعتبر دليلاً على سعة علمه وفقهه ورسوخه.

٧- أظهرت أقواله أنه كان عالماً وفقهياً مجتهداً، وأصولياً، ومفسراً، له آراؤه العلمية المستقلة في الاستنباط، والترجيح، والإجابة عن الإشكالات، ولم يكن مجرد ناقل أو مقلد بحت، أو متعصب لقول إمامه.

٨- أنه اعتمد على اللغة العربية وشواهدا لبيان المعنى الصحيح للآية التي يختلف المفسرون في المراد منها. وهذه طريقة صحيحة في التفسير، وقد سار عليها أئمة العلم.

٩- تميزت اختياراته بأنها على أصح الأقوال، فقد بلغت أقواله الصحيحة ثلثي الأقوال، بينما المرجوحة فلم تتجاوز أحد عشر قولاً. أي أقل من الثلث.

هذا أهم ما توصلت إليه من نتائج، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان واهتدى بهداهم واستن بسنتهم إلى يوم الدين آمين.

٦١ 61- فهرس الآيات

فهرس الآيات القرآنية

م ... اسم السورة ... رقم الآية ... أرقام الصفحات

٢ ... البقرة ... ٣٦ ... ٩٦

$$698 \ 692 \ 689 \ 687 \ 6 \dots =$$
$$=$$
$$=$$

119, ... =

$$1.4 \quad 5V =$$
$$1 \wedge \dots \wedge Y \dots =$$

1155 J. Neurosci., May 19, 2010 • 30(20):1150–1155

$$6126 \ 670 \ 672 \ 6 \dots =$$
$$6123, 6132, \dots =$$
$$1336 \dots =$$
$$618.6776 \dots =$$
$$=$$
$$618761876 \dots =$$
$$=$$
$$10161006 \dots \equiv$$
$$(174) \quad \text{...} =$$

١٩٣٣

البقرة ... ١٦١

$$= \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \left(\frac{\partial f(\theta)}{\partial \theta} \right)^T \left(\frac{\partial f(\theta)}{\partial \theta} \right) = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \left(\frac{\partial f(\theta)}{\partial \theta} \right)^T \left(\frac{\partial f(\theta)}{\partial \theta} \right)$$
$$3.2, 3.1, \dots =$$
$$61726 \dots =$$

=	
=	٢٧١ ... ، ١٧٦ ،
=	٢٧١ ...
=	٢٧٤ ... ، ١٧٨ ...
=	٢٧٩ ... ، ١٨٠ ...
=	٢٨٢ ... ، ١٨٣ ...
=	١٨٣ ، ...
=	١٨٥ ، ٦٤ ، ...
=	٣ ... آل عمران ... ٧
=	٢٨ ... ، ٢٤١ ،
=	١٥٦ ، ...
=	٣٢- ...
=	
=	٢٤١ ، ...
=	آل عمران ... ١٣٣
=	
=	
=	
=	٤ ... النساء ... ٤
=	
=	٣٢٨ ، ٢٦٥ ، ٢١١ ، ٢١٠ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ١٨٩ ، ...
=	٢٠٩ ، ٢٠٧ ، ...
=	
=	٢٦٥ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢١٢ ، ١٤٢ ، ...
=	٢١٩ ، ٢١٨ ، ...
=	
=	٢٢٠ ، ...
=	
=	
=	المائدة ... ٢ ... ٢٢٢ ،
=	٢٢٤ ، ٧٤ ، ...
=	
=	٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٠ ، ٢٢٧ ، ٧٢ ، ...
=	
=	٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ...
=	
=	٢٣٥ ، ...
=	
=	
=	
=	٢٦٤ ، ...
=	٢٤٧ ، ...
=	٢٥٥ ، ٢٥٥ ، ٢٥٢ ، ٥٩ ، ...
=	٦ ... الأنعام ... ٦٨ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ،
=	
=	٩٠- ...
=	
=	الأنعام ... ١٤١
=	٢٦٣ ، ...
=	
=	
=	٧ ... الأعراف ... ٣٢ ، ٢٤٧ ،

٨ ... الأنفال ... ٢٠	
٩ ... التوبة ... ٥	
٢٦٧ ، ... =	
٢١٨ ، ... =	
٢١٩ ، ٢١٨ ، ٤١ ... ٤١ ... =	
٦٠ ... =	
٦٦-٦٤ ... =	
٢٧٦ ، ٧١ ، ٦٥ ... =	
٢١٨ ، ... =	
١٠ ... يونس ... ٩٨	
١١ ... هود ... ١١٣	
١٢ ... يوسف ... ٩٣	
١٣ ... الرعد ... ٢٨	
١٤ ... إبراهيم ... ٢٥ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٦	
١٦ ... النحل ... ١٤	
٥٩ ، ... =	
١٧ ... الإسراء ... ١٥ ... ، ٢٥٥	
٢٧ ، ... =	
٢٨٥ ، ... =	
٦٥ ، ... =	
١٠٩ ، ... ،	
١٨ ... الكهف ... ١٩ ، ٢٩٨ ، ٣٠١	
١٩ ... مريم ... ٥	
٢٠ ... طه ... ٦١	
٢١ ... الأنبياء ... ٩٠	
٢٢ ... الحج ... ٤٠	
١٨٨ ، ١٨٥ ، ٦٤ ... =	
٢٣ ... المؤمنون ... ٦	
٧ ... =	
المؤمنون	
٢٤ ... النور ... ١٦	
٣١٨ ، ... =	
٢٥ ... الفرقان ... ٦٧	
٢٨ ... القصص ... ٢٧	
٣٠ ... الروم ... ١٧ ... ، ١٠٢	
٣١ ... لقمان ... ، ٣٣٤	
٣٣ ... الأحزاب	
٣١٤ ، ... =	
٣٤ ... سبأ	
٣٥ ... فاطر	
٣٨ ... ص	
٢٤ ... =	
٣٩ ... الزمر	

٤١ ... فصلت
٤٢ ... الشورى
٤٣ ... الزخرف
٤٦ ... الأحقاف ... ، ٣٤٨
٤٩ ... الحجرات
٥٦ ... الواقعة ... ، ١١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧
٥٨ ... المجادلة
٥٩ ... الحشر
٧٣ ... المزمل
٧٤ ... المدثر
٧٦ ... الإنسان ... ، ١٠٢
٩٤ ... الشرح ... ٧
٩٦ ... العلق ... ٣ - ٥

٦٢ 62- فهرس الأحاديث

فهرس الأحاديث
أطراف الأحاديث ... الصفحات
"أتقاهم لله عز وجل" ١١٢
"أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة" ١٨٨
"أحصدهم بالسيف حتى تلقاني على الصفا" ١٦١
"احفظ عورتك إلا من زوجتك، أو ما ملكت يمينك" ٣١٨
"إذا أتى أحدكم أهله فليستتر، ولا يتجردا تجرد العيرين" ٣١٩
"إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريته، فلا ينظر إلى فرجها..." ٣١٩
"إذا خطب أحدكم امرأة، فلا جناح عليه..." ٣١١
"إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً..." ٢٥٦
"إذا رأيتم الناس قد مرجت عهدهم، وخفت أماناتهم..." ٢٥٤
"إذا لم يؤد المرء حق الله أو الصدقة في إبله" ٢٧٥
"إذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه" ١٩٩
"في الجنة" ١٧٠
"أسمعت بلالاً ينادي؟" ٢٠٠
"اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة" ٢١٣
"اسمعوا، وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا، وعليكم ما حملتم" ١٣٧
"أفلح إن صدق" ٢٧١
"ألا أدلكم على ما يحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟" ٢٠٤
"إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان" ١٣٨
"ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه" ٥٨
"الأكثرون أموالاً! لا من قال: هكذا وهكذا وهكذا" ٢٧٣
"ألا من ولي عليه وال فراه يأتي شيئاً من معصية الله..." ٢١٧

- "الدين يسر فيسروا ولا تعسروا"..... ٦٥ ...
- "الزم بيتك، وأملك عليك لسانك، وخذ بما تعرف، ودع ما تنكر..."..... ٢٥٤ ...
- "السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره..."..... ٢١٦ ...
- "الكبر بطل الحق، وغمط الناس..."..... ١١٢ ...
- "اللهم شق على من شق على أمة محمد؟"..... ١٨٥ ...
- "ألم ترني إلى مجزأ المدلجي؟ نظر أنفاً إلى زيد بن حارثة..."..... ٢٨٧ ...
- "ألم ترني أن مجزأً نظر إلى زيد بن حارثة وأسامه..."..... ٢٨٠ ...
- "المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم..."..... ٥٩ ...
- "الولد للفراش وللعاهر الحجر"..... ٢٨٩ ...
- "أما إنك لو لم تعطه شيئاً كتبت عليك كذبه"..... ١١٧ ...
- "أمرت أن أسجد على سبعة أعظم، على الجبهة..."..... ٢٩٦ ...
- "إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أولادكم من كسبكم"..... ١٧٣ ...
- "إن الله تعالى يقول: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه..."..... ٣٠٠ ...
- "إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات، ومنعاً وهات، ووأد البنات..."..... ٢٥٠ ...
- "إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر..."..... ١١٣ ...
- "إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر"..... ٢٤٤ ...
- "إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة، والصوم"..... ١٤٨ ...
- "إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه..."..... ٢٥٥ ...
- "إن جاءت به أحر قصيراً كأنه وحره فلا أراها..."..... ٢٨٨ ...
- "إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا..."..... ١٧٤ ...
- "إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض..."..... ١٦٣ ...
- "إنا لا نستعين بمشرك؟"..... ١٤٣ ...
- "أنت ومالك لأبيك"..... ١٧٥ ...
- "إنك لست بقاتلي حتى تفعل ما أمرك به، قال..."..... ١٧٠ ...
- "إنكم سترون بعدي أثره..."..... ١٣٧ ...
- "إنه ستكون هنات وهنات..."..... ٨٥ ...
- "إني حاملك على ولد ناقة..."..... ١١٤ ...
- "إني لا استعين بمشرك"..... ٢٤٣ ...
- "أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح..."..... ٣٠٧ ...
- "أولادكم من طيب أكسابكم فكلوا من أموال أولادكم هنيئاً..."..... ١٧٢ ...
- "بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم..."..... ١١٢ ...
- "بعثت بالحنيفية السمحة"..... ١٨٨ ...
- "بل أتمتوا بالمعروف وتناهوا عن المنكر..."..... ٢٥٣ ...
- "بل، والذي نفسي بيده إن الشملة التي أصابها يوم خير..."..... ٢٠٠ ...
- "تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم"..... ١٣٨ ...
- "تسمع وتطيع للأمر وإن ضرب جلدك وأخذ مالك فاسمع وأطع"..... ١٣٨ ...

- "ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن" ٧٩ ...
- "كيتان" ٢٧٣ ...
- "خمسة صلوات في اليوم والليلة" ٢١٧ ...
- "خمسة لا يعلمهن إلا الله" ٢٢٥ ...
- "خيركم من تعلم القرآن" ٢ ...
- "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر" ١١٨ ...
- "سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله" ١٧٨ ...
- "ستصلحون الروم صلحاً آمناً وتغزون أتم وهم عدواً" ٢٤٤ ...
- "سجدتها داود توبة، ونسجدها شكراً" ٣٣٦ ...
- "شراك أو شراك من نار" ٢٠٠ ...
- "فارجع، فلن استعين بمشرك" ٢٤٣ ...
- "فإن أحد ترخص لقتال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فقولوا له: إن الله أذن لرسوله" ١٦٤ ...
- "فعليكم بالصلاة في بيوتكم، فإن خير صلاة المرء في بيته" ١٧٩ ...
- "فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين" ٢٧٩ ...
- "اقتلوه" ١٦٢ ...
- "فكوا العاني، وأطعموا الجائع، وعودوا المريض" ١٢٨ ...
- "قولي لعثمان أخلاقاً لسنتي؟! أم على غير ملتي؟! " ١٢٢ ...
- "كان مجزراً قائفاً" ٢٨١ ...
- "كل أحد أحق بكسبه من والده، وولده والناس أجمعين" ١٧٤ ...
- "كلوا، وتصدقوا، والبسوا، في غير إسراف ولا مخيلة" ٢٥٠ ...
- "كن أنت تحي به يوم القيامة فلن أقبله منك" ٢٠٠ ...
- "كن جليس بيتك وعليك بخاصة نفسك" ٥٩ ...
- "لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب" ٨٠ ...
- "لا تنكح البكر حتى تستأذن" ١٩٥ ...
- "لا صدقة فيما دون خمس أواق" ٢٧٠ ...
- "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" ٧٨ ...
- "لا يأخذن أحدكم متاع أخيه، لاعباً ولا جاداً" ١١٨ ...
- "لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً" ١١٨ ...
- "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه" ١٧٤ ...
- "لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر" ١١٢ ...
- "لا، إلا أن تطوع" ٢٧١ ...
- "لو كان المطعم بن عدي حياً ثم كلمني" ٢٣١ ...
- "لولا الأيمان لكان لي ولها شأن" ٢٨٨ ...
- "ليس المؤمن بالطعان، ولا باللعان، ولا بالفاحش، ولا بالبدئي" ١١٨ ...
- "ليس في أقل من مائتي درهم زكاة، وليس في أقل من عشرين" ٢٦٧ ...
- "ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول" ٢٦٧ ...
- "ليس فيما دون خمس أواق صدقة" ٢٧٠ ...

- "ليس للإنسان أن يذل نفسه"..... ٣٣٢ ...
- "ما أنصفنا أصحابنا"..... ١٧٠ ...
- "ما بلغ أن تؤدي زكاته فزكي فليس بكنز"..... ٢٧٥ ...
- "ما حديث بلغني عن عثمان؟"..... ١٢٢ ...
- "ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي فيها حقها"..... ٢٧٠ ...
- "ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته"..... ٢٧٥ ...
- "ما يسرني أن عندي مثل أحد ذهباً يمر عليه ثلاثة"..... ٢٧٢ ...
- "مروه فليتكلم، وليستظل، وليقعد، وليتم صومه"..... ١٥٠ ...
- "من آتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا"..... ٢٦٩ ...
- "من آتاه الله مالاً لم يؤدي زكاته مثل له شجاع أقرع"..... ٢٧٥ ...
- "من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد"..... ١٥٩ ...
- "من أطاع الله فقد ذكر الله وإن أقل صلاته وصومه وصنيعه للخير"..... ٦٦ ...
- "من بدل دينه فاقتلوه"..... ١٨١ ...
- "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه"..... ٢٥٥ ...
- "من سمع بالرجال فليأ عنه"..... ٢٦١ ...
- "من سن في الإسلام سنة حسنة، كان له أجرها"..... ٢٧٧ ...
- "من صلى صلاة لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب فهي خداج"..... ٧٨ ...
- "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد"..... ١٥٦ ...
- "من يردهم عنا وله الجنة، أو هو رفيقي في الجنة؟"..... ١٧٠ ...
- "نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمناً، ولا ننفي من أيّنا"..... ٢٨٤ ...
- "نعم، غير أنني لا أقول إلا حقاً"..... ١١٤ ...
- "هل عندك من شيء تصدقها؟"..... ٣٢٩ ...
- "هل لك من إبل؟"..... ٢٩٢ ...
- "هولك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر"..... ٢٨٩ ...
- "والبكر تستأمر"..... ١٩٥ ...
- "وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار"..... ١٦٤ ...
- "وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة"..... ١٥٩ ...
- "وآية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد ليس له ذراع على رأس"..... ٣٤١ ...
- "وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً"..... ٣٠٥ ...
- "وشر الأمور محدثاتها"..... ٤٨ ...
- "وعلمك أسماء كل شيء"..... ٨٧ ...
- "ولا صاحب كنز لا يفعل فيه حقه إلا جاء كنزه يوم القيامة"..... ٢٧٠ ...
- "ولا يلتقط لقطتها إلا منشد"..... ١٦١ ...
- "وما منعك أن تحيى به؟"..... ٢٠٠ ...
- "يا أسماء! إن المرأة إذا بلغت الحيض"..... ٣١٤ ...
- "يا أيها الناس إني قد أذنت لكم في الاستمتاع من النساء"..... ٢١٠ ...
- "يجتمع المؤمنون يوم القيامة فيقولون لو استشفعنا إلى ربنا"..... ٨٧ ...

"يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني..." ١٤١ ...
 "يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدائي..." ١٣٨ ...

٦٣ 63- فهرس الآثار

فهرس الآثار

أطراف الآثار ... الصفحات

- "اتبعوا ولا تتبدعوا فقد كفيتم" ١٦٠ ...
 "أتجعل ذا السابقة كمن لا سابقة له؟" ٧١ ...
 "أتيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في غزوة تبوك، وهو في قبة من آدم فسلبت..." ١١٥ ...
 "أجمعوا على أن المرأة تلبس المخيط كله..." ٣١٦ ...
 "أجموا هذه القلوب، فإنها تمل كما تمل الأبدان" ١١٥ ...
 "البر ما أمرت به، والتقوى ما نهيت عنه" ٢٢٢ ...
 "الحين ستة أشهر" ١٠٣ ...
 "الذكر طاعة الله، فمن لم يطعه لم يذكره" ١٤٠ ...
 "أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة..." ٣١٠ ...
 "أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر" ٧٩ ...
 "إن الحين هو كل غدوة وعشية وكل ساعة" ١٠١ ...
 "إن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن القران في التمر إلا أن يستأذن الرجل أخاه" ٣٠١ ...
 "إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا جاءه أمر يسره خر ساجداً شكراً لله" ٣٤١ ...
 "إن قراءة الفاتحة متعينة في كل ركعة، ولا تجزئ الصلاة إلا بها" ٧٧ ...
 "إن كان قد بلغك شيء فهو كما بلغك" ١٢٢ ...
 "إنما عملوا لله وأجرهم عليه" ٧١ ...
 "أو ما تقرأ: { إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ } ..." ٣٣٦ ...
 "أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية..." ٢٥٥ ...
 "بايعنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على السمع، والطاعة..." ٢١٣ ...
 "بينما رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يخطب، إذا هو برجل..." ١٥٠ ...
 "جعل الله صدقة السر في التطوع تفضل علانيتها بسبعين ضعفاً" ١٧٩ ...
 "حتى الفسوة والفسية" ٩١ ...
 "خير رسول - صلى الله عليه وسلم - في الأسرى بين الفداء، والمن..." ١٣٢ ...
 "دعني أحي يوماً، ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - قاعد في بيتنا..." ١١٧ ...
 "فأما المريض فرخص لمن اشتد عليه أن يفطر" ١٤٨ ...
 "فكتب علي بإسلامهم فلما قرأ رسول الله الكتاب خر ساجداً..." ٣٤٢ ...
 "فمن كان مقيماً على الربا لا ينزع عنه، فحق على..." ١٨٢ ...
 "قد اتخذت إذاً بطانة من دون..." ٢٤٢ ...

- "كان أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم- يتبادحون بالبطين" ... ١١٥
- "كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله..." ... ٣١٢
- "كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا أصاب غنيمة، أمر بلالاً..." ... ٢٠٠
- "كانت الأنصار إذا جئوا نجاءوا لم يدخلوا من قبل..." ... ١٥١
- "كانوا إذا أحرموا في الجاهلية أتوا البيوت من ظهورها فأنزل..." ... ١٥٢
- "كل عبادة لم يتعبد بها أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ..." ... ١٦٠
- "كل ما أدت زكاته وإن كانت تحت سبع أرضين فليس بكنز..." ... ٢٧١
- "كنا نطبخ البرمة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ..." ... ٦٣
- "كنت اغتسل أنا والنبي - صلى الله عليه وسلم - من..." ... ٢٣٠
- "لا تجالس أهل الأهواء، فإن مجالستهم..." ... ٢٥٩
- "لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم..." ... ٢٦٠
- "لا تنزلوا المسلمين ضفة البحر..." ... ٢٠٦
- "لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم..." ... ١٢٩
- "لو لا هذه الآية لتتبع المسلمون عروق اللحم كما تتبعها..." ... ١٤٤
- "ما أبالي لو كان عندي مثل أحد ذهباً أعلم عدده..." ... ٢٧١
- "ما خير رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين أمرين قط، إلا أخذ أيسرهما..." ... ١٨٨
- "ما رأيت ذلك من النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا رآه مني..." ... ٣١٩
- "ما رأيت عورة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قط..." ... ٣١٩
- "نحن مع من غلب..." ... ٨٣
- "نسخت من هذه السورة - يعني المائة - آيتان: آية القلائد..." ... ٢٣٣
- "والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع..." ... ١٥٥
- "يا بني لا تمازج الشريف فيحقد عليك، ولا الدنيء..." ... ١١٨
- "يا رسول الله هلكت المواشي وانقطعت السبل..." ... ٣٤٢

٦٤ 64- فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

- إبراهيم النخعي: ١١٦، ١٣٥، ١٤٧، ١٧٤، ٣٣٣.
- إبراهيم عليه السلام: ١٧٤.
- ابن أبي الدم: ٣٢٦.
- ابن أبي حاتم: ١٤٨.
- ابن أبي زمنين: ٢٨٣.
- ابن الثلاث: ٣٢.
- ابن الجوزي: ١٠١، ١٢٤، ١٣٤، ١٤٧، ١٦٣، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٣٢، ٢٥٣، ٣٠٩.

- ابن الصلت المجبر: ٣٢.
- ابن العربي: ٩، ٢٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠٥، ١١٠، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٣، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٣٢، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٠١، ٣١٣، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٥٧.
- ابن الغزي: ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٤٠، ٥٢.
- ابن القيم: ٢٦، ٤٢، ٦٠، ١٠٦، ١١٩، ١٣٠، ١٣١، ١٥٥، ١٩٥، ٢١٤، ٢١٥، ٢٤٨، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٠٩، ٣٤٤، ٣٤٦.
- ابن المبارك: ٧٨.
- ابن الملقن: ١٣٤، ١٣٦، ٢٨٣، ٣٣٦، ٣٥١.
- ابن المنذر: ٣١٦، ٣٤٠.
- ابن باز: ٢٤٤.
- ابن بطال: ٨٤، ١٢٨، ١٢٩، ٢٤٥، ٢٧٠.
- ابن ثيمية: ٢٦، ٣٩، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٨٤، ١٠٦، ١١١، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٥، ١٥٤، ١٥٥، ١٧١، ١٨٨، ١٩٥، ١٩٦، ٢١٤، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٩٥، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٧، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥١.
- ابن جريح: ١٨٦، ٣٣٦.
- ابن جبر: ١٤٨، ١٦٢، ١٧٩، ١٩٥، ٢٤٩، ٣١٠.
- ابن حبان: ١، ٢١، ٢٦، ٢٧، ٤٠، ٤١، ٧٩، ٣٢٠.
- ابن حجر: ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ٤٤، ٤٨، ٨٢، ١٥٧، ١٥٨، ١٧١، ١٨١، ١٩٥، ٢٠٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٨٣، ٢٨٩، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٥١، ٣٥٨.
- ابن حزم: ٢٦، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ١٠٥.
- ابن خطل: ١٦٢، ١٦٤.
- ابن خلدون: ٢٧.
- ابن خويز منداد: ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٩، ١٢، ١٣، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٥، ٨٦، ٩١، ٩٢، ٩٦، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٢، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٧، ١٦٠، ١٦١، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٣، ٣١٦، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١.
- ابن داسة: ٣٠، ٣٣.
- ابن دحية: ٢٨.
- ابن رجب الحنبلي: ١١٢، ١٤١، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٧.
- ابن زيد: ٦٢، ١٠٠، ١٢٣، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٨، ١٨٦، ٢٠٨، ٣٣٢، ٣٥٥.
- ابن سعدي: ٢١٤، ٢٢٣.
- ابن سيرين: ١١٥، ١٤٧، ١٦٨، ١٨٠، ٣٠٩.
- ابن عاشور: ١٥٢، ٢٣٦، ٢٧٤، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٣٧.
- ابن عباس: ٦٢، ٨٦، ٩١، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٢٣، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٠، ١٤٣، ١٥٠، ١٦٣، ١٦٧، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٣، ٣١٤، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٥.
- ابن عبد البر: ٢، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٩، ٤١، ٤٥، ٤٧، ٧٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٣٣، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٧٣.
- ابن عثيمين: ٦١، ١٤٩، ٢٦١، ٢٩٩، ٣١٢، ٣١٥.
- ابن عدي: ٢٠.
- ابن عطية: ٩٨، ١١٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٢، ١٦٢، ١٧٢، ١٧٧، ١٧٨، ١٩٤، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٩، ٢٨٣، ٢٩٥، ٣٢٩، ٣٢٩.
- ابن عمر: ٦٢، ١٤٥، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٧٤، ٣٠١، ٣١٣.
- ابن فارس: ٩٦، ١٠٩، ١١٤.
- ابن فرحون: ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٤١.
- ابن قتيبة: ٩٠، ٩٨، ١٢٣، ١٨٦، ٢٨٢، ٣٤٩.
- ابن قدامة المقدسي: ٨٣، ٨٥، ٩٥، ١٠٣، ١١١، ١٣٠، ١٣٩، ١٨٢، ٢٠٦، ٢٧٩، ٢٩٢، ٣١٢، ٣٣٠، ٣٣٦.
- ابن كثير: ٢٦، ٣٥، ٨١، ٨٧، ٩١، ٩٨، ١٠١، ١١٢، ١٢١، ١٢٤، ١٥٦، ١٩١، ٢٠٨، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٥٤، ٢٧٣، ٢٨٢، ٢٨٣، ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٥٢.

- ابن ماجه: ٤٣.
 ابن مسعود: ٩٨، ١٦٠، ١٨٩، ١٩١، ٢٢٧، ٢٥٣، ٣٠٩، ٣١٤، ٣٤٨.
 ابن مفلح: ٢٧٩.
 ابن مندة: ٢٠، ٣٣.
 ابن منظور: ٩٧.
 أبو إسحاق الاسفرائيني: ٩٣.
 أبو إسحاق الشيرازي: ٢٣.
 أبو إسحاق الهجيمي: ٣٠، ٣٣.
 أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي: ٤٩.
 أبو الحسن التمار: ٣٠، ٣٢.
 أبو الحسن المصيصي: ٣٠، ٣٤.
 أبو السعود: ٣٣٨.
 أبو الطاهر الجنابي القرمطي: ١٢، ١٦، ١٧.
 أبو العالية: ٨٨، ٢١٤.
 أبو العباس الأصم: ٣٠، ٤٣.
 أبو العباس بن العريف: ٤٣.
 أبو القاسم البلخي: ١٦٨.
 أبو الليث السمرقندي: ٨٩، ٩٨، ١٠١، ١٣٦.
 أبو أيوب الأنصاري: ١٦٨.
 أبو بكر الأبهري: ٣٢.
 أبو بكر البرقاني: ٣٤.
 أبو بكر الصديق: ٤٩، ٧١، ١٨١، ١٩٨، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٧٨، ٣٤٠، ٣٥٣، ٣٥٩.
 أبو بكر بن العياش: ٣٤٨.
 أبو بكر بن داود السجستاني: ٣٢.
 أبو بكر محمد بن الفضل البابسيري: ٣٤.
 أبو بكرة: ٣٤١.
 أبو ثعلبة الخشني: ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٣.
 أبو ثور: ٢٨٧، ٣٤٠.
 أبو جبيرة ابن الضحاك: ٣٥٥، ٣٥٧.
 أبو جحيفة: ١٢٩.
 أبو حامد الغزالي: ٤٩.
 أبو حنيفة: ٤٦، ٤٩، ٥١، ١٠٠، ١٧٤، ١٨٣، ٢٠٢، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٧٩، ٣٣٠، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٦٢.
 أبو حيان: ٢٦، ٨٧، ١٤٤، ١٩٤، ٢١٨، ٢٥٣.
 أبو داود: ٣٣، ٧٩، ١١٥، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٤٤، ٣١٤.
 أبو ذر: ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥.
 أبو زرعة: ٢٠.
 أبو سعيد: ٣٤، ٧٧، ٧٩، ٢٥٦.
 أبو سلمة بن عبد الرحمن: ٢٠٤، ٢٠٥، ٣٥٠.
 أبو سليمان الخطابي: ٤٩.

- أبو شامة: ٣٧.
 أبو عبد الله بن عامر: ١١٧.
 أبو عبد الرحمن السلمي: ٣٣.
 أبو عبد الله البريدي: ١٢.
 أبو عبيدة: ١٣٥.
 أبو عبيدة: ١٨٦، ٣٤٩.
 أبو عزة: ١٣١.
 أبو عمرو الأوزاعي: ١٠٠، ١١٦.
 أبو قلابة الرقاشي: ٣٤.
 أبو قلابة: ١٦٨، ٢٦٠.
 أبو منصور البغدادي: ٩٤.
 أبو موسى الأشعري: ١٢٨.
 أبو نصر سابور بن أردشير: ٢١.
 أبو نعيم: ٣٤، ٦٢، ٧٨.
 أبو هريرة: ١١٤، ١٤١، ١٧٨، ١٩٥، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٦٨، ٢٢٨، ٢٦٣، ٣٠٠، ٣٥٣.
 أبو يعلى: ٢٥٨.
 أبو يوسف: ٤٧، ٤٩، ٥١.
 أبو العباس الأصم: ٣٣.
 أبو حيان: ٣٣٦.
 أبي بن كعب: ٢٠٩، ٢١٠.
 الأجري: ٢٠.
 أحمد بن الأزهر: ٣٣.
 أحمد بن حنبل: ٣٩، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٧٨، ٧٩، ٨٣، ١٤٧، ١٩١، ١٩١، ٢٣١، ٢٧٩، ٣٤٠.
 أحمد بن محمد العتيقي: ٣٢.
 أحمد بن يوسف السلمي: ٣٣.
 آدم عليه السلام: ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٤.
 الأزهرى: ٩٧، ١٨٧.
 أسامة بن زيد: ٢٨٧.
 إسحاق: ٢٩٠، ٣٤٠.
 أسماء بنت أبي بكر: ٣١٤، ٣١٥.
 إسماعيل بن محمد الصفار: ٤٣.
 الأشعري: ٣٩.
 الأعمش: ١٩.
 الألوسي: ٢٦، ٩٨، ١٢٣، ١٤١، ٢٣٧، ٢٦٩، ٣٥٩.
 أم سلمة: ٢٩٢، ٣٠٧.
 الإمام ابن أبي حاتم: ١٩.
 أنس بن مالك القشيري: ١٤٨.
 أنس بن مالك: ٨٧، ١٧٠، ١١٤، ٢١٣، ٢١٤، ٢٨٦، ٣٤٢.

- الأوزاعي: ٧٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٨٧، ٣٠٥.
- أيوب العطار: ٣٤.
- الباجي: ٣٥، ٤٠، ٤٤، ٤٥.
- البخاري: ٨١، ٨٧، ١١٤، ١٢٨، ١٢٩، ١٤١، ١٤٧، ١٥١، ٢٠١، ٢٤٥، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٨٢، ٣٢٩.
- البراء ابن عازب: ١٥١، ١٦٨، ٣٤٢.
- البرهاري: ٤٧.
- البغوي: ٤٣، ٤٤، ٩٨، ١٢٤، ١٦٢، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٨٣، ٣٣٦.
- بكر بن عبد الله المزني: ١١٥.
- بهز بن حكيم: ٣١٨.
- البيضاوي: ٣٣٨.
- الترمذي: ٤٣، ٤٤، ٢٩٦.
- جابر التعلبي: ٢٩٥.
- جابر بن عبد الله: ٧٧، ١٧٠، ١٧٣، ١٩٠، ٢١٣.
- الخصائص: ٧٥، ١٠١، ١١٩، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٥، ١٤٤، ١٤٧، ١٧٧، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٨، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٥٩، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٩٩، ٣١٣، ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٥٧، ٣٥٨.
- جعفر بن محمد بن شاكر: ٣٤.
- الجوهري: ١٠٩.
- الحافظ الشاشي، أبو سعيد الهيثم: ١٩.
- الحافظ العقيلي: ١٩.
- الحاكم: ٢٠، ٣٢، ٣٣.
- الحجاج: ٤٣، ٣٤١.
- الحجوي: ٢٦، ٢٥، ٢٣، ٤١.
- حذيفة اليمان: ١٣٨، ١٦٠، ١٦٧، ٢٥٤.
- حسن البصري: ٦٢، ٧٩، ١٣٥، ١٤٠، ١٤١، ١٤٧، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٦، ١٨٠، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٨، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٨٣، ٢٩٦، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٥٥.
- الحسن بن بويه: ١٢.
- الحسن بن علي رضي الله عنهما: ٨٢.
- الحسين بن الفضل: ٣٣٨.
- الحسين بن علي الكرايسي: ٣٩.
- الحكم بن عتيبة: ١٠٤.
- حماد بن أبي سليمان: ١٠٤.
- حمد بن الحسين الأشثاني: ٣٢.
- حمزة: ٣٥٩.
- حمود التويجري: ٣١١.
- الحنابلة: ١٩٩، ٢٠٠.
- خالد بن الوليد: ١٦١، ٣٥٩.
- الخطابي: ٣٣، ٣٣٧.
- الخفاجي: ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٤٠، ٤١.
- خليل بن أحمد: ٢٠٥.
- الدارقطني: ٢٠، ٣٢.
- داود الظاهري: ٣٩.
- داود: ٣٣٤٠، ٣٣٧، ٣٤٥.
- الداودي: ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٣٢٠.

- الذهبي: ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٧، ٥٢.
 ذو مخمر: ٢٤٤.
 الرازي: ١٢٤، ١٩٤، ٣٣٠، ٣٣٨.
 الراعي النميري: ٣٤٩.
 الراغب الأصبهاني: ٩٧، ٢٨٣.
 الربيع بن أنس: ٨٧، ٩٨، ١٠١، ١٣٢، ١٤١، ١٣٥، ١٦٢، ١٨٠، ١٨٦، ١٩١، ١٩٤.
 الربيع بن سليمان المرادي: ٣٣.
 الزجاج: ١٠١، ١٠٩، ١٤١، ١٨١، ٢٢٨، ٢٥٤، ٢٨٢، ٢٩٥، ٣٣٢، ٣٥٠، ٣٥٢.
 الزركشي: ٣٥.
 زكريا بن يحيى المروزي: ٣٢، ١٧٣.
 الزمخشري:
 الزمخشري: ٨٩، ٩٨، ١٢٤، ١٤١، ٢٣٦، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٦٩، ٢٨٣، ٢٩٥، ٣٣٠، ٣٣٨، ٣٤٩.
 الزهري:
 الزهري: ٧٧، ١٧٤، ٢٣١، ٢٤٤.
 زيد بن أسلم: ١٦٨، ٢١٣.
 زيد بن ثابت: ١٨٩.
 زيد بن حارثة: ٢٨٧.
 السبكي: ٤٣، ٢٤٩.
 السدي: ٩٨، ١٢٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٤١، ١٨٦، ٢٠٩، ٢٣٢، ٢٦٨.
 السرخسي: ١٣٠.
 سعد بن أبي وقاص: ٢٨٩.
 سعدان بن نصر: ٣٢.
 السعدي: ٢٢٩، ٢٣٧.
 سعيد بن العاص: ١١٨.
 سعيد بن المسيب: ١٠٠، ١٠٦، ٢٥٤.
 سعيد بن جبير: ٦٢، ٦٦، ٨٦، ١٠٠، ١٠٣، ١٣٦، ١٣٤، ١٤٠، ٢٠٩، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٥٦، ٣١٣، ٣٥٥.
 سفیان الثوري: ٤٧، ٧٨، ١٧٦، ١٩٠، ٢٩٠.
 سفیان بن عيينة: ١١٦، ١٧٤.
 سلمة بن يزيد الجعفي: ١٣٧.
 سليمان بن موسى: ٣٢٠.
 السمرقندي: ١٢٣، ١٤٠، ١٨٦، ٣٢٩، ٣٣٨.
 السمعاني: ٨٧، ٩٨، ١٢٤، ١٤١، ٢٢٦، ٣٣٦.
 سهل بن سعد الساعدي: ٣٢٩.
 سودة بنت زمعة: ٢٨٩، ٢٩٠.
 السيوطي: ٢، ٢٦، ٣٧، ٤٧، ٤٩، ٢٣٢.
 الشاطبي: ٣٧، ١٥٥.
 الشافعي: ٣٩، ٤٦، ٤٩، ٥١، ٥٨، ٨٣، ١٠١، ١٠٥، ١٤٧، ١٧٦، ١٨٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٢، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٨٧، ٢٩٥، ٣٠٩، ٣٢٩، ٣٣٤٠، ٣٦٢.
 شرح: ١٦٠.
 شعبة بن الحجاج: ٦١.
 الشعبي: ١١٦، ١٧٣، ١٩٠، ٢٦٨، ٣٠٥.
 الشنقيطي: ٢٦، ٣٥، ٥٦، ٨١، ١١٩، ١٢٣، ٢٠٨، ٢١٠، ٢٣٢، ٢٥٤، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٩، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٦.

- الشوكاني: ٢٦، ٣٥، ٨٠، ٨٧، ١٣٠، ١٤٤، ١٨٧، ١٩١، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٩، ٢٨٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٢، ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٤٤.
- الشيرازي: ٢٥، ٢٨، ٣٣.
- الصفدي: ٢٣، ٢٧، ٤٠، ٥٢.
- صفوان ابن أمية: ٢٤٥.
- الصنعاني: ٢٨٨، ٢٩١.
- الضحاك: ١٠١، ١٨٦، ١٩١، ٢٢٨، ٢٦٩، ٢٧٢، ٣٣٢.
- طاووس بن كيسان: ١٠٠، ١٦٣.
- الطبراني: ٢٠.
- الطبري: ١٩، ٨٩، ٩٠، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١١٢، ١٢٤، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٢، ١٧٧، ١٩٠، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٣، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٥٤، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٨٣، ٣١٣، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٥٢، ٣٥٦.
- الطحاوي: ١٩، ٢١٦، ٢٤٣.
- الطرطوشي: ٣٧.
- طلحة بن عبيد الله: ٢٧١.
- طلحة بن يوسف المؤذن: ٣٤.
- الطوفي: ٩٢.
- عائشة بنت أبي بكر الصديق: ٦٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٨، ١٧٣، ١٨٨، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٦٢، ٢٨٠، ٢٨٧، ٢٨٩، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢٠.
- العاقد لدين الله: ١٣.
- عامر الشعبي: ١٠٠.
- عبادة بن الصامت: ٧٨.
- العباس: ١٦١.
- عبد الرحمن ابن أبي ليلى: ١٤٨.
- عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: ٨٨، ١٦٢.
- عبد الرحمن بن عوف: ٢٧١.
- عبد الرحمن الناصر: ١٢.
- عبد الله بن أريقط الديلمي: ٢٤٥.
- عبد الله بن الزبير: ٨٢.
- عبد الله بن دينار: ٨١.
- عبد الله بن عمر: ٨٢، ٨٢، ٨٤، ٢١٦، ٢٦٨.
- عبد الله بن عمرو: ٢٠٠، ٢٥٠، ٢٥٤.
- عبد الملك ابن مروان: ٨٢، ٨١.
- عبد بن زمعة: ٢٨٩.
- عبدالله بن زيد البجلي: ٣٢.
- عبيد الله بن الحسن: ١٠٨.
- عبيدة السلماني: ١٦٨.
- عتبة بن أبي وقاص: ٢٨٩.
- عثمان بن عفان: ٢٧١، ٢٥٣، ٢٧٩، ٣٠٣، ٣٥٣.
- عثمان بن مظعون: ١٢٢.
- العرباض بن سارية: ١٥٩، بن سارية: ٢٧٩.
- عروة بن أبي الجعد: ٢٩٩.
- عطاء الخرساني: ٢٣٢.
- عطاء بن أبي رباح: ١٣٤، ١٣٦، ١٨٦، ٢١٤، ٢٣١، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٥٠، ٣٥٥.

- العظيم آبادي: ٢٥٤.
- عكرمة: ٦٢، ٨٦، ١٠٠، ١٣٤، ١٤٤، ١٩١، ١٦٧، ٢٣٢، ٢٦٨، ٣١٣، ٣٣٢، ٣٥٠، ٣٥٥.
- علي بن أبي طالب: ٦٢، ٦٦، ٧٧، ١٠٠، ١١٥، ١٨٩، ٢٦٩، ٢٣٥، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٦، ٣٣٤٠.
- علي بن أبي طلحة: ٢٨٢، ٣٠٩، ٣١٤.
- عمر بن الخطاب: ٤٩، ٦٢، ٧١، ٧٧، ١٥٥، ١٨٩، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٦، ٢٤٢، ٢٢٨، ٢٦٨، ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٠٦، ٣٥٣، ٣٥٩.
- عمر بن عبد العزيز: ١١٦، ٢٣٢، ٣٠٥.
- عمر رضا كحالة: ٢٣، ٥٢.
- عمران بن حصين: ٧٧.
- عمرو بن العاص: ١٢٥، ١١٨.
- عمرو بن عبيد: ٤٦.
- عوف بن مالك الأشجعي: ١١٥، ٢١٧.
- العوفي: ٢٨٣.
- عيسى: ١٩٠، ٢٨٢، ٣٤٩، ٣٥٠.
- الفرزدق بن غالب: ٢٢٨.
- القاسمي: ٢٣٢، ٢٣٧.
- القاضي عياض: ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٨، ٤٩، ٢٧٥.
- قتادة: ٦٢، ٨٦، ٩٨، ١٠٠، ١٢٣، ١٣٥، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٦، ١٩١، ١٩٤، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٨٢، ٢٩٥، ٣١٣، ٣٥٠، ٣٥٥.
- القرافي: ٣٥.
- القرظي: ٢، ٩، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٤٧، ٤٨، ٧٣، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٧، ٨٨، ٩٤، ١١٣، ١١٩، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٢، ١٧٢، ٢٠٥، ٢٢١، ٢٤٢، ٢٦٩، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠١، ٣١٣، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٦.
- كعب بن مالك: ٢٥٨، ٢٦١، ٣٤١، ٣٤٢.
- الكلبي: ٣٢٩، ٣٤٨.
- الكميا المهراس: ١٨٨، ١٠٥، ٢٣٦، ٢٤٢، ١٤٧.
- الليث: ٢٨٧، ٣٣٤٠.
- مالك: ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٦٦، ٧١، ٧٢، ٧٨، ٨٢، ١٠٠، ١٠٤، ١٢٨، ١٤٦، ١٤٧، ١٧٤، ١٨٦، ٢٠٢، ٢٣١، ٢٤٣، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٨، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٦٢.
- الماوردي: ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٣٦.
- المباركفوري: ٢١٧.
- المتلبس: ٣٣٤.
- مجاهد: ٢٣٢، ٣٣٢.
- مجاهد: ٤٢، ٦٢، ٨٦، ٩٨، ١٠٠، ١١١، ١٣٤، ١٦٣، ١٦٧، ١٧٣، ١٨٦، ١٩١، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٥٦، ٢٨٣، ٣١٣، ٣١٣، ٣٣٦، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٥.
- محمد الكديي: ٣٤.
- محمد بن أحمد: ٢٣.
- محمد بن إسحاق: ١٩٤.
- محمد بن الحنفية: ٢٨٢.
- محمد بن رائق: ١٢.
- محمد بن عبد الوهاب: ٨٤.
- محمد بن عمر بن بكير: ٣٤.
- محمد بن كعب القرظي: ١٦٧.
- محمد بن كعب القرظي: ٣٥١.
- محمد بن محمد الباغددي: ٣٢.
- محمد بن معاذ بدران: ٣٤.
- محمد مخلوف: ٢٣، ٢٥، ٢٦.
- المستنصر بالله بن عبد الرحمن الناصر: ١٥.

- مسلم: ١٣٧، ١٧٠، ١٧٩، ٢٠٤، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٥٦، ٢٦٥، ٢٧٣، ٣٢٩.
- مسليمة الكذاب: ٣٣٤٠.
- المطعم بن عدي: ١٣١.
- معاوية: ٨٢، ٢٧٤.
- المغيرة بن شعبة: ٢٥٠.
- مقاتل: ٩٠، ١٠٠، ١٤٠، ١٦٧، ١٨١، ٢٢٨، ٣٥٠.
- مكحول: ١٩٩، ٢٠٠.
- المنائوي: ١٢٩.
- منصور الديلمي: ١٦.
- ميمون بن مهران: ٢٦٥، ٣٥٠.
- الناطقة الذبياني: ٢٢١.
- النحاس: ٨٩، ١٠١، ١٦٢، ١٦٤، ٢٣٢.
- النسفي: ٢٦٩، ٢٨٢، ٣٣٧، ٣٤٩.
- النعمان بن بشير: ١٦٨.
- النقاش: ١٧٨.
- النووي: ٥١، ٨٣، ١١٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٨، ١٩٦، ٢٥٥، ٢٧٥، ٣٢٦، ٣٥٧.
- يحيى بن إبراهيم المزكي: ٣٣.
- يحيى بن يحيى: ٨٣، ٨٢.
- يزيد بن أبي حبيب: ١٧٦، ١٧٧.
- يونس بن يزيد: ٢٨١.

٦٥ 65- فهرس المصادر

المراجع والمصادر

- (١) ... الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لأبي عبد الله عبد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي، دار الراجعية، الرياض. القسم الأول: تحقيق: رضا نعان، ط ١، ١٤٠٩ هـ، والقسم: عثمان الأثيوبي، ط ١، ١٤١٥ هـ، والقسم الثالث: تحقيق: يوسف الوابل، ط ١، ١٤١٥ هـ.
- (٢) ... الابتهاج في أحاديث المعراج، لأبي الخطاب بن دحية، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٧ هـ، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب.
- (٣) ... أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، لصديق بن حسن القنوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨ هـ، تحقيق: عبد الجبار زكار.
- (٤) ... الإبداع في كمال الشرع وخطر الابتداع، لمحمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الرياض، ط ٢.
- (٥) ... إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر البوصيري، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩ هـ.
- (٦) ... إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، لمحمد بن محمد الحسيني الزبيدي، دار الفكر، بيروت.
- (٧) ... إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، لعبد الكريم النملة، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- (٨) ... الإتيقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- (٩) ... الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، مكتبة الفرقان، عجمان، ١٤٢٠ هـ، تحقيق: د. أبو حماد صغير أحمد حنيف.
- (١٠) ... الأحكام السلطانية والولايات الدينية، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ، تحقيق: عصام الحرساني، ومحمد إبراهيم الزغلي.
- (١١) ... الأحكام السلطانية، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي.

- (١٢) ... أحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد سليمان الباجي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٩هـ، تحقيق: د. عبد الله محمد الجبوري.
- (١٣) ... أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين.
- (١٤) ... أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله العربي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.
- (١٥) ... أحكام القرآن، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق.
- (١٦) ... أحكام القرآن، للكا الهراسي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٧) ... أحكام أهل الذمة، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ، تحقيق: سيد إبراهيم عمران.
- (١٨) ... الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي، الناشر مكتبة نزار، مصطفى الباز، ط ١، ١٤٢١هـ، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم.
- (١٩) ... أخبار القضاة، لوكيع بن محمد بن خلف بن حيان، عالم الكتب، بيروت.
- (٢٠) ... الآداب الشرعية، لابن مفلح المقدسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيّام.
- (٢١) ... أدب الدنيا والدين، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي، دار مكتبة الحياة.
- (٢٢) ... أدب الزفاف في السنة المطهرة، لمحمد بن ناصر الدين الألباني، بيروت، ط ٨، ١٤٠٧هـ.
- (٢٣) ... الأدب المفرد، لأبي عبد الله بن محمد بن إسماعيل البخاري، دار الصديق، ط ١، ١٤١٩هـ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
- (٢٤) ... الأذكار، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار الهدى، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: عبد القادر الأرئوط.
- (٢٥) ... إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفضيلة، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ، تحقيق: سامي بن العربي الأثري.
- (٢٦) ... إرواء الغليل في تخرّج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- (٢٧) ... أسباب البدع ومصادرها، لمحمود شلتوت، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤١٠هـ.
- (٢٨) ... الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، لأبي عمر يوسف بن عبد البر، دار قتيبة، دمشق، ط ١، ١٤١٤هـ.
- (٢٩) ... الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد البر، نهضة مصر، القاهرة، تحقيق: علي محمد البجادي.
- (٣٠) ... أسد الغابة لعلي بن محمد ابن الأثير، مطبوعات الشعب، القاهرة، ١٩٧٠م.
- (٣١) ... أسنى المطالب، لأبي يحيى زكريا محمد بن زكريا الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ.
- (٣٢) ... الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي، الفاروق الحديثة، ط ١، ١٤٢٣هـ، تحقيق: حسن عباس قطب.
- (٣٣) ... الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدين السيوطي، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي.
- (٣٤) ... الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض.
- (٣٥) ... أضواء البيان لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- (٣٦) ... الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، مكتبة التوحيد، المنامة، الحرمين، ط ١، ١٤٢١هـ، تحقيق: مشهور آل سلمان.

- (٣٧) ... إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ، ط ٣، تحقيق: د. زهير غازي.
- (٣٨) ... إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٣هـ، تحقيق أبو عبيدة مشهور آل سلمان.
- (٣٩) ... الأعلام، قاموس تراجم الأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٦، ١٩٨٤م.
- (٤٠) ... الأعلام، للزركلي، دار القلم، بيروت، ط ١٢، ١٩٩٧م.
- (٤١) ... اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٥، ١٤١٧هـ، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل.
- (٤٢) ... إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض، دار الوفاء، المنصورة، ط ١، ١٤١٩هـ، تحقيق: د. يحيى بن إسماعيل.
- (٤٣) ... الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ.
- (٤٤) ... الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، لجلال الدين السيوطي، دار ابن عفا، الجيزة، مصر، ط ٣، ١٤٢٢هـ، تحقيق: مشهور آل سلمان.
- (٤٥) ... إنباه الرواة على أنباء النحاة، لعلي بن يوسف القفطي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل.
- (٤٦) ... الأنساب، السمعاني، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، تحقيق: عبد الله البارودي.
- (٤٧) ... الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الحسن بن علي بن سليمان المرداوي، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٣٧٤هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- (٤٨) ... أنوار البروق في أنواع الفروق، لأحمد بن إدريس القرافي، عالم الكتب، بيروت.
- (٤٩) ... الباعث على إنكار البدع والحوادث، لأبي شامة المقدسي، دار الهدى، القاهرة، ١٣٩٨هـ، تعليق: عثمان عنبر.
- (٥٠) ... البحر الرائق في شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن إبراهيم بن نجم، دار الكتاب الإسلامي.
- (٥١) ... بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ، تحقيق: علي محمد معوض وعادل عبد الموجود.
- (٥٢) ... البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- (٥٣) ... البحر المحيط، لمحمد بن يوسف بن علي الشهير بأبي حيّان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٣٣هـ، تحقيق: د. عبد الرزاق المهدي.
- (٥٤) ... بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لمسعود بن أحمد الكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
- (٥٥) ... البداية النهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ، تحقيق: عبد الرحمن اللاذقي.
- (٥٦) ... البدع والنهي عنها، لابن وضاح القرطبي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ، تحقيق: عمرو بن عبد المنعم سليم.
- (٥٧) ... البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن بهادر الزركشي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- (٥٨) ... بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، دار المكتبة العلمية، بيروت.
- (٥٩) ... بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- (٦٠) ... بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، مطبعة الحكومية، مكة المكرمة، ط ١، ١٣٩٣هـ، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم.
- (٦١) ... البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لابن رشد، تحقيق د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ.

- (٦٢) ... تاريخ ابن خلدون، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٢م.
- (٦٣) ... تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، لحسن إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ٧، ١٩٦٤م - ١٩٦٧م.
- (٦٤) ... تاريخ الإسلام في الهند، لعبد المنعم النمر، دار العهد، ط ١، ١٣٧٨هـ.
- (٦٥) ... تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.
- (٦٦) ... التاريخ الإسلامي، لمحمود شاكر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
- (٦٧) ... تاريخ الخلفاء، لجلال الدين السيوطي، مطبعة السعادة، مصر ط ١، ١٣٧١هـ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
- (٦٨) ... تاريخ الدولة العلية العثمانية، لمحمد فريد بك، دار النفائس، بيروت.
- (٦٩) ... تاريخ الرسل والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار المعارف، مصر، ط ٢، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- (٧٠) ... التاريخ الصغير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار الوعي، ١٣٩٧هـ، تحقيق: محمود زايد.
- (٧١) ... التاريخ العباسي السياسي والحضاري، د. إبراهيم أيوب، دار الكتاب العالمي.
- (٧٢) ... التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر، أحمد عطا.
- (٧٣) ... تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- (٧٤) ... تاريخ علماء الأندلس، لعبد الله بن محمد الفرضي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط ٢، ١٤١٠هـ.
- (٧٥) ... تاريخ مدينة دمشق، لعلي بن الحسن، بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري.
- (٧٦) ... تبصرة الحكام، في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، لإبراهيم بن محمد بن فرحون، دار النفائس، الأردن، ط ١، ١٤١٩هـ.
- (٧٧) ... تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، لعثمان الزيعلي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٣١٣هـ.
- (٧٨) ... تجريد الأحكام في تدبير أهل الإسلام، لبدر الدين بن جماعة، دار الثقافة، الدوحة، تحقيق: عبد الله بن زير آل محمود، ود. فؤاد عبد المنعم أحمد.
- (٧٩) ... التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سخون، تونس.
- (٨٠) ... تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي، لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٩هـ، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود.
- (٨١) ... التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، لشمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ.
- (٨٢) ... تحفة المحتاج في شرح المنهاج لأحمد بن محمد بن حجر الهيثمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٨٣) ... تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات.
- (٨٤) ... ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض، مطبعة فؤاد بيان وشركاؤه، لبنان، منشورات دار مكتبة الحياة، تحقيق: د. أحمد بكير محمود.
- (٨٥) ... التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.
- (٨٦) ... تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٧هـ، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، والأستاذ محمد أحمد عبدالعزيز، توزيع دار الباز، مكة المكرمة.
- (٨٧) ... التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤١٧هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري.
- (٨٨) ... تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن العظيم، مسنداً عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والصحابة والتابعين)، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن أبي حاتم، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٧هـ، تحقيق: أسعد محمد الطيب.

- (٨٩) ... تفسير ابن رجب الحنبلي، جمع وتأليف وتعليق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة، ط ١، ١٤٢٢هـ، الرياض.
- (٩٠) ... تفسير ابن عباس (عبد الله بن عباس مفسراً، وتحقيق المروي عنه في سورة الفاتحة، والبقرة، وآل عمران)، لمحمد بن صالح العبد القادر، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، بإشراف د. مصطفى مسلم محمد.
- (٩١) ... تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة، دار إحياء التراث الإسلامي، تحقيق: د. عبد العزيز الحميدي.
- (٩٢) ... تفسير أبي السعود، لمحمد بن محمد العمادي أبي السعود، دار إحياء التراث، بيروت.
- (٩٣) ... تفسير أبي العالية من أول سورة الإسراء إلى آخر القرآن، جمعاً ودراسة وتحقيقاً، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم القرآن وعلومه، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٣هـ، إعداد: نورة الورثان، بإشراف: أ. د. فريد مصطفى سلمان.
- (٩٤) ... تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، لعبد الله بن عمر البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- (٩٥) ... تفسير الحسن البصري، دار الحديث، القاهرة، مصر، جمع وتوثيق ودراسة: د. محمد عبد الرحيم.
- (٩٦) ... تفسير القرآن العزيز، لابن أبي زمنين، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ، تحقيق: حسين عكاشة، ومحمد مصطفى الكنز.
- (٩٧) ... تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، دار طيبة، الرياض، الإصدار الثاني، ط ١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: سامي سلامة.
- (٩٨) ... تفسير القرآن الكريم، سورة (ص)، لمحمد بن صالح العثيمين، دار الثريا، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- (٩٩) ... تفسير القرآن الكريم، سورة البقرة، لمحمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- (١٠٠) ... تفسير القرآن، لأبي المظفر السمعاني، دار الوطن، ط ١، ١٤١٨هـ، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم.
- (١٠١) ... التفسير الكبير، للفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣.
- (١٠٢) ... تفسير غريب القرآن، لمحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ، تحقيق: أحمد صقر.
- (١٠٣) ... تفسير مجاهد، تحقيق: عبد الرحمن السورتي، المنشورات العلمية، بيروت.
- (١٠٤) ... تفسير مقاتل بن سليمان، دراسة وتحقيق: د. عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- (١٠٥) ... تقريب التهذيب، لابن حجر، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٠هـ، بيروت، تحقيق: محمد عوامة.
- (١٠٦) ... تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض.
- (١٠٧) ... التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لل حافظ ابن عبد البر، الناشر: الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٤٢٢هـ، تحقيق: أسامة إبراهيم وحاتم أبو زيد، ووزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد البكري.
- (١٠٨) ... تهذيب التهذيب، لأحمد بن حجر العسقلاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ، باعثناء: إبراهيم الزبيق، وعادل مرشد.
- (١٠٩) ... تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف المزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ، تحقيق: د. بشار بن عواد معروف.
- (١١٠) ... تهذيب تاريخ دمشق الكبير، لعبد القادر بدران، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
- (١١١) ... تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- (١١٢) ... جامع البيان عن تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار هجر، الجيزة، مصر، ط ١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: د. عبد الله التركي.

- (١١٣) ... جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ط ٦، ١٤١٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وإبراهيم باجس.
- (١١٤) ... جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمرو يوسف بن عبد الله، دار ابن الجوزي، ط ٥، ١٤٢٢هـ، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري.
- (١١٥) ... الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، توزيع مكتبة الرشد، الرياض.
- (١١٦) ... الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- (١١٧) ... جمع الوسائل بشرح الشمائل لعلي بن سلطان القارئ، دار المعرفة، بيروت، ط ٢.
- (١١٨) ... الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ، تحقيق: د. علي حسن ناصر، ود. عبد العزيز العسكر، ود. حمدان محمد.
- (١١٩) ... الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لأبي الوفاء عبد القادر القرشي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٣هـ، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو.
- (١٢٠) ... حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار) لمحمد أمين عمر بن عابدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
- (١٢١) ... حاشية البجيرمي على المنهج، لسليمان البجيرمي، دار الفكر، بيروت.
- (١٢٢) ... حاشية الجمل، لسليمان منصور الجمل العجيلي، دار الفكر، بيروت.
- (١٢٣) ... حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد عرفة الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (عيسى الحلبي وشركاؤه).
- (١٢٤) ... الحث على اتباع السنة والتحذير من البدع وبيان خطرها، لعبد المحسن العباد البدر، مطبعة سفير، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- (١٢٥) ... الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، لآدم متر، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريذة، لجنة التأليف والترجمة، ط ٣.
- (١٢٦) ... حكم السفور والحجاب، لعبد العزيز بن عبد الله بن باز، مطابع الحميضي، الرياض، ط ٦، ١٤١٨هـ.
- (١٢٧) ... حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠هـ، ومطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٣٩٩هـ.
- (١٢٨) ... الحوادث والبدع، لأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ٣، ١٤١٩هـ، تحقيق: علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري.
- (١٢٩) ... خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، دار الرفاعي، الرياض، ط ٣، ١٤٠٩هـ.
- (١٣٠) ... الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ، توزيع: مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.
- (١٣١) ... درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط ١، ١٤٠١هـ، تحقيق: محمود رشاد سالم.
- (١٣٢) ... درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، لعلي بن حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- (١٣٣) ... الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط ٦، ١٤١٧هـ.
- (١٣٤) ... الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن حجر العسقلاني، أم القرى، القاهرة، تحقيق: محمد سيد جاد الحق.
- (١٣٥) ... دفع إيهام الإضطراب عن آي الكتاب، الملحق بأضواء البيان، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- (١٣٦) ... دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، لمنصور بن يونس البهوتي، عالم الكتب، ط ٢، ١٤١٦هـ.

- (١٣٧) ... الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، برهان الدين إبراهيم ابن علي بن محمد بن فرحون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٣٨) ... ديوان الإسلام، لمحمد بن عبد الرحمن ابن الغزي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ، تحقيق: سيد كسروي حسن.
- (١٣٩) ... ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق: راينهرت فايرت، بيروت، ١٤٠١هـ، يطلب من دار النشر فرانتس شتاينز بفيسبادن.
- (١٤٠) ... ديوان الفرزدق، شرح: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٢هـ.
- (١٤١) ... ديوان المتلبس الضبعي رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية ١٤٩٠هـ، تحقيق: حسن الصيرفي.
- (١٤٢) ... ديوان النابغة، شرح: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- (١٤٣) ... ذم الكلام وأهله، لعبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٦هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل.
- (١٤٤) ... رجال تفسير الطبري جرحاً وتعديلاً، من تحقيق: جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأحمد ومحمد شاكر، جمع محمد حلاف، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- (١٤٥) ... رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني، طبعة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، ١٤٠١هـ.
- (١٤٦) ... رسالة الحجاب لابن عثيمين، طبعة خاصة بجهاز الإرشاد بالحرس الوطني على نفقة صاحبة السمو الملكي عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- (١٤٧) ... رسالة في القواعد الفقهية، لعبد الرحمن بن سعدي، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- (١٤٨) ... الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لمحمد عبد الحكي الكنوي الهندي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
- (١٤٩) ... روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ، ضبطه وصححه: علي بن عبد الباري عطية.
- (١٥٠) ... روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤١٢هـ.
- (١٥١) ... روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، محمد بن حبان البستي، دار الشريف، الرياض، ١٤١٤هـ.
- (١٥٢) ... روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن قدامة المقدسي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ، تحقيق: د. عبد الكريم بن علي النملة.
- (١٥٣) ... زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- (١٥٤) ... زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤، ١٤٠٧هـ، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط.
- (١٥٥) ... الزواجر عن اقتراف الكبائر، لأحمد بن حجر الهيتمي، دار الفكر.
- (١٥٦) ... سبل السلام شرح بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٨، ١٤١٦هـ، تحقيق: فواز زمري وإبراهيم محمد الجمل.
- (١٥٧) ... سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة، للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ.
- (١٥٨) ... سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥هـ.
- (١٥٩) ... سمط النجوم العوالي، لعبد الملك بن حسين العاصمي المكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض.

- (١٦٠) ... السنة، لعبد الله بن أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول.
- (١٦١) ... سنن الدارقطني؛ لعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ، تحقيق: السيد عبد الله هاشم المدني.
- (١٦٢) ... سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلي.
- (١٦٣) ... السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، الناشر: دار الباز، مكة المكرمة.
- (١٦٤) ... سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١١، ١٤١٧هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي.
- (١٦٥) ... سيرة ابن هشام، مؤسسة علوم القرآن، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلي.
- (١٦٦) ... شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩هـ.
- (١٦٧) ... شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- (١٦٨) ... شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم، لهبة الله بن الحسين بن منصور اللالكائي، دار طيبة، الرياض، ط ٤، ١٤١٨هـ، تحقيق: د. أحمد سعد الغامدي.
- (١٦٩) ... شرح الأصول من علم الأصول، لمحمد بن صالح العثيمين، دار البصيرة، مصر، تحقيق: أبي يعقوب نشأت كمال المصري.
- (١٧٠) ... شرح السنة لأبي محمد الحسن بن علي البرهاري، تحقيق: خالد بن قاسم الرادادي، دار السلف، الرياض، ط ٣، ١٤٢١هـ.
- (١٧١) ... شرح السنة، لأبي زكريا، يحيى بن شرف النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط.
- (١٧٢) ... شرح العقيدة الطحاوية، لعلي بن أبي العز، دار عالم الكتب، الرياض، ط ٣، ١٤١٨هـ، تحقيق: عبد الله التركي، وشعيب الأرنؤوط.
- (١٧٣) ... شرح العناية، لمحمد بن محمد البارقي، دار الفكر، بيروت.
- (١٧٤) ... شرح الكوكب المنير، لمحمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار، مكتبة العبيكان، ط ٢، ١٤١٨هـ، تحقيق: د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد.
- (١٧٥) ... شرح صحيح البخاري، لعلي بن خلف بن عبد الملك المعروف بابن بطلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤٢٣هـ، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم.
- (١٧٦) ... شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي، تحقيق: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ، تحقيق: د. عبد الله التركي.
- (١٧٧) ... شرح مختصر خليل للخرشي، لمحمد بن عبد الله الخراشي، دار الفكر، بيروت.
- (١٧٨) ... شرح منتهى الإرادات، لمنصور بن يونس البهوتي، عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤هـ.
- (١٧٩) ... شرف أصحاب الحديث ونصيحة أهل الحديث، للخطيب البغدادي، مكتبة العلم، جدة، ط ١، ١٤١٧هـ، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم.
- (١٨٠) ... الشريعة للأجري، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- (١٨١) ... شعر النابغة الجعدي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٣٨٤هـ.
- (١٨٢) ... الشكر لابن أبي الدنيا، تحقيق: ياسين محمد السواس، وعبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ٢، ١٤٠٧هـ.

- (١٨٣) ... الشمائل المحمدية في الخصائل المصطفوية، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، الملحق بتحفة الأحوذى، للباركفوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- (١٨٤) ... الصارم المشهور على أهل التبرج والسفور، لمحمد بن عبد الله التويجري، دار العليان، بريدة، القصيم، ط ٢، ١٤٠٩هـ.
- (١٨٥) ... الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- (١٨٦) ... صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- (١٨٧) ... صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.
- (١٨٨) ... صحيح الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ.
- (١٨٩) ... الصحيح المسند من أسباب النزول، لمقبل بن هادي الوادعي، دار ابن حزم، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- (١٩٠) ... صحيح سنن ابن ماجة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤١٩هـ.
- (١٩١) ... صحيح سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ٢، ١٤٢١هـ.
- (١٩٢) ... صحيح سنن الترمذي، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ٢، ١٤٢٢هـ.
- (١٩٣) ... صحيح سنن النسائي، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤١٩هـ.
- (١٩٤) ... صفة الصفوة، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩هـ، تحقيق: محمود فاخوري، ود. محمد رواس قلعجي.
- (١٩٥) ... الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار العاصمة، الرياض، ط ٣، ١٤١٨هـ، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله.
- (١٩٦) ... ضعيف الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٤، ١٤٠٨هـ.
- (١٩٧) ... الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- (١٩٨) ... الضوء المنير على التفسير من كتب الإمام ابن قيم الجوزية، جمع علي الحمد الصالح، دار السلام.
- (١٩٩) ... طبقات ابن سعد (الطبقات الكبرى) دار صادر، بيروت.
- (٢٠٠) ... طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ، ومكتبة وهبة، شارع الجمهورية، بعبدين، ط ١، ١٣٩٣هـ، تحقيق: علي محمد عمر.
- (٢٠١) ... طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين بن علي السبكي، هجر، ط ٢، ١٤١٣هـ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو.
- (٢٠٢) ... طبقات الشافعية، لأحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شبة، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم، خان.
- (٢٠٣) ... طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ، تحقيق: د. إحسان عباس.
- (٢٠٤) ... طبقات المفسرين، لمحمد بن علي الداودي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٠٥) ... طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجهمي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- (٢٠٦) ... طرح الثريب، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، تحقيق: عبد القادر محمد علي.
- (٢٠٧) ... ظهر الإسلام، لأحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣.
- (٢٠٨) ... العبر في خبر من غير، لمحمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: محمد السعيد زغلول.
- (٢٠٩) ... العبر في خبر من غير، لمحمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: محمد السعيد زغلول.

- (٢١٠) ... العبودية بشرح الشيخ عبد العزيز عبد الله الراجحي، دار الفضيلة، الرياض، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
- (٢١١) ... علل الحديث، لابن أبي حاتم، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٥ هـ، تحقيق: محب الدين الخطيب.
- (٢١٢) ... عمدة التفسير، لأحمد محمد شاكر، دار الوفاء، المنصورة، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
- (٢١٣) ... عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي عبد الرحمن شرف الحق العظيم آبادي، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢١ هـ.
- (٢١٤) ... العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، مكتبة الهلال، بيروت، تحقيق: د. مهدي الخزومي، ود. إبراهيم السامرائي.
- (٢١٥) ... فتاوى السبكي، لأبي الحسن تقي الدين علي السبكي، دار المعرفة، بيروت.
- (٢١٦) ... الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار المعرفة، بيروت ط ١، ١٣٨٦ هـ، تحقيق: حسنين محمد مخلوف.
- (٢١٧) ... الفتاوى الهندية، لجنة العلماء برئاسة نظام الدين البلخي، دار الفكر.
- (٢١٨) ... فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار السلام، الرياض، ط ١، ١٤١٨ هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- (٢١٩) ... فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الوفاء، المنصورة، ط ٢، ١٤١٨ هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة.
- (٢٢٠) ... فتح القدير، لكامل الدين بن عبد الواحد بن الهمام، دار الفكر بيروت.
- (٢٢١) ... الفتح المبين في طبقات الأصوليين، لعبد الله مصطفى المراغي، المكتبة الأزهرية، للتراث، ١٤١٩ هـ.
- (٢٢٢) ... فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، وبهامشه تعليقات سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
- (٢٢٣) ... فتوح البلدان، لأحمد البلاذري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هـ، تحقيق: رضوان محمد رضوان.
- (٢٢٤) ... الفروع، لمحمد بن مفلح المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ، تحقيق: حازم القاضي.
- (٢٢٥) ... فضيلة الشكر لله على نعمه وما يجب الشكر للنعم عليه، لأبي بكر محمد بن جعفر السامري المعروف بالخرائطي، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٢ هـ، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، ود. عبد الكريم اليافي.
- (٢٢٦) ... الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، دار ابن الجوزي، ط ٣، ١٤٢٦ هـ، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي.
- (٢٢٧) ... الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن المحجوب المكتبة العلمية، المدينة المنورة، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ.
- (٢٢٨) ... فهرس الفهارس ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي عبد الكبير الكفاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢ هـ، باعتناء د. إحسان عباس.
- (٢٢٩) ... الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد عبد الحي الكفاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٣٢٤ هـ.
- (٢٣٠) ... فوات الوفيات، والذيل عليها للكتبي، دار صادر، بيروت، تحقيق: د. إحسان عباس.
- (٢٣١) ... فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ، تحقيق: أحمد عبد السلام.
- (٢٣٢) ... القاموس المحيط، لمحمد يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤١٦ هـ.
- (٢٣٣) ... قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلي، دار الجيل، بيروت ١٤٠٠ هـ، ط ٢، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد.
- (٢٣٤) ... قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، لحسين الحربي، دار القاسم، الرياض، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- (٢٣٥) ... قواعد التفسير جمعاً ودراسة، لخالد بن عثمان السبت، دار ابن عفان، الجزيرة، مصر، ط ١، ١٤٢١ هـ.
- (٢٣٦) ... القواعد النورانية الفقهية، لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين.
- (٢٣٧) ... قواعد معرفة البدع لمحمد بن حسين الجيزاني، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ٢، ١٤٢١ هـ.

- (٢٣٨) ... الكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل، لأبي محمد فوفق الدين عبد الله بن قدامة، المكتب الإسلامي بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ، تحقيق: زهير الشاويش.
- (٢٣٩) ... الكامل في التاريخ، لعلي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ، تحقيق: عبد الله القاضي.
- (٢٤٠) ... كتاب أدب القضاء، لابن أبي الدم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط ١، ١٤٠٤هـ، تحقيق: محي هلال السرحان، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا.
- (٢٤١) ... الكتب الستة (صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن ابن ماجه) مجموعة في: موسوعة الحديث الشريف، الكتب الستة، دار السلام، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ، بإشراف: معالي الوزير صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ.
- (٢٤٢) ... كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٤٣) ... الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمد بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، وبذيله: [الانتصاف للإمام أحمد الإسكندري، والكاف الشاف في تخریج أحاديث الكشف لابن حجر العسقلاني، وحاشية محمد عليان المرزوق على الكشف، ومشاهد الإنصاف على شواهد الكشف لمحمد عليان].
- (٢٤٤) ... كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعبد العزيز أحمد بن محمد البخاري، دار الكتاب الإسلامي.
- (٢٤٥) ... كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٦هـ، تحقيق: أحمد القلاش.
- (٢٤٦) ... اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- (٢٤٧) ... لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ٦، ١٤١٧هـ.
- (٢٤٨) ... لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ، تحقيق: خليل بن محمد العربي.
- (٢٤٩) ... لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد مع شرحها، لمحمد بن صالح العثيمين، أضواء السلف، الرياض، ط ٣، ١٤١٥هـ، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود.
- (٢٥٠) ... المبسوط، لمحمد أحمد السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- (٢٥١) ... مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- (٢٥٢) ... مجلة أبحاث ووثائق المؤتمر الإسلامي العالمي، المنعقد بمكة المكرمة، ٢١-٢٣ صفر، ١٤١١هـ.
- (٢٥٣) ... مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش.
- (٢٥٤) ... مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش.
- (٢٥٥) ... مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ١٤١٨هـ.
- (٢٥٦) ... مجموع الفتاوى، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، مؤسسة الحرمين الخيرية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٣هـ، جمع وترتيب: د. محمد الشويعر.
- (٢٥٧) ... المجموع شرح المذهب للشيرازي، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ، تحقيق: محمد بن نجيب المطيعي.
- (٢٥٨) ... محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود.
- (٢٥٩) ... المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق ابن عطية، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ.

- (٢٦٠) ... المحصول أصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين الرازي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ، تحقيق: د. طه جابر العلواني.
- (٢٦١) ... المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، مطبعة الإمام، القاهرة، مصر، تصحيح: محمد خليل هراس.
- (٢٦٢) ... مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هـ، تحقيق: محمود خاطر.
- (٢٦٣) ... مختصر الصارم المسلول على شاتم الرسول، اختصار محمد بن علي البعلي.
- (٢٦٤) ... المختصر في أخبار البشر، تاريخ أبي الفداء ابن كثير، مكتبة المتنبى، القاهرة.
- (٢٦٥) ... مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد النسفي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ، اعتنى به: عبد المجيد طعمة حلي.
- (٢٦٦) ... المدونة، للإمام مالك بن أنس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
- (٢٦٧) ... مذكرة في أصول الفقه، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٣، ١٤١٦هـ.
- (٢٦٨) ... مرآة الجنان، لعبد الله بن أسعد بن علي اليافعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ.
- (٢٦٩) ... مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والإعتقادات، لابن حزم الظاهري، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ، بعناية حسين أحمد إسبر، ويليهِ: نقد مراتب الإجماع لابن تيمية.
- (٢٧٠) ... المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.
- (٢٧١) ... مرويات الإمام مالك في التفسير جمع وتحقيق: محمد رزق بن طهروني، وحكمت ياسين، دار المؤيد، الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.
- (٢٧٢) ... مرويات أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها -، لسعود الفنينان، مكتبة التوبة، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ.
- (٢٧٣) ... المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، دار الجيل، بيروت، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي البجادي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم.
- (٢٧٤) ... مسؤولية المرأة المسلمة، لعبد الله بن جار الله بن إبراهيم الجار الله، طبعة الرئاسة العامة لتعليم البنات، المطابع الأهلية، للأوفست، الرياض، ١٤٠٧هـ.
- (٢٧٥) ... مسألة في الكائنات، لشيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٩هـ، تحقيق: علي عبد العزيز الشبل.
- (٢٧٦) ... المستدرک علی الصحيحین، لمحمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- (٢٧٧) ... المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- (٢٧٨) ... مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ.
- (٢٧٩) ... مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، وإبراهيم الزبيق، ومحمد رضوان العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- (٢٨٠) ... مسند الإمام أحمد بن حنبل، شرح وفهرسة: أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٣٧٧هـ.
- (٢٨١) ... مشاهير علماء الأمصار، لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م، تحقيق: م. فلا يشهر.
- (٢٨٢) ... مشكل الآثار، لأحمد بن محمد الطحاوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٨٣) ... مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه، لأحمد بن أبي بكر البوصيري، دار الجنان، بيروت، ١٤٠٦هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت.
- (٢٨٤) ... المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية.

- (٢٨٥) ... مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار)، لأبي بكر عبد الله بن أبي شيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤١٦هـ، ضبط وتصحيح: محمد عبد السلام شاهين.
- (٢٨٦) ... المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- (٢٨٧) ... مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى الرحيباني، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦١م.
- (٢٨٨) ... معارج القبول شرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد، للشيخ حافظ حكيم، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٧هـ.
- (٢٨٩) ... معالم التنزيل، للحسين بن مسعود البغوي، دار المعرفة، بيروت، ط ٣، ١٤١٣هـ، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، ومروان سوار.
- (٢٩٠) ... معالم في أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، لمحمد بن حسين الجيزاني، دار ابن الجوزي، ط ٣، ١٤٢٢هـ.
- (٢٩١) ... معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ، تحقيق: د. عبد الجليل شلي.
- (٢٩٢) ... معاني القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، مركز إحياء التراث، ط ١، ١٤٠٨هـ، تحقيق: محمد الصابوني.
- (٢٩٣) ... معاني القرآن، للفراء، دار السرور، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلي، وأحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار.
- (٢٩٤) ... معجم الأدباء، لياقوت الحموي الرومي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م، تحقيق: د. إحسان عباس.
- (٢٩٥) ... المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ، تحقيق: طارق عوض محمد، وعبد المحسن إبراهيم الحبشي.
- (٢٩٦) ... معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر، بيروت.
- (٢٩٧) ... معجم الشعراء الجاهليين والمخضرمين، د. عفيف عبد الرحمن، دار العلوم، ١٤٠٣هـ.
- (٢٩٨) ... المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، العراق، ط ٢، ١٤٠٤هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
- (٢٩٩) ... معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٤هـ.
- (٣٠٠) ... معجم تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: د. رياض زكي قاسم.
- (٣٠١) ... معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط ٨، ١٤١٨هـ.
- (٣٠٢) ... معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، دار الجليل، بيروت، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
- (٣٠٣) ... معرفة القراء الكبار لمحمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، د. صالح مهدي عباس.
- (٣٠٤) ... معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، لعلي بن خليل طرابلسي، المطبعة المنيرية، مصر، ط ١، ١٣٠٠هـ.
- (٣٠٥) ... المغرب في ترتيب المغرب لناصر بن عبد السيد أبو المكارم المطرزي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (٣٠٦) ... مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصارية المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٢٤هـ.
- (٣٠٧) ... مغني المحتاج إلى معرفة المنهاج، لمحمد بن أحمد الشربيني الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
- (٣٠٨) ... المغني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، دار عالم الكتب، الرياض، ط ٤، ١٤١٩هـ، تحقيق: عبد الله التركي، ود. عبد الفتاح الحلو.

- (٣٠٩) ... المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محمد سيد كيلاني.
- (٣١٠) ... المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأحمد بن عمر القرطبي، دار ابن كثير، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ، تحقيق: محي الدين ديب مستو، وأحمد السيد، ويوسف علي بدوي، د. محمد إبراهيم بزال.
- (٣١١) ... مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار القلم، بيروت، ط ٥، ١٩٨٤م.
- (٣١٢) ... مقدمة في أصول التفسير، لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار ابن حزم، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ، اعتنى به: فواز زمري.
- (٣١٣) ... الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محمد سيد كيلاني.
- (٣١٤) ... من أعلامنا، تراجع لبعض أعلام المسلمين، لعبد العزيز بن صالح العسكر، مطبعة سفير، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- (٣١٥) ... مناقب الشافعي، لأحمد بن البيهقي، دار التراث، القاهرة، تحقيق: السيد أحمد صقر.
- (٣١٦) ... مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ، تحقيق: فواز أحمد زمرلي.
- (٣١٧) ... المنتظم عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، دار صادر، ط ١، ١٣٥٨هـ.
- (٣١٨) ... المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- (٣١٩) ... منح الجليل شرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بالشيخ (عليش)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- (٣٢٠) ... منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لشيخ الإسلام بن تيمية، ط ١، ١٤٠٦هـ، تحقيق: محمد رشاد سالم.
- (٣٢١) ... المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ليحيى بن شرف النووي، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: خليل مأمون شيحا.
- (٣٢٢) ... موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، لمحمد ناصر الدين الألباني، دار الصميعي، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- (٣٢٣) ... الموافقات، لإبراهيم بن يوسف الشاطبي، دار ابن عفان، الجزيرة، مصر، ط ١، ١٤٢١هـ، تحقيق: مشهور آل سلمان.
- (٣٢٤) ... مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨هـ.
- (٣٢٥) ... الموضوعات، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- (٣٢٦) ... موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
- (٣٢٧) ... ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لمحمد بن أحمد الذهبي، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- (٣٢٨) ... النسخ والمنسوخ في كتاب الله، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٢هـ، بيروت تحقيق: سليمان اللاحم.
- (٣٢٩) ... النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، نسخة مصورة عن مطبعة دار الكتاب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة.
- (٣٣٠) ... نسيم الرياض في شرح الشفاء للقاضي عياض، لأحمد شهاب الدين الخفاجي، المطبعة الأزهرية المصرية، ط ١، ١٣٢٧، وبهامشه شرح الشفا لعللي القارئ.
- (٣٣١) ... نصب الراية في تخریج أحاديث الهداية، لعبد الله بن يوسف الزيعلي، مؤسسة الريان، ط ١، ١٤١٨هـ.
- (٣٣٢) ... نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية، وقانون المرافعات، لمحمد، نعيم يس، دار النفائس، الأردن، ط ١، ١٤١٩هـ.
- (٣٣٣) ... النكت والعيون، لعللي بن محمد بن حبيب الماوردي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ، تحقيق: السيد بن عبد المقصود.
- (٣٣٤) ... نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لمحمد شهاب الدين الرملي، دار الفكر بيروت، ١٤٠٤هـ.
- (٣٣٥) ... النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الجزري بن الأثير، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢١هـ، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد.

- (٣٣٦) ... نواسخ القرآن، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، طبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٤هـ، تحقيق: محمد المباري.
- (٣٣٧) ... نواقض الإيمان القولية والعملية، لعبد العزيز العبد اللطيف، دار الوطن، الرياض، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- (٣٣٨) ... نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي الشوكاني ومعه الاعتبار على نيل الأوطار، لعبد المنعم إبراهيم، الناشر: نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢١هـ.
- (٣٣٩) ... هجر المبتدع، لبكر أبو زيد، دار ابن الجوزي، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- (٣٤٠) ... هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
- (٣٤١) ... الواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي.
- (٣٤٢) ... الوافي بالوفيات، لصالح الدين خليل بن أيك الصفدي، دار النشر فرائز شتايز بقيسبادن، ط ٣، ١٣٩٤هـ.
- (٣٤٣) ... وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان، دار صادر، بيروت.

٦٦ 66- فهرس المحتويات

فهرس محتويات الرسالة

الموضوع ... الصفحة

المقدمة: ... ١ - ٧

أهمية الموضوع وسبب اختياره. ... ٣

أهداف البحث. ... ٣

الدراسات السابقة للموضوع. ... ٤

٤- خطة البحث. ... ٤

التمهيد: ... ٨ - ٩

أهمية أقوال ابن خويز منداد في التفسير. ... ٩

القسم الأول: ... ١٠ - ٧٥

* الفصل الأول: عصر المؤلف وحياته:

= المبحث الأول: عصره، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحالة السياسية. ... ١٢

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية. ... ١٦

المطلب الثالث: الحالة العلمية. ... ١٩

= المبحث الثاني: حياته، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته. ... ٢٣

المطلب الثاني: مولده، ونشأته. ... ٢٩

المطلب الثالث: طلبه للعلم، ورحلاته. ... ٣٠

المطلب الرابع: شيوخه، وتلاميذه. ... ٣٢

المطلب الخامس: مؤلفاته. ... ٣٥

المطلب السادس: عقيدته، ومذهبه الفقهي. ... ٣٦

المطلب السابع: مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه. ... ٣٩

المطلب الثامن: وفاته. ... ٥٢

الفصل الثاني: منهجه:

المبحث الأول: منهجه في التفسير بالمأثور. ... ٥٥

المطلب الأول: منهجه في تفسير القرآن بالقرآن	٥٦
المطلب الثاني: منهجه في تفسير القرآن بالسنة	٥٨
المطلب الثالث: تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين	٦٠
المبحث الثاني: منهجه في الاستدلال	٦٣
المبحث الثالث: منهجه في الاختيار والترجيح	٦٧
المبحث الرابع: منهجه في آيات الأحكام	٦٩
القسم الثاني: أقواله في التفسير: ٧٦ - ٣٥٩	
سورة الفاتحة:	٧٧
سورة البقرة:	٨١
سورة آل عمران:	١٨٩
سورة النساء:	٢٠٧
سورة المائدة:	٢٢٢
سورة الأنعام:	٢٥٨
سورة التوبة:	٢٦٧
سورة الإسراء:	٢٨٠
سورة الكهف:	٢٩٨
سورة الحج:	٣٠٣
سورة النور:	٣٠٨
سورة القصص:	٣٢٨
سورة لقمان:	٣٣٢
سورة ص:	٣٣٥
سورة الأحقاف:	٣٤٧
سورة الحجرات:	٣٥٣
الخاتمة: ٣٦٠ - ٣٦٢	
الفهارس: ٣٦٣ - ٤٣٠	
١- فهرس الآيات القرآنية	٣٦٤
٢- فهرس الأحاديث	٣٧٢
٣- فهرس الآثار	٣٧٩
٤- فهرس الأعلام	٣٨٢
٥- فهرس المصادر والمراجع	٣٩٨
٦- فهرس محتويات الرسالة	٤٢٧